التنمية الاجتماعية
المثال والواقع

الأستاذ الدكتور

طلعت مصطفى السروجي

وكيل كلية الخدمة الاجتماعية ـ جامعة حلوان

لشئون التعليم والطلاب

دكتوره

منى محمود عويس

قسم التخطيط الاجتماعي

دكتور

أحمد محمد عليق

قسم التخطيط الاجتماعي

دكتور

فؤاد حسين حسن

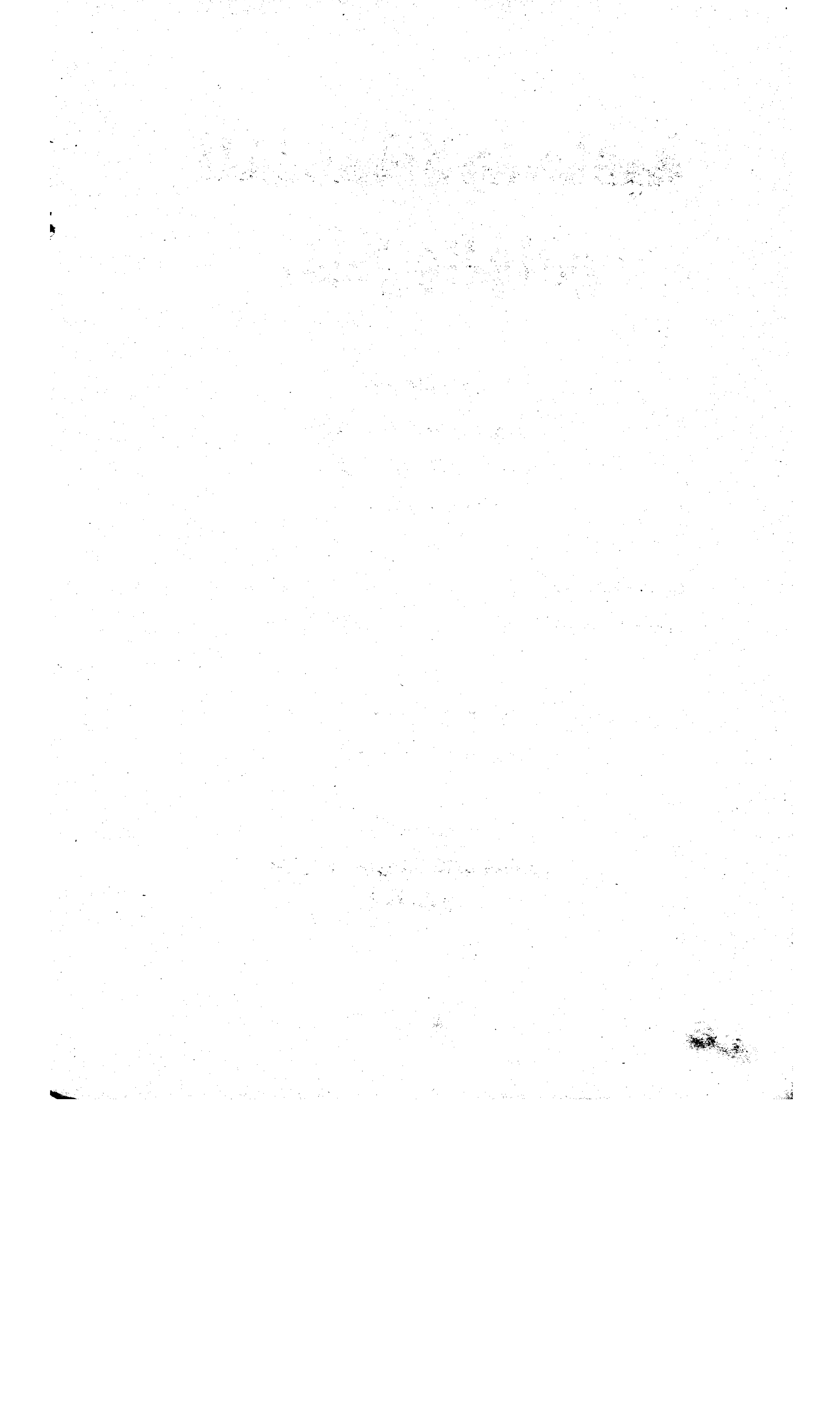
قسم التخطيط الاجتماعي

الناشر

مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي

جامعة حلوان

٢٠٠١



تقديـم:

تظل التنمية من أهم القضايا على الساحة العالميـــة حيـث تتبـاين مداخلـها وأساليبها وكيفية حدوثها.

وتتزايد حدة هذه القضية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، وحظيت قضايـا التخلف والتنمية باهتمام متعاظم في معظم البلاد النامية منذ حصولها- على الاستقلال والتحرر الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولقد التزمت أغلب حكومات الدول النامية منذ ذلك الحين بالمنهج التنموي، وأخذت في تطبيق سياسـات واسـتراتيجيات، ومداخل وأساليب متعددة لدحر التخلف بأبعاده المختلفـة، وتحقيـق التنميـة كـهدف منشود..... إلا أنها بالرغم من مرور ما يزيد على خمسين عاما لا تزال تعاني مـن أعراض التخلف ومظاهره، ولم تحقق مستويات معيشية مرضية لشعوبها.

وعلى الرغم من توجه المجتمع الإنساني في عصرنا الحاضر- وهـو علـى مشارف الألفية الثالثة- الى العولمة، بحيث أصبحت جميع دول العالم تمثـل منظومـة واحدة، ذات حضارة واحدة، " القرية الكونية الواحـدة"، بالإضافـة الـى التغيـيرات السريعة والحادة، وما أفرزته من ثورات عملية وتكنولوجية عديدة يتمثل أبـرزه فـي ثورة المعلومات، وثورة الإعلام والاتصـالات، وثـورة الإلكترونيـات وتكنولوجيـا الحاسبات،..... الخ، إلا أن هناك حقيقة لا تزال قائمة وهي أن الدول المتقدمة تسـير بخطي واسعة نحو مزيد من التقدم، باعتبارها تساهم بإيجابية وفعالية في حدوث الثورة العلمية والتكنولوجية، والاستفادة من عوائدها، بينما الدول النامية مازالت تعـاني مـن أثار التخلف وتحاول بسعي جاد تلمس بعض السبل والمسارات لتحقيق التنمية، إلا أنـها بمثابة متابع أو مشاهد فقط لهذه الثورات العلمية والتكنولوجية ، ودون مساهمة فعليـة تذكر في حدوثها، فضلا عن محدودية الاستفادة مـن عوائدهـا، إلا فـي الاسـتخدام الاستهلاكي لبعض منجزاتها فقط.

وتعد قضية التنمية لمجتمعنا المصري قضية محورية مصيرية تعكس عـزم وتصميم وإرادة شعبنا، وتطلعه لمستقبل أفضل مـن التقـدم والرفاهيـة، ... ممـا

يستوجب الالتزام بالعمل الجاد وبذل الجهد والعطاء المتواصل فـــى ســبيل الوصـــول بالمجتمع وتقدمه من أجل أن نلحق بركب التقدم الإنساني والحضاري.

فالتنمية كقضية تتحقق بالاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والتنظيميـــة المتاحة، والممكن إتاحتها مستقبلاً، مع ضرورة تضافر كافة الهيئات والأجهزة القائمـــة فى المجتمع الحكومية والأهلية من أجل تحقيها باعتبارها هدفاً قومياً يسعي الجميع الـــى تحقيقه، فضلاً عن إسهامات كافة المهن والتخصصات العلمية فى تحقيق هـــذا الـــهدف (التنمية).

ومهنة الخدمة الاجتماعية إحدى المهن التى تسهم بفاعلية فى تحقيق التنميـــة، وذلك باستخدام طرقها المهنية وأساليبها العلمية ونماذجها الفنية من خـــلال ممارســتها المهنية فى مختلف مجالات وميادين النشاط فى المجتمع، ومنـــها المجـــال التعليمـــي، والمجال الصحي، والمجال الصناعي، ومجال حماية البيئة، ومجال رعايـــة الأمومـــة والطفولة، ورعاية الأحداث المنحرفين،٠٠٠٠ ومجال التنمية المحليـــة وغيرهـــا مـــن المجالات المتعددة، حيث تسهم فى إعداد شخصية المواطن وتطوير الشخصية التنمويـــة القادرة على الإسهام بفاعلية فى إحداث التنمية، وكذلك العمل علـــى إزالـــة الصعـــاب والمعوقات التى تحول من تحقيق التنمية، وكذلك تستهدف رفع معـــدلات أداء الأفـــراد والجماعات والمجتمعات المحلية لزيادة إسهاماتها فى تحقيق التنمية ٠٠٠٠ الخ.

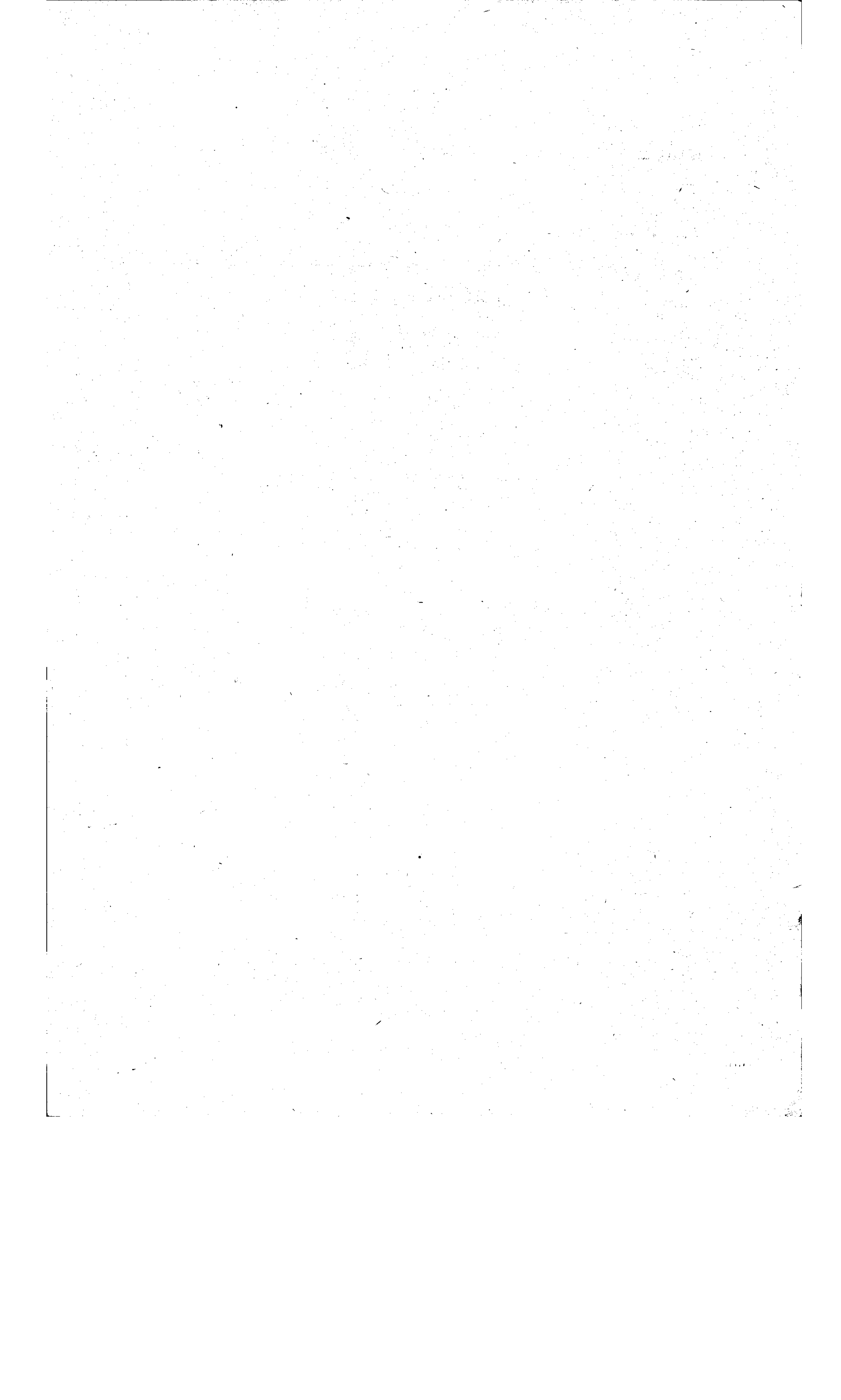
لذا كان لزاماً علينا ونحن بصدد الإسهام فى إعداد الأخصائيين الاجتمـــاعيين الممارسين لمهنة الخدمة الاجتماعية ، ان نقدم هذا الكتاب أملاً ورجاء أن يكون مفيـــداً ونافعاً لطلابنا دارسي الخدمة الاجتماعية، وغيرهم مـــن المـــهتمين بقضايـــا التخلـــف والتنمية٠٠٠ وقد راعينا فيه ضرورة معالجة العديد من الموضوعات وثيقـــة الصلـــة بقضايا التنمية، والتى تساعد على فهم وإدراك أبعاد التنمية الاجتماعية، ومنها مفـــاهيم التنمية ووجهات النظر المختلفة حولها، والمنطلقات النظريـــة للتنميـــة مـــن أهـــداف وعناصر وأسس ومراحل ومجالات . فضلاً عن نظريات ونمـــاذج التنميـــة، وكذلـــك قضايا المعاصرة للتنمية فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة وتحديات التنمية، وأخـــيراً

أوضحنا العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية مع الاهتمام بالتركيز على إسـهامات مهنة الخدمة الاجتماعية فى تحقيق التنمية وتواصلها.

ونأمل أن يكون هذا الكتاب حافظاً لمزيد مـن البحث والدراسة العلمية والمناقشات الجادة والتحليل العلمي لقضية جوهرية من قضايا مجتمعنا المصري، وهى قضية التنمية الاجتماعية والتى تعني بتنمية الإنسان المصري، وتغيير قيمه واتجاهاته وسلوكياته، وإطلاق العنان لقدراته وإمكاناته لمواجهة التخلف ودحر أبعاده المختلفة، وتحقيق التنمية المنشودة من أجل مصرنا الحبيبة، وجعلها مجتمعاً قوياً متماسك البنيان اجتماعياً اقتصادياً وثقافياً فى ظل تنمية قادرة على التواصل والاستمرار .

ونرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا فيما استهدفناه
وعلى الله قصد السبيل

المؤلفون



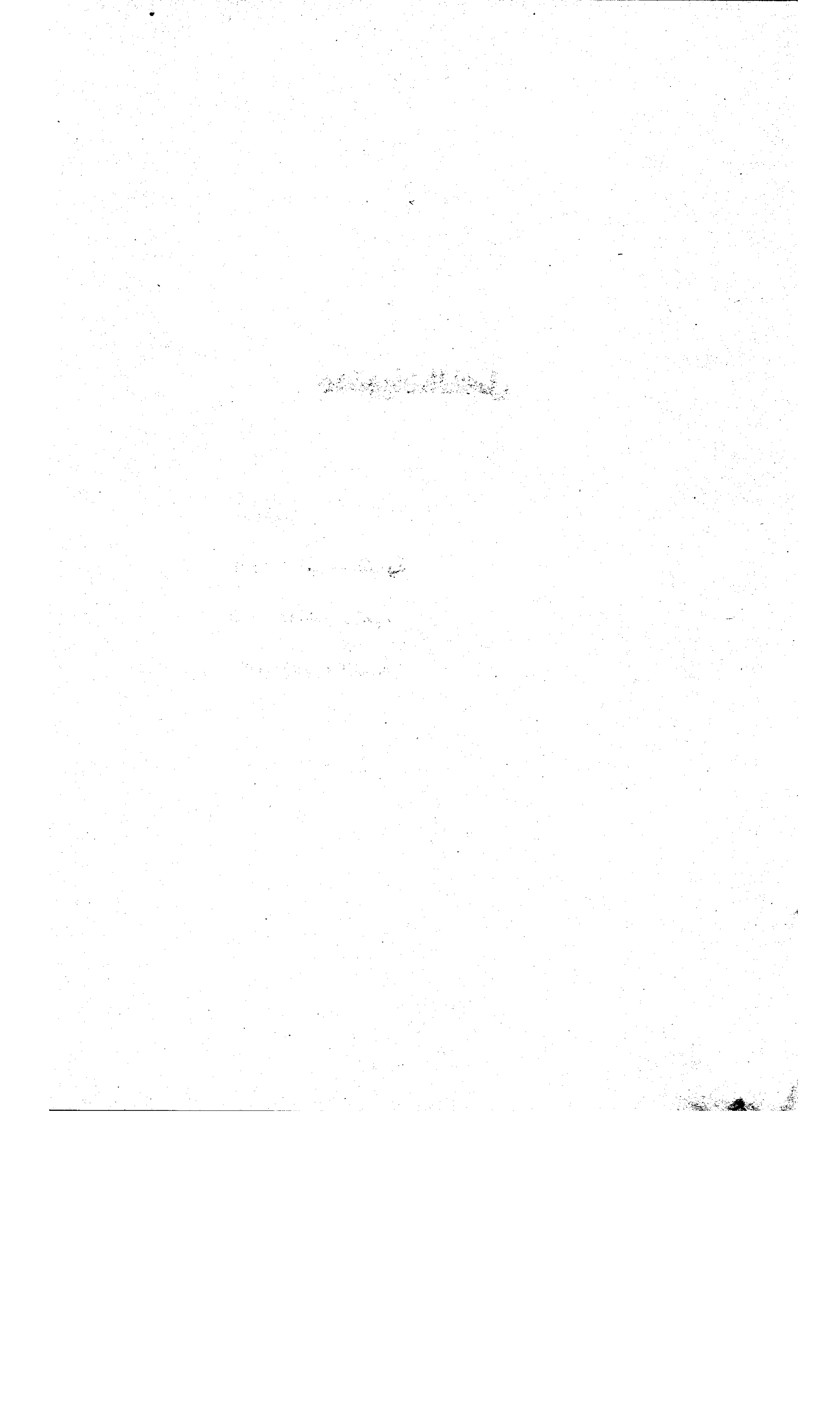
الفصل الأول

حول مفاهيم التنمية

إعداد

الدكتور/فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل



مقدمة:

تعد قضية التنمية القضية المحورية ذات الاهتمام المتعاظم لدى العلماء والمفكرين والسياسيين والتنفيذيين فى معظم بلدان العالم الثالث منذ حصولها على الاستقلال والتحرر الوطني فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ولا سيما منذ بداية الانحسار الاستعماري وظهور حركات التحرر والاستقلال الوطني والتى ساعدت على تخليص بعض الشعوب من السيطرة والنهب الاستعماري، وبذلك انتهت مرحلة الاحتلال الأجنبي وظهرت العديد من الدول المستقلة.

ولقد أصبحت جميع دول العالم تمثل منظومة واحدة ذات حضارة واحدة، فصنفت المجتمعات وقسمت فيما بينها وفقا لموقعها على سلم التقدم الحضاري، وما حققته من إنجازات اقتصادية وتكنولوجية وعلمية ساهمت فى رفاهية شعوب هذه المجتمعات واتخذت بعض المجتمعات الصناعية المتقدمة بكل ما تتضمنه ثقافتها من جوانب مادية وفكرية كنموذج للحضارة المعاصرة.

وبعد ذلك أعيد تقسيم تلك المجتمعات على أساس ما حققته من تقدم ورفاهية ووفقا لمحكات مختلفة أبرزها المحك الاقتصادي وما يرتبط به من متوسطات دخول الأفراد فوجدت أن هناك دول ذات متوسطات دخول مرتفعة أطلق عليها الدول الغنية، ودول ذات متوسطات دخول منخفضة أطلق عليها الدول الفقيرة، إلا أن هذا المحك وجهت له انتقادات عديدة، فوضعت محكات أخرى ترتبط بالتصنيع والتكنولوجية فقسمت الى دول متقدمة وأخرى متأخرة أو متخلفة، إلا أن هذه التسمية قوبلت بالرفض فأعيدت التسمية وأطلق عليها الدول النامية تخفيفا لوطأة المسمي السابق (دول متأخرة أو متخلفة).

ثم أعيد التصنيف مرة أخرى فأطلق عليها دول العالم الثالث على اعتبار أن هناك دول العالم الأول وهى الدول الغربية الصناعية ودول العالم الثاني وهي الدول الاشتراكية، وأخيرا ظهر مسمي آخر وهو دول الشمال " المتقدمة " ودول الجنوب " النامية ".

وعلى الرغم من تعدد المسميات التى أطلقت على الدول النامية والمتقدمة إلا أن هناك حقيقة قائمة وهى أن هناك دول حققت مستويات معيشية مرضية لشعوبها وأخرى لم تحقق ذلك لكنها تسعى إليه فظهر مفهوم التنمية باعتباره نقيض جذري للتخلف وبوصف التنمية أداة ووسيلة تستطيع عن طريقها الدول النامية مواجهة عوامل التخلف وتبنى خصائص وسمات المجتمعات المتقدمة.

ونظراً لأنه عند محاولاتنا لمعالجة مفهوم التنمية لابد من تناول مفهوم التخلف على اعتبار أن التخلف والتنمية يمثلان قضية تتداخل فيها عواملهما لذا يجب بداية تحديد مفهوم التخلف بصورة مبسطة حتى يتسني لنا فهم مفهوم التنمية ومعالجته.

أولاً: التخلف والتنمية:-

إن تعريف التخلف يعنى تعريف حالة الدول المتخلفة بوضعها الراهن. والتى ينخفض مستوى معيشتها، ومستوى الدخل الفردى الحقيقي لها. وكذلك معدل نموها الاقتصادي عن نظيره فى الدول المتقدمة (٣٩،١).والدراسة التحليلية لتفسير التخلف تكشف عن وجود العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تكمن وراء التخلف والتى تعد بمثابة خصائص مشتركة لأغلب البلدان المتخلفة على الرغم من اختلاف وتباين ظروف وأحوال كل بلد من تلك البلدان.

فالتخلف هو حالة تخلف الأساليب الفنية (التكنولوجية) والاقتصادية والاجتماعية فى مجتمع معين، عن المستوى الذى كان بوسع ذلك المجتمع أن يبلغه فى ذلك الوقت، والذى استطاعت أن تبلغه بالفعل مجتمعات أخرى فى أماكن أخرى من العالم ... ويبدو التخلف فى نقص مستوى المعلومات وقصور أساليب السلوك، والأساليب الفنية، كما يبدو دائماً فى انتشار حالة الجهل أو اللامبالاة أو كلاهما معاً، وما يترتب عليه دائماً من عجز نسبي عن حل مشكلات الوجود الإنساني وتحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية لأبناء المجتمع (٢،٦٠).

والتخلف هو ظاهرة تصيب بعض المجتمعات وتعنى بطء الحركة فى تحقيق النمو الذاتي لها وهى تنبع أصلا من تأثيرات تفاعلية خارجية (ليست متأصلة فى كيان المجتمع بيولوجيا أو وراثياً) تتجسد فى سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة وعدم

كفاءة النظام السياسي فى تحقيق استقرار المجتمع وتنجم عن هـذه الحالـة مشكلات تعترض الهيكل الاقتصادي (التبعية أشهرها) وتخلخل البناء الاجتماعي الثقافي (نسق القيم أوضحها) وتناوئ النظام السياسي (فقدان التربية السياسية أظهرها) (٣، ٤١).

يري مارثيلو Marthelot أن التخلف يأخذ بثلاث خصائص هى مستوى الدخل، ومستوى التغذية والمستوى الصحي.... وهذه الخصائص الثلاث تشكل حلقة مفرغة للفقر، فالرجل الفقير – ذو الدخل المنخفض – لا يملك ما يكفيه ليأكل، ومن ثم يعاني من سوء التغذية، فتضعف صحته، وبالتالي تضعف قدرته على العمل وينخفض دخله، وهكذا تدور الدائرة (٤، ٤٩).

ولقد وضعت عدة مؤشرات للتخلف جميعها تـدل علـى انخفـاض مستوى المعيشة ... لذا فالتحدى الذى تمثله التنمية هو أن تتحسن نوعيـة الحيـاة للأفضل ولاسيما فى بلدان العالم الفقيرة (المتخلفة) وتتطلب تحقيق دخل أعلى وتعليـم أفضل ومستويات أعلى من الصحة والتغذية، وفقر أقل وبيئة أوفر نظافة ومساواة أكبر فـى الفرص المتاحة وحريات فردية أكبر وحياة ثقافية أكثر ثـراء .. حيث أن التنمية بمعناها الواسع تشتمل على زيادة قابلة للاستمرار (تراكمية) فى مستويات المعيشة تشمل الاستهلاك المادى والتعليم والصحة وحماية البيئة والمساواة الأكبر فى الفرص والحريات السياسية والمدنية وإن الهدف الشـامل للتنميـة هـو إذن زيـادة الحقوق الاقتصادية والسياسية والمدنية لكل الناس (٥، ١٦ : ٤٩).

وهنا تجدر الإشارة الى أن التنمية وإن كانت تهم الدول الناميـة فـى المقام الأول، إلا أن الدول المتقدمة برغم ما حققته من مستويات معيشية مرضيـة إلا أنـها تسعى لتحقيق المزيد تطلعا للأفضل بينما الدول النامية لم تبلغ ذلك الحد الأدنـي مـن المستويات المعيشية المرضية إلا أنها تحاول تحقيق ذلك لذا فالتنمية غير قاصرة علـى الدول النامية بل تتم فى كل من الدول النامية والمتقدمة على اعتبار أن التنمية ليسـت لها نهاية، فهى الغاية التى ليست بعدها غاية.

والوضع الحضاري فى العالم أدى الى خلق ثلاث أشكال من التناقضات بيـن البلاد المتقدمة والمتخلفة، بين التطور العلمي والتكنولوجي وتطـور الأفكـار والقيـم

والنظم الاجتماعية، وبين مطامع الشعوب وآمالها من ناحية وقدراتها الحقيقية من جهة أخرى، إلا أن قدرة الأمم والشعوب على التقدم تقاس بمدى قدرتها على تحديث أساليب حياتها وتطوير مفاهيمها والتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والثقافية والاستفادة مما يتاح من التكنولوجيا الحديثة فى أساليب حياتها مع الإيمان بجدوى التغيير المستمر (٦،١٨٥).

ثانياً: مفهوم التنمية:

تباينت الآراء ووجهات نظر العلماء والمفكرين والباحثين حول تحديد مفهوم التنمية وترجع صعوبة الاتفاق الى اختلاف التوجيهات الفكرية والأيديولوجية وكذلك اختلاف التخصصات للعلماء والباحثين وبالتالي استخداماتهم وتوظيفهم لهذا المفهوم فى تحقيق أهداف معينة.

وفيما يلي سوف نستعرض التصورات المختلفة لمفهوم التنمية على النحو التالي:-

أولاً: اختلاف مفهوم التنمية وفقاً لاستخداماته وتوظيفه:-

أن مفهوم التنمية مفهوم غامض حيث أنه يتضمن ثلاث صور ذهنية متلازمة فى كل جهد يبذل من أجل فهم ظاهرة التنمية والتعامل معهم وهى التنمية كظروف حياة، وكهدف يراد بلوغه وكقدرة على النمو والتغيير والتطور (٧،١٢).

وهذا يعني أن الغموض قد يرتبط بتداخل استخدامات المفهوم بين وصف حالة المجتمع أو الهدف الذى يسعى اليه أو قدرته على تحقيقه، فمن حيث وصف حالة المجتمع فقد يكون المجتمع متقدماً ويتطلع للمزيد وللأفضل، وقد يكون المجتمع متخلفاً ويسعى لتحقيق التنمية كسبيل للخروج من هذه الحالة، أما من حيث كونها هدف يرتبط بمدى تحديده وفهمه ووضوحه حتى يمكن تضافر الجهود المجتمعية للأفراد والجماعات ومختلف الهيئات والقطاعات من أجل بلوغه، وكقدرة فتعنى مدى وفرة الطاقات والإمكانات والكفاءات التى تمكن المجتمع من تحقيق هذا الهدف، لذا فغموض هذا المفهوم يرتبط بمستوى الاستخدام فى المقام الأول.

ولقد ميز ساندرز Sanders بين المعاني النظرية المختلفة للتنمية الاجتماعية على النحو التالي (١، ٣٢):-

(١) التنمية كعملية: حيث يكون التركيز على التغيرات المتتابعة، التى من خلالها ينتقل المجتمع من النمط البسيط الى النمط الأكثر تعقيداً، وهى بذلك تؤكد الآثار الاجتماعية والنفسية على الأفراد.

(٢) التنمية كمنهج: حيث تعتبر اتجاهاً نحو الفعل وهى بهذا تتضمن معنى العملية مع التركيز على المرحلة النهائية، وليس على عملية التتابع فهى إذن وسيلة لتحقيق غاية.

(٣) التنمية كبرنامج: حيث يكون التركيز على مجموعة من الأنشطة تمثل مضمون البرنامج الذى يصبح هدفاً فى حد ذاته.

فالمنهج عبارة عن مجموعة من الإجراءات يؤدى تنفيذها الى تحقيق الأنشطة التى تكون جوهر هذا البرنامج.

(٤) التنمية كحركة: حيث تحمل معنى الالتزام وتكون موجهة نحو التقدم وتصبح نوعاً من التنظيم.

وتعرف التنمية بأنها عملية حضارية متكاملة تعنى بدفع كفاءة القوى المنتجة بما ينمي الثروة القومية ويولد الفائض الاقتصادي اللازم للتوسع المضطرد فى الاستثمار كما تعني التنمية بتوفير الخدمات الأساسية للأفراد المنتجين لتوفر لهم الشروط الموضوعية للوصول الى مستوى التطور التكنولوجي المطلوب (٨، ١٠).

وهذا التصور يؤكد على الاهتمام بالجانب الاقتصادي فى عمليات التنمية وما يترتب عليه من خدمات اجتماعية لهؤلاء المنتجين.

ويفرق د: نبيل السمالوطي بين التنمية والتحديث حيث يري أن التنمية أو التحديث تعنى المحاولة البشرية لتحسين ظروف الحياة الجمعية والفردية بما يتفق مع نسق القيم القائم... ولكن يجب أن نميز بينهما على أساس أن التحديث يعنى تخليص المجتمع من الطابع التقليدي المدعم للتخلف وذلك من خلال الأخذ بالأساليب العلمية الحديثة فى مجالات الاقتصاد والإدارة والصحة والتعليم والعمران... الخ وهذا يعنى

أن مسألة التحديث فى جوهرها مسألة علميـــة أو تكنولوجيـــة خالصـــة أمـــا التنميـــة الاجتماعية أو الحضارية الشاملة تستغرق الى جانب التحديث بالمعنى الســـابق عـــاملاً آخر يتمثل فى أسلوب توظيف وتوزيع عائد التنمية وخاصة ذلك الجزء الـــى لا يعـــاد استثماره وإنما يخصص لاستهلاك البشر لذا فالتنمية ليست قضية علم فحسب ولكنـــــها قضية علمية وإنسانية وسياسية (٩٣،٩).

وينظر للتنمية على أنها هى التفاعل بين الناس والموارد الطبيعية المتاحة لهم، أى استغلال الناس لمواردهم الطبيعية فالناس هم هدف عملية التنمية والمفروض مـــن التنمية أن تحقق رفاهيتهم (١٧،٧) وهذا يعني أن عملية التنمية تنصب على اســـتثمار الناس للإمكانيات الطبيعية المتاحة لديهم.

ويري د. عبد الهادي والى: أن التنمية أصبحـــت شـــعاراً للطمـــوح والجـــهد والإنجاز فهى تعني التركيز على العمل الواعي من أجل إحراز تغيير واســـع النطـــاق نحو الاتجاهات المرغوبة والطموح فى التغيير وإيجاد الوســـائل التنظيميـــة لإحـــرازه يعتبر مسألة محورية للتصور الحديث للتنمية (٤٨،١٠).

بينما يرى د. محمود الكروي: إن التنمية هدف عام شامل لعمليـــة ديناميكيـــة تحدث فى المجتمع وتتجلى مظاهرها فى تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفيـــة التى تصيب مكونات المجتمع وتعتمد هذه العملية على التحكم فى حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها الى أقصى استغلال ممكن فـــى أقصـــر فـــترة مستطاعة وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعيـــة المنشـــودة للغالبيـــة العظمى من أفراد المجتمع (٧٢،١١).

ويضيف د. محمد الجوهري أن التنمية تنطوى على توظيف جهود الكل مـــن أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التى حرمت فى السابق مـــن فرص النمو والتقدم (١٤٥،٢).

ويتحدد مفهوم التنمية فى جانبين هما (١٢، ١٧):-

الجانب الأول: علمي يتصل بالتخطيط والبرمجة وتطبيق الأساليب العلمية أو التقنية فى الزراعة والصناعة والأخذ بالتكنولوجيا الحديثة وتحديث التعليم والصحة وإرساء البنية الأساسية فى المجتمع ... الخ.

الجانب الثاني: عقائدي أو أيديولوجي أو قيمي أو أخلاقي يتصل بمنطلقات التنمية وأهدافها وتوظيف نتائجها وصورة المجتمع التى تسعى برامج التنمية تحقيقه وتصور الإنسان من حيث قيمته ودوره فى المجتمع وعلاقته به وطبيعة العلاقات الاجتماعية ومعايير السواء والانحراف والهدف النهائي الذى يسعى الإنسان والمجتمع الى تحقيقه والضوابط التى يجب الالتزام بها خلال مسيرة التنفيذ والتنمية .... الخ.

ثانيا: اختلاف المفهوم وفقا للتوجهات الفكرية والأيديولوجية:-

أن مفهوم التنمية يختلف باختلاف التوجهات الفكرية والأيديولوجية، لذا نجد أن مفهوم التنمية فى الفكر الرأسمالي يختلف عنه فى الفكر الاشتراكي.

فالتنمية ترتبط من حيث أهدافها وتصوراتها وعملياتها بالإطار الأيديولوجي للمجتمع ويظهر بوضوح من الاتجاه العام الذى تنطلق منه نظريات التغير الاجتماعى ولهذا يمكن أن تبرز ثلاث اتجاهات ذات طابع أيديولوجي تسيطر على طبيعة التنمية فى عالم اليوم هى (١٣، ١٦):-

الاتجاه المحافظ: وهذا الاتجاه يرفض البعد التاريخي فى دراسة الواقع ومن ثم لا يربط ربطا واضحا بين النمو الاقتصادى والتنظيم الاجتماعى ويرتبط بالمنظور البراجماتى الذى يرفض التحليل الديالكتيكي للواقع الاجتماعى التاريخي ويري أن الواقع الاجتماعى الممكن هو الواقع القائم.

الاتجاه الوضعي: ويري أنصاره أن التنمية تتحقق من خلال تعديلات ووظيفية دون مساس بتكامل النسق القائم واستمراريته.

الاتجاه الماركسي: والذى ينطلق من تصورات مختلفة تقوم أساسا على تغيير الأساس المادى للمجتمع مع ما يستتبع من تغيرات مصاحبة فى نظم المجتمع وبالتالي يكون طريق التنمية هو التغيير الشامل لبناء المجتمع الذى تفرضه حتمية التاريخ.

وفيما يلي سوف نوضح مفهوم التنمية فى كل من الفكر الرأسمالي والاشتراكى بإيجاز على النحو التالي:-

الفكر الرأسمالي فى التنمية:-

تتمثل مقومات المجتمع الرأسمالي فى الأبعاد التالية:-

أ- البعد الاقتصادي : ويقوم على:-

١-**عدم تدخل الدولة:** انطلاقا من المبدأ الاقتصادي دعه يعمل دعه ينطلق، ودعم الحرية الفردية فى الانتاج والاستهلاك حيث يعتبر تدخل الدولة نوعا من الحد القيد لحرية الأفراد وهذا يتعارض مع فلسفة النظام الرأسمالي، بالإضافة الى أن الدولة تتدخل فقط فى الحالات الطارئة وخاصة فى الأمور المتعلقة بالأمن القومي والخدمات العامة فقط.

٢-**التخطيط القطاعي (التأشيري)** التخطيط من وجهة نظر النظام الرأسمالي يعتبر نوعا من تدخل الدولة لذا فنمط التخطيط السائد هو التخطيط التأشيري الذى يرتبط بمؤشرات الأزمات (وفى قطاعات معينة)، حيث يمثل تدخل مؤقت لمواجهة أزمات طارئة وينتهي بزوال هذه الأزمات.

٣-**الملكية الفردية(الخاصة)** لأدوات الإنتاج حيث يتحمل القطاع الخاص مسئوليات المشروعات الاقتصادية من حيث اختيارها وتحديد حجمها واختيار نوعيات المنتج وكمياته وأسعاره وفقا لقوانين السوق المرتبطة بالعرض والطلب والمنافسة الحرة حيث يكون الإنتاج بهدف الربح فى المقام الأول.

ب- البعد الاجتماعي:-

يقوم النظام الرأسمالي بدعم الطبقة الرأسمالية (أصحاب رؤوس الأموال والمنظمين) باعتبارها الطبقة القادرة على دفع المجتمع نحو تحقيق أهدافه.

جـ-البعد السياسي:

يقوم المجتمع الرأسمالي على نظام تعدد الأحزاب السياسية التى تعبر عن كافة الاتجاهات الفكرية بحرية تامة وبما يحقق الديمقراطية.

ويفسر الفكر الرأسمالي التخلف بأنه يرجع الى عدم محاكاة الدول النامية لأساليب الحياة السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة وعلى المجتمع أن يقوم بابتكار أو استيراد ما يحتاجه من عمليات تتيح له فرص الانتقال من حالة التخلف الى حالة التقدم والتحديث ويتم ذلك من خلال تحديث الطبقات الاجتماعية ، البيروقراطية، منظمات السوق والنقود، الروابط السياسية وما يتعلق بذلك من قوانين عامة ومن خلال هذا التجديد فى نسيج المجتمع يمكن لقدرات المجتمع أن تعمل على إعادة تشكيل المجتمع بصورة تسمح بتحقيق التنمية لبلوغ مستويات أعلي. لذا فالتنمية تتم عن طريق النمو التدريجي المطرد وإنها مجرد برامج رعاية اجتماعية وخدمات عامة تتحقق عن طريق إصدار التشريعات والقوانين لضمان حقوق الأفراد فى إشباع احتياجاتهم الأساسية ويلتزم بها أصحاب رؤوس الأموال (المشروعات الاقتصادية) ويتحمل مسئولية وضعها وتنفيذها الهيئات الأهلية والحكومية.

الفكر الأشتراكي فى التنمية:

تتمثل مقومات المجتمع الاشتراكي فى الأبعاد التالية:-

أ- البعد الاقتصادي ويقوم على:-

١-تدخل الدولة: فى اختيار كافة البرامج والمشروعات وتحديد الأنشطة الاقتصادية للمجتمع.

٢-التخطيط المركزي القومي الشامل: حيث أن نمط التخطيط السائد هو النمط المركزي القومي الذى يتم على مستوى الدولة ويشمل كافة المجالات الوظيفية والقطاعات الجغرافية.

٣-الملكية العامة لأدوات الإنتاج: حيث يتحمل القطاع العام مسئوليته ويتولى المشروعات الاقتصادية من حيث اختيارها وتحديد حجمها واختيار نوعيات المنتج وكميته واسعاره وفقا للخطة العامة للدولة حيث يكون الإنتاج بهدف إشباع الاحتياجات الأساسية فى المقام الأول.

ب- البعد الاجتماعي:

يقوم النظام الأشتراكي بدعم طبقة البروليتاريا (طبقة العمال) باعتبارها الطبقة الطليعة فى المجتمع والقادرة على تحريك المجتمع ودفعه نحو التقدم والرقي.

جـ البعد السياسي:-

يقوم المجتمع الاشتراكي على نظام الحزب الواحد الذى يضم كافة الاتجاهات السياسية والفكرية وبما يحقق ما يسمي بالديمقراطية الشعبية.

يفسر الفكر الاشتراكي التخلف بأنه يرجع الى تبعية الدول النامية الى الدول المتقدمة ونهب الدول المتقدمة لخيرات الدول النامية من خلال هذه التبعية التى تتعدد أنماطها بين تبعية عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو ثقافية.

ويؤكد أن سبل تحقيق التنمية تتمثل فى تحطيم روابط هذه التبعية وإحداث تغييرات فى الأبنية المجتمعية لتحقيق التنمية من خلال الاستقلالية والاعتماد على الذات. لذا فالتنمية ينظر اليها على إنها عمليات إحداث تغيير مقصود ومخطط يهدف الى القضاء على مكونات البناء الاجتماعي ووظائفه فى البلاد النامية ويقيم بناء جديد يتلاءم مكوناته ووظائفه مع أهداف التغيير فى إشباع الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع وتحقيق الرعاية والرفاهية قدر الإمكان من خلال تقليل الفوارق بين الطبقات وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع.

ولقد استندت أغلب نظريات تنمية العالم الثالث على أربعة افتراضات أساسية وهي (١٤، ١٧١ : ١٧٢):-

الأول: أن التنمية تعني التقدم نحو أهداف عامة معينة محددة بوضوح وهي أهداف مشتقة من واقع الدول المتقدمة.

الثاني: أن الدول المتخلفة سوف تتقدم وتتجه نحو نموذج الدول المتقدمة حينما تتمكن من التغلب على عقبات اجتماعية وسياسية وثقافية ونظامية.

الثالث: أن عمليات اقتصادية وسياسية وسيكولوجية معينة يمكن تحديدها وحصرها من شأنها معاونة دول العالم الثالث على تحقيق حشد شامل رشيد لمواردها القومية.

الرابع: ضرورة التنسيق بين القوي الاجتماعية والسياسية المختلفة داخل المجتمع من أجل تدعيم سياسة التنمية وتحديد الأساس الأيديولوجي الذى يمكن من خلاله تحديد علاقة الدول المتخلفة بدول العالم الأخرى فيما يتعلق بمهام أو واجبات التنمية.

ثالثا: اختلاف المفهوم وفقا للتخصصات المختلفة:

*يختلف معالجة مفهوم التنمية باختلاف تخصصات الباحثين والعلماء الذين عالجوها، وقد عرضت منظورات مختلفة على النحو التالي (١٥، ٣٧ : ٣٨):-

١- **المنظور السياسي:** يراها تعليما أحسن، وصحة أوفر، ومسكنا أنسب، ووسائل اتصال ونقل أكفأ وأرخص، وإحلال الآلة محل الجهد البشري، وتنوع كبير في السلع والخدمات المتاحة من حيث النوع والكم والزمن والمكان ، والسعر المناسب والبحث عن المكانة والقوة والنفوذ والكرامة بين الشعوب.

٢- **المنظور الاقتصادي:** هى توفير حد أدنى من مستوى المعيشة للأفراد بزيادة الانتاج وتحقيق الرفاهية الاقتصادية التى تحقق بدورها الرفاهية الاجتماعية مع خلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي.

٣-**منظور الفلسفة والإصلاح الاجتماعي:** يأخذها على إنها توفير الفرص لممارسة الإنسان لحقوقه الاجتماعية والسياسية وتأمين العدل الاجتماعي وتكافؤ الفرص مع تحقيق الرفاهية الإنسانية.

٤-**المنظور الديني:** هى مطابقة السلوك لصحة الاعتقاد بما يحرر عقل الانسان وروحه وبدنه فتكون له القدرة على تحقيق خلافة الله فى الأرض بسيطرته على بيئته واستغلالها لصالحه دون ما شطط.

٥-**المنظور الاجتماعي النفسي:** يتناولها على أنها تحقيق التوافق الاجتماعي لأفراد المجتمع.

*وبصفة عامة فإن مفهوم التنمية يتضمن سلسلة من عمليات إحداث التغيير تستهدف نقل المجتمع من واقع اجتماعي واقتصادي معين الى واقع آخر أفضل منه.

ويري د. سعد الدين إبراهيم: ان مفهوم التنمية يعنى انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع ٠٠ ولقد بلور عناصر أساسية للتعريف أهمها (١٦، ٦٧: ٦٨):-

١-أن التنمية عملية داخلية ذاتية: بمعنى كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة فى داخل الكيان نفسه وأي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو ان تكون عوامل مساعدة أو ثانوية.

٢-ان التنمية عملية ديناميكية مستمرة أى إنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.

٣-ان التنمية ليست ذات طريق واحد، أو إتجاه محدد مسبقا وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها باختلاف الكيانات وباختلاف وتنوع الإمكانات الكامنة داخل كل كيان.

ويضيف أن عملية التنمية تنطوي على شرطين هما:-

الشرط الأول : هو إزاحة كل المعوقات التى تحول دون انبثاق الإمكانات الذاتية الكامنة داخل كيان معين (الفرد / المجتمع).

الشرط الثاني: هو توفير الترتيبات المؤسسية التى تساعد على نمو هذه الإمكانات المنبثقة الى أقصي حدودها.

وان المضمون الإجرائي المحدد لمفهوم التنمية هو المساواة فى فرص الحياة وتوسيع فرص الحياة وهاتان الركيزتان هما فى الواقع ما ينطوي عليه مفهوم التحرر الإنساني حيث يري أن التنمية والتحرر الإنساني مصطلحان أو مفهومان لنفس المضمون كلاهما يعني الآخر.

ويري د. محمد الجوهري: أن عملية التنمية (التعبئة) هي مجموع ظواهر التغير الثقافي الدينامي الواعي والموجه وخاصة تعبئة وتنشيط العناصر الثقافية التي كانت ثابتة أو جامدة- نسبيا – فيما مضي وهى العناصر الروحية والفكرية والمادية وتخفيف وطأة أساليب السلوك التقليدية وإعادة صياغتها أو التخلص من بعضها نهائيا إذا لزم الأمر ويضيف إنه يمكن التميز بين ثلاث مستويات للتعبئة داخل العملية التنموية حددها فيما يلي (٢،١٦٤):-

(أ) المستوي الأول: هو المستوي التكنولوجي: ويتمثل فى تغير أساليب الانتاج والنقل والاتصال والتوزيع، وذلك بهدف الوصول الى علاقة أكثر ملاءمة بين التكلفة والعائد.

(ب) المستوي الثاني: وهو المستوي الاقتصادي ويتمثل في التوصل الى طرق أكثر إنتاجية وأكثر كفاءة فى مجالات التنظيم والتخطيط وتوزيع العائد.

(ج) المستوي الثالث: هو المستوي الاجتماعي: وهو يتشعب بدوره الى النقاط الفرعية الثلاث التالية:-

١-تحريك النظام الاجتماعي وتعبئته بصفة عامة بما فى ذلك توسيع مجالات العلاقات والوعي والمسئولية التى تطرأ على وظائف الكيان الاجتماعي وبنائه وخلق وحدات اجتماعية أكبر حجما وأكثر تعقيدا ترتكز على أساس التكامل الداخلي الفعال (التكيف والملاءمة بين أفراد تلك الوحدات الاجتماعية وعلى أساس النمو فى إعداد السكان.

٢-الحراك الأفقي أو الجغرافي (أى المكاني) الذى يتمثل فى هجرة العناصر السكانية المختلفة وانتقالها من مكان الى آخر.

٣-الحراك الرأسي أى الانتقال من طبقة اجتماعية الى طبقة أخرى أعلــى أو أسـفل السلم الاجتماعي وكذلك تغيير العوامل المؤثرة على البناء الطبقــي مثـل توزيــع القوة، والهيبة، والتعليم والملكية والدخل ... الخ.

والمتتبع للأدبيات وبوجه خاص مواثيق الأمم المتحدة فيمــا يتعلــق بوضــع تعريف دقيق لمفهوم التنمية الاجتماعية يستطيع ان يري أنها تأخذ بواحد أو أكثر مــن مفاهيم ثلاثة تتمثل في (١٢، ٢٥: ٢٦):-

المفهوم الأول: والأكثر شيوعا هو المفهوم القطاعي، فالتنمية الاجتماعية تـرد فى مجال الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية وبوجه خاص قطاعات الخدمات فى معـرض الحديث عن التنمية، ولا سيما من المنظور الاقتصادي وساعد هذا المنهج على بلـورة أدق لمجموعات الغايات ذات الطبيعة الاجتماعية عند صياغة اســتراتيجيات التنميــة وعلى ربطها بالغايات الاقتصادية وتعميق الرؤية بالنسبة لطبيعة العلاقة بين البعديــن الاقتصادي والاجتماعي.

المفهوم الثاني: هو المفهوم الفئوي ونقصد به التركيز على أوضاع وقضايــا فئات بعينها لا تستفيد من التنمية على النحو المرجو، أما نتيجة ممارســات اجتماعيــة قاصرة، أو بسبب قصور فى استراتيجيات التنمية ذاتها، وتشغل المرأة والأطفال حـيزا واضحا من الاهتمام فى هذا الصدد، وإن بدأ العمر يحظى بمساحة أوسع نبدأ الاهتمــام بقضايا الشباب والشيوخ كما أولى المجتمع الدولي فئات أخرى كالمعوقين والمـهاجرين والأقليات.

المفهوم الثالث: هو المفهوم الإشكالي: بمعنى أن ينصب الاهتمام على مشاكل محددة كان من المفترض أن تعالجها التنمية، إلا أنها أخــذت أبعــادا تنـذر بـالخطر وعجزت الأنماط المطبقة من أجل التنمية عن التعامل معها بالكفاءة الواجبة، وإذا كانت طبيعة القطاعات والفئات متشابهة فى المجتمعات المختلفــة فـإن طبيعــة المشــاكل ودواعيها وأثارها يمكن أن تتفاوت من مجتمع الى آخر.

ويري د. عبد الباسط محمد حسن ان النظرة التحليليـــة الدقيقــة لمختلــف تعريفات التنمية الاجتماعية تؤكد على وجود ثلاث اتجاهـــات تتمثــل فـــي (٤، ٩٢: ٩٥):-

الاتجاه الأول: يري أصحابــه أن اصطـــلاح التنميـــة الاجتماعيـــة مـــرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعني الضيق لمفهوم الرعاية، والرعاية الاجتماعيـــة فى مفهومها الضيق لا تمثل الا جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة للمواطنين فالخدمات الاجتماعية تشتمل على التعليم، والصحة، والإســـكان، ورعايـــة العمال والنهوض بالطبقات الفقيرة، والرعاية الاجتماعية ... الخ.

وخدمات الرعاية الاجتماعية يقصد بها الخدمات التى تقدم للجماعات التـــى لا تستطيع أن تستفيد فائدة كاملة من الخدمات الاجتماعية القائمـــة كالخدمـــات التعليميـــة والصحية.وهذا المفهوم للتنمية الاجتماعية لا يتمشي مع ثورة الآمال المتزايدة لملاييـــن البشر الذين يواجهون قضايا التخلف، ويرغبون فى تحقيق معدلات سريعة للنمو فـــى أقصر وقت ممكن.

الاتجاه الثاني: يطلق أصحابه اصطلاح التنمية الاجتماعية علـــى الخدمـــات الاجتماعية التى تقدم فى مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهني، وتنميـــة المجتمعات المحلية.

ويعتبر هذا المفهوم من أكثر مفاهيم التنمية الاجتماعية شـــيوعا واســـتخداما، فالتنمية الاجتماعية تستثمر رأس المال فى الطاقات البشرية وتسعى الى تقديم الخدمـــات التى تعود بالفائدة المباشرة على الأفراد، وهذه الخدمات ينعكـــس أثرهـــا علـــى رفـــع المستويات الاجتماعية والمعيشية للأفراد من ناحية، وعلى زيادة كفايتهم الإنتاجية مـــن ناحية أخرى.

الاتجاه الثالث: يري أصحابه أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيـــير اجتماعي تلحق بالبناء الاجتماعي ووظائفه، بغـــرض إشـــباع الحاجـــات الاجتماعيـــة للأفراد.

ولما كان التغيير الاجتماعي ينصب على كل تغير يقع فى التركيب السكاني للمجتمع أو فى بنائه الطبقي، أو فى نظمه الاجتماعية أو أنماط العلاقات الاجتماعية، وفى القيم والمعايير التي تؤثر على سلوك الأفراد التى تحدد مكانتهم وأدوارهم فى مختلف التنظيمات الاجتماعية التى ينتمون إليها ... فإن التنمية الاجتماعية تنصب على كل هذه الجوانب، كما يتناول مختلف المشكلات المتصلة بالتغير الاجتماعي كالفوارق الكبيرة فى مستويات المعيشة بين الأغنياء والفقراء والإصلاح الزراعي والمشكلات العمالية، ومشكلات الهجرة من الريف الى الحضر، والمشكلات الاجتماعية الناجمة عن التغير الاجتماعي السريع.

وهذا الاتجاه فى تعريف التنمية الاجتماعية هو الذى يتجه إليه ويأخذ به، حيث يشير الى أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات، وإنما تشتمل على عنصرين أساسيين هما:-

(١) تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التى لم تعد تساير روح العصر.

(٢) إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة، وقيم مستحدثة ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات.

نستخلص من العرض السابق أن مفهوم التنمية يتضمن ما يلي:-

١-ان جوهر التنمية هو سلسلة متكاملة من عمليات إحداث التغيير فى الجوانب البنائية والوظيفية، بحيث يتحقق التكامل والاتساق بين مجالات وقطاعات النشاط فى المجتمع.

٢-أسلوب التنمية هو استثمار الموارد البشرية والمادية والتنظيمية الاستثمار الأمثل مع تضافر الجهود الحكومية والأهلية فى مناخ ديمقراطي لتحقيق الأهداف وزيادة مشاركة كل القوى الاجتماعية فى المجتمع فى صنع القرارات التنموية وتنفيذها، والاستفادة من عائدها ومردودها.

٣-إن الإنسان هو المستهدف من عمليات التنمية، كما أنه هو وسيلتها، لذا فعمليات التنمية تستهدف زيادة فرص الحياة للإنسان وتحسينها للأفضل والمساواة والعدالة فى إمكانية الحصول عليها، بما يضمن تحرير طاقات الفرد وإطلاق قدراته على

العمل والإنجاز، ورفع معدلات أدائه، ودعم ثقته بنفسه، وقدراته على الخلق والإبداع والابتكار بما يحقق الاعتماد على الذات.

٤-إن عملية التنمية عملية مجتمعية شاملة تستهدف زيادة الانتاج واتساع مجال الخدمات وتغيير أنماط السلوك الاجتماعي والقيم السائدة و مراعاة الأوضاع السياسية الخارجية والداخلية التى أثارها ولا سيما على مستوى تحديد أولويات التنمية، وذلك لأن مشكلات المجتمع معقدة ومتداخلة ومتشابكة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وسياسيا، مما يستوجب النظرة الشمولية لها.

٥-عملية التنمية رغم إنها عملية تطوير حضاري شامل هدفها ووسيلتها الانسان الا أن التغييرات التى تنجم عن التنمية يجب أن يراعي فيها المحافظة على التراث (الأصالة والمعاصر) بحيث ينظر اليها- التنمية- كقضية مصيرية، تعني الحياة الكريمة لكل أفراد المجتمع، والتحرر والتخلص من التبعية بمختلف أشكالها.

٦-أن التنمية عملية متواصلة أى تتصف بالاستمرارية والاستدامة، لذا لابد وان تتضمن البرامج والمشروعات التنموية المقدرة على التوالد الذاتي، بحيث ينجم عن تنفيذ البرامج والمشروعات الحالية خلق المزيد من البرامج والمشروعات الجديدة المترتبة عليها بالاعتماد على الموارد والإمكانات والطاقات الذاتية للمجتمع.

٧-ضرورة وجود سياسة اجتماعية محددة المعالم توجه القائمين على التنمية الى الغايات المجتمعية بعيدة المدى وكذلك مجالات وقطاعات وميادين العمل واتجاهاته فى إطار أيديولوجية المجتمع، بحيث تنطلق عمليات التنمية من واقع المجتمع وظروفه وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

٨-وجود استراتيجية للتنمية تتضمن مجموع الأهداف الكلية طويلة المدى التى تعتقد أنها تشكل-إذا ما تحققت- تطورا حضاريا شاملا للمجتمع مصحوبا بالوسائل الأساسية التى تضمن تحقيق هذه الأهداف مع ترجمة الخطط طويلة المدى الى متوسطة ثم قصيرة المدى بما يكفل تحقيق أهداف جزئية على فترات زمنية قصيرة فى مجموعها.

٩-أن التنمية تعتمد على التخطيط كأسلوب علمي يتحقق من خلاله الموائمة بين ما يبغى المجتمع تحقيقه من أهداف (إشباع احتياجات، حل مشكلات، تحقيق طموحات وتطلعات) وبين ما يمكن تحقيقه فعليا فى حدود الموارد والإمكانات (البشرية، التنظيمية، المادية) المتاحة والممكن أتاحتها مستقبلا.

١٠- التقويم المستمر لزيادة كفاءة الأجهزة القائمة على عمليات التنمية من تخطيط وتنفيذ ووضع سياسة، وكذلك تقويم فاعلية ما يقدم من خدمات لضمان تحقيق الأهداف كما هو مرجو.

ثالثا: النمو و التنمية:-

وأخيرا بعد ان استعرضنا مفاهيم التنمية، لابد وأن نتناول الفروق (أوجه الاختلاف بين مفهومي النمو والتنمية والتى تتمثل فيما يلي(٤، ٨٥: ٨٧):-

١-النمو عبارة عن تغير تلقائي لا إرادي يتم بفعل الطبيعة دون تدخل من قبل الانسان بينما التنمية عبارة عن إحداث تغيير مقصود مخطط وهادف يتم عن طريق جهود بشرية منظمة لتحقيق أهداف معينة.

٢-النمو عبارة عن تطور بطئ وتحول تدريجي وتتوقف درجة البطئ ومدى التدرج على ظروف الطبيعة وعواملها التى تتحكم فيه بينما التنمية تتم عن طريق دفعة أو سلسلة من الدفعات القوية تستهدف الخروج بالمجتمع من حالة الركود والتخلف الى حالة الحركة نحو التقدم والرقي.

٣-ينجم عن النمو زيادة ثابتة أو مستمرة فى جانب معين من جوانب الحياة بينما التنمية تحقق زيادة تراكمية ودائمة خلال فترة زمنية محددة وغالبا ما تشمل كافة جوانب الحياة وتحقق التكامل والتوازن بينها.

٤-النمو ينتج عنه تغير ضئيل كمي أكثر منه كيفي، لذا يتسم بالسطحية بينما التنمية ينجم عنها تغيير كبير وكيفي أكثر منه كمي لذا تتسم بالجذرية والعمق والسرعة ومن نتائجه تحول الأشياء والظواهر من حالة الى حالة أخرى.

مراجع الفصل

(١) على الكاشف: التنمية الاجتماعية والمفاهيم والقضايا، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٥.

(٢) محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة١٩٨٢.

(٣) محمود محمد الكردي: التخلف ومشكلات المجتمع المصري، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩.

(٤) عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة وهبة، الطبعة الرابعة،١٩٨٢.

(٥) البنك الدولي: تقرير عن التنمية فى العالم الثالث" تحديات التنمية" القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩١.

(٦) أنور عطية العدل: التخطيط للتقدم الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

(٧) جورج.ف.جانت: إدارة التنمية" مفهومها، أهدافها، وسائلها" ترجمة منير لبيب مرسي، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٩.

(٨) خيري عزيز: قضايا التنمية والتحديث فى الوطن العربي، بيروت، دار الأفاق الجديدة، ١٩٨٣.

(٩) نبيل السمالوطي: التنمية والتحديث الحضاري، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة الجيلاوي، ١٩٧٥.

(١٠) عبد الهادي والي: التنمية الاجتماعية مدخل لدراسة المفهومات الأساسية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٢.

(١١) محمود الكردي: التخطيط للتنمية الاجتماعية، " دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي فى أسوان، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٧.

(١٢) إقبال الأمير السمالوطي: التنمية الاجتماعية سياسات وقضايا، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٩٩.

(١٣) محمد عاطف غيث، محمد على محمد: دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

(١٤) السيد الحسيني: التنمية والتخلف، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

(١٥) السيد كمال عبد المعطي أغا: العلاقة بين مراكز صنع القرار فى التخطيط الإقليمي للتنمية الريفية بمحافظة الشرقية، بحث غير منشور، رسالة دكتوراه، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٧٩.

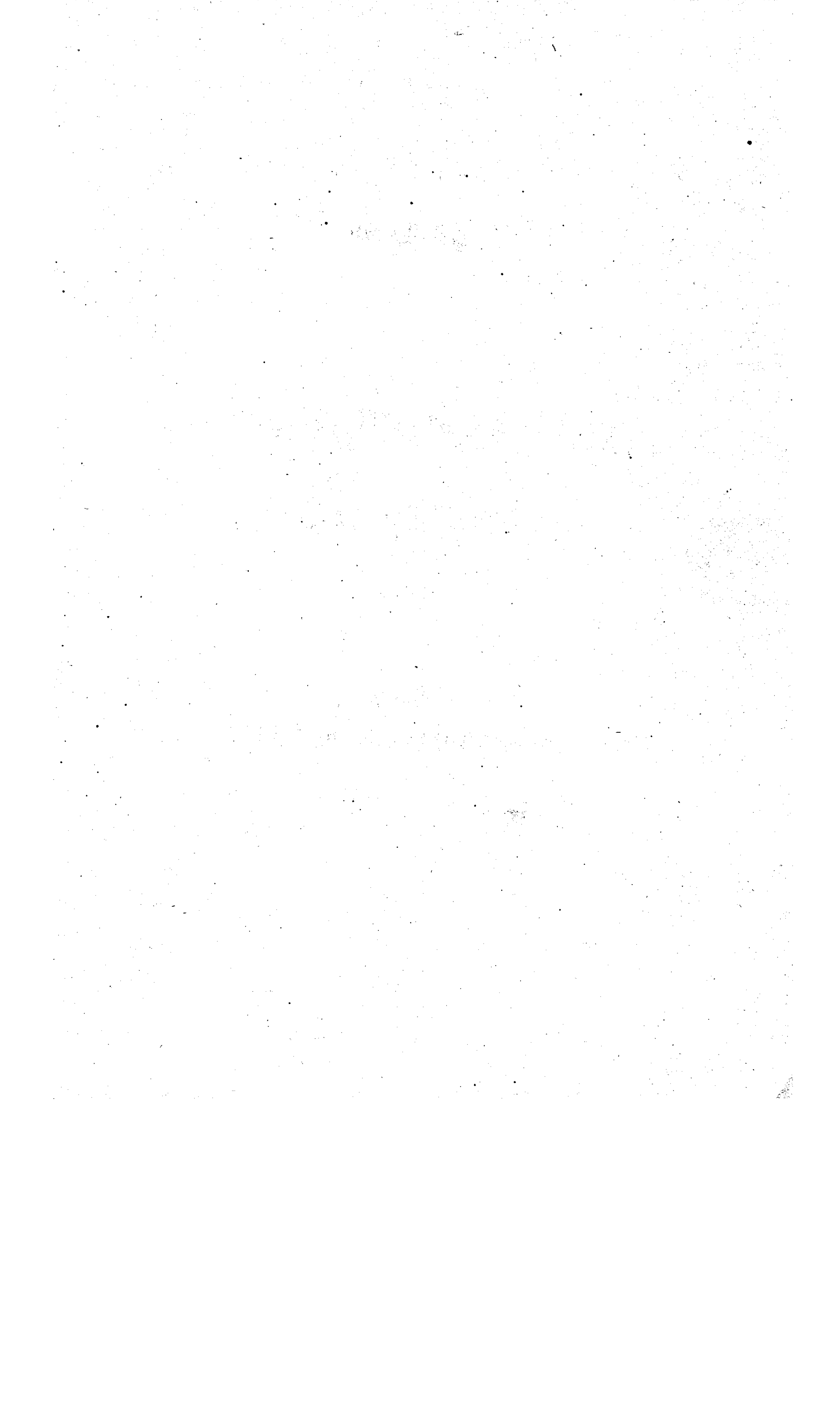
(١٦) إسماعيل صبري عبد الله وآخرون (محررون): استراتيجية التنمية فى مصر، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧، سعد الدين إبراهيم: نحو نظرية سيكولوجية للتنمية فى العالم الثالث، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

الفصل الثاني

الدعائم الاساسية لمنظور التنمية الاجتماعية

إعداد

الدكتورة/ منى محمود عويس



محتويـــــات الفصـــــل

أولاً: أهداف التنمية الاجتماعية.

ثانياً: فلسفة التنمية الاجتماعية.

ثالثاً: قواعد التنمية الاجتماعية.

رابعاً: نماذج التنمية الاجتماعية

خامساً: نموذج الإطار التحليلي للتخطيط في مجال التنمية الاجتماعية..

أولاً: أهداف التنمية الاجتماعية:-

يتحقق للمجتمع أهدافه الاجتماعية فى ضوء استراتيجية شاملة ترتكز على أيديولوجية اجتماعية واضحة، عبر مراحل التخطيط الاجتماعي.

وتتحدد أهداف التنمية الاجتماعية فى مصر فى الآتي:-

الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية:

يتركز الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية فى تحسين نوعية الحياة فى مختلف النشاطات البشرية من خلال إحداث التغييرات الاجتماعية التى تساهم فى تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق للمجتمع بقاءه ونموه.

ويتحقق الهدف الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف التالية للتنمية الاجتماعية:-

(١) إحداث تغييرات فى البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه، ويشتمل هذا التغيير على أنماط العلاقات الاجتماعية والنظم والمعايير والقيم التى تؤثر فى سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم فى مختلف التنظيمات الاجتماعية التى ينتمون اليها.

(٢) معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصلة به.

(٣) إشباع الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع بمفهومها الشامل، من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة- (تعليم، صحة، إسكان- ثقافة- رعاية اجتماعية- تنشئة اجتماعية ••• الخ).

والحاجات الاجتماعية تتحدد في:-

(أ) الحاجة الى العمل والتملك والاستهلاك.

(ب) الحاجة الى العيش فى مناخ أسري مستقر يتوفر فيه الاطمئنان والحب والتفاهم.

(ج) الحاجة الى الحماية الاجتماعية وضمان الحقوق الأساسية .

(د) الحاجة الى وجود قوة تتمثل فى الضبط الاجتماعي الذى يحقق الطمأنينة والأمان.

(ه) الحاجة الى التعليم.

(و) الحاجة الى الاستمتاع بصحة جيدة.

(ز) الحاجة للامتثال للمعايير والقيم فى إطار قيم المجتمع.

(ح) الحاجة للابتكار والإبداع.

(ط) الحاجة الى الرعاية الاجتماعية ، للفئات الخاصة (٢).

وبذلك تشبع التنمية الاجتماعية الاحتياجات الاجتماعية والنفسية والثقافية.

(٤) تزويد أفراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التى تساعدهم على تحسين مستويات المعيشة.

(٥) تقديم الخدمات لأفراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة، وتيسير الحصول عليها.

(٦) إتاحة الفرص لأفراد المجتمع للمشاركة الفعلية فى توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها وتقويم نتائجها .(٣)

ثانياً: فلسفة التنمية الاجتماعية :- (٤)

ترتكز فلسفة التنمية الاجتماعية على مجموعة من الحقائق تتمثل فى الآتي:-

١) تنبع مبادئ وأهداف التنمية الاجتماعية من مبادئ وأهداف الأديان السماوية، والمتمثلة فى احترام الإنسان، ولحفاظ على كرامته والاعتراف بوجوده وصيانة حقوقه، والالتزام بمبدأ التكافل الاجتماعي، ليكون الإنسان بحق خليفة الله على أرضه.

٢) التنمية الاجتماعية عمل إنساني تمتد جذورها فى طبيعة الإنسان كمخلوق اجتماعي يسعي دائماً الى البقاء والاستمرار، مستعيناً بقدراته المختلفة فى التفاعل والتعاون مع الغير لإشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات.

٣) التنمية الاجتماعية هى الترجمة الحقيقة لمفهوم العَدالة الاجتماعية، المتمثلة في التعاون والمشاركة وتحمل المسئولية الاجتماعية والتى يتحقق بها تنمية وتقدم المجتمع.

٤) ترتكز التنمية الاجتماعية على إرادة أفراد المجتمع ، ورغبتهم فى القيام بعمليات التنمية على أسس سليمة نابعة من شعورهم بالانتماء والولاء وتحمل المسئولية لإحداث التقدم المنشود.

فالتنمية الاجتماعية = إرادة + رغبة فى التغيير.

٥) تواجه التنمية الاجتماعية المشكلات الاجتماعية التى تصيب المجتمع نتيجة للتغيير الاجتماعي المستمر.

٦) التنمية الاجتماعية سبيل الى السلام العالمي، الذى ننشد إليه.

٧) التنمية الاجتماعية هى محصلة الفضائل التى عرفها الإنسان منذ بدء الخليقة وعلى مر العصور والأجيال، فهي ممثلة فى علاقته بربه وبذاته وبأسرته وبجماعته وبمجتمعه، وبذلك فهي تركز على الدعوة لإقامة مجتمع يحقق لأفراده توافقهم الاجتماعي.

٨) تؤكد التنمية الاجتماعية على أهمية المسئولية الاجتماعية المشتركة بين الفرد ومجتمعه ممثل فى حكومته، فكل منهما له حقوق وعليه واجبات تجاه الآخر، وصولاً الى الأهداف المنشودة.

٩) تؤكد التنمية الاجتماعية على أهمية الاتجاه التكاملي فى التنمية، فالتنمية الاجتماعية لها أثر وعائد على التنمية الاقتصادية حيث تحقق على المدي القريب أهداف اجتماعية مباشرة، وعلى المدي البعيد أهداف اقتصادية غير مباشرة ،أيضا نجد أن التنمية الاقتصادية لها أثر وعائد على التنمية الاجتماعية فهي تحقق أهداف اقتصادية مباشرة على المدي القريب، وأهداف اجتماعية غير مباشرة على المدي البعيد، مما يؤكد على أهمية العلاقة بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية.

١٠) ترتكز التنمية الاجتماعية على تحقيق تماسك وترابط أجزاء ومكونات المجتمع، وأن أى خلل فى أى جزء منه يؤثر فى الأجزاء الأخرى ، كذلك اى تقدم

أو تغيير للأحسن فى أى جزء منه يؤثر إيجابياً فى الأجزاء الأخـــرى، والتنميــة الاجتماعية تسعي دائماً لإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب لتقدم المجتمع.

ثالثاً: قواعد التنمية الاجتماعية:-

ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة هامة من القواعـــد الأساســية، فــى تكاملها، تساهم فى الوصول للأهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية، نوضحها فيما يلي:

(١) مشاركة أفراد المجتمع فى برنامج التنمية الاجتماعية:-

إن من أهم العقبات التى تحــول دون تحقيــق الأهــداف المنشــودة للتنميــة الاجتماعية ، بالقدر المطلوب وخاصة فى المجتمعات الناميـــة هــى ضعــف عمليــة المشاركة فى برامج التنمية، ولذلك يجب العمل دوماً على تدعيم المشاركة عن طريق:

- إثارة وعي أفراد المجتمع نحو تحسين نوعية الحيــاة والنظــر الــى مســتوي أفضل.
- استخدام وسائل الإقناع بالاحتياجات الجديدة المتطورة.
- التدريب على الوسائل الحديثة فى الانتاج
- إكساب أفراد المجتمع أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثـــل الادخار وإقامة المشاريع وكيفية الاستهلاك والترشيد فيه [٥] .

(٢) التكامل الاجتماعي : Social Intersection والتنسيق بين برامج التنمية:-

بمعني ضرورة الاهتمام بمواجهة احتياجات المجتمع وعلاج مشـــكلاته مــن خلال خطة متكاملة، لجميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يؤكد مدى التســاند والتكامل بين النظم الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع.

(٣) الوصول الى نتائج ملموسة لها أثرها على تنمية المجتمع:-

إن الوصول الى نتائج سريعة وملموسة من برامج التنمية، تحقق ثقــة أفــراد المجتمع، فالثقة فى برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري وجوهـــري لنجاحــها، باعتبار إنها عملية إنسانية، لاغني عنها فى أى تفاعل اجتماعي.[٦]

(٤) الاعتماد على الموارد المحلية:-

تركز برامج التنمية الاجتماعية على استثمار الموارد المحلية المتاحة في المجتمع سواء موارد مادية أو بشرية، مما يقلل من تكلفة البرامج (٧).

ويضيف هوبهاوس **L.T.Hobhouse** قواعد التنمية التالية (٨)

١-تطور وتعديل النظم القائمة فى بناء المجتمع ، بما يساهم فى ملاءمتها للأهداف المنشودة.

٢-التأكيد على اهتمام بالعملية التبادلية **Mutalit** بين برامج ومجالات التنمية الاجتماعية.

يتضح ذلك فى أن مخرجات برنامج **Outputs** تعتبر مدخلات **Inputs** لبرنامج آخر وهكذا، تتكامل برامج التنمية الاجتماعية.

٣-تنمية المهارات والخبرات لدى أفراد المجتمع للمساهمة والمشاركة في برامج التنمية.

٤-تدعيم الدور الذى تلعبه القيم فى برامج التنمية الاجتماعية.

٥-التعاون والتنسيق بين برامج التنمية وأيضا الأجهزة المسئولة على مختلف المستويات القومية، والإقليمية، والمحلية، أيضا التأكيد على التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية.

٦-التوسيع فى برامج التنمية حتى تغطي احتياجات أفراد المجتمع، أي وضع مقياس التنمية الاجتماعية يرتبط بعدد سكان المجتمع.

رابعاً: نماذج التنمية الاجتماعية:-

تتحدد آراء المفكرين والعلماء والمهتمين بالتنمية الاجتماعية فى وضع نماذج أو اتجاهات تتفق ومسار مراحل التنمية الاجتماعية بقصد الوصول الى تنمية وتقدم المجتمع بما يتفق مع أيديولوجيته السائدة وتخالف وجهة النظر حول مسمي النموذج أو الاتجاه فالبعض يطلق مسمي النموذج للتنمية الاجتماعية والبعض يطلق مسمي الاتجاه للتنمية الاجتماعية ويفضل الغالبية مصطلح النموذج **Model**.

وفيما يلي عرض لبعض نماذج التنمية، والتي يختار منها المخطط والمنمي النموذج المناسب لظروف المجتمع حتى تحقق برامج التنمية أهداف المجتمع المنشودة.

أهم نماذج التنمية:-(١٠)

١- النموذج المرحلي:-

يهدف هذا النموذج الى توضيح مراحل سير العملية التنموية باعتبار أن المجتمع نسقاً تتم فيه عمليات التنمية بشكل تطوري، مع التركيز على البناء الثقافي للمجتمع والذى يشتمل على القيم والمعايير والتقاليد والاتجاهات السلوكية والتى يكون لها أثر إيجابي على دفع برامج التنمية نحو تحقيق الأهداف.

ويشتمل النموذج على المراحل التالية:-

أ- مرحلة ثبات المجتمع:-

وفى هذه المرحلة يكون المجتمع فى حالة تقبل للأنماط الثقافية المتواجدة، والقادرة على إشباع احتياجات أفراد المجمع، وعدم تقبل أية أنماط ثقافية جديدة.

ب- مرحلة التركيز على العوامل الفردية:-

فى هذه المرحلة تتزايد احتياجات أفراد المجتمع ، وفى نفس الوقت تتزايد قدرة المجتمع على محاولة إشباع هذه الاحتياجات المتزايدة، طالما أن الأنماط الثقافية تنمو وتتطور وتزيد من قدرة المجتمع فى استخدام البرامج التنموية اللازمة.

ج- مرحلة دخول بعض الأنماط الثقافية الجديدة:-

فى هذه المرحلة يسمح المجتمع بدخول أنماط ثقافية جديدة من المجتمعات الأخرى ولكن فى هذه الحالة يجب ضرورة تأجيلها وتطويعها مع ثقافة المجتمع حتى يستفاد منها فى البرامج التنموية. وإذ لم يحدث هذا التطويع، فيكون المجتمع فى حالة عدم توازن ويؤثر ذلك على برامج التنمية سلباً.

د – مرحلة التوازن:-

فى هذة المرحلة يتجه المجتمع الى استخدام الأسـاليب والوسـائل المختلفـة لإعادة تأجيل أنماطه الثقافية من خلال التوطين والتطويع لأنماط الثقافية الدخيلة، حتـى يكون له أنماطه الثقافية الأصيلة، وفى نفس الوقت الاستفادة من الجديد، لما لذلك مـن تأثير إيجابي على البرامج التنموية.

هـ- مرحلة الاستقرار:-

وفى هذه المرحلة يستقر المجتمع ويبدأ فى إشباع احتياجات أفراده فى ضـوء إيديولوجيته وتختل فهذه المرحلة عن المرحلة الأولي وهى مرحلة ثبات المجتمع ، فـى استفادة المجتمع من خلال مراحله التطورية من تحقيق لكثير من أهدافه التنموية.

٢- النموذج السلوكي:-

يركز هذا النموذج على اتجاهات وسلوك أفراد المجتمع ودرجـة مشـاركتهم ومساهمتهم فى برامج التنمية ، ويوضح هذا النموذج فكرة تالكوت بارسونز **Talcott-Parsona** فى الفعل الاجتماعي **Social Action** على أساس يصـدر مـن الفـرد ويكون له معني لدي الآخرين ويتحدد هذا الفعل فى ضوء معايير الجماعة والمجتمع.

ونهتم هنا بالأفعال الاجتماعية لأفراد المجتمع والتى تتجسد فى المشاركة فـى برامج التنمية والمساهمة فى تحقيق الأهداف.

ويتطلب هذا النموذج دراسة وتحل نسق المجتمع لتحديد الأنمـاط السـلوكية لأفراد المجتمع، حتى يستفاد من ذلك فى تدعيم السلوكيات الإيجابية مثـل المشـاركة والانتماء، وتحمل المسئولية الاجتماعية، ومواجهة التحديات السلوكية بالعلاج وتحويلها الى إيجابيات مثل السلبية وعدم المشاركة وعدن تحمل المسئولية الاجتماعية.

٣- النموذج البنائي:-

يهتم هذا النموذج ببناء المجتمع وتكامل أجزائه باعتبار أن المجتمع بناء يتكون من أجزاء، أو باعتباره نسق يتكون من أنساق فرعية، كل منها يؤدى وظيفة، تتكامل هذه الوظائف لتحقيق أهداف المجتمع المنشود.

ويركز النموذج أيضا على دراسة العناصر البنائية التالية:-

- احتياجات أفراد المجتمع وضرورة إشباعها.
- دراسة الاحتياجات الجديدة المتوقعة، وإمكانية إشباعها.
- دراسة المشكلات المتوقعة.
- دراسة الآثار المترتبة عن المشكلات المتوقعة، ودراسة كيفية مواجهتها بالحلول.

ويعتمد كل من النموذج المرحلى والنموذج السلوكي على النموذج البنائي حيث يوضح طبيعة الهيكل البنائي للمجتمع، مما يساهم فى التعرف على المجتمع ووضع برامج التنمية، التى تحقق له أهدافه وتقدمه.

٤- النموذج المثالي:-

يركز هذا النموذج على الأخذ بنمط مثالي تتحقق به أهداف التنمية الاجتماعية، وعليه فإن المجتمع يتحول من نمطه التقليدي الى نمط مثالي، وهذه الفكرة نادي بها الفلاسفة القدامي مثل أفلاطون وروبرت اوين، بتصور المجتمع الفاضل **Utopia.**

ويتجه هذا النموذج لدراسة وتحليل المجتمع وحركة تغيره الاجتماعي للوقوف على العوامل الإيجابية التى تساعد على عملية تنمية المجتمع ، والعوامل المعوقة لحركة التنمية، ثم رسم الحلول للوصول الى نمط مثالي يحقق للمجتمع أهدافه.

وقد أثير الجدل بين العلماء حول النمط المثالي لجميع المجتمعات وأنه من الصعوبة وضع نموذج مثالي لجميع المجتمعات لاختلاف ظروفها، ولاعتبار أن

المثالية قضية نسبية، فالنمط المثالي لمجتمع نامي يختلف عن النمط المثـالي لمجتمـع متقدم، وهكذا، ويؤكد بعض العلماء والمفكرين والمـهتمين بالتنميـة الاجتماعيـة أن الوصول الى نمطية واحدة لجميع المجتمعات أمر بالغ الصعوبة مما يبرر فكرة الأنماط المتعددة، ورغم وجود سمات وعوامل مشتركة بين المجتمعات إلا ان لكـل مجتمـع سماته الخاصة به، مما يصعب معه وجود نموذج عام، أى أن كل مجتمع يتناسب معـه نمط متسق مع ظروفه و أيديولوجية ليحقق له تنمية وتقدمه.

إن دراسة وتحليل نماذج التنمية ، تساعد على تحقيق الأهداف التالية:-

١) الاستفادة من دراسة نماذج التنمية، للاتجاه نحو بناء نموذجي تنموي حديث.
٢) التعرف على مميزات وعيوب كل نموذج يساهم فى تجميع المميزات والاستفادة بها لتنمية المجتمع.
٣) دراسة وتحليل النسق الاجتماعي للمجتمع، أمر بالغ الأهمية للتعرف على:-
- أيديولوجية السائدة فى المجتمع.
- القيم المجتمعية السائدة لتحديد القيم المعضدة لأهداف التنمية.
- احتياجات أفراد المجتمع.
- المشكلات والعقبات.
- الإمكانيات المتوفرة.
- النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- علاقة المجتمع بالمجتمعات الأخرى.

٤) استخدام أسلوب التخطيط للتنمية، بما يتوافق مع سياسية ونظام المجتمع.
٥) الاهتمام بالنسق الثقافي للمجتمع، وخاصة الاتجاهات السلوكية لأفراد المجتمع، مما يساعد على تنمية القدرات والمهارات والقيم الإيجابية المعضدة لبرامج التنمية مثـل – احترام قيمة العمل– الانتماء، المسئولية الاجتماعية الإيجابية ... الخ.
٦) تدعيم عملية المشاركة لأهميتها فى البرامج التنموية.
٧) الجمع بين الجهود الحكومية والجهود الأهلية لتنمية المجتمع، يمثل أنسب أسـلوب للمجتمعات النامية.

٨) الاستفادة من تجارب المجتمعات فى التنمية الاجتماعية، وأخذ الأساليب والخطط الناجحة، بعد تطويعها وملاءمتها لطبيعة المجتمع.

٩) التعاون والتنسيق بين الأجهزة التخطيطية والأجهزة التنفيذية يساهم فى إنجاح برامج التنمية الاجتماعية.

١٠) النظرة التكاملية للتنمية بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، يحقق توازن واستقرار المجتمع.

١١) مواجهة معوقات التنمية بالحلول والعلاج، وتحويل هذه المعوقات الى إمكانية دافعيه للتنمية، أمر جوهري يساهم فى دفع عجلة التنمية وتحقيق أهداف المجتمع المنشودة.

١٢) الاتجاه دوماً نحو نظرة مستقبلة لبرامج تنموية ناجحة تتفق وطبيعة المجتمع.

خامساً: نموذج الإطار التحليلي للتخطيط فى مجال التنمية الاجتماعية : (١١)

يعتبر هذا النموذج ضمن نماذج التخطيط للتنمية ويهدف علمياً الى تزويد المخططين بمؤشرات تخطيطية تساعدهم فى مجال العمل، كما يهدف عمليا الى محاولة تطبيق نماذج تنموية متسقة مع واقعية المجتمع.

وتتبع الفكرة الفلسفية للنموذج فى أن تحقيق المجتمع لأهدافه مرتبط بقدرته على البقاء والنمو، من خلال قيامه بمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية تهدف الى تنميته وتقدمه. وبذلك نجد أن هناك ارتباط بين:-

١-حجم ونوعية الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

٢-القدرة على الوصول الى التنمية والتقدم.

ولاشك ان المجتمع الحديث يستخدم التخطيط أسلوبا لوضع خططه الاجتماعية والاقتصادية وصولاً الى التنمية المنشودة.

وعليه يمكن تعريف التخطيط فى ضوء هذا النموذج بأنه (هو التدخل الإرادي للمجتمع فى توجيه وتنظيم وتنسيق الأنشطة المجتمعية المختلفة ليتمكن

المجتمع من تحقيق أقصى درجة ممكنة من النمو فى فترة زمنية معينـة مـن خـلال التحكم فى تفاعل الطاقة التنموية والتنسيق الاجتماعي الاقتصادي للمجتمع).

أما مفهوم التنمية فى ضوء هذا النموذج فتعني إنها (مفهوم معنوي يعبر عـن عملية ديناميكية تنبع من التدخل الإرادي للمجتمع لتوجيه التفاعل بين الطاقة التنمويـة للمجتمع والنسق الاجتماعي الاقتصادي له، وقوامها سلسلة تراكميـة مـن التغييرات الوظيفية والهيكلية بهدف زيادة قدرة المجتمع على البقاء والنمو).

وفى ضوء هذه المفاهيم نجد ان فكرة النموذج تتركز فى التدخل لتغيير حجـم ونوعية أنشطة المجتمع الاجتماعية والاقتصادية للوصول الى إحداث تغييرات هيكليـة ووظيفية ضرورية لتنمية وتقدم المجتمع.

تدخل فى أنشطة تؤدي المجتمع الى ← إحداث تغييرات تساهم هيكلية ووظيفية فى ← تنمية المجتمع

من خلال النموذج التخطيطي ، يشتمل النموذج على عنصرين أساسيين:-

العنصر الأول: الثالوث التنموي:-

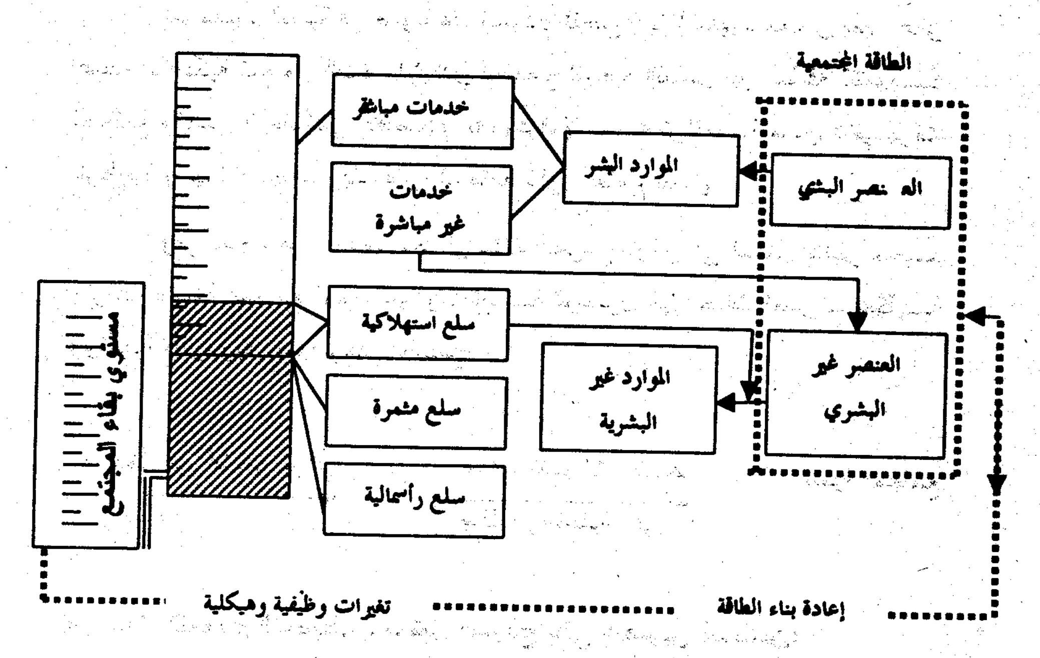
- حجم ونوعية الطاقة المجتمعية البشرية والمادية.
- الأساليب والأدوات المستخدمة.
- القيم المجتمعية.

العنصر الثاني:- النسق الاجتصادي للمجتمع(*)

- العمليات التحويلية.
- العمليات التيسيرية.

(*) مصطلح اجتصادي يرادف الجمع بين مصطلحين الاجتماعي والإجتصادي.

- أجهزة العمل (جهاز البحث العلمي- جهاز التخطيط- جـــهاز التنفيــذ- جهاز المشاركة).

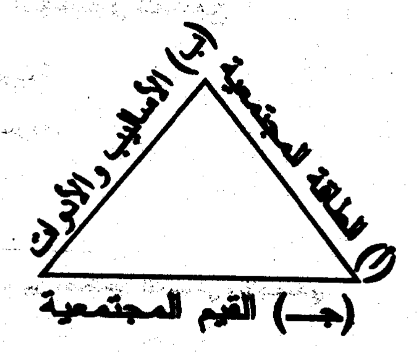


(رسم توضيحي لنموذج الإطار التحليلي للتخطيط فى مجال التنمية الاجتماعية)

مفاهيم عناصر النموذج:-

العنصر الأول:- الثالوث التنموي:-

وهذا العنصر يشتمل على ثلاثة متغيرات تسهم فى تنمية المجتمع.



(أ) الطاقة المجتمعية:-

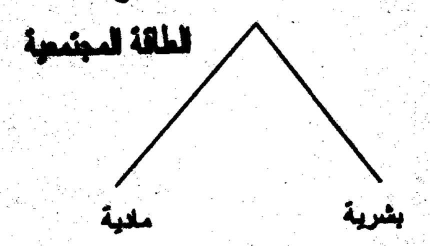
تتكون الطاقة المجتمعية فى ضوء النموذج من:-

١-الإمكانيات البشرية الحيوية.

٢-الإمكانيات المادية المشتملة على المتغيرات الطبيعية.

وتستمد الطاقة المجتمعية حجمها ونوعيتها من حجم ونوعية العناصر المكونة لها، وعليه تعتبر متغيرات الإمكانيات الحيوية والطبيعية هى الوحدات الأساسية للطاقة المجتمعية.

ويفترض النموذج أن المجتمع يمكنه استغلال هذه الطاقة المجتمعية من خلال نسقه الاجتماعي، والاقتصادي الذى يحولها الى موارد ثم الى سلع وخدمات تحدث تغيرات هيكلية ووظيفية تساهم فى نمو وتقدم المجتمع والمحافظة على بقائه.



(ب) الأساليب والأدوات المستخدمة:-

يحدد النموذج مفهوم كل من الإسلوب والأداة.

فالأسلوب : هو المعرفة الإنسانية التى يمكن أن يستخدمها الإنسان لتغيير القيم والمحافظة عليها، وتتحدد الأساليب فى الآتي:-

١) أساليب وقائية: تهدف الى منع التفاعل بين المتغير الحيوي وعناصر بيئته حتى لا يحدث الانحراف أصلاً.

٢) أساليب علاجية: تهدف الى تصحيح الانحراف بالقضاء علـــى أسـباباه وتعديـل التحول فى طبيعته بحيث تعود قيمة المتغير الحيوي الى القيمة السـابقة لحدوث الانحراف.

٣) أساليب تأهيلية: تهدف الى زيادة القدرة الذاتية للمتغير الحيوي لتمكنه من الاستفادة الى أقصى حد ممكن من مستوي الأداء المتبقي.

الأداة وتتضمن: (١) موارد بشرية. (٢) موارد مادية.

(١) **الموارد البشرية**:- هى مجموعة المتغيرات الحيوية التـي تحـدد القـدرات والمهارات الفيزيقية والعقلية والنفسية اللازمة لاستيعاب الأسـاليب واسـتخدام الموارد المادية للإسهام فى إحداث التغيير.

(٢) **الموارد المادية**: هى أداة تشتمل على السلع والمواد اللازمة، التى تسـتخدمها الموارد البشرية فى إحداث التغيير المطلوب.

نخلص من ذلك الى:-

إن الموارد البشرية تعتبر أدوات التغيير المطلوب للمجتمـع، حيـث يمكنـها استيعاب واستخدام مجموعة الأساليب، (الوقائية-العلاجية-التأهيلية) ، وأيضا المـوارد المادية ، والموارد التنظيمية، لتحقيق أهداف المجتمع المنشودة والمحافظة على بقائه.

(جـ) القيم المجتمعية:-

تمثل القيم المجتمعية المتغير الثالث، وقاعدة ثالوث التنموي وتمثل سلوك أفراد المجتمع واتجاهاتهم ومعايير تفضيلاتهم، وصـولاً الـى أقصـي درجـات الإشـباع لاحتياجاتهم.

وعند التخطيط يجب الأخذ فى الاعتبار:-

- دراسة القيم المجتمعية السائدة والتعرف على تأثيرها على بناء المجتمع.

- التعرف على القيم المجتمعية الإيجابية، والمعضدة لقيم التخطيط الواجب توافرها، وأيضا التعرف على القيم غير المتمشية معها (السلبية).
- مقابلة القيم المجتمعية السائدة، بالقيم التخطيطية المستهدفة، لدعم القيم الإيجابية، وإحلالها محل القيم السلبية المضادة للأهداف التخطيط.

وبالتالي فإن نجاح عملية التخطيط فى تحقيق أهدافها يتوقف على اتساق قيم التخطيط مع القيم المجتمعية السائدة.

العنصر الثاني:- النسق الاجتصادي للمجتمع:-

يشتمل هذا العنصر على ثلاث متغيرات:-

<u>النسق الاجتصادى:-</u>

(أ) عمليات تحويلية	(ب) عمليات تيسيرية	(جـ) أجهزة العمل

(أ) العمليات التحويلية:-

هى العمليات التى يستخدمها النسق الاجتصادى بهدف تحويل الطاقة المجتمعية الى موارد ثم الى إنتاج سلع وخدمات يستفيد منها المجتمع فى إحداث تغييرات هيكلية ووظيفية لازمة لنموه والمحافظة على بقائه.

(ب) العمليات التيسيرية:-

وهى العمليات التى يقوم بها النسق الاجتصادي لزيادة فعالية العمليات التحويلية.

(جـ) أجهزة العمل :- وهى مجموعة الأجهزة التى تقوم بالعمليات التحويلية والتيسيرية، ويفترض النموذج وجهود الأجهزة التالية:-

١) جهاز البحث العلمي- للقيام بالدراسات والبحوث وتوفير المعلومات والأدوات اللازمة.

٢) جهاز التخطيط- للقيام بعمليات التخطيط.

٣) جهاز التنفيذ – للقيام بعمليات التنفيذ.

٤) جهاز المشاركة الاجتماعية- للقيام بنقل آراء أفراد المجتمع للأجهزة السابقة، والقيام بمهمة توجيه وتنسيق أنشطة أفراد المجتمع، والانتفاع بها لصالح المجتمع، وانتفاعهم بالأنشطة المجتمعية.

دينامكية عمل- نموذج الإطار التحليلي للتخطيط فى مجال التنمية الاجتماعية.

بعد عرض مفاهيم مكونات النموذج، يكون من اليسر فهم ديناميكية العمل- حيث يهدف التخطيط الى قيام النسق الاجتماعي من خلال أجهزة العمل (جهاز البحث العلمي، جهاز التخطيط، جهاز التنفيذ، جهاز المشاركة الاجتماعية) ، باستغلال الطاقة المجتمعية (بشرية، مادية) ، عن طريق العمليات التحويلية والتيسيرية، وتحويلها الى موارد بشرية وموارد مادية، ثم الى إنتاج خدمات وسلع يساهم هذا الانتاج فى إحداث تغييرات هيكلية ووظيفية للمجتمع ، تحقق له نموه وبقاءه.

ويعتمد النموذج فى عمله على الطاقة البشرية بعد تحويلها الى مورد بشري بذلك كأداة بشرية للتنمية يمكنها استثمار المورد المادي، واستخدام أساليب العمل (الوقائية-العلاجية-التأهيلية)، لإحداث الانتاج للسلع والخدمات، كل ذلك فى ضوء الإمكانات التنظيمية للمجتمع، والقيم التخطيطية المتسقة مع القيم المجتمعية، لإحداث التغييرات المطلوبة لتقدم المجتمع.

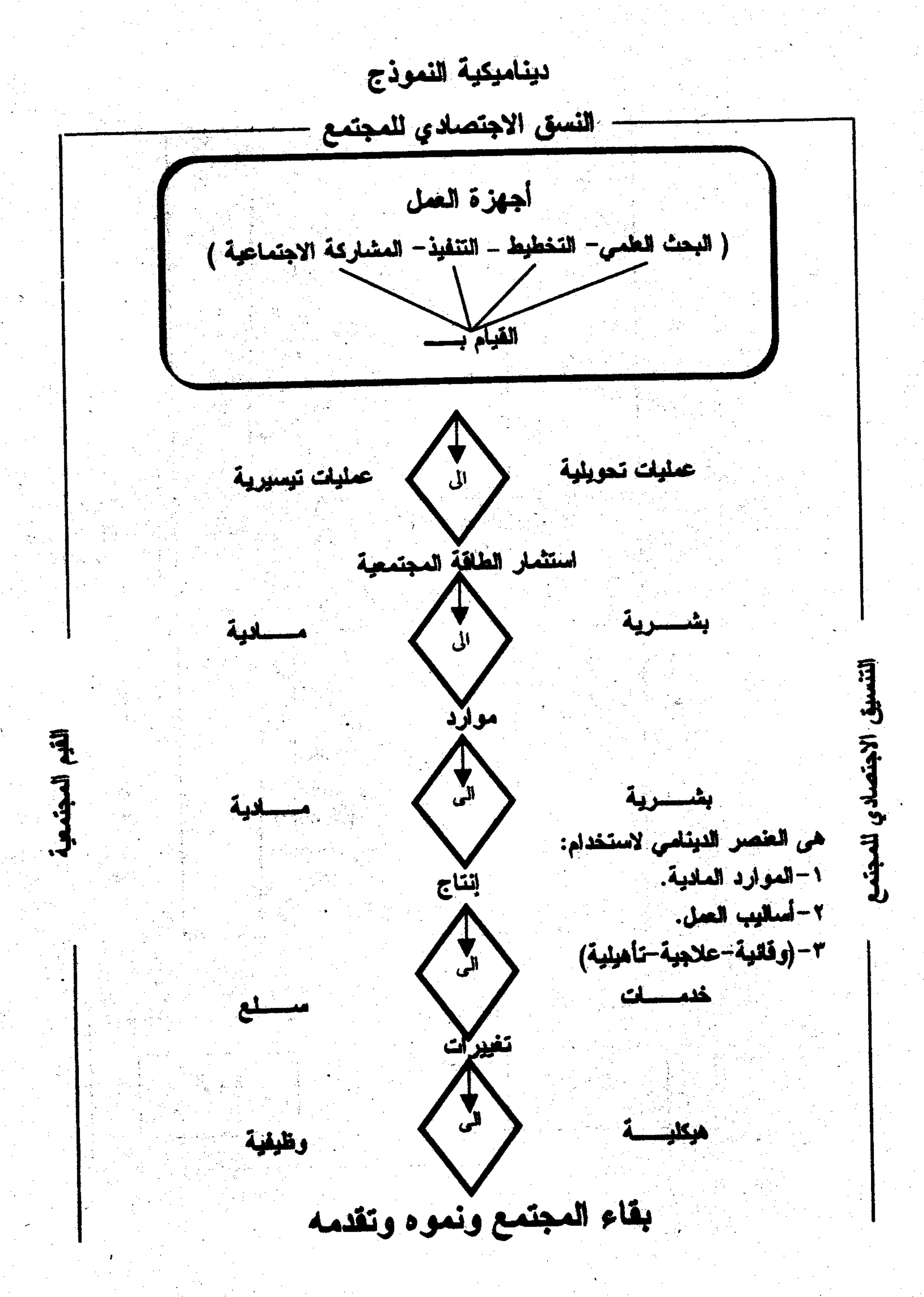
ويتضح ذلك من أن العنصر البشري للطاقة المجتمعية هو محور عملية التنمية عامة والتنمية الاجتماعية خاصة.

فالتنمية الاجتماعية = تنمية العنصر البشري..

هدف التنمية هو العنصر البشري.

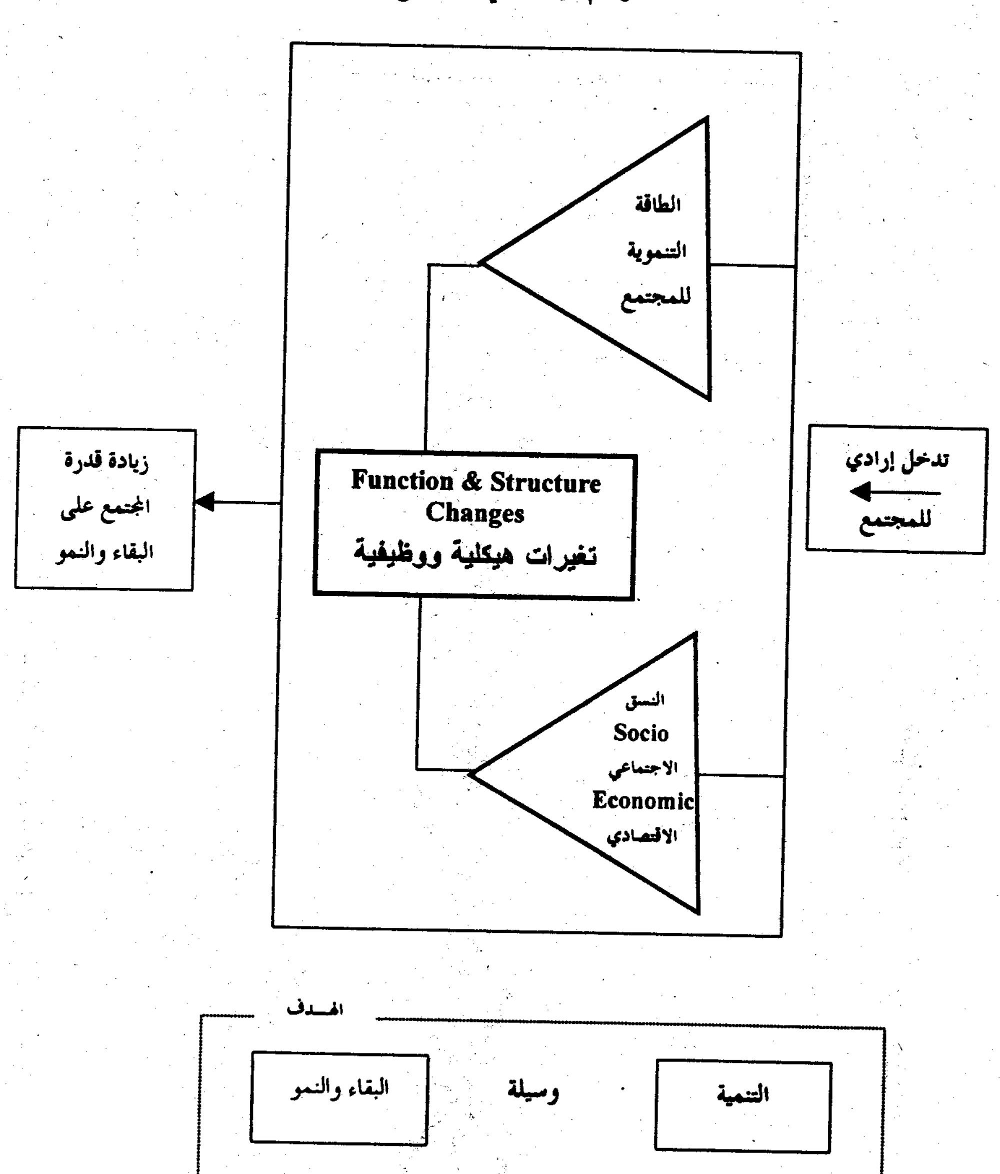
وسيلة التنمية هى العنصر البشري.

وعليه فإن ديناميكية هذا النموذج التخطيطي للتنمية، تعتمد أساساً على العنصر البشري الذى يستثمر طاقة المجتمع وأساليبه، فى إحداث التغييرات المنشودة للمجتمع، هيكلياً وبنائياً.



ديناميكية النموذج
النسق الاجتصادي للمجتمع
أجهزة العمل
(البحث العلمي- التخطيط - التنفيذ- المشاركة الاجتماعية)
القيام بـ
عمليات تحويلية
الى
عمليات تيسيرية
استثمار الطاقة المجتمعية
بشرية
الى
مادية
موارد
بشرية
الى
مادية
هى العنصر الديناي لاستخدام:
١-الموارد المادية.
٢-أساليب العمل.
٣-(وقائية-علاجية-تأهيلية)
إنتاج
خدمات
الى
سلع
تغييرات
هيكلية
الى
وظيفية
بقاء المجتمع ونموه وتقدمه
القيم المجتمعية
التنسيق الاجتصادي للمجتمع

رسم توضيحي للنموذج



مراجع الفصل

(١) د. وفيق أشرف حسونه: دور الإدارة فى التنمية الاجتماعية، المركز التجريبي لتقويم المشروعات الاجتماعية، معهد التخطيط الاجتماعي، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ص ٤-٥.

(٢) د. عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧م، ص ص ١٠٠-١٢٠.

(٣) د. وفيق أشرف حسونه: دور الإدارة فى التنمية الاجتماعية.، مرجع سبق ذكره، ص٥.

(٤) أنظر كل من:

- د. أحمد كمال أحمد، وآخرون: التنمية الاجتماعية، مطبعة دار العالم العربي، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص ٨٥-٨٩.
- د. الفاروق بسيوني، وآخرون: محاضرات فى التنمية الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢م، ص ص ٣٥-٤٠.

(٥) د. وفيق أشرف حسونه: سيسولوجية التنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية رقم (٢٩٥)، ١٩٧٣، ص ص ٩-١٠.

(٦) نفس المرجع السابق: ص ص ١٠-١٢.

(٧) نفس المرجع السابق: ص ص ١١-١٢.

(٨) نفس المرجع السابق: ص ص ١٢-١٣.

(٩) أنظر:-

- د. عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية والتخطيط، مرجع سبق ذكره.

(١٠) أنظر كل من:

- د. وفيق أشرف حسونه: سيسولوجية التنمية والتخطيط، مرجع سـبق ذكـره ، ص ص ٢٦-٣١.
- د. أحمد كمال احمد وآخرون: التنمية الاجتماعية ، مرجع سبق ذكـره ص ص ١٥٨-١٨٠.

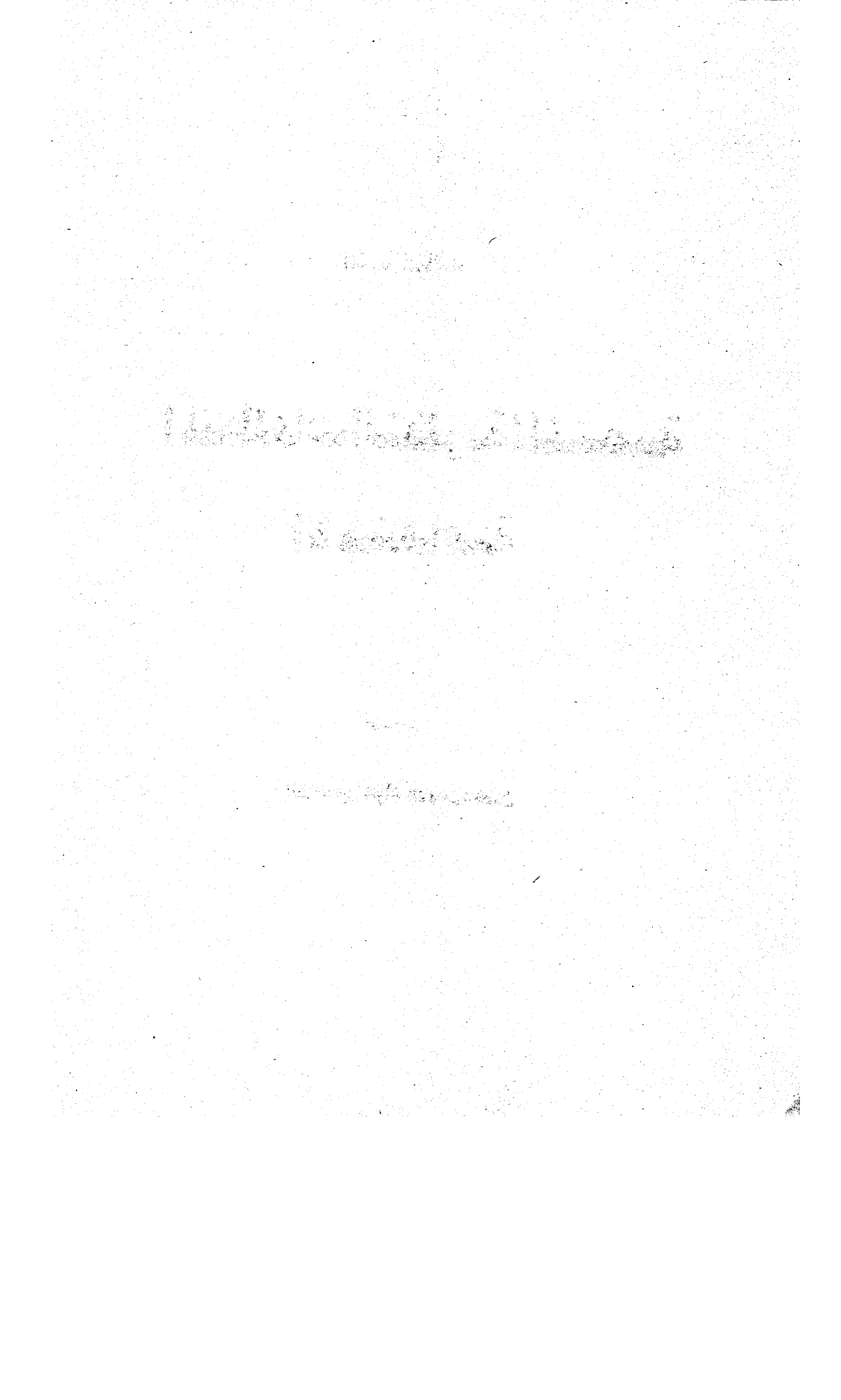
(١١) د. وفيق أسرف حسونه: التخطيط للتنمية الاجتماعية فـي الوطـن العربـي، مذكرة داخلية رقم (١٦٠)، معهد التخطيط القومـي، القـاهرة، ١٩٧١م، ص ص ١-٦٢.

الفصل الثالث

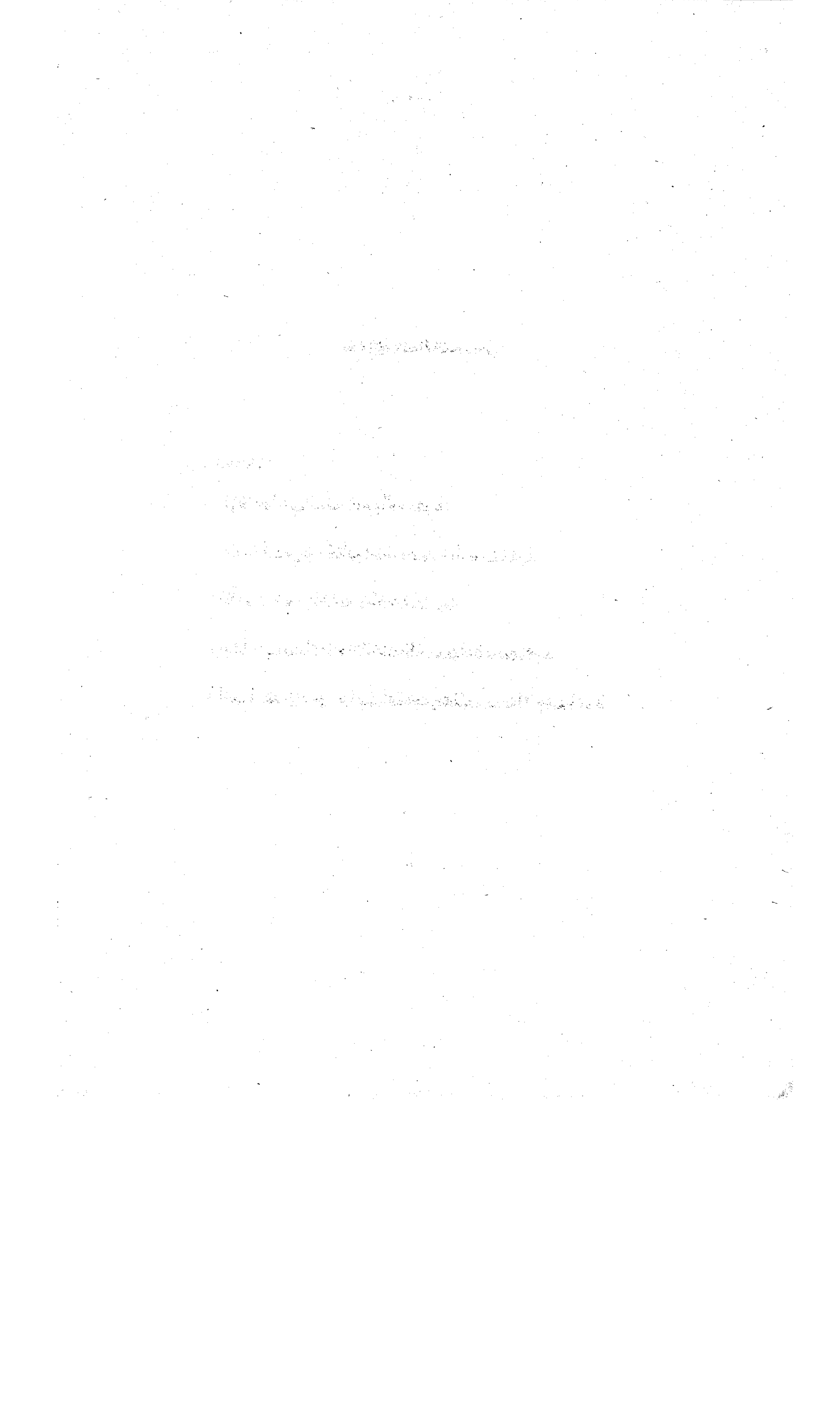
المنطلقات النظرية للتنمية الاجتماعية

إعداد

الدكتور/فؤاد حسين حسن



محتويـات الفصـــــل:



مقدمة

أصبحت قضية التنمية محوراً للاهتمام، والشغل الشاغل للدول النامية، باعتبارها المنهج الحتمي والمسار الوحيد الذى يجب ان تنتهجه تلك الدول للخروج من دائرة التخلف، وتحقيق معدلات نمو محسوبة ومدروسة للناتج القومي، مما يحقق ارتفاع فى مستويات المعيشة وتحقيق التقدم المنشود.

ولقد نجم هذا الاهتمام المتزايد عن عوامل عديدة يتمثل أهمها فى معاناة شعوب الدول النامية من المشكلات المتفاقمة الناجمة عن التخلف والحرمان وعدم إشباع الحاجات الأساسية والضرورية لهم. وكذلك التقدم العلمي وتقنياته، وظهور الأفكار التى تطالب بضرورة تحقيق مستويات معيشية مرضية لشعوب الدول النامية، بالإضافة الى اهتمام الحكومات بقضايا التنمية والإنتاج لتحقيق أقصى إشباع ممكن لاحتياجات أفراد مجتمعاتهم وحل مشكلاتهم، والتى انعكست على تحديد أهداف ومنطلقات التنمية وعناصرها ومراحلها ومجالاتها.

وفيما يلي سوف نستعرض فى هذا الفصل المنطلقات النظرية للتنمية بالتركيز على دواعي الاهتمام بالتنمية وأهدافها وأسسها ومتطلباتها وعناصرها وكذلك أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية ، وخطوات ومراحل التخطيط للتنمية.

أولاً: دواعي الاهتمام بالتنمية:-

لقد تعاظم الاهتمام بالتنمية على المستوي الشعبي والحكومي والدولي باعتبارها السبيل لدحر التخلف ومواجهة أثاره التى عانت منها، ومازالت تعاني منها الدول النامية، لذلك فلقد أصبحت التنمية تمثل مطلب شعبي بجانب كونها مطلب سياسي " حكومي" ودولي ويتضح ذلك فيما يلي:-

- **التنمية مطلب سياسي:-** لقد تبنت كافة الحكومات الثورية فى الدول النامية منذ استقلالها ضرورة تحقيق التنمية لدحر التخلف، ومواجهة المشكلات المتفاقمة المترتبة عليه والتى تعاني منها الدول النامية، ولتحقيق مستويات معيشية مرضية لشعوبها، ويمكن القول أن التنمية ظاهرة سياسية تميز النصف الثاني من القرن العشرين، بقدر

ما هى قضية اجتماعية وإنسانية بالدرجة الأولي، وما من حكومة ثورية جادة إلا وأعلنت التنمية مسئولية لها وهدفاً لسياستها، مرتكزة فى هذا على ما يحق لها من سلطة وقدره على التوجيه فى جميع مجالات الإنتاج سواء كانت اقتصادية أم خدمية، وكذلك امتداد ولايتها الموجهة لجميع الأجهزة والهيئات على اختلاف نوعياتها ومستوياتها، يساندها فى ذلك ما تصدره من تشريعات وقوانين (٧،١).

ولا تزال القيادات السياسية فى معظم المجتمعات النامية تطالب الأجهزة والهيئات التنفيذية والشعبية بضرورة العمل والإنتاج ، وحل المشكلات المجتمعية، وإشباع الحاجات الأساسية للارتقاء بمستوي المعيشة وتحقيق ظروف معيشية ملائمة لكافة أفراد المجتمع.

- **التنمية مطلب دولي:** لقد تبنت الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة قضية التنمية وطالبت فى مختلف اللقاءات والمنتديات والمحافل الدولية بضرورة دعم الدول النامية لمواجهة التخلف والفقر، والإسراع بتحقيق التنمية تخفيفاً لوطأة المشكلات التى تعانيها الدول النامية، وقدمت بعض المساعدات والمنح سواء المادية والعينية والخبرات والمشورات الفنية المختلفة لها.

وتجدر الإشارة الى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أصدرت فى ١٩ ديسمبر ١٩٦١ قراراً دعت فيه الى اعتبار العقد الراهن" عقد الأمم المتحدة للتنمية" على أن تتضافر خلاله جهود الدول الأعضاء وشعوبها على زيادة مجهوداتها فى تعزيز التدابير اللازمة سواء من جانب البلاد المتقدمة أو المتخلفة لزيادة سرعة التقدم نحو النمو الذاتي لاقتصاديات البلاد المتخلفة فضلاً عن تعجيل رقيها الاجتماعي (٨٢،٢).

ومازالت الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة تهتم بقضايا التنمية والبيئة والسكان فى الدول النامية، ويتضح ذلك من المؤتمرات والمنتديات والمشروعات التنموية التى تقيمها فى البلدان النامية.

وكذلك تقدم بعض البلدان المتقدمة العديد من البرامج والمشروعات التنموية كمنح للدول النامية، بالإضافة الى دعمها ومساعدتها على تحقيق التنمية المنشودة.

- **التنمية مطلب شعبي:** لقد نتج عن ظروف المرحلة المعاصرة التى يعيشها المجتمع الإنساني كمنظومة واحدة فى ظل ثورة الاتصالات والمعلومات ونتيجة للتقدم فى وسائل الإعلام المختلفة، ازداد وعى وإدراك شعوب المجتمعات النامية بتدني مستوياتهم المعيشية والهوة الصارخة بينهم وبين الدول المتقدمة فى المستويات المعيشية، فضلاً عما يعانوه في الدول النامية من مشكلات تتطلب الحلول، واحتياجات تتطلب الإشباع، بالإضافة الى رغبة شعوب هذه البلدان النامية في تحسين مستويات المعيشة مما أدى الى علو وارتفاع الكثير من الأصوات تطالب الحكومات والقيادة السياسية بضرورة العمل على إشباع الاحتياجات الملحة، ومواجهة المشكلات المتراكمة، وتحقيق طموحات وتطلعات سكان المجتمع، ... وأصبحت هذه المطالب بمثابة ضغوط على الحكومات لحثها على ضرورة الإسراع بإحداث التغيير تحقيقاً للتقدم والتنمية المنشودة.

وفضلاً عما سبق فلقد شهدت البلاد النامية خاصة فى العقد الأخير من السنوات حركات فكرية وثقافية واجتماعية تطالب بتحسين مستوى معيشة المواطن والدفاع عن حقوقه المختلفة، وهى تعتبر التنمية أساس التحول الاجتماعي من التخلف الى التقدم والأفضل، كما أن هذه التنمية يجب أن يكون من بين أهم أهدافها الرئيسية توفير مستوى معيشي لائق للإنسان، وتقديم الخدمات الضرورية مثل التعليم والصحة والمسكن والغذاء والتأمين الاجتماعي،، وكذلك دعوة النقابات والروابط المهنية لرفع مستوى معيشة أعضائها، ولقد أدت هذه الدعوة الى ظهور الكثير من برامج التنمية فى البلاد النامية، ومن بين هذه البرامج الإنمائية التأمين ضد البطالة وضد العجز والمرض (٣، ٥٩: ٦٠).

وكل ما سبق يوضح تعاظم الاهتمام فى الدول النامية بضرورة التعجيل والإسراع بإحداث التغييرات (التنمية) لتحقيق مستويات معيشية مرضية لسكان المجتمعات النامية.

ومن ثم فإن التنمية الاجتماعية تسعي لتحقيق رفاهية الانسان بما تتضمنه من زيادة فرص الحياة وتحسينها للأفضل، والمساواة والعدالة فى إمكانية الحصول عليها باعتبار رفاهية الإنسان هى غاية التنمية.

وهذه الغاية تتحقق من خلال مجموعة من الأهداف المتمثلة فى:-

- زيادة قدرة أفراد المجتمع على توظيف الموارد واستثمارها الاستثمار الأمثل، والبحث عن موارد جديدة يمكن استثمارها.
- توفير الخدمات الاجتماعية لمقابلة احتياجات أفراد المجتمع مثل الخدمات التعليمية والصحية والضمانية... وغيرها.
- تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص فى الحصول على الخدمات.
- العمل على حل المشكلات المجتمعية التى يعانيها أفراد المجتمع وجماعاته.
- العمل على تغيير بعض القيم والاتجاهات والعادات والتقاليد وأنماط السلوك التى لا تتناسب مع حركة المجتمع وتعوق مسيرة تقدمه.
- العمل على تغيير بعض النظم الاجتماعية بحيث تصبح أكثر ملائمة لإشباع احتياجات أفراد المجتمع.
- النهوض بالظروف المعيشية والأحوال الاجتماعية لأفراد المجتمع بما يؤدى الى تحسين مستويات المعيشة.

ولقد أشار من قبل مؤتمر وزراء الشئون الاجتماعية فى أفريقيا والذى عقد بالقاهرة فى أبريل ١٩٦٧ الى أن " التنمية الاجتماعية عملية شاملة للتغيير والنمو" حيث تقتضي علاجاً متكاملاً ومتوازناً بالنسبة لجميع مظاهر الرفاهية الخاصة بأعضاء المجتمع مع إدخال التغييرات اللازمة فى البناء الاجتماعي للوصول الى هذه الغاية"، ولقد حدد أهداف التنمية الاجتماعية فى: (٢، ٩٦: ٩٧)

١-محو الأمية، وتعميم وتحسين التعليم، والتدريب المهني والعام على جميع المستويات، وتوفير التسهيلات التعليمية والثقافية لجميع قطاعات السكان.

٢-ضمان حق كل فرد فى العمل، والقضاء على البطالة ورفع مستويات العمالة فى كل من المناطق الريفية والحضرية، مع توفير الظروف العادلة الملائمة للعمل.

٣-النهوض بمستويات الصحة، وتوسيع نطاق الخدمات الصحيـــة الملائمـــة لتلبيـــة حاجات السكان بأكملهم.

٤-القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية.

٥-النهوض بالظروف السكنية وخدمات المجتمع وخاصة بيـــن الفئـــات ذات الدخـــل المنخفض.

٦-توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والبرامج الشاملة للضمان الاجتماعي للمحافظـــة على مستوي معيشة جميع السكان والنهوض به.

٧-القضاء على الظروف التى تؤدى الى الجريمة وانحراف الأحداث.

٨-تشجيع التوسع فى ميدان التصنيع مع اتخاذ التدابير اللازمة لما يترتب على ذلـــك من مشكلات اجتماعية، والقضاء على العقبات الاجتماعية التـــى تعـــوق التنميـــة الاقتصادية.

٩-مساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة حاجاتهم ومطامحـــهم المتغـــيرة حتـــى يتمكنوا من تأدية دورهم الحتمي فى النضال من أجل التنمية.

ثانياً: أسس ومتطلبات التنمية الاجتماعية:-

إن نجاح برامج ومشروعات وخطط التنمية فى تحقيـــق أهدافـــها المنشـــودة يعتمد-الى حد كبير- على توافر مجموعة من الأســـس والمتطلبـــات، والتـــى يمكـــن عرضها بإيجاز على النحو التالي:-

١) تهيئة المناخ المجتمعي لعملية التنمية بإثراء وعي الأفراد والجماعـــات وإدراكـــهم بواقع المجتمع ومشكلاته وقضاياه الملحة، واستثارة بواعث التغيير (التنمية) لديهم من خلال رفض الواقع الحالي (المتخلف) والتأكيد على قدرات المجتمع وإمكانياتـــه بالعزيمة والإدارة والعمل الجاد لبلوغ التقدم المنشود، وكذلك العمل علـــي تغيـــير القيم البالية والمعتقدات والعادات والتقاليد والاتجاهات والسلوكيات الخاطئة التـــى تعوق التنمية، واستبدالها بأخرى تتلاءم مع متطلبات التنمية وتدعمها.

٢) العمل على تعظيم قضية التنمية وجعلها هدفاً قومياً، تتجمع وتتوحد حولـــه جـــهود كافة أفراد وجماعات المجتمع، وتنظيماته ومنظماته الحكومية سعياً وراء تحقيقه.

٣) التأكيد على ضرورة مشاركة كافة أفراد المجتمع وجماعاته في صنع واتخاذ القرارات التنموية وتنفيذها، مع توضيح مجالات المشاركة، والمنظمات التي يمكن أن تتحقق المشاركة من خلالها وبرامجها ومشروعاتها، وكذلك التأكيد على مشاركة وإسهامات الأحزاب السياسية والنقابات والروابط المهنية والجمعيات الأهلية في مختلف برامج ومشروعات التنمية.

٤) التأكيد على ضرورة الاعتماد على الذات والموارد والإمكانات المحلية في تحقيق التنمية ، حيث أن كافة تجارب التنمية في العالم حدثت بفعل العوامل الداخلية، وذلك يتطلب الثقة بالنفس والإيمان بالقدرات والإمكانات المجتمعية، وعدم قبول الأفكار أو نماذج الغير، أو الاعتماد على الدعم والتمويل من مصادر خارجية غير محلية إلا في أضيق الحدود وإذا دعت الضرورة لذلك.

٥) العنصر البشري هو محور التنمية فهو المستهدف منها، وهو أداة ووسيلة تحقيقها، لذلك لابد من تنمية الموارد البشرية بهدف خلق وتطوير الطاقات والإمكانات والمهارات والخبرات والقدرات والكفاءات التي تتطلباها عملية التنمية، وكذلك لابد أن يترتب على إنجاز البرامج والمشروعات التنموية توفير الخدمات المختلفة التي تشبع احتياجات وتحل مشكلات غالبية سكان المجتمع.

٦) أن التنمية عملية شاملة تضم شقين متكاملين ومتوازيين هما الشق الاجتماعي والشق الاقتصادي، وكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر، فالشق الاجتماعي يتعلق بتوفير الخدمات وهي بدورها تسهم في زيادة الانتاج، والشق الاقتصادي يتعلق بالانتاج وهو بدوره يزيد من اتساع نطاق الخدمات، وكلاهما يستهدف رفاهية الانسان وتحسين أحواله المعيشية.

٧) ضرورة العمل على تأكيد التوازن الجغرافي الإقليمي ، منعا للازدواجية المجتمعية والذي تعني وجود مجتمعات محلية متخلفة وأخرى متقدمة بالمقارنة بها، وذلك من خلال الاهتمام بالمحليات وخاصة الريفية منها، والعمل على دعمها وتوفير الخدمات التنموية بها وكذلك إقامة المشروعات الاجتماعية والاقتصادية المحققة للتنمية بها.

٨) لابد وأن تكون سياسات التنمية وأهدافها، ترجمة حقيقية لاحتياجات ومشكلات وتطلعات أفراد وجماعات المجتمع، وان تتلاءم أساليب ووسائل التنمية مع أهدافها فى ضوء موارد وامكانات وقدرات المجتمع الفعلية.

٩) ضرورة تضافر الجهود الحكومية والأهلية والتعاون بينها، والتكامل والتنسيق بين اداءاتها، وكذلك المتابعة المستمرة لنتائج تنفيذ البرامج والمشروعات ، وإعادة تصحيح المسارات غير المتناسبة مع أهداف التنمية.

١٠) ضرورة شمول برامج ومشروعات التنمية معظم القطاعات الوظيفية في المجتمع والمستويات الجغرافية، وكذلك غالبية أفراد المجتمع بمختلف نوعياتهم وفئاتهم العمرية، بمعني أن تشبع التنمية احتياجاتهم وتوفر خدمات عامة لهم، بحيث تحقق نتائج وثمار يستفيد منها معظم أفراد المجتمع وجماعاته وبذلك تصبح نتائجها ملموسة.

ثالثاً: عناصر التنمية الاجتماعية:

ان التنمية هى عملية لإحداث تغييرات جذرية وشاملة في أبنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بهدف إقامة مجتمع حضاري قادراً على إشباع احتياجات أفراده وحل مشكلاتهم وتحقيق مستويات معيشية مرضية لهم.

وتحقيق ذلك يتطلب ضرورة توافر عناصر وأسس يمكن الاعتماد عليها لتحقيق التنمية وهى تتمثل في:-

(١) التغيير البنائي.
(٢) الدفعة القوية.
(٣) الاستراتيجية الملائمة.

وفيما يلي سوف نستعرض هذه العناصر بإيجاز على النحو التالي:-

(١) التغيير البنائي:-

أن مفهوم البناء الاجتماعي يعني تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار فى الوجود، ولكنها تنقسم فى الوقت ذاته من الداخل

الى عدد من الوحدات الصغيرة المكونة له والتى تتفاعل معاً وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه (١،٤).

ويري لوري نلسون أن البناء الاجتماعي يتضمن العناصر التالي: (١١٤،٥):-

١) مختلف نماذج الجماعات التى ترتبط بعلاقات متبادلة وتحكمها معايير معينة.
٢) مختلف نماذج الأدوار الاجتماعية داخل النسق العام أو الجماعات الفرعية المكونة له.
٣) المعايير المنظمة التى تحكم الجماعات الفرعية والأدوار.
٤) القيم الثقافية.

والتنمية فى حقيقة الأمر لا يمكن أن تتم أو تحدث بمعزل عن البناء الاجتماعي الاقتصادي فى المجتمع، وبعض النظريات تنظر للتنمية على أنها هدم للبناء الاجتماعي القديم وإنشاء وإقامة بناء اجتماعي جديد، ومن الناحية العلمية فإن البناء الاجتماعي لا ينهار فجأة ولكن تغير وتحول البناء الاجتماعي يتم بشكل تدريجي وتختلط عناصره القديمة بعناصره الجديدة، ويأخذ الأمر زمناً طويلاً حتى تتضح معالم البناء الاجتماعي الجديد مع الأخذ فى الاعتبار أن خصائص البناء الاجتماعي القديم هى التى أفرزت وخلقت بعض القوى الاجتماعية التى طالبت بالتغيير، وبالتالي اتخذت واعتبرت التنمية وسيلة وأداة لإعادة تكوين بناء المجتمع (٢١،٣).

والتغيير البنائي يرتبط بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وليس من المتصور إطلاقاً أن تحدث التنمية الاجتماعية فى مجتمع متخلف دون ان يتغير البناء الاجتماعي لذلك المجتمع (١٠٦،٢).

وتغيير البناء الاجتماعي وتحوله من شكله التقليدي الى شكله الحديث المعاصر يتسم بخصائص اجتماعية وثقافية واقتصادية تشكل له فى الغالب صعاب وعقبات تحد من حركته نحو التنمية، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي (٤٧،٣: ٤٨):-

(١) انهيار البناء الاجتماعي الطبقي التقليدي وعدم تكامل البناء الاجتماعي الجديد.
(٢) ارتفاع معدل التحضر.
(٣) النمو السكاني السريع.
(٤) صراع الأجيال وظهور بعض المشكلات الاجتماعية الحادة.
(٥) تغير مواقف الناس نحو بعض القيم والعادات والتقاليد القديمة.
(٦) غلبة الطابع الزراعي التقليدي على النشاط الاقتصادي.
(٧) ارتفاع نسبة المشتغلين فى القطاعات غير الانتاجية.
(٨) سيطرة الانتاج الصغير.
(٩) ظهور الصناعات الحديثة الى جانب الصناعات التقليدية.
(١٠) تعايش أنماط النشاط الاقتصادي التقليدي والحديث.
(١١) وضع اقتصادي جديد للفئات والشرائح الاجتماعية.

وفضلاً عما سبق فإن البلاد النامية ورثت كثير من المشكلات التى ترسبت وتراكمت عبر السنين، وأصبحت تتمثل فى خصائص البلاد النامية ذاتها، وهى تمثل تحديات أساسية بالنسبة للبلاد النامية،،، ولا يمكن تحقيق معدلات سريعة للنمو فى تلك البلاد بدون إحداث تغييرات لها صفة العمق والجذرية، ولها طابع الشمول والامتداد (٢، ١٠٧: ١٠٨).

والتغيير البنائي الشامل ذو فاعلية وعمق يصل الى مستوى الفرد والجماعة والمجتمع ، بمعنى أنه يشعر به، ويؤثر فى حياة كل أفراد المجتمع وفى كل علاقاتهم الاجتماعية (٣،٢٣).

ويقصد بالتغيير البنائي ذلك النوع من التغيير الذى يستلزم ظهور أدوار وتنظيمات اجتماعية جديدة، تختلف اختلافاً نوعياً عن الأدوار والتنظيمات القائمة فى المجتمع، ويقتضي هذا النوع من التغيير حدوث تحول كبير فى الظواهر والنظم والعلاقات السائدة فى المجتمع (٢، ١٠٥).

وتتمثل أبرز التغييرات البنائية فيما يلي (٥، ١١٠: ١١٦):-

(١) التغيير في المراكز والأدوار الاجتماعية داخل الجماعة أو المجتمع: ومن أهم التغييرات التي يمكن قياسها في مجال المراكز الاجتماعية، مكان الإقامة، والمركز الزواجي والعائلي، والمستوي التعليمي، والمستوي المهني، ومستوي الدخول، أنواع الملكية... الخ.

وأيضا قد تتغير المراكز من قيامها على أساس الميراث وعلى أساس عوامل لا دخل للإنسان فيها، الى قيامها على أساس العمل والإنجاز الشخصي.

وكذلك قد تظهر أدوار جديدة لبعض قطاعات المجتمع كالمرأة نتيجة لتعليمها وخروجها للعمل.

(٢) التغير في القيم الاجتماعية:-

يعد التغير في بناء المعايير والقيم من أهم التغييرات البنائية داخل المجتمع، والقيم المقصودة هنا ليست القيم المجردة، ولكن القيم التي تؤثر مباشرة على مضمون الأدوار والعلاقات الاجتماعية.

ويوضح جونسون بعض الأمثلة للتغيرات القيمية ممثلة في الحالات الآتية:-

- عند التحول من المجتمع الإقطاعي الى المجتمع الصناعي، فقيم المجتمع الإقطاعي (الارض، النبالة ...) تختلف عن قيم المجتمع الصناعي (الانتاج ، ورأس المال، والعمل والنجاح).
- كذلك قد يتحول المجتمع من تقييم الأشخاص على أساس معايير ذاتية كالطبقة أو الطائفة أو القبيلة .... ، الى التقييم على أساس معايير موضوعية كالمهارة والتعليم والجهد ... الخ.

(٣) التغير في النظم الاجتماعية:-

ويقصد بها التغيير في البناءات المحددة كالأدوار والتنظيمات ومضامين الأدوار، والتغيير في النظم الاجتماعية داخل المجتمع.

- كالتحول من نظام تعدد الأزواج والزوجات الى أحادية الزوج والزوجة.
- التحول من النظام الملكي الى النظام الجمهوري.

- التحول من النظام الإقطاعي الى النظام الرأسمالي أو الاشتراكي.

وتحدث التغير في البداية على مستوي فردي، ثم تتزايد أهميته مع تكاثر عـدد الأفراد والجماعات الآخذة به.

ويحدث التغير في الأدوار والمعايير في النظم في حالتين:-

- **الحالة الأولي**: إذا تم استحداث أدوار ومعايير جديدة داخل المجتمع، كمـا هو الحال في استحداث دور الطبيب أو المهندس أو المدرس داخـل مجتمـع بدائي أو تقليدي.
- **الحالة الثانية**: تتمثل في تغير التركـيز النسـبي علـي بعـض الأدوار والمعايير مثل التركيز على أهمية العمل اليدوي بعد أن كان ينظر اليه علـى انه عمل محتقر.

(٤) التغير في العلاقات الاجتماعية:

مثل تغير علاقة الزوج بالزوجة، أو علاقة العامل بصـاحب العمـل نتيجـة استحداث تنظيمات عمالية جديدة.

والواقع أن التغير في العلاقات الاجتماعية أمر متضمن في تغير النظم.

وفضلاً عما سبق: فإن التنمية يمكن أن تحدث تغيرات في البناء الاجتمـاعي من حيث مكوناته من شرائح وجماعات تقليدية الى جماعات اجتماعية أخـري، يبـدو أنها ذات أثر فعال في مسيرة النمو والتنمية من الجماعات التقليدية التى فقدت مكانتـها، وتصبح للجماعات الجديدة دور ووظيفة مهمة في مستقبل البلاد النامية باعتبارهـا أداه لتحريك عمليات التنمية وتنشيط الحراك الاجتماعي على نطاق واسـع، وأبنـاء هـذه الجماعات قفزوا الى المواقع الاجتماعية والمهنية في مجتمع التنمية بفضل ما يتمتعـون به من مؤهلات وكفاءات فردية (٣،٣٥).

(٢) الدفعة القوية:

يري بول روزنشتاين رودان في نظريته " الدفعة القويـة" أن القضـاء علـى التخلف في الدول النامية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق دفعة قوية وربما سلسلة مـن

الدفعات القوية يمكن عن طريقها الخروج من إطار الركود، ويؤكد ان سلسلة من الدفعات الصغيرة المتتالية لا تؤدى الى نفس النتيجة، ولا تسمح بالقضاء على التخلف، حيث يري أن تجزئة مشروعات رأس المال الاجتماعي وإقامتها تدريجياً تحول دون إمكان الاستفادة منها، ومن ثم فإن ذلك يعتبر تبديداً للموارد النادرة التى يملكها المجتمع (٦، ١٩٢: ١٩٣).

والحكومات فى البلاد النامية مسئولة (الى حد كبير) عن إحداث الدفعة أو الدفعات القوية، فهى التى تمتلك إمكانيات التغيير، وهى المسئولة عن ضمان حد ادنى لمستويات المعيشة للأفراد (٢، ١١٠: ١١١).

فالقضاء على التخلف فى الدول النامية يحتاج الى دفعة قوية وربما سلسلة من الدفعات القوية، تتمثل بصفة أساسية فى تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لإقامة الهياكل الأساسية وإنشاء عدد كبير من المشروعات المتكاملة (٦، ١٩٥: ١٩٦).

ويمكن أن تتمثل الدفعات القوية فما يلي (١١١،٢: ١١٢):-

١-الدفعة القوية فى المجال الاجتماعي بإحداث تغييرات تقلل التفاوت فى توزيع الثروات والدخول بين المواطنين، بتوزيع الخدمات توزيعاً عادلاً بين الأفراد.

٢-الدفعة القوية فى تنمية الموارد البشرية حيث أن خطط التنمية لا يمكن ان تتحقق من غير قوة العمل المدربة و الماهرة التى تستطيع أن تغطي احتياجات التنمية فى مجالات العمل المتشعبة، وتتحقق من خلال تقصير فترات التعليم والتدريب بما يؤدى الى خفض النفقات وتحقيق عائد سريع، بشرط ألا يؤثر ذلك على مستوي الكفاءة المطلوبة.

٣-الدفعة القوية فى محاربة الأمية بين الكبار عن طريق تعبئة كافة الطاقات والإمكانات الموجودة بالمجتمع، والاستعانة بالشباب المتعلم وتجنيده فى حملات محو الأمية فى مختلف القطاعات الوظيفية والجغرافية بالمجتمع، والاستفادة بوسائل الإعلام فى إعداد برامج محو الأمية.

٤-الدفعة القوية فى القضاء على ظاهرة الثنائية الإقليمية، والتى تتمثل فـــى وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والحضرية داخل المجتمـع الواحد، وذلك من خلال توفير الخدمات الأساسية للمناطق الريفية وخاصة الخدمات الوقائية مثل تزويد القري بمياه الشرب النقية وبالمرافق الصحيـة الضرورية، وتجنيد الحملات القويمة للقضاء على الأمـــراض المتوطنـــة واستئصال مسبباتها.

وفضلاً عما سبق فإن المجتمع بحاجة الى مزيد من الدفعات القوية فى مختلف المجالات حتى تتحقق التنمية المنشودة ومنها على سبيل المثال:-

- دفعة قوية فى مواجهة الفقر وحماية الفئات الفقيرة مـــن خـلال توفـير شبكات الأمان الاجتماعي والمشـــروعات المختلفـــة التـــى تدعـــم الفقـــراء وتساعدهم على توفير متطلبات الحياة الكريمة.
- دفعة قوية فى مواجهة مشكلات التزايد السكاني الحاد من خلال الاســتفادة بكافة وسائل الإعلام والأجهزة المجتمعية المختلفة التى تثير وعي المواطنيـن بالمشكلة السكانية وتأثيرها على المجتمع، وتدعو لإعادة توزيع السكان علـــى الحيز الجغرافي.
- دفعة قوية فى اجراء الدراسات والبحوث العلمية والاستفادة من نتائجــــها فى الوصول الى قرارات تنموية تعكس واقع المجتمع واحتياجاتـــه الفعليـــة، ومشكلاته القائمة، وتضع التصور بالحلول المناسبة لها.

(٣) الاستراتيجية الملائمة:-

الإستراتيجية هى الإطار العام أو الخطوط العريضة التى تترســـمها السياســـة الإنمائية فى الانتقال من حالة التخلف الى حالة النمو الذاتي (١١٤،٢).

واستراتيجية التنمية تعني تصور عام بعيد المدي للمسارات المثلي التى يمكن ان ينتهجها المجتمع لتحقيق التنمية.

واختيار الاستراتيجية الملائمة يتحدد وفقاً للاعتبارات التالية:-

- طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسة السائدة فى المجتمع.
- الأهداف المرجو تحقيقها والمنشودة من عملية التنمية.
- المعايير والأسس التى تحددت على ضوئها أولوية تلك الأهداف.
- الأساليب والوسائل المتبعة فى تحريك عجلة التنمية.
- الفترات الزمنية اللازمة لإنجاز الأهداف.
- القطاع أو القطاعات ذات الأولوية فى عملية التنمية.
- الأساليب التخطيطية المتبعة لتحقيق التنمية.

وتجدر الإشارة الى ان المجتمع المصري فى الفترة الحالية أصبح يتبنى توجهات الإصلاح الاقتصادي وسياسة الخصخصة.. ، ويعني ذلك تحجيم دور الدولة لرفع بعض الأعباء والالتزامات عنها، لذلك فاستراتيجية التنمية لابد أن تبنى على أساس محدودية دور الدولة ، مع تعظيم دور القطاع الخاص فى إقامة بعض المشروعات وبذلك تصبح التنمية لا تعتمد على تدخل الدولة بقدر اعتمادها على المشاركة الشعبية لسكان المجتمع والمنظمات غير الحكومية، التى يمكن أن تسهم بدور فعال فى تحقيق بعض أهداف التنمية الاجتماعية ، مع مشاركة بعض النقابات المهنية والأحزاب السياسية فى تحمل بعض أعباء تحقيق التنمية.

رابعاً: أهم مجالات وقطاعات التنمية الاجتماعية:-

ان خطة التنمية الاجتماعية تحتوى على المشروعات (الخدمات) الكفيلة بتكوين نوعية المواطن الذى ينعم بالتعليم والثقافة ويتمتع بالأمن والعدالة، والمنتمي الى ثقافته ومجتمعه، وكل هذه القطاعات لابد وأن تعمل فى تكامل تام فى إطار خطة تضم جمع أنشطة المجتمع وتتصف بالشمول ، ولا يسيطر أى قطاع على أخر، ولكن تحدد أولويات كل قطاع حسب الحاجة الماسة اليها، وتدعيم التوازن والتكامل بين الأهداف العامة وتوقيت تحقيقها (١٨،١).

ويمكن تقسم الخدمات الى قسمين رئيسيين هما (١،٨):-

(١) **خدمات أساسية:** كخدمات التعليم والثقافة والصحة، والأمن والعدالة، والخدمات الاجتماعية والدينية.

(٢) خدمات عامة: كخدمات الإسكان والمواصلات والمرافق، وشق الطرق وتمهيدها.

والتنمية الاجتماعية تقتصر على الخدمات الأساسية دون غيرها لما لها من أثر مباشر على حياة الناس في المجتمع فموضوعها الإنسان، والإنسان هو غايتها ووسيلتها ويمكن تصنيف الخدمات وفقاً للأسس التالية (٢، ٣٣٢: ٣٣٣):-

(أ) نوعية الخدمات: خدمات تتعلق بالتعليم، والصحة والإسكان، والترويح ، الأمن والعدالة، والتربية الدينية، والثقافة، والتربية الجمالية، والرعاية الاجتماعية.

(ب) المجال الجغرافي: خدمات تتعلق بتنمية المجتمعات الصحراوية، والريفية والحضرية غير الصناعية، والحضرية الصناعية.

(ج) الفئات العمرية: خدمات تتعلق بالطفولة، والشباب والكهول والشيوخ.

والتصنيف الأول هو أكثر التصنيفات عمومية وانتشاراً حيث ان الخدمات التعليمية أو الصحية أو الدينية أو غيرها من أنواع الخدمات يمكن أن تقدم في البيئات الجغرافية المتنوعة ولمختلف الأعمار.

وتجدر الإشارة أن كل مجتمع يضع أولويات لبعض قطاعات ومجالات التنمية على حساب القطاعات والمجالات الأخرى وفقا لمتطلبات كل مرحلة من مراحل النهوض بالمجتمع، والمجتمع المصري في الفترة الراهنة يعطي أولوية متزايدة لبعض قطاعات ومجالات التنمية الاجتماعية على النحو التالي:-

- قطاع خدمات التعليم والبحث العلمي.
- قطاع خدمات الصحة.
- قطاع خدمات المرأة.
- قطاع خدمات الطفولة.
- قطاع خدمات البيئة.

خامساً: خطوات ومراحل التخطيط للتنمية الاجتماعية:-

أن التخطيط يعتبر ضرورة من الضرورات التى لم يعد هنـــاك غنـــي عنـــها للنهوض بحياة المجتمعات في عصرنا الحاضر، فعن طريقة يمكن معالجـــة مشـــكلات التخلف، وتحقيق معدلات سريعة للتنمية فى أقصر وقت مستطاع، وبأقل تكلفة وأدنـــى قدر من الضياع فى الموارد المادية والبشرية (٢،١٤٥).

فالتخطيط هو الحلقة الوسطي بين السياسة الاجتماعية (السياســـة الإنمائيـــة) ووجهها التنفيذي باعتبار انه الطريق العلمي الأمثل لوضع السياسة الاجتماعية، كما أن التخطيط هو الوسيلة العلمية التى يتم بواسطتها وضع خطط التنمية على أسس ســـليمة ترتبط بالسياسة الاجتماعية وتسعي الى تحقيق أهدافها البعيدة (٩، ٣٧١).

وبذلك يتضح أن السياسة الإنمائية تقوم على الأسلوب العلمي (التخطيط) فـــى وضعها حيث أنها نتائج لعمليات تخطيطية، وكذلك فى تنفيذها من خلال العديـــد مـــن الخطط بما يتضمنه من برامج ومشروعات لتحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

يقوم التخطيط فى جوهرة على أســـاس مجموعـــة متنوعـــة مـــن العمليـــات والدراسات والتقديرات والإجـــراءات والأولويـــات والقـــرارات والتنفيـــذ والتوقيـــت والتقييم... الخ. فهو فى جوهره نشاط اقتصادي واجتماعي يستهدف تحقيق أهـــداف متسقة وأولويات معينة للتنمية سواء فى المجال المادي أو البشري، وتحديـــد الوســـائل الملائمة لبلوغ الأهداف، وأخيرا أعمال تلك الوسائل بـــهدف تحقيـــق تلـــك الأهـــداف (٥،٢٢١).

والتخطيط للتنمية يمر بمجموعة من المراحل والخطـــوات المتداخلـــة، التـــى يصعب الفصل بينها عمليا، إلا أن فصل هذه المراحل والخطوات وتقسيمها يتم نظريـــاً بهدف توضيحها وتحليلها، وهذه المراحل تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهي بتقويم ما تحقـــق منها.

ومراحل التخطيط للتنمية وعملياته متشابكة الجوانب، متماسكة الحلقات بحيث تتصل فيها المقدمات بالنتائج، كما ترتبط النتائج بالمقدمات، ويمكن عرض هذه المراحل والخطوات على النحو التالي (١٨٣،٢: ٢٢٠):-

المرحلة الأولي: وضع الخطة:-

أن وضع الخطة يستلزم إعداد الخطة والموافقة عليها، ثم اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها، ومرحلة وضع الخطة تمر بالخطوات التالية:-

أ- جمع البيانات الأساسية:-

لابد لأجهزة التخطيط ان توفر لديها قدر كافي من البيانات عن ظروف المجتمع وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حتى تستطيع ان تقترح الأهداف الأولية للخطة بصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ، ويمكن الحصول على البيانات الأساسية بالرجوع الى السجلات الإحصائية أو بإجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية. ويتطلب التخطيط للتنمية توافر بيانات وإحصائيات عن السكان والقوى العاملة والتعليم والصحة والإسكان والخدمات الاجتماعية، وذلك يفيد فى تكوين صورة صادقة عن المجتمع وأوضاعه واحتياجاته الأساسية والقيام بعمليات التخطيط على أساس علمي سليم.

ب- تحديد أهداف الخطة:-

بعد ان تنتهي أجهزة التخطيط من تجميع البيانات والحقائق المطلوبة فإنها تقوم باقتراح أهداف الخطة.

وأهداف خطط التنمية الاجتماعية تتضمن جانبين:-

أولهما: إحداث تغيرات اجتماعية تلحق بالبناء الاجتماعي ومكوناته الديموجرافية والأيكولوجية والطبقية والسياسية والأسرية والتعليمية والصحية، بالإضافة الى تغير العلاقات والقيم التى تتصف بالجمود وتدعو الى التواكل والسلبية والتبعية.

ثانيهما: العمل على إشباع الحاجات الأساسية وذلك عن طريق تعليم الأفــراد وتوفير فرص العمل لهم، والقضاء على البطالة، والنــهوض بالمســتويات الصحيــة، والقضاء على الظروف التى تؤدى الى الانحراف والجريمة، وتوفير خدمات الرعايــة الاجتماعية، ومساعدة الأفراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم وإشــباع حاجاتــهم وتحقيق رغباتهم المتغيرة حتى يتمكنوا من المساهمة بإيجابية فى برامج ومشــروعات التنمية.

وبعد ان يتم تحديد أهداف الخطة، يتم ترجمتها الى برامج ومشــروعات، ثــم الربط بينهما فى نسق متكامل يتضمن الإطار المبدئي للخطة.

(جـ) تصميم الإطار المبدئي للخطة:-

من الممكن أن يتم وضع الخطة من القمة فهابطاً الى المستويات المحلية، وفى هذه الحالة توضح برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية على المستوي المركزي، ثــم توزع الى خطط اقليمية لتقرها تلك المستويات ، أو العكس.

والهيئة المركزية للتخطيط تصمم الإطار المبدئي للخطـــة، فتحــدد الــبرامج والمشروعات التى يمكن القيام بها بعد المفاضلة الدقيقة بين مختلف المشروعات علــى أساس مدى أهميتها، والحاجة اليها، وإمكانية تنفيذها، ثم ترتيبها وفقاً لأولوياتها وذلــك فى ضوء الإطار العام للخطة وعلى أساس المعلومات المتوفرة عن كل قطاع، وذلــك تمهيدا لوضع الإطار النهائي للخطة.

(د) تصميم الإطار النهائي للخطة:-

بعد ان تنتهي اللجان الفنية بالهيئة المركزية للتخطيط من دراسة ما تجمع مــن مقترحات حول الإطار المبدئي للخطة تتولي كل لجنة إعداد تقرير تفصيلي عن آرائــها فى مقترحات إقامة مشروعات جديدة أو التوسع فى المشروعات القائمة، وبعد دراســة المشروعات بدقة والمفاضلة بينهما وترتيبها فى سلم الأولويات وضرورة تضمينها فــى المراحل السنوية للخطة، توضع الخطة فى شكلها النهائي ولا تصبح قابلــة للتنفيــذ إلا بعد إقرارها من الجهات والسلطات المختصة.

المرحلة الثانية: تنفيذ الخطة:-

يتوقف نجاح تنفيذ الخطة على مدى وضوح أهدافها، وارتباطها بالحاجات الفعلية للمجتمع ومراعاتها للإمكانيات والمادية والبشرية المتوفرة.

ويحتاج التنفيذ الى دراسة الإجراءات وتحديد الأولويات وفقاً للشكل المحدد فى إطار الخطة، وبالتكلفة المخصصة وفى حدود المدى الزمني المقرر.

وينبغي توزيع اختصاصات تنفيذ المشروعات والأجهزة الموكل اليها ذلك، وكذلك إعداد جداول زمنية تحدد مراحل التنفيذ مع وجود مرونة تسمح بإدخال تعديلات طبقاً لتغيير الظروف وتحقيقاً للصالح العام.

وهناك مجموعة من العوامل التى ينبغي مراعاتها عند تنفيذ الخطة أهمها:-

- مدى توافر الإمكانات البشرية والفنية والمادية فى كل بيئة.
- علاقة المشروع المراد تنفيذه فى الخطة بالمشروعات المنفذة بالفعل.
- العلاقة بين مختلف الهيئات التى تتولي إجراءات التنفيذ.

المرحلة الثالثة:- المتابعة:-

يقتضي نجاح خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات أدائه وضمان تنفيذ المشروعات وفقاً للزمن المحدد والتكلفة الموضوعة، والكشف عن مواطن الضعف والقصور فى تنفيذ المشروعات.... ولذلك ينبغي متابعة سير الإجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولي للتنفيذ.

وللمتابعة فى برامج التنمية الاجتماعية أهداف تطبيقية تتمثل فى تحديد الصورة الحقيقية للمشروعات الاجتماعية التى يتم تنفيذها، والتعرف على المشكلات والمعوقات التى تعترض سير العمل حتى يمكن معالجة اى اضطراب أو خلل فى التنفيذ قبل تراكم الانحرافات السالبة التى قد تؤدى الى فشل الخطة فى تحقيق أهدافها.

ولنجاح المتابعة ينبغي ان تبني أحكامها على أسس موضوعية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية والأهواء الذاتية، وأن ينظر اليها على إنها مجرد وسيلة لتصحيح الانحرافات، وان تكون عملياتها معروفة للعاملين، حيث يتعاونون على تحقيقها-وهو شرط أساسي لنجاحها.

المرحلة الرابعة: التقويم:-

التقويم أداة أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية فى النطاقين القومي أو المحلي على السواء، ووسيلته الى تحقيق هذا الهدف الكشف عن حقيقة التغير الاجتماعي الثقافي" المادي والمعنوي".

فالتقويم وسيلة تستهدف الكشف عن فاعلية برامج ومشروعات التنمية، وقياس درجة كفايتها الإنتاجية، ثم التعرف على مركب العلاقات القائمة بينها، للوقوف على الآثار التى تحدثها فى الأهداف القومية العامة للتنمية.

والتقويم يفيد فى الكشف عن جوانب القوة والضعف فى تنفيذ برامج ومشروعات التنمية، والوقوف على طبيعة ومناخ العمل، والتعرف على اتجاهات الأفراد ومدى تقبلهم لما يقدم لهم من خدمات.

ولتقويم مشروعات التنمية الاجتماعية يمكن اتباع مجموعة من الخطوات التالية:-

- تحديد أهداف المشروع أو البرنامج.
- تحديد أهداف التقويم.
- تحديد محكات التقويم.
- تحديد المناهج المستخدمة للتقويم.
- اختيار أدوات التقويم المناسبة.
- جمع البيانات والمعلومات.
- استخلاص النتائج.

مراجـــع الفصـــل

١) إمام سليم: مدخل فى التنمية الاجتماعية وتخطيطها، محاضرات لطلاب الدراسـات العليا"غير منشورة" كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان،١٩٨٢/٨١.

٢) عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية ، القـاهرة، مكتبـة وهبـة، الطبعـة الرابعة، ١٩٨٢.

٣) على الحوات: أسس التنمية والتخطيط الاجتماعي، طرابلس، دار الحكمة، ١٩٩١.

٤) أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، مدخـل لدراسـة المجتمـع، الجـزء الثـاني، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٧.

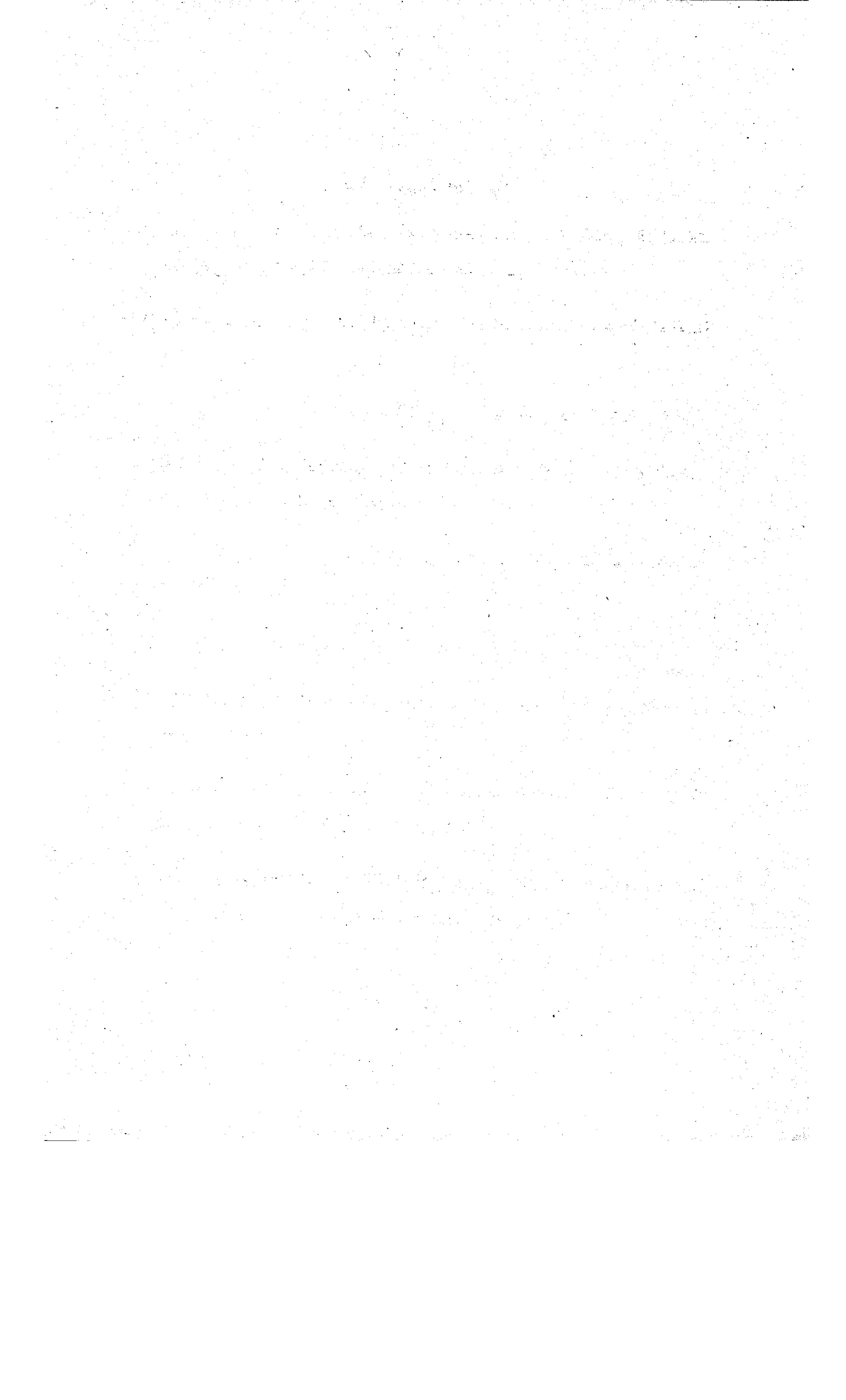
٥) نبيل السمالوطي: التنمية والتحديث الحضاري، الجـزء الأول، القـاهرة، مطبعـة الجيلاوي، ١٩٧٥.

٦) على لطفي: دراسات فى تنمية المجتمع القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٠.

٧) صلاح العبد: علم الاجتماع التطبيقي وتنمية المجتمع العربي، القاهرة، دار التعاون للطباعة والنشر، ١٩٧٢.

٨) كرم حبيب برسوم: تخطيط خدمات التنمية الاجتماعية، القاهرة، معـهد التخطيـط القومي، مذكرة داخلية، رقم (٥٦٤) ، مايو ١٩٧٧.

٩) عبد العزيز عبد الله مختار، الفاروق إبراهيم بسيوني: التخطيط الاجتماعي، غـير منشور، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٨٢.



الفصل الرابع

نظريات التنمية

إعداد
الدكتور/فؤاد حسين حسن

محتويـــات الفصـــل:

- مقدمة.
- أولاً: نظريات التحديث والانتقادات الموجهة إليها.
- ثانياً: نظريات التبعية والانتقادات الموجهة إليها.

مقدمة

إن الاهتمام المتعاظم بقضايا التخلف والتنمية أسفر عن إفـــراز العديـــد مـــن الرؤى الفكرية والتصورات النظرية حول تفسير ظـــاهرة التخلـــف والسـبل الممكـــن انتهاجها لتحقيق التنمية.

ويمكن عند معالجة قضايا التخلف والتنمية أن نميز بين اتجاهين أيديولوجيـــن مختلفين هما:-

الاتجاه الأول:

وهو الإتجاه المثالي وقد أسسه ماكس فيبر ويعكس الفكـــر الرأســمالي فـــي التنمية، والذى يغالي فى التأكيد على تأثير الدوافع والاتجاهـــات والقيــم والمعتقــدات بوصفها من أهم عوامل التخلف أو إعاقة التنمية، ومن أبرز النظريات المرتبطة بـــهذا الاتجاه نظريات التحديث.

الاتجاه الثاني:-

هو الاتجاه المادي وقد أسسه كارل ماركس ويعكس الفكـــر الاشـــتراكي فـــي التنمية، والذى يغالي فى التأكيد على تأثير الجوانب الماديـــة والتاريخيـــة، وضـــرورة فهمها من أجل تفسير ظاهرة التخلف وتحقيق التنمية، ومن أبرز النظريات المرتبطـــة بهذا الاتجاه نظرية التبعية (الإمبريالية).

وهناك ثمانية اتجاهات معاصرة فى دراسة قضايا التخلف والتنميـــة تتمثـــل في:-

١) اتجاه المتصلات الثنائية الاجتماعية الثقافية.

٢) اتجاه النماذج والمؤشرات.

٣) الاتجاه التطوري المحدث.

٤) الاتجاه الانتشاري.

٥) الاتجاه السيكولوجي (السلوكي).
٦) اتجاه المكانة الدولية.
٧) الاتجاه التكاملي.
٨) الاتجاه الماركسي الجديد.

وتصنيف هذه الاتجاهات المعاصرة–سالفة الذكر– لا يعد تصنيفاً شاملاً، حيث لا توجد بينها حدوداً فاصلة (هناك تداخل بين مضامين بعض هذه الاتجاهات)، وجميع هذه الاتجاهات (ماعدا الاتجاه الماركسي الجديد) تنطلق من الفكر المثالي وترتبط بفكر التحديث، حيث نجد أن اتجاه المتصلات الثنائية واتجاه النماذج والمؤشرات ينطلقا من فكرة النموذج المثالي (فيبر) ، كذلك الاتجاه السيكولوجي يتأثر بفكر فيبر عن تأثير القيم الدينية البروتستانتية فى الحياة الاجتماعية، أما الاتجاه التطورى فهو محاولة نظرية بديلة لمواجهة نظرية ماركس فى تطور المجتمعات، والاتجاه الانتشاري ينطلق من نظريات التغيير الثقافي (التحديث) ، بينما اتجاه المكانة الدولية فهو معالجة غربية للنظام الدولي المعاصر، والاتجاه التكاملي فهو يعكس رؤية غربية شاملة لدراسة تنمية المجتمعات النامية، بينما الاتجاه الماركسي الجديد ما هو إلا إعادة صياغة للفكر الماركسي برؤية تتناسب مع روح العصر وتعالج بعض جوانب القصور فيه.

وفيما يلي سوف نستعرض بايجاز مضامين نظريات التحديث وأبرز الانتقادات التى وجهت إليها، وكذلك مضامين نظريات التبعية وأبرز الانتقادات التى وجت إليها على النحو التالي:

أولاً: نظريات التحديث:–

تشتمل نظريات التحديث على العديد من تصورات ووجهات نظر علماء الغرب لتفسير ظاهرة تخلف المجتمعات النامية، والسبل الممكن إتباعها لتحقيق التنمية.

وفكرة التحديث الحضاري ترتبط فى نظر أغلب علماء الغرب بفكرة الصياغة الغربية للمجتمعات التقليدية(النامية)، فالتحديث كمفهوم سوسيولوجي يرتبط بعدة

توجهات أيديولوجية وسياسية وفكرية كلها تدور حول استعارة النظم الغربية، وإحلالها محل النظم المتخلفة السائدة داخل العالم النامي او المتخلف (١، ٢٢).

ويقصد بالتحديث التغيير الثقافي الدينامي المنطلق من القارة الأوروبية فى العصر الحديث، والذى كانت له آثاره العالمية، وهذا يعني أن التحديث عملية تغيير ذات نوعية معينة وفى اتجاه محدد يحاكي أساليب الحياة السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة، وهو يعني بالنسبة للدول النامية المدخل الهادف الى التحرر من الوضع التقليدي فى مجالات الثقافة والاقتصاد والخدمات شريطة أن يكون كل ذلك مرتبطاً بغالبية أفراد المجتمع (٢، ٨٣).

فالتحديث له جانبان: جانب بنائي وجانب فردي سيكولوجي اجتماعي، وبالنسبة للعوامل البنائية فهي تتعلق بطبيعة النظم والتنظيمات والوحدات الاجتماعية التي تتسم بالاستمرار النسبي كالجماعات القرابية والسياسية والاقتصادية وأساليب الضبط، وطبيعة الأدوار الاجتماعية والبناء الطبقي ، أو التدرج السائد، وموجهات السلوك، كالمعتقدات والقيم والتصورات (٣، ٢٩٤).

ويتفق دوبيه مع كثير من الباحثين فى أن التوصل الى التحديث بدون معوقات أو نتائج سلبية ، يتطلب أن تتوافر مجموعة شروط من بينها (٤، ١١٣):-

١- وجود تصور واضح للمستقبل.

٢- تحديد مدى الرغبة فى التحديث وإمكانية توجيه التغير للتوصل إليه.

٣- توفير المرونة الاجتماعية فى تطوير الأدوار الجديدة.

٤- قيام النظام الاجتماعي على أسس علمية تتيح قواعد الضبط والإجراءات.

٥- توجيه قدر مقبول من الاستثمارات فى مجالات التعليم والاتصال والصحة العامة.

٦- دعم القيادات ذات الفعالية والتى تملك عنصر المبادأة من أجل تعزيز القدرة على الوصول الى أهداف التحديث.

٧- دعم الاتجاهات المكونة لأسس التحديث مثل العقلانية والتطلعات العلمانية والقدرة على الاستيعاب، والشخصية المشاركة، وتأكيد حوافز الإنتاج.

ولقد تضمنت المحاولات التى صدرت عن منظري وعلماء النظام الرأسمالي الغربي لتوصيف التخلف وتفسيره ما يلي (٥، ١٧٦):-

١) أنها اعتبرت الدول النامية دول متخلفة، وليست مخلفة، وذلك لاخفاء الفاعل الحقيقي للتخلف (الاستعمار).

٢) أنها وصفت التخلف كمجرد تأخر زمني، فالمجتمعات الصناعية بدأت عملية التنمية فى وقت مبكر عن المجتمعات المتخلفة، وبالتالي فالهوة الزمنية هى المسئولة عن الحال الراهن للدول النامية.

٣) إن حالة التخلف وعوامل متأصلة فى البنية الاجتماعية للمجتمعات النامية هى المسئولة عن التلكؤ الزمني (الهوة الزمنية).

٤) إن تجاوز المجتمعات النامية لحالة تخلفها لن يتم إلا باللحاق بركب الحضارة الصناعية الرأسمالية الغربية، والاهتداء بخبراتها والاعتماد على دعمها المادي والعلمي.

٥) إن هذه النظريات اعتمدت فى تفسير التخلف على عامل، أو مجموعة من المتغيرات الجزئية التى تدور فى فلك عامل واحد تقريباً، سواء كان ثقافيا ام اجتماعيا أم نفسياً.... فاختزلت التخلف فى بعده الاقتصادي (دون الأبعاد الأخرى)، واختزلت البعد الاقتصادي فى انخفاض معدل النمو، وكذلك اختزلت النمو فى عدد من الأعراض والمظاهر كمعدل النمو، والناتج الإجمالي ومتوسط الدخل.... الخ.

ويشير " لوير" الى أن التحديث يعني مواجهة نوعين أساسيين من المشكلات، وهى مشكلات الخبز (الاقتصاد)، والحرية (الأخلاق والاجتماع والسياسة والثقافة) (٣، ٢٨٧).

ويؤكد النموذج الغربي فى التنمية على النمو الاقتصادي ، أما التغيير الاجتماعي المنشود فإنه يتحقق تدريجياً كضرورة للنمو الاقتصادي، وكثمرة له، فنمو الاقتصاد وحدة هو الذى يوفر الموارد لمواجهة ما يلزم من خدمات اجتماعية (٦،١٥١).

ويري علماء الغرب إن أهم سمات التخلف تتمثل فى انخفاض مستوي دخول الأفراد مما يساهم فى انخفاض مستوي الاستثمار الجاري، ولما كان الاستثمار هو أحد العوامل الحاسمة فى تحديد معدل زيادة الدخل القومي، فإن هذا هو ما يفسر لنا النمو البطيء للدخل القومي للدول المتخلفة (٣، ٢٧٣).

وعملية التحديث يمكن أن تكون متضمنة فى عملية التنمية، وأن يؤدى التغير الذى تحدثه عملياتها الى تحديث كل من الإنسان والمجتمع هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون عملية التحديث منفصلة عن عملية التنمية، إلا أن التوصل الى نتائج إيجابية فى هذا الصدد يمكن أن يدعم الجهود التنموية، وأن يدفع بالتغيرات التى تساند التوصل الى تطوير المجتمع ككل، ومن خلال خلق الإنسان القادر (الحديث) الذى تغيرت خصائصه التقليدية (٤، ١٢٠).

يحدد دانيل ليرنر D.Lerner اهم جوانب الاتفاق بين الباحثين بصدد تحديد اهم خصائص الحداثة والتى تتمثل فيما يلي (٣، ٢٨٧) :-

<u>أولاً</u>: توافر حد أدني من القدرة الاقتصادية على النمو الذاتي المستمر، وهذا يعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نمو مستمر ومنتظم فى الإنتاج والاستهلاك.

<u>ثانياً</u>: تحقيق قدر معين من المشاركة السياسية على كافة مستويات المشاركة، وطبقاً لمقاييس المشاركة التى يمكن صياغتها وإعدادها لقياس هذه الظاهرة.

<u>ثالثاً</u>: توافر إمكانيات الحراك الاجتماعي او التنقل الاجتماعي وزيادة معدلاته.

<u>رابعاً</u>: انتشار المعايير العقلية، والعلمية، ونماذج التفكير المنطقي داخل الثقافة العامة للمجتمع.

<u>خامساً</u>: سيادة نموذج منوالى للشخصية يتيح للأفراد أداء الأعمال التى يقومون بها (لعب الأدوار) بكفاية فى إطار نظام اجتماعي يتسم بخصائص معينة (قدرة اقتصادية على النمو الذاتي المستمر والمنتظم، والمشاركة ، وسيادة المعايير العقلية والعلمية، وشيوع الحراك والتنقل الاجتماعي.

ولقد حاول علماء ومفكري التحديث فى اتجاهاتهم النظريـــة تشـبيه الواقـــع الراهن للمجتمعات النامية (المتخلفة) بالواقع الذى كان سائداً فى المجتمعات المتقدمـــة قبل الثورة الصناعية ، وصوروا التحديث على انـــه اتخـــاذ المجتمعـــات الصناعيـــة الرأسمالية، نموذجا للتقدم والتنمية، وأنه يجب على المجتمعات النامية الســـعي الجـــاد للوصول لهذا النموذج المستهدف شكلاً ومضمونا ومراحلاً.

وفيما يلي سوف نستعرض بعض الاتجاهات النظريـــة التـــى تعكـــس فكـــر أصحاب نظريات التحديث على النحو التالي:-

* **اتجاه النماذج أو المؤشرات**: أنطلق أصحابه من منطلق تحديد خصائص وســـمات المجتمعات النامية والمتقدمة، وبلورة عملية التنمية فى محاولة نقل خصـــائص الـــدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة، وإكسابها الى الدول النامية باعتبارها عناصر التقدم.

الاتجاه التطوري: يقوم على تحديد المراحل المختلفة للتنمية والتى يمكن ان تمـــر بـــها الدول النامية فى سعيها لتحقيق التقدم، وهذه المراحل ما هي إلا إعادة صياغة للمراحل التى مرت بها الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة حتى وصلـــت لوضعـــها الراهـــن. وبذلك تصبح تنمية المجتمعات النامية صورة مقلدة (طبق الأصل) لمراحل تطور تلـــك المجتمعات المتقدمة.

* **الاتجاه الانتشاري**: قد حدد بعض العناصر الثقافية الواجب أن تقوم عليها عمليـــات التنمية فى الدول النامية والتى تنقل عن المجتمعات الصناعية الرأسمالية المتقدمة (تغير ثقافي منطلق من القارة الأوروبية) باعتبارها النموذج المستقبلي الذى يجب أن تقتـــدي به الدول النامية.

* **الاتجاه السيكولوجي**: قد بلور العمليات النفسية والســـلوكية الســـائدة فـــى الـــدول الصناعية باعتبارها تعبر عن مدعمات تقدم تلك المجتمعات ، ونقلها الى الدول النامية بهدف محاولة تقليد ومحاكاة السلوكيات السائدة فى المجتمعات المتقدمة.

وتتضمن رؤية أصحاب نظرية التحديث ضرورة أن يقوم كل مجتمع بابتكار أو استيراد ما يحتاجه المجتمع من عمليات وأبنية تتيح له فرصة الانتقال من درجة النمو الذى وصل إليها الى درجة أعلى منها، ويندرج تحت صفة عموميات التحديث الطبقات الاجتماعية ، البيروقراطية، منظمات السوق، النقود، الروابط السياسية وما يتعلق بها من قوانين عامة، ومن خلال ذلك التجديد فى نسيج المجتمع يمكن لقدرات هذا المجتمع أن تعمل على إعادة تشكيل المجتمع بصورة تسمح بتحقيق التنمية لبلوغ مستويات أعلي (٢، ٨٤).

وتكمن روح التحديث فى قدرة المجتمع على بناء تنظيمات بالغة التعقيد مع تخصيص الأدوار في هذه التنظيمات، بالإضافة الى صياغتها بصورة تعمل على تحقيق تكيف المعرفة القديمة للاستخدامات الحديثة، من أجل خلق الجو الملائم الذى تستطيع من خلاله هذه التنظيمات أن تقوم بوظائفها بكفاءة (٤، ١١٣).

ويقترح بعض علماء نظريات التحديث مجموعة من الاقتراحات الكفيلة بمواجهة مشكلة التخلف يتمثل أهمها فى (٣، ٢٧٣: ٢٧٤):-

١) يجب على الدول المتخلفة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية.
٢) يجب على هذه الدول تشجيع الفوارق الطبقية أو التفاوت فى الدخول طالما أن الدخول المرتفعة وحدها هى التى تقدم ادخاراً يمكن أن يسهم فى رفع معدل الاستثمار وبالتالي فى الدخل القومي.
٣) يجب تشجيع نشأة طبقة المنظمين، باعتبارها الطبقة القادرة على إطلاق حركة النمو الاقتصادي والاجتماعي فى الدول النامية.
٤) يجب أن تبدأ هذه الدول فى تبني مجموعة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، بحجة انها تقتضي استثماراً أقل سواء بالنسبة للعامل أو لوحدة الانتاج، وذلك مقارنة بالصناعات الثقيلة.

وتعتقد كثير من وكالات التنمية أن معدل النمو فى الأقطار الفقيرة سوف تشهد تقدماً ملحوظاً عن طريق المساعدات الخارجية، وإن كانت هـذه المساعدات محل انتقادات شديدة يتمثل أبرزها فى (٧، ٣٨):-

- إن المساعدات الخارجية تجعل الدول النامية تعتمد دائماً على الدول الغنية المتقدمة ولا تستطيع بالتالي ان تحدث تغييرات بنائية ذات بال فى مجتمعاتها.
- إن المساعدات الخارجية تؤدى الى سيطرة الدول المتقدمة الغنية على إمكانات وموارد الدول النامية الفقيرة لتستطيع ان تجعل منها سوقاً لمنتجاتها وفرصاً لاستثمار طاقاتها، كما تفرض عليها قيوداً سياسية.
- ويؤكد هذه الانتقادات هدسون Hadson حيث يري أن لهذه المساعدات أثر عكسي على النمو الاقتصادي، حيث تعلق ظروف الدول النامية سياسيا بظروف الدول المتقدمة (التبعية) ، وبالتالي ترتبط بها اقتصادياً وربما تكون تلك الدول النامية مصدراً أساسياً للمواد الخام للدول المتقدمة.

الانتقادات الموجهة لنظريات التحديث:-

إن التدقيق فى مضامين هذه المحاولات وما أفرزته من أفكار ومسلمات ، نستخلص أن أهداف النظرية الغربية الرأسمالية تتمثل فى (٥، ١٧ : ١٨).

(أ) تبرئة ذمة المجتمعات الصناعية الغربية من أحداث تخلف الدول النامية.

(ب) إثبات أن النموذج الرأسمالي هو حالة التقدم الوحيد والمثالية فى تاريخ الإنسانية.

(ج) الإبقاء على أوضاع المجتمعات النامية مواتية لاستمرار الهيمنة الرأسمالية على هذه المجتمعات.

ولقد وجهت العديد من الانتقادات لنظريات التحديث يتمثل أبرزها فى:-

١) تجاهلت هذه النظريات الظروف التاريخية للدول النامية، والدور الذى لعبه الاستعمار فى الاستنزاف والاستغلال لتلك الدول النامية فى دعم تخلفها وإجهاض أى محاولة تنموية.

٢) سعت هذه النظريات بصورة مختلفة وملتوية الى استمرار تبعية الدول النامية للدول المتقدمة، سواء كانت تبعية ثقافية من خلال تبني القيم الغربية ومحاكاة أساليب الحياة السائدة فى المجتمعات الرأسمالية، أو تبعية اقتصادية أو تكنولوجية ... الخ.

٣) حاولت النظريات الرأسمالية الغربية جعل التقدم مرادفاً لمحاكاة الغرب وذلك يعني تخلي بقية الشعوب عن تراثها الحضاري وقدرتها الإبداعية لتصبح بمثابة " القرودة من البشر" ومع ذلك فإن الأقلية الغنية فى بلدان العالم الثالث تقلد أنماط الاستهلاك والسلوك السائد فى الدول الرأسمالية المتقدمة، فتدفع بالمجتمع فى اتجاه استهلاكي يبدد كل فائض اقتصادي، وهكذا تتضاءل المدخرات المحلية ويزداد العجز والاعتماد على النفس، وكذلك يزداد النهم الاستهلاكي، مما يذيب القيم الأخلاقية، ويفتح المجال أمام الرشوة والفساد، وما الى ذلك (٦، ١٥٤: ١٥٥).

٤) حاولت النظريات الرأسمالية الغربية تأكيد أن التخلف حالة متأصلة فى الدول الفقيرة، فى محاولة لإيهام هذه الدول بصعوبة التخلص منه ومن ثم تتصاعد إمكانات التبعية، وهكذا حاولت الأيديولوجيات المحافظة أن تكشف الواقع وتفسره بقدر ما يلزمها من متطلبات ترتبط بالاستغلال والتبعية والسيطرة لتحقيق مزيد من التقدم، ولذلك ابتعدت هذه النظريات عن حقائق الواقع مما أفقدها الخبرة المعتمدة على التحليل الإمبريقي لواقع المجتمعات النامية (٨، ٧٦: ٧٧).

٥) إن أصحاب الاتجاه الانتشاري يطالبون الدول المتخلفة بضرورة تبني الليبرالية بأشكالها المختلفة من أجل تنمية المجتمع (أى تبني قيم المجتمع الرأسمالي) وفى ذلك تجاهل لحقيقة أساسية هى أنه إذا كانت الرأسمالية قد نجحت فى تطوير وتنمية المجتمعات الأوروبية، فإن ذلك لا يعني أن نفس النموذج يمكن تكراره أو إتباعه فى حالة الدول المتخلفة الآن (٩،٨٥).

٦) أنها أسهمت– بجانب عوامل أخرى فى تزييف وعي مجتمعات العالم الثالث بتاريخها، وبقدرات جماهيرها، وبقدرتها على التغيير (٥،٢٣).

٧) إن المساعدات الأجنبية التى تقدمها البلاد الغنية للبلاد النامية فى شكل منح أو قروض أو فى شكل خدمات وإعانات ثقافية، وتكنولوجية وإرسال مساعدين فنيين، وثقافيين تتخذ كوسيلة وأسلوب يدعم هيمنة الدول الرأسمالية على الدول النامية(١٠،٢٢).

٨) إن عمليات التحديث قد تزيد من القوة الاستهلاكية وهى قوة مدمرة للتنمية نفسها، خاصة فى الدول النامية، والتى تنتشر إليها بصورة التقليد وأنماط المحاكاة (٢، ٨٧).

٩) أنها أسهمت فى تشويه تطور مجتمعات العالم الثالث، خاصة القوي الانتاجية فيها، بجانب مظاهر الإزدواجية فى الانتاج والاستهلاك والتوزيع والثقافة والتعليم ... الخ (٥، ٢٤).

١٠) إن التقدم وفق النموذج الغربي يحكم على شعوب الدول النامية بالعقم، وكذلك يتنافي مع قدرتها على اصطناع أساليب حياة مختلفة متجددة تجعل من التقدم ظاهرة متشعبة وثرية بكل ما تسهم عبقريات الشعوب (٦، ١٥٤).

ثانياً: نظريات التبعية (الإمبريالية):-

تشمل نظريات التبعية على تصورات ووجهات نظر علماء الفكر الاشتراكي فى تفسير ظاهرة تخلف المجتمعات النامية، والسبل الممكن ابتاعها لتحقيق التنمية.

ومصطلح إمبريالية يشير الى تلك السياسة التوسعية لتحقيق السيطرة فى المجالات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية (٢،٩٠).

ولقد ظهرت نظريات التبعية لتدحض نظريات التنمية الغربية (التحديث) وتقدم أساساً جديداً لتفسير ظاهرة التخلف فى العالم النامي (التابع)، وتقوم على قضية مفادها أن علاقة التبعية والاستغلال التى تعرض لها العالم النامي (التابع) من جانب الدول الرأسمالية المتقدمة لم تؤدى الى أى شكل من أشكال التنمية، وإنما أدت الى

مزيد من التخلف في هذه البلدان التابعة يقابله مزيد من التنمية والرفاهية في البلدان الرأسمالية (١٠،٣٠).

ويمكننا أن نفرق بين اتجاهين نظريين أساسيين في نظريات التبعية هما (٢،٩٠: ٩١):-

١) نظريات تلقي الضوء على أهمية تلك السياسية التوسعية (الإمبريالية) بالنسبة لاستمرار نمو النظام الرأسمالي السائد في الدول المستعمرة.
٢) نظريات تحلل نتائج وآثار السياسة الإمبريالية على الدول النامية.

وتجدر الإشارة الى أن معظم نظريات التبعية باتجاهيها تستند في تحليلها على الفكر الماركسي.

ومضامين مفهوم التبعية تؤكد على الهيمنة الخارجية المتخفية أو المكشوفة على العالم الثالث، وقد ركزت على العوامل الخارجية والتاريخية التى أسهمت في صنع التخلف، ولا تزال تسهم في تجديد شروط إعادة إنتاجه (٥،٢٤).

فمفهوم التبعية يشير الى موقف مشروط بمقتضاه يتوقف نمو اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة دول) على تطور واتساع اقتصاد دولة أو مجموعة دول أخرى بمعني أن علاقة الاستغلال الاقتصادي قد تتحول الى علاقة تبعية إذا ما استطاعت بعض الدول المتقدمة أن تفرض تقدمها ونموها على دول أخرى، حينئذ لا تستطيع الدول المتخلفة أن تحقق نمواً ملحوظاً لأن نموها مشروط ومحكوم بنمو الدول المتقدمة، ولأن النمو الذى قد يتحقق في الدول المتخلفة (التابعة) قد يكون من ذلك النوع الذى يخدم أهداف الدول المسيطرة، والنتيجة، أن موقف التبعية يؤدى بالدول المتخلفة الى الخضوع لاستغلال أو استنزاف الدول المتقدمة التى تمارس سيطرة واضحة على الدول المتخلفة فيما يتعلق بالتكنولوجيا، والتجارة، ورأس المال، وكل ما يرتبط بمظاهر البناء الاجتماعي ، ومن ذلك يتضح أن التبعية مرتبطة أساساً بتقسيم العمل الدولي، ذلك التقسيم الذى يمكن دول معينة من تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، في الوقت الذى يكبل ويقيد حركة الدول الأخرى مما يعني عجزها عن تحقيق

معدلات نمو اقتصادية عالية. وهكذا نجد التقدم الذى تحققه الدول المتقدمة (المسيطرة) يحدد حجم وطابع التقدم الاقتصادي الذى يمكن أن تحققه الـــدول المتخلفـــة (التابعـــة) (٩، ١٩٨: ١٩٩).

ونهج التبعية يركز فى الحقيقة بدرجة كبيرة على السياق التـــاريخي الخـــاص بالمجتمعات الوطنية (النامية) ، ولم يعد ينظر لعملية التنمية على أنـــها الانتقـــال بيـــن مرحلتين (التقليدية والحديثة على سبيل المثال)، وهناك جانب آخر فى فكر التبعية هـــو أن العقبات أمام التنمية لا تعتبر عقبات وطنية او داخلية بالنسبة للمجتمع بعينه، وإنمـــا هى بالأحرى نتيجة لاندماجه فى النظام الرأسمالي العالمي، مع هياكل خاصـــة ينظـــر إليها على أنها الشكل النوعي للاندماج (١١، ٩١).

ومن الطبيعي أن تختلف الظروف التى مرت بها الدول المتخلفة عن تلك التـــى مرت بها الدول المتقدمة، فالدول المتخلفة كانت تمثل المنتج الرئيسي للمواد الخام التـــى تحتاج اليها الدول المتقدمة، وفضلا عن ذلك فالدول المتخلفة تشكل سوقاً هائلة ضخمـــة لمنتجات الدول المتقدمة، ومن شأن هذا الموقف أن يفرض تبعية مطلقة علـــى الـــدول المتخلفة، وسيطرة كاملة من جانب الدول المتقدمة ، ولا يمكن تفسير ذلك فـــى ضـــوء استنزاف الدول المتقدمة للفائض الاقتصادي الذى تحققه الدول المتخلفة فقط، بل يجـــب تفسيره أيضاً فى ضوء بناء الدول المتخلفة ذاتها (٩،١٨٧: ١٩٦).

ونظريات التبعية تحاول إبراز تأثير الاستعمار على تخلف المجتمعات الناميـــة التى كانت بمثابة مستعمرات للدول الصناعية المتقدمة (تبعية عسكرية ومـــا يـــترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية) أما بعد أن نـــالت معظـــم هـــذه الدول استقلالها فقد اختلفت أشكال التبعية لتصبح سياسية واقتصادية وثقافية ذات آثـــار سلبية على مستقبل التنمية فى هذه الدول النامية.

ولقد أوضح جاك وودس سياسات التفرقة التى تمارسها الإمبريالية فى الـــدول المتخلفة وسعيها الى الحفاظ على كبار الموظفين الموالين للقـــوى الغربيـــة، والتـــأثر الأيديولوجي فى مثقفي الدول المتخلفة والتغلغل فى المؤسسات الثقافية فى هذه الـــدول،

وتدعيم القوي الرجعية التى تحول دون التنميـــة، والتـــأثير علـــى وســـائل الاتصـــال الجماهيري، وأضاف أن أحد الأهداف الرئيسية للاستعمار الجديد هو المحافظة علـــى العلاقة الاقتصادية والتى كانت، ولا تزال قائمة بين الإمبرياليـــة والـــدول المتخلفـــة ، وتشجيع هذه الدول على إتباع الطريق الرأسمالي فـــى التنميـــة، والاكتفـــاء بـــإجراء تعديلات طفيفة فى البناء الاقتصادي القائم فى هذه الدول، ومن شأن ذلك أن يجعل مـــن الدول المتخلفة مناطق منتجة للمواد الخام اللازمة للصناعة الغربية، وأن تظل بعد ذلـــك سوقاً لبضائع الدول الغربية الصناعية، وكذلك فإن الاستثمارات الأجنبية فـــى الـــدول النامية تكون موجهة أساساً نحو هدف محدد هو الإبقاء على هذه الدول كمصدر للمـــواد الأولية، وعدم إدخال صناعات جديدة يمكن ان تسهم فى تحقيـــق التنميـــة الاقتصاديـــة (١٣٧،٩).

ولقد أسهمت النظريات الغربية فى خلق نقيضها، الذى ينفـــها والـــذى يمثـــل بالمعني العام اتجاهاً مغايراً، فكانت مقولات نظريات التبعية تتمثل فى التنمية المستقلة، والاعتماد الجماعي على الذات، ورفض المؤشرات الغربية لتقييـــم التخلـــف والتنميـــة وإحلالها محلها مؤشرات كلية تاريخية وبنائية (٥، ٢٤).

ولقد أصبحت نظرية التبعية من أشمل النظريات التـــى تبلـــور دور السياســـة التوسعية الاستعمارية فى إجهاض التنمية وتفريغها من محتواها، ومن خـــلال نقدهـــا لنظرية ثنائية النظم أوضحت اتجاهها النظري الذى يري أنه ليـــس مـــن الضـــروري حدوث التغير الاجتماعي فى كل الدول النامية فى نمط واحد وبشكل متكـــامل، وذلـــك لأن كل دولة نامية لها نموذجها الخاص وأسلوبها المناسب فى التنميـــة، كذلـــك فـــإن المواجهة والتصادم بين ثقافة الدول النامية مع الثقافة الأوروبية المتغيرة قد لا يـــؤدى الى إيجاد قوة الدفع فى المجتمع النامي، وإنما تؤدى الى تحطيم أساسيات التنميـــة ذات القيمة العالية التى كانت موجودة فيه، وأيضا الى تشويه تلك العمليات الدائرة فى مجـــال التغير الاجتماعي (٢، ٩٢: ٩٣).

وتذهب نظرية التبعية الى ان الرأسمالية فى الدول النامية لا تولد إلا التخلف، حيث أن التنمية الحقيقية لدول العالم الثالث، تعني الأضرار المباشر بمصالح النظام الرأسمالي (٥،٢٥).

ولا شك أن الاستثمارات الاستعمارية الاحتكارية فى الدول المتخلفة لا تمثل حقيقة اقتصادية خالصة، ولكنها تمثل أيضا حقيقة ذات أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية، حقيقة يعكسها مفهوم التبعية بأوسع معانيه الممكنة (٩،١٩٣).

وهذا يعني أن الأساس فى التخلف يرجع الى تبعية الدول النامية الى الدول المتقدمة التى زودتها بأبنية حديثة، وفى نفس الوقت تقوم بحرمان الأبنية التقليدية من الاشتراك فى عملية التنمية- التى فى إطارها يمكن تحديث نفسها، واستمرار عملية إنمائها- مما يؤدى الى تشويه ومسخ وتحطيم ما تبقي من القدرة على التنمية فى الدول النامية، وهذا بدوره يؤدى الى زيادة حدة التخلف التى يدعمها الميكانيزمات التالية (٢، ٩٧: ٩٨):-

- الاتجاه نحو المظهرية متمثلاً فى سيادة نمط استهلاك السلع الكمالية.
- عدم إمكان ظهور طبقة أصحاب الأعمال الوطنية، نظراً للمنافسة غير المتكافئة بين المشروعات الوطنية والمشروعات الأجنبية الاحتكارية.
- هجرة القوى العاملة المتخصصة والتى تحرم البلاد من أحد عوامل الإنتاج ذات القيمة العالية.
- التبعية للقوى الخارجية وما تؤدى اليه من التشبيه ثقافياً بهذه القوى مما له تأثير سلبي على مستوي التقدم العلمي الوطني وما يؤدى اليه من ذبول المصادر الثقافية وفقدان الشخصية والكيان الثقافي الوطني.
- التطرف الى اللاعدالة فى توزيع الدخل، والتفاوت الكبير بين الطبقات، والتى من مظاهرها أن توزيع السلع والخدمات (من الناحية الكمية والكيفية) يكون فى صالح الطبقات العليا.

ومن اهم الحقائق التى عبرت عنها نظرية التبعية وتعتـــبر معوقــات بنائيــة جوهرية لبدء انطلاق التنمية وتتمثل فى (٢٦،٥):-

(١) إن الاستغلال بأنواعه ومستوياته الخارجية والداخلية يعد حلقة هامـــة ورئيسية فى سلسلة معوقات الانطلاق، لأنه يتيح عدم المساواة وتنـــاقص توزيع الفرص والخبرات الاجتماعية، ويـــهدد إمكانـــات تعبئـــة البشـــر المنتجين والمستهلكين ، وتعبئة الفائض الاقتصادي.

(٢) أن تركز الثروة والسلطة فى يد شرائح محدودة العدد يجهض فـــرص نمو الوعي بالمصالح الوطنية، والمصالح الجماعيـــة المشـــتركة بســـبب حيلولة هذا التركيز دون مشاركة جماعية فى صناعة القرارات واتخاذها.

(٣) أن الظروف الموضوعية فى مجتمعات العالم الثالث تحتاج لإحـــداث انطلاق مبدع، والى نسق قيمي مغاير إنسانيا عن نســـق قيـــم الحضـــارة الغربية الرأسمالية بحيث يكون:

- نسق يعمق القيم الجماعية محل القيم الفردية.
- ينمي البواعث المعنوية للسلوك محل البواعث الاقتصادية الصرفه.
- تحل قيم المساواة والتكافل والمشاركة والتضحية محل قيـــم التميـــيز والأنانية والاستئثار بالثروة والسلطة والأضرار بمصـــالح الغـــير والســـطو عليها.

والتنمية من منظور نظرات التبعية تتضمن العديد من العناصر التـــى تشـــكل الاستراتيجية الإنمائية البديلة والمستخلصة من الخبرة المتراكمة وتتمثل هذه العنـــاصر فى (١٢، ١٩: ٢٠):-

(١) قطع الصلات القائمة للتبعية التى تمارسها البلدان الرأسمالية من خلال النظـــام العالمي الذى يتحقق عن طريقه السيطرة الشاملة على استغلال الموارد الخاصـــة للبلاد المتخلفة من خلال الآليات النقديـــة والماليـــة والتجـــارة الخارجيـــة ونقـــل التكنولوجيا وتحويلات رأس المال واحتكار المعلومات ووسائل الإعلام.

(٢) التعبئة الكاملة للقدرات والموارد المحلية وإعادة توجيه عناصر الإنتاج القائمة نحو إنتاج السلع- لاسيما الأغذية والخدمات-لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية المحلية الأساسية، بدلاً من تلبية طلبات قطاع التصدير.

(٣) إعادة توجيه الجهود الإنمائية نحو تلبية الاحتياجات الأساسية لجموع السكان في البلدان المختلفة وينبغي عند إعادة توجيه الطاقات والجهود الإنمائية تفادي إحداث خلل وتوترات بين احتياجات السكان والطاقات الإنتاجية، بدءاً من اليد العاملة والموارد الطبيعية ورأس المال والتكوين الرأس مالي، والتكنولوجيا والأشكال الأخرى والمعارف ذات الصلة.

(٤) التكامل بين القطاعين الزراعي والصناعي، بحيث يتمكن القطاع الزراعي من إطعام السكان وتوفير المدخلات اللازمة للقطاع الصناعي ، على حين تتمكن الصناعة من توفير السلع الرأسمالية والاستهلاكية اللازمة لتحسين الزراعة وتلبية الاحتياجات الأساسية لجموع السكان.

(٥) تعبئة الشعب ومشاركته في عملية التنمية على جميع المستويات، ويعد ذلك أمراً جوهريا بغية التغلب على القيود المادية، وكذلك على القيود المرتبطة بالهيكل الاجتماعي، والناشئة عن التطور الخارجي للتكوينات الاجتماعية الهامشية. وفضلاً عن ذلك فإن المشاركة إنما هي حاجة أساسية، وسمة مميزة جوهرية للاعتماد على الذات بوصفه استراتيجية بديلة، وذلك إذا أريد تحقيق تنمية شاملة حقيقية.

(٦) تعبئة الشعب لتنمية شاملة تستهدف القضاء على الفقر والهامشية في أقصر وقت ممكن، مع ضمان النمو في الوقت نفسه، ويقتضي ذلك ليس فقط فك الارتباط بأية أبعاد غير مواتية للسوق الرأسمالية العالمية داخل البلدان المتخلفة التي تتبع فيها استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات، ويتطلب ذلك آليات مناسبة للتخطيط من أجل توجيه تخصيص الموارد وفقا للأهداف السلفة الذكر.

(٧) تعزيز التعاون مع البلدان المتخلفة الأخرى التي تتبع استراتيجيات إنمائية بديلة مماثلة، بهدف الحصول من خلال تدفق أكثر تماثلاً وإنصافاً للعملات مهما

كانت خطورة السلع والخدمات غير المتاحة داخلياً. أو التى قد تلــزم نتيجـة لأى تحرر من النظام الدولي السائد.

الانتقادات الموجهة الى نظرية التبعية:-

(١) أن النظرية التبعية تصر على ربط التخلف بالاستعمار والإمبريالية والرأسمالية العالمية واستنزاف وتشويه اقتصاديات الدول المتخلفة النامية، وهذا القول تشخيص ناقص ومشوه لأزمة التخلف، فضلاً عن انه لا يرسم لنا سبيل العلاج (٢٥،١٣).

(٢) يفترض مدخل التبعية أن الاستعمار هو بناء من حجر واحد. (٧٤،١٠) ، مع أن خبرات الماضي تؤكد أن للاستعمار أشكال وأنماط عديدة.

(٣) أن التبعية ليست فقط نتيجة عامل خارجي كما يعتقد كثير من دارسي العالم الثالث، ولكنها أيضا نتيجة عامل داخلي، بمعني يجب ألا يلهينا الاهتمام بدراسة المؤثرات الخارجية على الدول النامية، عن فهم المؤثرات الداخلية التى لعبت دوراً لا يمكن إغفاله أو تجاهله، فإذا كان النظام الدولي قد لعب (ولا يزال) دوراً فى تحديد طابع وأسلوب التنمية فى دول العالم الثالث فإن هذه الدول قد لعبت أيضا (ولا تزال) دوراً فى تشكيل هذا النظام الدولي (١٩٠،٩).

(٤) تعتبر نظرية التبعية جامدة بمعني أنها تأخذ التبعية أيا كان تعريفها باعتبارها أمراً مسلم به (٧٣،١٠).

(٥) يربط أنصار هذا الاتجاه الحل بالصراع الطبقي وتولى الطبقات العاملة الحكم من خلال التغيير الثوري، وسيادة الاشتراكية، ولاشك أن هذا القول يكرس الصراع والتمزق والتخلف (٢٥،١٣).

(٦) تعاني نظرية الإمبريالية من قصور وضيق، حيث أن التحليل المتعمق للمقولات النظرية العديدة التى حاولت فهم ظاهرة الإمبريالية يكشف أن

أيا منها لا تستطيع بمفردها تفسير الواقع التاريخي الدينامي للدول النامية، وعلى الأخص تفاعلاتها مع الدول المتقدمة (١٩٣،٩).

(٧) أن أنصار نموذج التبعية وقعوا فى أسوأ أنواع التبعية وهو التبعية الفكرية للنماذج الماركسية (٢٧،١٣).

(٨) وأخيراً أن المشاهد من وجهة نظر موضوعية يدرك ان العالم الرأسمالي بكل مفاسده وأخطاره ما زال يمثل الجزء الثري فى عالم اليوم ومازال الدخل الفردي فى هذه الدول يحقق تزايداً ملحوظاً، ومن الطبيعي أن يكون وراء ذلك تراث تاريخي طويل من الخبرة والعلم والتكنولوجيا.. الخ (٥٨،٧).

مراجع الفصل

(١) نبيل السمالوطي: التنمية والتحديث الحضاري، الجزء الأول، القاهرة، مطبعة الجبلاوي، ١٩٧٥.

(٢) جمال مجدي حسنين: دراسات فى التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥.

(٣) نبيل محمد توفيق السمالوطي: قضايا التنمية والتحديث فى علم الاجتماع المعاصر، الرياض، دار المطبوعات الجديدة، ١٩٩٠.

(٤) محمد عاطف غيث، محمد على محمد: دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

(٥) عبد الباسط عبد المعطي: فى التنمية البديلة، دراسات وقضايا، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠.

(٦) عبد الرحمن زكي إبراهيم: قضايا التخلف والتنمية، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية، د. ت.

(٧) إسماعيل حسن عبد الباري: أبعاد التنمية، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٨٢.

(٨) مريم أحمد مصطفي عبد الحميد: التنمية بين النظرية وواقع العالم الثالث ، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

(٩) السيد الحسيني: التنمية والتخلف، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

(١٠) عادل مختار الهواري: التنمية الاقتصادية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.

(١١) كمال التابعي: تغريب العالم الثالث" دراسة نقدية فى علم اجتمـــاع التنميـــة" ، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣.

(١٢) أنريك أوتيزا وآخرون: الاعتماد الجماعي على الذات كاســـتراتيجية بديلـــة، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٥.

(١٣) نبيل السمالوطي: التنمية بين الاجتهادات الوضعية والدينية، "دراسة مقارنـــة"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

الفصل الخامس

استراتيجية وميكانيزمات التنمية
تصور مقترح

إعداد
الأستاذ الدكتور/ طلعت مصطفي السروجي

محتويات الفصل

مقدمة

لا يمكن أن تحقق التنمية أهدافها القريبة والبعيدة المدى إلا في ظل استراتيجيات واقعية ترتكز على أسس وركائز واقعية ترتبط بوقائع المجتمع وأبعاده المختلفة وقدراته وطاقاته البشرية والطبيعية.

ومن ثم يرتبط تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة بموجهات واستراتيجيات تساعد على تحقيق الأهداف التنموية وبهذا لا يمكن تحقيق التنمية في أى مجتمع دون موجهات استراتيجية تساعد كثيراً في تحديد الطريق التنموي، ومن أين تبدأ التنمية؟ وكيف يمكن حدوثها؟

وتعتبر التنمية الشاملة التى يرتبط فيها البعد الاقتصادي بالبعد الاجتماعي ويتكاملان كوجهي عملة واحدة من أهم هذه الاستراتيجيات التى تساعد على تحقيق التنمية، حيث أن للتنمية الاقتصادية ببرامجها ومشروعاتها الاقتصادية مردودا وعائدا اجتماعيا، وكذلك للتنمية الاجتماعية ببرامجها ومشروعاتها الاجتماعية مردودا وعائدا اقتصاديا، ويساعد هذا التكامل بين وجهي التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى تحقيق التوازن فى احدث التنمية، ويعتبر ذلك من أهم قضايا التنمية خاصة فى المجتمعات النامية فى الثمانينات والتسعينات.

وبدأت الدعوة من خلال المنظمات الدولية إلى الاهتمام بالتنمية المتواصلة لإحداث تراكم يساعد على تحقيق الأهداف التنموية، وتحقيق التوازن البيئي بين جهود الانسان وأنشطته والبيئة التى يعيش فى إطارها.

ومن ثم فإن التوازن البيئي محورا هاما وأساسيا لاستراتيجيات التنمية التى تؤثر على حاضرها ومستقبلها ومن ثم استمراريتها وتواصلها.

وتعكس الاستراتيجيات أهمية التخطيط للتنمية لوضع الاستراتيجيات موضع التنفيذ وتحقيق الأهداف.

أولاً: مفهوم الاستراتيجية:- (*)

(١) نشأة المفهوم:-

كلمة استراتيجية مستمدة من العمليات العسكرية وهو مفهوم تاريخي عسكري لفن الحرب، وتعنى فى هذا الإطار تكوين التشكيلات وتوزيع الموارد الحربية بصورة معينة وتحريك الوحدات لتحقيق أهداف محددة، وظهرت بواكير المؤلفات فى هذا المجال قبل أكثر من عشرين قرناً على يد بعض المفكرين العسكريين الصينيين، ثم مفكرين إغريق ورومان وعرب وأوروبيين.

ومفهوم الاستراتيجية قديم فى التاريخ إلا أن الاهتمام العملي بها لم يظهر إلا خلال السنوات الأربعين الماضية.

ومن التطورات التى طرأت على هذا المفهوم أنه أصبح يستخدم فى ميادين كثيرة، نتيجة للدلالة المعاصرة للمفهوم، فأصبحنا نسمع عن استراتيجية الدولة، استراتيجية التنمية، استراتيجية الإعلام، الأهداف الاستراتيجية، التخطيط الاستراتيجي... ألخ.

(٢) مفهوم الاستراتيجية:-

الاستراتيجية أسلوب التحرك لمواجهة تهديدات أو فرص بيئية، والذى يأخذ فى الحسبان نقاط القوة والضعف لتحقيق الأهداف.

ولا يفرق الإداريون بين السياسات والخطط والاستراتيجية، وقد يرجع ذلك إلى اعتبارهم التخطيط على مستوى المنظمة فقط.

حيث يعتبرونها مجموعةً من الخطط والسياسات التى تمكن من الوصول إلى الأهداف المحددة، ويجب أن تكون قابلة للتطبيق، متوافقة مع القدرات والإمكانات

(*) راجع هذا المفهوم بالتفصيل فى:-

طلعت مصطفى السروجي، استراتيجيات تقوية الفقراء لتمكينهم من اتخاذ القرار على المستوى المحلي، المجلس الأعلى للجامعات، ١٩٩٨.

وتحدد المهام الأساسية وماذا يجب عمله فى ضوء ظــروف معينــة؟ وتحــدد بأنــها الاسلوب المناسب لاستغلال الموارد والتغلب على نقاط الضعف، وكيفية التصرف فــى مواجهة التغيرات التى تطرأ.

وهى دراسة الموقف واحتساب كل دور من الأدوار التى يمكن أن تنشأ عنــد تطبيق الخطة.

والاستراتيجية هى فى الجوهر مجموعة من الوسائل المتضافرة، تعتبر كافيــة لتحقيق غايات محددة فى أفق زمني معين بدءا من وضـــع ابتدائـــي موصـــف بدقـــة باستخدام تشكيلة موارد راهنة أو محتملة فيظل إطار مفهومي منسق.

ويقصد بالاستراتيجية كما يحددها المهنيون-تحديد الأهــداف والكيفيــة التــى تتحقق لها تلك الأهداف،الاستراتيجية منهج يستخدم لتحقيق الأهداف.

وتعتبر فى التخطيط الاجتماعي وسيلة ترتبط بخطة طويلـــة المــدى لتنفيــذ برنامج أو سياسة، وأنها الإطار العام أو الخطوط العريضة التــى ترســمها السياســة الإنمائية فى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي.

كما تعتبر الأسلوب الرئيسي أو الإطار العام الذى يتبـــع ويتــم مــن خلالــه التخطيط لإحداث تغييرات اجتماعية مقصودة، وتهتم بالأهداف بعيدة المــدى أو أنــها المنهج الذى يتبعه المخطط الاجتماعي لتحقيق الأهداف بعيدة المدي للتخطيط. ولا تــهتم الاستراتيجية بالقرارات المستقبلية فقط ولكن مستقبل القرارات فى الوقت الحاضر.

ونستخلص مما تقدم أن الاستراتيجية تطلق حينا على مجموعة من الأهداف TARGETS وحينا آخر على غايات OBJECTIVES أساسية، وتستخدم أحيانـــا بالتركيز على الوسائل و الأهداف أو على الاثنين مجتمعين. ويجب أن يتضمن مفــهوم الاستراتيجية أبعاداً أساسية حددها هكس A.C. Hox فى:-

الاستراتيجية أسلوب مترابط وموحد، يتم من خلالهما تحقيق الأهداف الرئيسية مع الربط بين الماضي والمستقبل.

- هى وسيلة لتشكيل الأهداف طويلة الأجل بوضوح، كوسيلة لتحديد البرنامج، وتخصيص الموارد الكلية لتحقيق الفعالية من الاستراتيجية.
- هى استجابة للفرص، ونقاط القوة والضعف.
- هى نظام لتوزيع المهام والمسئوليات.

وهناك خمسة عوامل يتضمنها مفهوم الاستراتيجية هى عوامل التشخيص التقنية، التنسيق ، الحركة، التوقع والسيطرة.

وما نريد أن نستخلصه أن ما يجب أن تشمله الاستراتيجية ليس مجموع الغايات الأساسية فقط، بل يجب أن يمتد ليشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ تلك الغايات، وأنه لا جدوى من الحديث عن استراتيجية لظاهرة محدودة من ظواهر المجتمع بمعزل عن باقى ظواهره، وأن إعداد الاستراتيجية يجب ان يتم فى إطار سياسي اجتماعى اقتصادى تنظيمي متكامل محققا الترابط بين مسار الجهود الإنمائية وبين باقى جوانب الحركة فى المجتمع، وأن المناقشات حول الاستراتيجية يجب أن تتمتع بقدر من الاستقرار والاستمرار.

ونضيف أن الاستراتيجية لكى تصبح قابلة للتطبيق يجب أن ترسم وتحدد أساليب الحركة فى شكل مراحل متتابعة، وتركز على استثمار الموارد والإمكانات أفضل استثمار ممكن، فى إطار الواقع المجتمعي بأبعاده المختلفة.

ونرى أن الاستراتيجية إطارا عاما ومنهجا متناسقا ومنسجما مع أهداف المجتمع وقيمه ويعكس فن العلاقات التى تربط بين السياسات والتخطيط والممارسات، وكحلقة وصل بين السياسة الاجتماعية والمنهج، ونتيجة نهائية لدراسة الموقف وتحديد الأهداف وأساليب تطبيقها للانتقال من وضع قائم إلى آخر أفضل تستهدفه السياسة الاجتماعية.

ثانيا: استراتيجية التنمية:-

لا يمكن حدوث التنمية أو الإرتقاء بمستواها دون استراتيجيات موجهة لهذه التنمية وعملياتها، ومن هنا ينعكس أهمية الاستراتيجية فى توجيه التنمية وعملياتها

وفى توضيح صور وأنماط واتجاه وقوة التغيير لإحداث التنمية، ومن خلالـــها يمكــن الإجابة على مجموعة من الأسئلة تتمثل فيما يلي:-

- من أين تبدأ التنمية ؟
- من المسئول عن حدوث التنمية ؟
- ما هو مستوي واتجاه وطبيعة التغيير المطلوب ؟
- من المستفيد من التنمية وعائدها ؟

وباختصار الإجابة على سؤال جوهري مؤداه كيف يمكن حدوث التنمية فـــى المجتمع ؟

ولنا ان نتصور غياب استراتيجية موجهة لعمليات التنمية فى المجتمع، فغيـاب هذه الاستراتيجية فى مضمونه يجعل التنمية نموا عشوائيا غـير مخطـط، ولا يمكــن للإنسان التحكم فى عمليات التنمية وتوجيهها لصالح الإنسان، ومن ثم تكون للتنميـة أو بالأحرى للنمو العشوائي ضحايا وهم الأكثر عددا، وقلة نادرة هى المستفيدة من عـائد هذا النمو العشوائي، وتكون النتيجة المنطقية ظهور العديد من المشكلات الاجتماعيـة المتشابكة التى ينخرط المجتمع فى أساليب مواجهتها أولا.

ثالثا: كيف يمكن وضع استراتيجية ملائمة لتنمية المجتمع؟

لا يمكن وضع استراتيجية ملائمة لتنمية المجتمع دون:-

(١) تشخيص أبعاد الواقع المجتمعي المختلفة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيـا وفكريا لاستيضاح طبيعة البناء الاجتماعي الكلي فى المجتمع وهويتـه، والعلاقـة بين الإنسان وهذا الواقع.

(٢) دراسة وتشخيص المجتمع تاريخيا فى مراحله التطوريـة لإدراك العوامـل والوقوف على الأسباب الفاعلة والمؤثرة فى المجتمـع لإدراك إلـى أيـن يتجـه المجتمع؟ وما هى العوامل والأسباب الإيجابية والأكثر فاعلية وملاءمة للمجتمـع لاستثمارها؟ وتلك المعوقة التى يجب تجاهلها وإغفالها، كعوامل ومسببات لإحـداث التغيرات فى أبعاد المجتمع المختلفة.

(٣) تحليل التكتيكات المختلفة تاريخيا فى المجتمع لاختيار أصلحها ومناسبتها واختيار التكتيكات التى تتفق مع النسق القيمي فى المجتمع، وتلك ذات العائد السريع، والتى تحدث تغييرا سريعا، وذلك من خلال التجارب السابقة وتحليلها والتعرف على أسباب نجاحها وفشلها.

(٤) تحليل العناصر القادرة فى المجتمع والفاعلة والمؤثرة فى عمليات التنمية والتى تتمثل فى الصفوة وبناء القوة فى المجتمع، واهمية تطوير وتنمية الطاقات البشرية.

(٥) تحديد درجة ومستوى التنمية للمجتمع من خلال موقعة على متصل التنمية والتخلف.

(٦) تحديد المؤسسات المسئولة عن وضع الاستراتيجيات وقدرتها وكفاءتها على صنع وتحديد هذه الاستراتيجية، والمؤسسات الأخرى ذات الكفاءة والفاعلية على تنفيذ تكتيكات هذه الاستراتيجيات، وطبيعة ونمط العلاقة بين هذه المؤسسات فى مستوياتها المختلفة.

(٧) استيضاح الصورة المستقبلية للمجتمع والتنبؤ بمسيرة أوضاعه وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وكذا قوى الانتاج بعناصره المختلفة وعلاقات الانتاج، وما هو المطلوب من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وأسلوب الانتاج لحدوث التنمية فى المجتمع.

(٨) تحديد الشخصية التنموية المطلوبة الفاعلة فى إحداث التنمية فى المجتمع وعناصر هذه الشخصية المختلفة.

(٩) تحديد أولويات الأهداف التى ينبغي للتنمية تحقيقها بالإضافة إلى أولويات الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع.

(١٠) تحديد السلوك الأمثل لإدارة التنمية والتخطيط لحدوثها.

(١١) أن تحدد الاستراتيجية أدوات التغيير وهى مجموعة الموارد التى تستخدم على شكل سلع أو خدمات المتاحة فى المجتمع.

واستراتيجية التنمية يقصد بها الإطار العام التى تترسمه السياسة الإنمائية فـــى الانتقال من حالة التخلف إلى حالة النمو الذاتي.

ومن مستلزمات السياسة الاجتماعية السليمة أن تكون هناك خطط اســتراتيجية تساعد على تعيين الأهداف الكبري والمعالم الرئيسية، وخطط تكتيكية تنشـأ لمواجهـة المواقف العملية والتصرف فى هذه المواقف سواء كانت متوقعـــة أو غــير متوقعـة تصرفا سليما.

والاستراتيجية فى الدول النامية لابد أن تقوم على أساس تدخــل الدولــة فــى توجيه السياسة الاجتماعية (بعكس البلاد المتقدمة والتى تقوم استراتيجيتها على أســاس عدم التدخل من جانب الدولة) حيث توجه الدولة النشاط الاقتصادى نحو تحقيق أهـداف اجتماعية عادلة بحيث تسعى إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية بالنسـبة لكافة القطاعات الاجتماعية إذا تراكمت بحرية وبدون تدخل لكي تؤثــر فــى بعضـــها وتتأثر ببعضها، فإنه ينتج عنه عملية تراكمية بمعنى أنه إذا كانت هذه العوامل إيجابيـة فإن تفاعلها الحر فيما بينها يؤدى إلى تراكم التقدم، أما إذا كانت العوامل سلبية فإنـــها تؤدى إلى تراكم التخلف.

ويقترح ميردال للخروج من دائرة التخلف ألا تترك هذه العوامل السلبية سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية كي تتفاعل بحرية وبدون تدخل، والمخرج الوحيد فـــى نظره هو عن طريق تدخل الدولة فى صورة التخطيط الاقتصادى والاجتماعي الشامل والمتكامل، والتخطيط الشامل فى نظر ميردال يعتبر أمرا حتميا بالنسبة للدول المتخلفـة لا لمجرد ضمان سرعة التقدم وإنما لتتحاشي الدائرة التراكمية التى تتعرض لها هـــذه المجتمعات.

وينبغي أن نشير هنا إلى ان استراتيجية التخطيط للتنمية الاجتماعية تقوم علـى أساس التكامل والتوازن بين كل من التنمية الاجتماعيـــة والاقتصاديـــة، وأن التنميـة الاجتماعية لها وظيفتان أساسيتان متصلتـــان بالتنميـة الاقتصاديـة أحدهمـا التغـير الاجتماعي للتنمية والأخرى لتنمية الموارد البشرية.

وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى ضرورة وضع استراتيجيات التوازن بين التنمية الاجتماعية (رأس المال البشري) والتنمية الاقتصادية، (رأس المال المادي) وهذا التوازن يمكن أن يتغير بمرور الوقت كلما تحقق التقدم وتراكمت عملية النمو.

وهناك اعتبارات يجب مراعاتها لاختيار الاستراتيجية الملائمة، حيث تنطوي هذه الاستراتيجية على عدد من العناصر أهمها:-

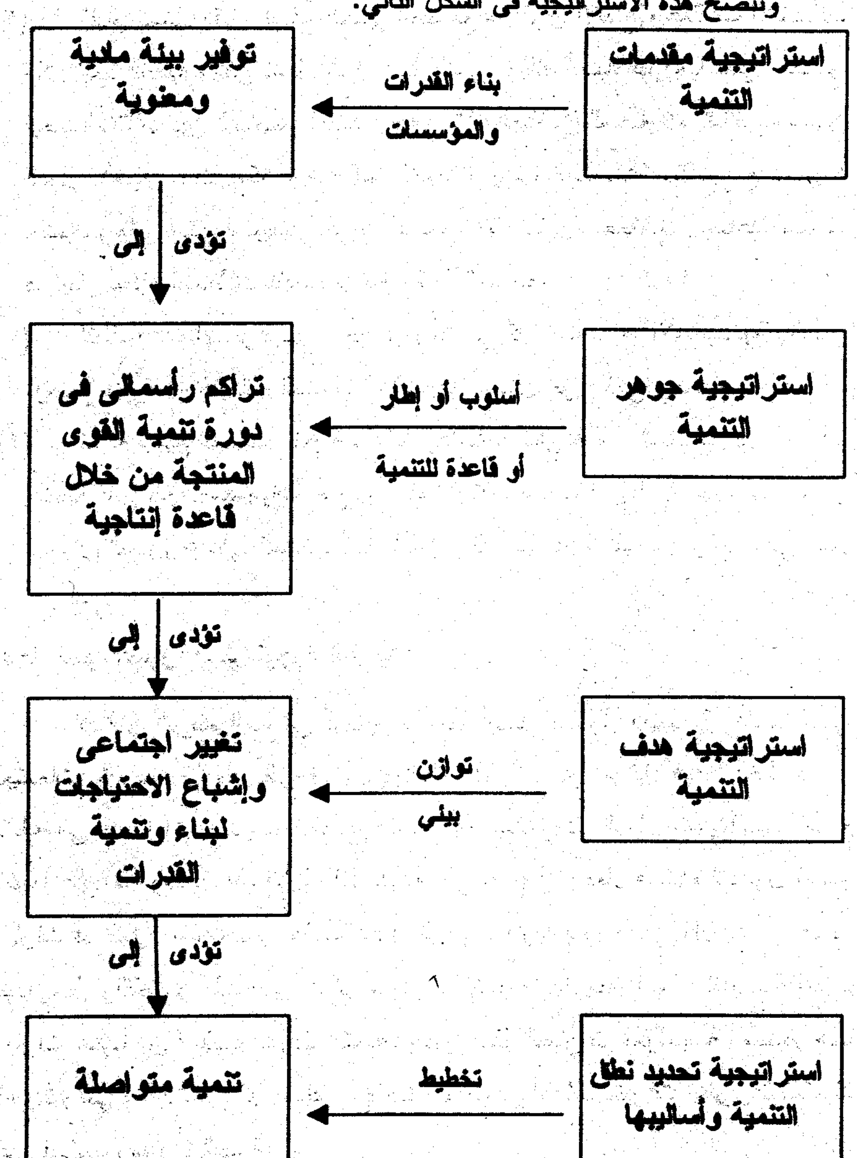
(١) استراتيجية تتعلق بمقدمات التنمية وهى كخطوة أولى تستلزم تغيير البناء الاجتماعى بهياكله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية -أبعاد التنمية- كي تتوفر النظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقيم والأفكار القادرة على توفير بيئة مادية ومعنوية ومناخ اجتماعى وتربة اقتصادية قادرة على استقبال والقيام بمهمات التنمية، ويتطلب ذلك الإعتماد على الذات، والمشاركة الجماهيرية، وصحوة للمجتمع المدني ومنظمات اجتماعية خاصة وتشريعات وبناء وتنمية القدرات البشرية التى توجه وتنظم استثمار الموارد والطاقات المجتمعية الأخرى، من خلال قدراته على استخدام الاساليب والأدوات اللازمة لإحداث التغيير للتنمية، ومزود بقيم مساندة لعملية التنمية.

(٢) استراتيجية تحديد جوهر التنمية حيث تأتى في المقام الثاني، والتى يتحدد بها أسلوب التنمية، وإطار أو قاعدة التنمية الذى ترتكز عليه، حيث توفر البيئة المادية والمعنوية تراكم رأسمالى فى دورة تنمية القوى المنتجة وذلك من خلال قاعدة إنتاجية قادرة على إحداث هذا التراكم وإعادته مرة أخرى فى دورة التنمية لزيادة هذا التراكم الرأسمالي كجوهر محدد للتنمية، بما يؤدى إلى التوازن البيئي وعدم استنزاف الموارد .

(٣) استراتيجية هدف التنمية، حيث يترتب على إحداث هذا التراكم الرأسمالي تغير اجتماعي شامل بما يتضمنه هذا المفهوم وإشباع الحاجات لبناء وتنمية القدرات البشرية بهدف إحداث التوازن البيئي.

(٤) استراتيجية تحديد نطاق التنمية، وهــى الاســتراتيجية التــى تحــدد الهيئــة الجغرافية من حيث القيام بعمليات التنمية أو الاستفادة من عائدها النهائي، والتــى تتطلب تحديدا دقيقا، ومعاييرا محددة للأولويات وعمليات الاختيار.

وتتضح هذه الاستراتيجية فى الشكل التالي:



واستراتيجية التنمية فى حاجة إلى:-

(١) دراسة الواقع المجتمعي دراسة اجتماعية تخطيطية وضعية تخرج من مجـال المشاهدة والتعليق إلى مجال التجربة والتنفيذ الواقعي.

(٢) القيام بتحليل دقيق للواقع الحالي للمجتمع من قوى الإنتاج وعلاقات الانتـاج، وكل أبعاد التنمية والتى تشكل البناء الاجتماعى، وذلك تحليلا تاريخيا حتى يمكـن إيجاد العلاقات بين العناصر التقليدية فيه، وتلك العناصر المختارة والمأخوذة مـن الدول الأخرى حيث يمكن وضع استراتيجية مميزة وخاصـة بـالمجتمع المـراد تنميته، وحتى يمكن استيضاح التنبؤ بالمسيرة الاجتماعية للمجتمع، ويساعد ذلـك فى بناء نماذج للتخطيط للتنمية ترتبط بثقافة المجتمع.

(٣) تتطلب هذه الاستراتيجية اتخاذ قرارات فى كل عناصرها الأساسـية والتـى توضح بدورها التكتيكات المستخدمة لتحقيقها، خلال أفق زمني محدد.

(٤) تعبئة جميع المصادر تعبئة حقيقية وكاملة ومشاركة هذه المصادر فى إحداث التنمية على كافة المستويات، مع مراعاة الارتقاء في التوازن البيئـي بـدءا مـن مستوى المشروع على المستوى المحلى إلى المسـتوى الإقليمـي والقومـي بـل والعالمي.

رابعا: نحو تصور لاستراتيجية التنمية:-

لقد أدى التراكم المعرفى المتعلق بالتنمية أمـام الـدول الناميـة وذلـك فـى مجتمعات متفاوتة وفى ظل ظروف وأبنية اجتماعية اقتصادية متباينة قـد تختلـف أو تتشابه إلى حد ما فى بعض سماتها مع بعض هذه السمات فى الدول النامية(هـذا مـع تأكيدنا على خصوصية هذه الأبنية لكل دولة على حدة) أن يجعل هـذه الـدول أمـام خيارات قد تكون متفاوتة بدورها مما جعل التنمية متفاوتة بدورها فى كل بلد من هـذه البلدان، بل وأكثر من ذلك تباين أساليب حدوث التنمية، مما جعل الدول الناميـة أمـام خيارات عديدة من أساليب حدوث التنمية، وعزز هذه الخيارات العولمـة ومظاهرهـا العديدة والتى تغلغلت فى كل أبعاد ومجالات المجتمع وأحدثت تغيرات تؤثر بلا شـك على أساليب ومسيرة التنمية.

ويجب أن تقوم عمليات التنمية على عدد من الأسس والعناصر يتمثل أهمـها فى:-

(١) يجب ألا نحصر أنفسنا فيما قامت ببحثه نظريات التحديث بل لابـد أيضـا أن نضع فى الاعتبار ذلك التحليل للتبعية البنائية التى اهتمت به نظريات الإمبرياليـة، وما أحدثته العولمة من تأثيرات، فى ظل الاوضاع والتكتلات العالمية الجديدة.

(٢) وضع الأيديولوجية الاجتماعية القادرة على تناول وتفسير الأبنية الاقتصاديـة والاجتماعية فى الواقع المجتمعي والتى توضح بدورها النموذج الأمثـل للدولـة، ومدى تدخل الدولة فى عمليات التنمية، وهى تلك التى تتوافق مـع ثقافـة وقيـم المجتمع.

(٣) الاعتماد على تنمية مستقلة لإشباع الحاجات الأساسية والاعتماد على الـذات معناه التخلص من التبعية وليس معناه الانطواء على الذات وذلك يستلزم:

(أ) إيجاد استراتيجيات المنتجات البديلة للواردات(وذلك بتبنـي قـاعدة صناعة وليست تجميعية) والاهتمام ببناء قاعدة إنتاجية محلية.

(ب) تغيير نمط الاستهلاك القائم لعدم تبديد المدخرات التى يجب أن توجـه إلى التنمية.

(ج) الاعتماد على القدرات البشرية فى المجتمع والارتقاء بهذه القـدرات وتنميتها.

(٤) أن تعتمد التنمية المستقلة على عناصر استراتيجية أهمها:-

(أ) الاعتماد على الذات لإشباع الحاجات الأساسية وذلك لكسر التبعية فى محاورها الأساسية التكنولوجية والتجارية، والتى تتطلب خطة صناعيـة تستوعب السلع والخدمات المصدرة أو جزءا منها، ويستلزم ذلك تشـجيع الصناعات الصغيرة، واختيار المستوى التكنولوجي المناسب.

(ب) إشباع حاجات الجماهير الأساسية وخاصة للمسـتويات الاقتصاديـة والاجتماعية الدنيا فى المجتمع، وهذه الحاجات الأساسية ليست ضـرورة

استهلاكية فقط ولكنها ضرورة إنتاجية فى الوقت نفسه، ويؤثر على القدرات البشرية فى المجتمع.

(ج) تنمية القوى الانتاجية وخاصة للقطاعات العريضة من السكان والاهتمام بالطاقات الانتاجية المعطلة، مما ينجم عنه تغير فى نمط التفاعل والعلاقات الاجتماعية ومن ذلك انتماء ومشاركة وتكيف المواطنين للأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى يزداد التأييد الشعبي لخطط التنمية ويستلزم ذلك تغيرا فى البناءات الداخلية الاقتصادية والاجتماعية وتغيرا فى علاقات الانتاج، بما يساهم إيجابيا فى إحداث التوازن بين الانسان والبيئة التى يعيش فى إطارها.

(د) العناية بالفائض والتوجيه للتنمية ويساعد ذلك فى الوقت ذاته على كسر حلقة التبعية، حيث يعتبر الفائض الناجم من عائد أى خطة تنمية مدخلات لخطة تنمية لاحقة وهكذا، (والفائض هو الفرق بين ما يمكن للمجتمع أن ينتجه وبين ما يعتبر استهلاكا ضروريا).

(ه) الحد من الاستهلاك الترفى والتركيز على الكماليات التى تعبر عن احتياجات فئات اجتماعية محددة هى الطبقات العليا فى المجتمع، ويبرز هنا أهمية التنمية الاجتماعية فى تغيير الأنماط القيمية والاستهلاكية.

(و) التخطيط العلمي لجمع الموارد وتنظيمها وربط القطاعات فى الاقتصاد القومي وكذلك المشروعات داخل القطاعات ربطا علميا لعدم تبدد الموارد أو تكرار الإنفاق أو تعارضه أو القيام بمشروعات مماثلة، والتنبؤ بالمسيرة الاجتماعية للمجتمع فى أمده المنظور، وبحيث يكون تقييم أى برنامج أو مشروع مخطط على أسس أهمها مدى ما حققه هذا البرنامج أو المشروع، حتى لو كان اقتصاديا من عائد اجتماعى وذلك بجانب التكامل الإنمائي التبادلي المخطط بين قطاعات التنمية المختلفة.

(٥) الاهتمام بالجوانب الاجتماعية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية للتنمية، حتى لا تصبح التنمية نموا مشوها.

(٦) الاهتمام بالوعى التنموي لدى الجماهير بجانب تنمية القوى البشرية ودورها في حاضر المجتمع ومستقبله، وذلك بإعدادها لمواجهة الحياة فتتحول إلى طاقة منتجة مؤثرة بالفعل وليس عبئا على المجتمع.

(٧) الاهتمام بالنمو المخطط والتوزيع العادل.

(٨) الاعتماد على الدفعة القوية لكل قوى الانتاج وتوجيه استثمار التفاعلات والعلاقات الانتاجية، مع الاعتماد على قطاعي الزراعة (بصفته القطاع الأكبر) والصناعة (بصفته القطاع الأرقي).

خامسا: ميكانيزمات التنمية:-

نعنى بميكانيزمات التنمية الأساليب والعوامل والأسباب التى لعبت دورا ذاتيا فى تنمية مجتمع ما، وطالما تعتمد التنمية على قدرات المجتمع ذاتيا فإن هذه الميكانيزمات داخلية بالنسبة للمجتمع وأدت إلى تغير المجتمع ذاتيا وارتقاء بمستوى تنميته، ومن ثم فإنها ميكانيزمات التغير التاريخية التى انعكست على تقدم مجتمع ما طالما ترتبط التنمية بأحداث التغيرات فى المجتمع.

وأوضح لنا التاريخ أن الحضارات نمت فى المجتمعات ذات المناخ المعتدل وانتقلت إلى المجتمعات الباردة حينما استطاع الانسان فى هذه المجتمعات التغلب على صعوبات المناخ البارد، وبذلك فإن هناك ميكانيزمات لتنمية هذه المجتمعات ذات المناخ البارد وأخرى أدت إلى تخلف المجتمعات ذات المناخ المعتدل.

واستيضاح هذه الميكانيزمات يجيب على سؤال جوهري مؤداه:-

لماذا تقدمت مجتمعات وتخلفت أخرى ؟

فنجد مثلا فى الدول المتقدمة التى أحدثت تغييرا شاملا فى أبعاد الواقع المجتمعي مما أفرز فكرا تنمويا واحداء، ويتضح فى هذه القطاعات من المسئول عن التنمية؟ ما هى صور وأنماط التغيير؟ وعلى أى مستوى ؟ ومن أين يبدأ التغيير؟

وتوسيع دائرة المشاركين فى عمليات التنمية مثلما حدث بعد الثورة الفرنسية حيث زاد عدد الطبقة المتوسطة المشاركة فى التنمية ومن ثم المستفادة من عائدها.

التغير فى قوى الانتاج بعناصره المختلفة ولازم هذا التغير وبنفس الدرجة التغير فى علاقات الانتاج، وعدم التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج فى هذه المجتمعات.

الاعتماد على التكنولوجيا وبصفة خاصة بعد الثورة الصناعية وتحديث أدوات الانتاج، وهذه التكنولوجيا تتفق مع ثقافة واحتياجات المجتمع مما أنعكس على الانتاجية.

إيجاد الشخصية التنموية المتفاعلة والمشاركة فى التنمية بإيجابية ومن ثم فإن ميكانيزمات التنمية اعتمدت بالدرجة الأولي على أحداث تغييرات بنائية هادفة فى كل أبعاد الواقع المجتمعي المتمثل فى:-

(١) واقع اقتصادى وقدرته على دفع عمليات التنمية.
(٢) واقع اجتماعى وقدرته على ايجاد تفاعلات إيجابية مدعمة لمسيرة التنمية
(٣) واقع سياسي وقدرته على ايجاد المناخ الملائم لإحداث التنمية.
(٤) واقع مؤسسي وقدرته على ايجاد مؤسسات ذات كفاءة وفاعلية فى إحداث التنمية.

ونجم عن هذه التغيرات فى كل أبعاد الواقع المجتمعي-باعتبارها العوامل المتفاعلة لإحداث التنمية- عدم التناقض بين بعد وآخر، وأن أى تغير فى أى بعد يستتبعه تغير الأبعاد الأخرى بالضرورة.

كما أن هذه المجتمعات اعتمدت على التنمية ذاتيا من داخل المجتمع نفسه بكل طاقاته وموارده مع حسن استثمار وتوجيه هذه الإمكانيات.

وحاول بعض العلماء إجراء تصور للكيفية التى ينتقل بها المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ومن هؤلاء العلماء (نيل سملزر) الذى حدد التنمية فى كونها

تعنى تحولا فى بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا، السكان، الزراعة، الأسرة والدين...، وهو يقول: عندما نستخدم مصطلح التنمية يكون فى ذهننا على الأقل أربع عمليات متميزة ومرتبطة بعضها ببعض وهي:-

(١) **فى عالم التكنولوجيا:** يمر المجتمع النامي بعمليات التغير من الأساليب التقليدية ويتجه نحو تطبيق المعرفة العلمية.

(٢) **وفى الزراعة:** ينتقل المجتمع النامي من زراعة ما يحتاج اليه بشكل ضروري إلى الانتاج التجاري للسلع الزراعية.

(٣) **وفى الصناعة:** يمر المجتمع النامي بعملية تحول من استخدام الطاقة الإنسانية والحيوانية إلى التصنيع ذاته.

(٤) **وفى مجال البيئة:** ينتقل المجتمع النامي من المزرعة والقرية إلى التركز فى المدن.

وتزودنا التجارب التنموية أن هناك مجتمعات حاولت الاعتماد على نفسها ذاتيا وأطلق عليها مجتمعات مغلقة، وأخرى اعتمدت على العنصر البشري ومهاراته وثالثة، اعتمدت على الصناعات الصغيرة كمطلق لتحويلها إلى صناعات كبيرة، وأخرى تعتمد على المشاركة الشعبية فى المحليات، وفعالية منظمات المجتمع المدني، المنظور البيئي للتنمية من خلال التوازن فى علاقة الإنسان بالبيئة ... الخ فكل مجتمع طبقا لفكرة التنموي وأهدافه واستراتيجيات التنمية.

وتتعدد الميكانيزمات والتكتيكات والوسائل التى من خلالها يمكن حدوث التنمية والتى بدورها تتفق مع واقع المجتمع وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية غير المتناقضة.

ويجب على المجتمعات المتخلفة إذن دراسة وتحليل ميكانيزمات التنمية فى المجتمعات المتقدمة واختيار ما يتلاءم منها مع ثقافة هذه المجتمعات وأبعاد واقعها الاجتماعى لكى تدرك:-

- **كيف يمكن حدوث التنمية؟**

- من أين تبدأ التنمية ؟

- ما هى صورة التغير المثلي لإحداث التنمية؟

- من المسئول عن حدوثها؟

وذلك للتخلص من الميكانيزمات التى أدت إلى تخلف هذه المجتمعات.

ومن ثم فإن ميكانيزمات التنمية تتحدد فى أى مجتمع من خلال:-

(أ) تفاعل وعلاقة الانسان بالبيئة وما يعززه هذا التفاعل من آثار إيجابية أو سلبية تؤثر على التوازن البيئي وتواصل التنمية مستقبلا مما يحدد معه الأساليب والعوامل والأسباب التى تحدد ميكانيزمات التنمية.

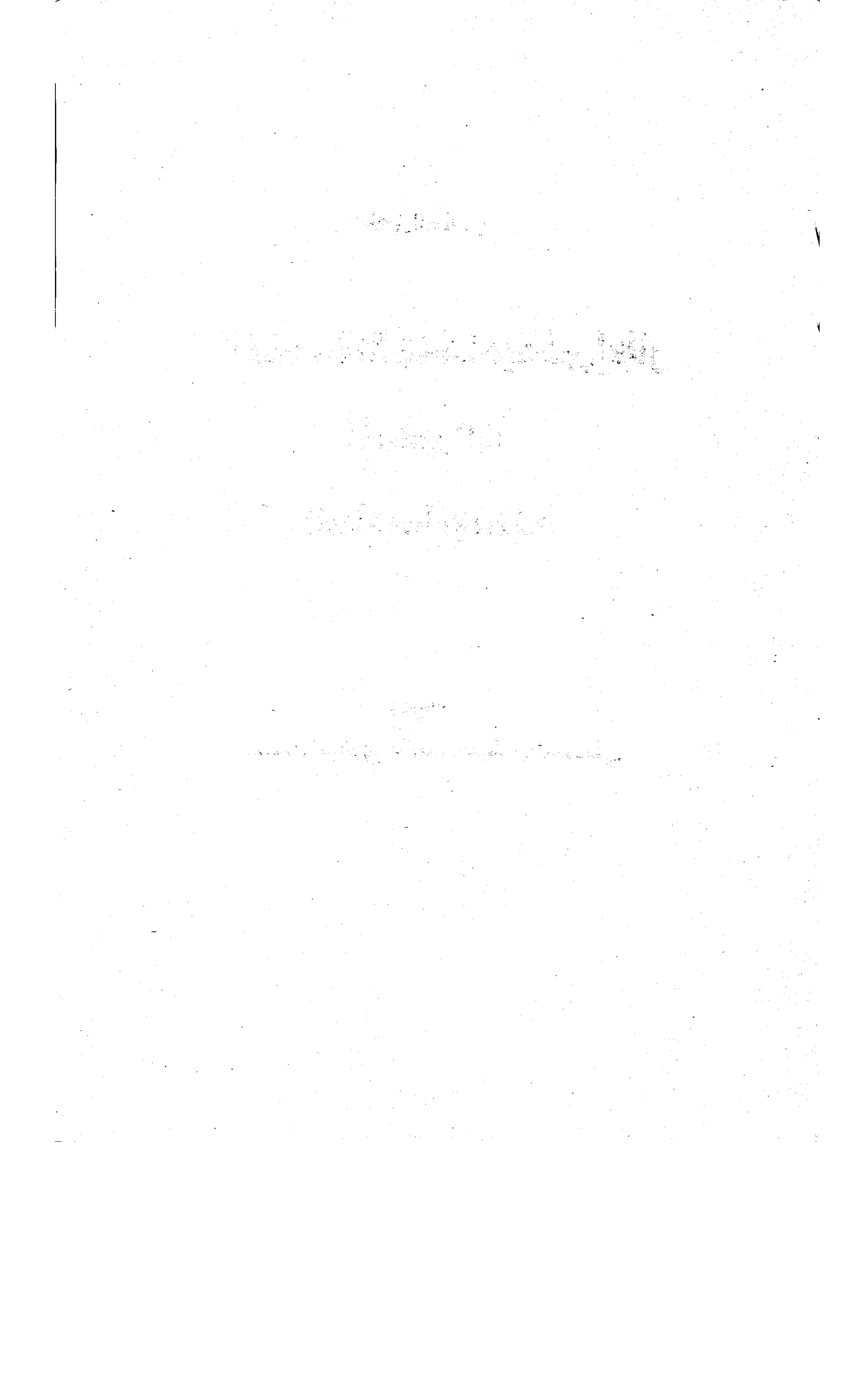
(ب) طبيعة ونمط العلاقة بين الثالوث التنموي الطاقة المجتمعية، الأساليب والأدوات اللازمة لإحداث التنمية، القيم المجتمعية، حيث تفرز ديناميكية هذه العلاقة ميكانيزمات محددة للتنمية فى كل مجتمع وأساليب حدوثها.

الفصل السادس

التنمية الاجتماعية في إطار المتغيرات العالمية الجديدة

إعداد

الأستاذ الدكتور/ طلعت مصطفى السروجي



محتويات الفصل

مقدمة:-

أولاً:الميديا والبعد الثقافي

١- مفهوم الميديا

٢- الميديا والصراع الثقافي.

٣- شراء المعلومات والغزو الاتصالي.

٤- الميديا والمتغيرات الثقافية الإيجابية.

٥- الميديا و الشخصية التنموية.

ثانياً:الخصخصة:

١- المفاهيم الأساسية للخصخصة.

٢- دوافع الخصخصة وضروراتها.

٤- تجارب بعض الدول فى الخصخصة.

ثالثاً:العولمة

١- الفرق بين العالمية والعولمة.

٢- مفهوم العولمة.

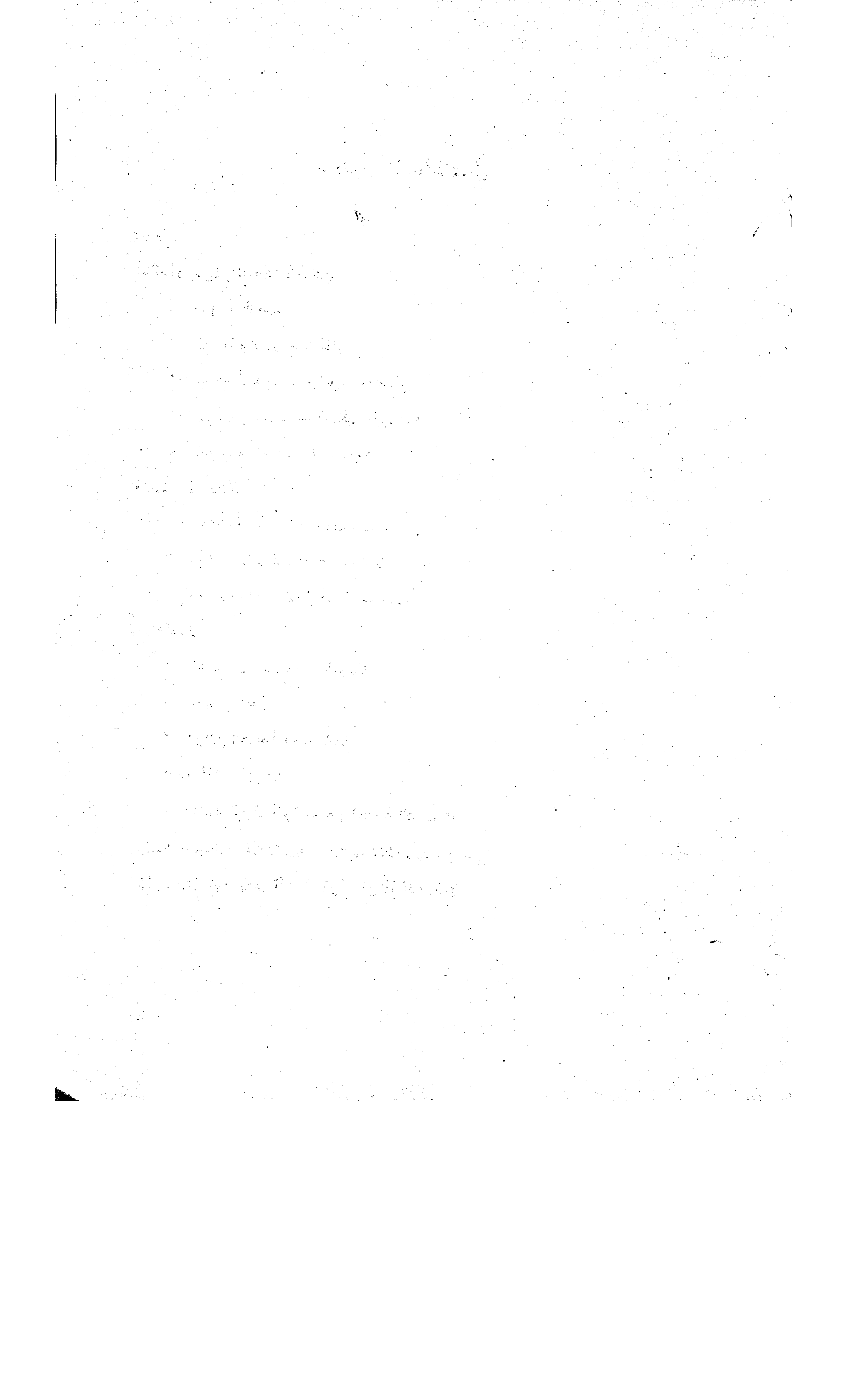
٣- دوافع العولمة ومسبباتها.

٤- مظاهر العولمة.

٥- ثلاثية العولمة والتنمية والخدمة الاجتماعية.

رابعاً:المجتمع المدني ومستقبل التنمية في مصر.

خامساً:المشاركة والعمل الأهلي في ظل العولمة.



مقدمة

تتباين قضايا التنمية من مجتمع لآخر ومن وقت لآخر فى المجتمع الواحد، حتى أن الدول النامية لا تجيب على بعض قضايا التنمية وتنتقل إلى مراحل تاريخية جديدة فتجد نفسها أمام قضايا جديدة وهكذا تتعدد قضايا التنمية فى الوقت الحاضر، وذلك يتعدد مداخلها وأطرها النظرية، وتباين ديناميه التنمية من مجتمع لآخر، وتعدد استراتيجيتها.

غير أنه فى الوقت المعاصر يمكن أن تكون هناك قضايا عالمية للتنمية تفرض نفسها على الساحة الدولية.

وتكمن القضية الأساسية للتنمية فى الإجابة على تساؤلين محورين:

أولهما: من أين تحدث التنمية؟

وثانيهما: كيف تحدث التنمية؟

وتتعدد المحاولات وتتباين من مجتمع لآخر فى محاولة للوصول إلى التنمية فى إطار قدراتها الذاتية وإمكاناتها البشرية وغير البشرية- فى أسرع وقت ممكن.

وفى إطار هذه المحاولات المتباينة، ظهرت مفاهيم جديدة للتنمية بأبعادها المختلفة، والتى تركز على منهج معين دون آخر أو طريق محدد للتنمية ووجدت الدول النامية نفسها فى إطار لا مفر منه والتى يجب أن تراعي خصوصية مجتمعاتها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا.

ومن ثم تتعرض الساحة الدولية لعديد من المتغيرات العالمية التى تلقي بثقلها وظلالها على التنمية الاجتماعية فى المجتمع خاصة المجتمعات النامية المستقبلة لهذه المتغيرات ونعرض بإيجاز لأهم هذه المتغيرات والقضايا فيما يلي:-

أولاً: الميديا والبعد الثقافي للتنمية:-

(١) مفهوم الميديا : يشير مفهوم الميديا إلى وسائل الإعلام المتنوعة المرئية والمسموعة والمقروءة، غير أنه اكتسب أهمية خاصة منذ ظهور الثورة الاتصالية الحديثة والتى تتضمن البث التليفزيوني المباشر بواسطة الأقمار الصناعية، وأهمها على الإطلاق ظهور شبكة الإنترنت التى أصبحت تتيح للإنسان المعاصر وسائل غير مسبوقة للاتصال والحصول على المعلومات واكتساب المعرفة ، بالإضافة إلى أنها أضافت إلى رصيد وسائل الإعلام المعاصرة بحيث أصبحت قادرة على الوصول إلى كل مكان على سطح الأرض.

ونتيجة لثورة الاتصالات الحديثة، فإن التفكير فى الدور الذى تلعبه الميديا فى الوقت الراهن فى تشكيل البنية الثقافة والشخصية التنموية والوعي الاجتماعي الفردي بشكل عام، يمثل أحد التحديات المعرفية التى تواجهنا فى هذا القرن.

ويكفى أن نتأمل وقعها على الجماهير الواسعة، وتأثيراتها العميقة فى مجالات المعلومات ، والمعرفة والثقافة، بل ونفاذها إلى أعماق ذواتنا لندرك أهمية تأثير الميديا على الثقافة والوعي واللغة و السلوك و الهوية والانتماء والشخصية الإدراك الاجتماعى، داخل كل مجتمع على حده، وعلي المستوي الكوني على السواء.

(٢) الميديا والصراع الثقافي:-(*)

تثير وسائل الاتصال الحديثة بزعامة شبكة الإنترنت مشكلات متعددة معرفية وعملية.

ولعل أهم هذه المشكلات هو تضارب الآراء حول الآثار الإيجابية والسلبية لهذه الوسائل الجديدة.

فهل صحيح- كما يذهب عديد من أنصار الثورة الاتصالية- أن العالم أصبح أكثر شفافية بفضل شبكة الإنترنت وما تتيحه من إمكانات الحوار المفتوحة بين البشر

(*) أنظر مقال السيد يسن، الميديا والإدراك الاجتماعي، الأهرام ، ١٠/٨/٢٠٠٠.

من كل أنحاء العالم، لم أن الوضع على العكس من ذلك، حيث لم تؤد العولمة الاتصالية إلى الشفافية المطلوبة، بحكم الحواجز والقيود المختلفة التي تمنع فئات عريضة من البشر لا تستطيع النفاذ إلى شبكة الإنترنت، ولا الاستفادة من جميع المواقع على الشبكة، لأن عدداً كبيراً منها أصبح مثل النوادي المغلقة، لا يسمح للغرباء بدخولها إلا إذا دفعوا الثمن.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن المرحلة التاريخية الراهنة تتسم بصراع ثقافي واسع المدى بين أطراف متعددة ومختلفة، حاول كل طرف أن ينتج خطاباً يهيمن فيه على الآخرين، سياسياً واقتصادياً أو ثقافياً، لأدركنا صعوبة الإبحار في محيطه، شبكة الإنترنت بغير منهج تحليلي مرهف، ورؤية نقدية بصيرة.

والمتتبع لهذا الصراع الثقافي سيدك أنه يدور فى مجالات قديمة وإن كان بأساليب مستحدثة، أبرزها الصراع الأيديولوجي حيث تحاول الرأسمالية المعاصرة باسم العولمة أن تجعل خطابها لكل ما يتضمنه من حقائق وأساطير أن يكون هو الخطاب السائد، فالليبرالية هى المبدأ السياسي المعتمد، وحرية التجارة ورفع كل القيود أمامها هى المبدأ المقدس، والتنافس العالمي فى ظل وهم الندية الكاملة بين جميع الدول لا فرق بين المتقدمة منها والنامية هو الفلسفة الجديدة.

غير ان هناك مجالات جديدة يدور فيها الصراع الثقافي باسم الخصوصية الثقافية التى تحاول الوقوف ضد موجات العولمة المتدفقة، وبعض هذه المحاولات ينطلق من مبادئ مشروعة تريد تأكيد حق الهويات الثقافية المختلفة أن تعيش وتحيا وتزدهر فى عصر العولمة، بدلاً من الدعوات البدائية لتنميط وتوحيد أساليب حياة البشر وفق قيم الحضارة الغربية.

غير أن هناك فى المجال محاولات تنطلق من رؤية مغلقة للتاريخ، لا تؤمن بالتقدم الإنساني، وتريد إقامة أسس المجتمع المعاصر فى ضوء الارتداد إلى مرجعيات الماضي، من خلال اتجاه انعزالي يظن أنه يستطيع أن يحمي الثقافة والمجتمع من

مفاسد العولمة حلبات الصراع الثقافي الكوني على شبكة الإنترنت ذاتها دعوات الإحياء الثقافي الأصيلة، مع نزعات الرجعية السياسية والمحافظة الثقافية.

غير أنه يمكن القول أن الصراع الثقافي الدائر على شبكة الإنترنت ليس أحد مظاهر الثورة الاتصالية الحديثة، غير أن لهذه الثورة آثاراً اجتماعية ونفسية وثقافية ومعرفية بالغة الأهمية وتستحق منا أن نقف أمامها بالدراسة والتحليل. ولعل أبرز هذه الآثار ما يتعلق بالممارسات التى تتم فيما يطلق عليه الواقع الافتراضي أو الظاهري.

فقد أصبح اليوم ممكنا – بفضل شبكة الإنترنت–أن ينعقد مؤتمر يضم ثلاثمائة أكاديمي لمناقشة أحد الموضوعات السياسية أو الاقتصادية كحركة " الطريق الثالث" على سبيل المثال دون أن يجتمعوا بالفعل . وذلك عن طريق دعوة على شبكة الإنترنت من جامعة معينة ولتكن فى إنجلترا أو فرنسا للعلماء الراغبين فى تسجيل أسمائهم في المؤتمر عن طريق البريد الإلكتروني– بأبحاثهم فى الموضوع المحدد حسب اختيارهم وهذه الأبحاث ستنتشر على الشبكة وسيتم النقاش والحوار حولها، اى أن يصل المؤتمر إلى نهايته بنشر تقرير كامل عن اتجاهات المناقشة وهؤلاء العلماء يمكن ان ينتموا إلى أى دولة فى العالم، ومن هنا قد نجد فى مثل هذا المؤتمر الافتراضي إسهامات من الصين والهند واليابان، بالإضافة إلى الإسهامات الأوروبية والأمريكية.

نحن نعيش إذن فى عالم جديد يقف فيه الواقع الافتراضي جنبا إلى جنب بجانب الواقع الحقيقي لدرجة أنه يمكن القول إن هذا الواقع ليس هو الواقع غير المادي أو غير الملموس، ولكنه واقع جديد لا يقل أهمية عن الواقع الحقيقي.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن –وفق بعض التقديرات– قوة العمل من خلال وسائل الاتصال الحديثة بمعني عدم ضرورة توجههم كل يوم إلى مكان العمل، لن تقل عن نسبة ٢٠% لأدركنا أى تغيير عميق سيصيب العمل الإنساني ونوعية الحياة اجتماعية ذاتها.

وفي مجال التعليم، عن بعد، سيصبح هو بفضل وسائل الاتصال الحديثة، وسيلة التعليم، التي يمكن ان تتلافى سلبيات وسائل التعليم التقليدية، ومن ناحية أخرى، فإن لوسائل الاتصال الحديثة آثارا بالغة العمق فيما يتعلق بالجوانب المعرفية للإنسان، فعمليات مثل التدريب والتذكر والنشاط البحثي لن تتعامل بعد الآن مع معرفة متغيرة ومتجددة ولكنها ستتعامل مع معرفة متغيرة ومتجددة في كل لحظة، مما سيجعل هذه العمليات بذاتها تسهم في المعرفة الجديدة، وهذه المعرفة الجديدة سيتم استخلاصها من ركام ضخم من العمليات المتناثرة والمفتتة، وهذا الواقع يدعو إلى القيام بثورة تعليمية تؤدى إلى تشكيل العقلية التحليلية والنقدية ، القادرة على الربط الذكي والفعال بين هذه العمليات المتناثرة، وصياغتها في شكل خطاب معرفي متصل.

ومن هنا فوجهة النظر التي تظن أن شبكة الإنترنت تحوي مضامين المعلومات، تستطيع أن يأخذ منها ما شاء ، تعقد عن فهم أهمية الانتقال من المعلومات إلى المعرفة. ومن أهمية الالتفات إلى أننا نعبر الآن من مجتمع المعلومات العالمي إلى مجتمع المعرفة العالمي من خلال جسور التحليل والنقد والتركيب، ومن هنا أصبح الاتجاه الآن إلى تشكيل مجتمعات المعرفة، التي تقوم على اقتصاديات المعرفة والتي لا تقنع بالمعلومات وإنما ترتقي بها من خلال أدوات شتي إلى مستوى المعرفة الراقية والفعالة والمنتجة.

(٣) شراء المعلومات والغزو الاتصالي:-

وإذا كنا قد عرضنا الجوانب المشرقة من الثورة الاتصالية الكبري إلا أن هذا قد يحمل على الظن بأننا بصدد يوتوبيا أو مدينة فاضلة تكنولوجية يتاح فيها لكل أنماط البشر بغير تفرقه على أساس الجنس أو اللون أو الدين أن يتفاعلوا معا وينعموا بالثمار من خلال تنوع المعلومات، والمعارف الإنسانية التي لا حدود لها.

غير أن بعض الباحثين البارزين ومن أهمهم (جيروم) عالم الاجتماع الفرنسي يذكرنا بالجانب المظلم في الصورة ويقرر:

أن هناك فى العالم المعاصر ٦٠٠,٠٠٠ مدينة وقرية تفتقر إلى الكهرباء تضم نحو بليوني إنسان ومن هنا السؤال: ماذا تعني الوسائل الاتصالية الحديثة بالنسبة لهم ؟

وهناك أيضا ٨٠% من سكان العالم ليست لديهم الوسائل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتؤثر الميديا بصورة الحديثة كذلك على ازدواجية القيم والثقافة بين من لديهم القدرات الاتصالية ويفتقرون إلها معرفيا او لعدم قدراتهم المادية.

(٤) الميديا والتغيرات الثقافية الإيجابية:-

إن التطورات الهائلة فى مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد أحتوى بين ثناياه بعض التغيرات الثقافية الإيجابية التى يمكن رصدها فى النقاط التالية:-

١-تعاظم قدرة المتلقي الفرد على تجاوز الدائرة الضيقة للإعلام الوطني في ظل الثورة التكنولوجية للاتصال المرئي- وإتاحة فرصة التفاعل مع عدد متكاثر من محطات البث الفضائي التليفزيوني ، يتنوع فيها اللغات واللهجات والثقافات بما يلبي جميع الاحتياجات الاتصالية لمتلقيها ، أو مستوى تنافسي عال.

٢-اتساع مساحة الحرية المتاحة أمام المتلقي وتزايد قدرة القنوات الفضائية غير الحكومية على مناقشة جميع القضايا بطرح الرأي والرأي الآخر، بحيث صارت تلك القنوات ساحات للممارسة الديمقراطية التى تفتقرها على مستوي الواقع أغلب دول الجنوب.

٣-وعلى مستوى الاتصال الشخصي، فإن ظهور شبكة الإنترنت وانتشارها عالميا قد فتح هو الآخر مجالات لا حدود لها لمعرفة واكتساب المعلومات بجانب ما وفرته من سهولة الاتصال قليل التكلفة والمعلومات المتنوعة، والمعارف الإنسانية التى لا حدود لها.

٤-الانفتاح على الثقافات الأخرى وعدم الانغلاق ولكن يجب أن يكون انفتاحا واعيا.

٥- **المديا والشخصية التنموية:** تؤثر الميديا فى بناء وإيجاد الشخصية التنموية فى بعض جوانبها المعرفية والثقافية كالشخصية المعرفية المتفتحة على الثقافات والمعارف الأخرى، ولكنها شخصية متصارعة قيميا بين قيم مجتمعية وأخرى مكتسبة، وبذلك فقد تكون شخصية تعتمد على التقليد والمحاكاة أكثر من ارتباطها بالواقع المجتمعي وذوبان الثقافات الوطنية فى إطار الثقافة الغربية بمفاهيمها وقيمها ورؤياها، الأمر الذى قد يؤدى إلى تشويه تلك الثقافات ونفي هويتها القومية فى نهاية الأمر.

وتؤثر الميديا كذلك فى الوعي والإدراك الاجتماعي الفردي والمجتمعي واللغة والدين والسلوك والهوية والانتماء والشخصية فى المجتمع الواحد من خلال تباينات شتي فى إدراك هذه الأبعاد والوعي بدرجة تأثيرها.

ونعتقد بأنه لا يمكن أن يكون هناك وعيا وإدراكا كونيا لثقافة واحدة للمجتمع العالمي كمجتمع واحد بأى حال من الأحوال. فتيارات الميديا والعولمة ليست متجانسة وتغزو كذلك مجتمعات عالمية غير متجانسة.

ويجب مقابلة ما تحدثه الميديا من آثار بشخصية تتسم بروح الاقتحام والاكتشاف ، والتى يمكنها أن توظف نفس قنوات الميديا وما أتاحته من فرص وطرق اتصال ليضخ إليهم أحسن ما نملك من ثقافة وقيم وسلوك وذلك بروح التحدي والإصرار.

ثانيا: الخصخصة:-

تواجد العديد من الدول صعوبات اقتصادية حقيقية نتيجة للركود الاقتصادي العالمي خلال الثمانينات وأوائل هذا العقد، ونتيجة لاستمرار نمو مصروفات القطاع العام بمعدلاتها التاريخية.

وقد أدى هذا الأمر إلى بروز العجز فى الموازنات المالية وتدني حجم الفائض فى الموازنات العامة فى العديد من الدول، وتراكم الديون الخارجية لمجموعة كبيرة من الدول النامية.

فاتجه العديد من دول العالم إلى خصخصة أنشطتها الاقتصادية كوسيلة لتلخيص الإنفاق العام للحد من هذه الظاهرة المتفاقمة. والمقصود بالخصخصة هنا نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادي ما- جزئيا أو كليا- من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

لقد انطلقت برامج الخصخصة بشكل واسع فى بريطانيا فى أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، وتبعتها دول عديدة مثل ماليزيا، ونيوزيلندا ، والمكسيك وشيلي، وغيرها وسرعان ما تضاعف عدد الدول التى أبدت عزمها على التوجه نحو سياسات تحرير السوق والخصخصة مع بداية هذا العقد.

ومن المعروف أن الدول الاقتصادية للدولة قد أصبحت فى غاية الأهمية بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك فى جميع بلدان العالم على اختلاف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية وتفاوت درجات تطورها، ولكن عقد السبعينيات أخذ يشهد بداية تحول على هذا الصعيد تجسد فى الثمانينات فى حركة نشطة عالميا للعودة إلى الليبرالية بمفهومها الأصلي التقليدي المرتكز على مبدأ الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وإطلاق قوى السوق لتعمل بحرية كاملة على جميع المستويات، ونلاحظ أن الخصخصة Prvatization ، قد ظهرت إلى الوجود فى خضم التحول هذه لتدعو الدولة إلى التخلي على وجه التحديد على الأداة الرئيسية التى استخدمتها فى تداخلها فى النشاط

الاقتصادي، ونعني بها القطاع العام ليأخذ القطاع الخاص مكانه والخصخصة كمفهوم ونهج سياسيين اقتصاديين إذا من المقولات الحديثة.(٢)

ويسود العالم حاليا اتجاه يؤكد أن المشروعات الخاصة (وليست المشروعات الحكومية) هى أفضل طريقة لتحسين الحالة الاقتصادية للأفراد والمجتمع، وهذا يعني أن الخصخصة قد أصبحت سياسة عامة Pulic policy فى اقتصاديات معظم الدول.(٣)

وتحاول معظم الدول النامية تشجيع الاستثمارات الأجنبية من أجل الإسراع بمعدلات التنمية عن طريق تقليل القيود الحكومية وتأكيد الخصخصة بانسحاب الحكومة من المشروعات الاقتصادية.

ووفقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي فإن بعض الدول قد أنفقت ثلث مجمل ناتجها المحلى على مشروعات القطاع العام فى نهاية السبعينيات مما يعني اتساع المشروعات المملوكة للحكومة، ففى المكسيك ازداد عدد المشروعات المملوكة للدولة من ١٥٠ إلى ٤٠٠ ثم ٦٠٠ مشروع فى نهاية السبعينات. وفى البرازيل كان هناك ١٥٠ مشروعا ثم أصبحت ٦٠٠ ثم ٧٠٠ مشروع فى بداية الثمانينات، وفى تنزانيا كان هناك ٥٠ مشروعا فى منتصف الستينات فأصبحت ٤٠٠ مشروع فى نهاية السبعينات، وتمثل مساهمات المشروعات المملوكة للدول النامية فى القيمة المضافة نسبيا عالية. ففى تركيا تصل النسبة إلى ٥٠% بينما فى مصر قد تصل إلى ٨٠% كما تساهم المشروعات المملوكة للدولة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠،٦٠% من مجمل الاستثمارات فى الدول النامية. (٤)

وجاء تبني مصر رسميا لمقولة الخصخصة فى سياق تبنيها لبرنامج التثبيت والإصلاح الهيكلي فى عام ١٩٩١، وبذلك فإن تبني مصر الخصخصة لم يشكل على صعيد السياسة الاقتصادية حدثا مفاجئا لأنه كان وقتئذ قد مضي أكثر من ١٥ عاما على سياسة الانفتاح الاقتصادي والتى أطلقتها ورقة أكتوبر وكرسها صدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ (٥) كما أن أوراق المؤتمر الاقتصادي عام ١٩٨٢ تضمنت إشارات

واضحة إلى أن الإصلاح الاقتصادى سيتم من خلال المحافظة على المقومات الرئيسية الموجودة للاقتصاد المصري بقيادة الدولة والقطاع العام والتنسيق بينها والربط بين دور القطاع الخاص والقطاع التعاوني [٦] وفى هذا السياق صدر القانون رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩ يونيو ١٩٩١ ببرنامج قاعدة الملكية الخاصة.

وخصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية لا تكون بتغيير الهدف ولكن بتغيير وإعادة تنظيم الإدارة لتوصيل الخدمات وتحقيق الرفاهية، والهدف من التدخل الاقتصادي تحقيق العدالة الاجتماعية وأن سياسة الخصخصة يجب أن يعتمد على تعاون الجهود، وتشجيع كافة الطبقات فى إطار الحرية وذلك لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية [٧]

والخدمة الاجتماعية مطالبة بتشجيع وتغيير القطاع الخاص وتغيير سياسات الرعاية الاجتماعية ، كما يركز دور الأخصائي الاجتماعي على ربط العملاء بالمنظمات الخاصة، ودراسة وتشخيص اتجاهات الأفراد نحو خصخصة خدمات الرعاية الاجتماعية.[٨]

ويفترض فى خصخصة الرعاية الاجتماعية أن تكون تكلفة الخدمات الاجتماعية أقل وأكثر جودة من المنظمات الحكومية ولكن يوجد صعوبة فى تحقيق الجودة والنوعية بتكلفة أقل وذلك بالمقارنة بالمؤسسات الرسمية، ويجب أن تهتم خصخصة الرعاية الاجتماعية وتراعي اهتمامات السوق المنطقية، التكلفة، التوزيع الجيد للخدمات، وقدرة السوق على تحقيق الرفاهية الاجتماعية. [٩]

وتؤدى خصخصة الرعاية الاجتماعية إلى ردود فعل اجتماعية حيث تخلى الدولة عن مسؤولياتها وتخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات الاجتماعية وتحمل الأفراد لنفقات هذه الخدمات لإشباع حاجاتهم المتزايدة إلى إحداث تغييرات فى الأنساق الاجتماعية والمؤسسات والقيم والمعايير الاجتماعية. [١٠]

وأوضحت بعض الدراسات [١١] أن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي آثارها السلبية على بعض الفئات فى المجتمع وأن هذه السياسة تؤثر على مستوى الدخل

وتوزيع الدخول والفقر والتنمية البشرية فى الدول النامية، وفى دراسة عن الخصخصة والمشاركة المجتمعية بجنوب أفريقيا [١٢] أنه من خلال الاهتمام بتحليل جماعات السكان المختلفة كان الاهتمام بالتطوع بصفة عامة وتشجيع مجهودات الحكومة المركزية كالتدريب والتسهيلات وبصفة خاصة الصحة وتوفير الإسكان لمحدودي ومرتفعي الدخل التى تقدمها الحكومة، وكان من أهم النتائج أن الدخل من العوامل والمتغيرات الأكثر أهمية، وكذلك مستوى التعليم حيث رحب أصحاب التعليم العالي بالخصخصة وأن صانعي سياسة الخصخصة يجب أن يقيموا المشاركة المحلية.

وخلصت إحدى الدراسات [١٣] إلى أن هناك عدة عناصر فى الوحدة المحلية الحكومية التى كانت تواجه مواقف تتعلق بتوفير المياه النقية، تؤثر على ذلك القرار وهى على الترتب القوانين المتعلقة بالمياه والنمو السكاني وتقادم التسهيلات والطلب على تلك الحاجة، وقد كانت هناك ثلاث بدائل أمام تلك الوحدات الأولي هى تمويل وبناء التسهيلات من خلال المنح التى تقدمها الهيئة العامة لحماية البيئة والثاني هى التمويل والتسهيلات اعتمادا على التمويل الذاتي من خلال إصدار سندات، الثالث هو الخصخصة من خلال تحويل ملكية وتشغيل المنشآت (بما فى ذلك البناء والتمويل والإدارة) إلى مؤسسات القطاع الخاص، ويواجه كل بديل بمشكلات تنفيذية فالأول عدم كفاية وتوافر التمويل والثاني يعوقه الحد الأقصى الذى يمكن إصداره من السندات والثالث وهو الخصخصة تحده المقيدات القانونية والتنفيذية والإدارية، كاختلاف الاتجاه حول دور القطاع الخاص فى توفير الخدمة.

وأوضحت دراسة أخرى فى السويد[١٤] وجود علاقة بين الآفاق الواسعة للتحضر ونجاح فعالية الخصخصة وذلك بإجراء مسح اجتماعي عن طريق المقابلة المتعمقة لعدد ٥٠٠ من القادة المحليين فى ١٢ مؤسسة فى الفترة من ١٩٨٤-١٩٩١ حيث رأى ٢٠ قائدا ضرورة إعادة الترتيب وزيادة معدل الأداء بالحكومة نفسها، ويجب أن يتعلم القادة المشاركة و تنظيم المجتمع والأولويات، والديمقراطية وتغيير السلوك الديمقراطي بين القادة السياسيين والإداريين.

وفى دراسة أخرى [١٥] عام ١٩٩٢ عن دور الأخصـائي الاجتمـاعي فـى الضغط على العملاء للتأثير فى المنظمات السياسـية والخدميـة ، وذلـك باسـتخدام المشاركة والملاحظة لعدد ٩ منظمات للرعاية الاجتماعية والمقابلـة المتعمقـة مـع عملائهم كانت أهم النتائج تشجيع الأخصائيين الاجتماعيين للقرارات التى تصدر فـى المستويات العليا وتلبية متطلبات الأخصائيين وقدرتهم على مقابلة وتحديـد الأهـداف وتحسين ظروف العملاء من خلال البرامج وزيادة المستفيدين منها فى المجتمع.

وفى دراسة أخرى [١٦] عن الخصخصـة ولا مركزيـة خدمـات الرعايـة الاجتماعية وذلك من خلال مقابلة ٣٥ مفردة من الخبراء الذين يهتمون بقطاع الرعايـة ولهم خبراتهم وآرائهم وفكرهم فى المجال بجنوب أفريقيا كان أهم النتائج أهميـة إدارة مؤسسات الرعاية الاجتماعية من خلال مجلس منتخب، ولم يوافقوا على الخصخصـة فى المجتمع ويوجد عدم تأكيد على مفهوم اللامركزية وشجعوا التعرف على السياسـة الاجتماعية المحلية، وقيم الخصخصة ومراعاة الجانب الاجتمـاعي الاقتصـادي فـى المجتمع، وحتى مع اهتمام الحكومة بالخصخصة فيجب مراعاة أن التطوع فى المجتمع مازال محدودا.

وفى دراسة مقارنة لمجتمعين فى شمال كندا [١٧] لتحديد التنمية خلال عشـر سنوات ماضية وتحديد التغير فى العمليات الاجتماعية بين السـنة الأولـى والأخـيرة والخصخصة والمساعدات التى تقدمها المؤسسات وأشكالها ووضع الأفراد بعـد هـذه السنوات وأوضحت الدراسة التغيرات التى طرأت داخل وخارج المؤسسات وأن أفـراد المجتمع أكثر تطوعا كمتطلبات لمواجهة المشكلات الاجتماعية.

وأوضحت دراسات أخرى ان مشكلات الخصخصة ولكى تكـون المنظمـات أكثر فاعلية [١٨] عدم وضوح السياسات المتاحة، وعدم تحديد النتـائج المتوقعـة مـن الخصخصة.

وبينت دراسة عن مسـتقبل الخصخصـة فـى المجتمـع المصـري [١٩] أن للخصخصة آثارها على مستوى المشروع الفـردي، مسـتوي الجـودة والإنتاجيـة،

والمنافسة والاحتكار، وحقوق المستهلكين، والموازنة العامة للدولة، وقد تكون وسيلة مناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية وإيجاد الحافز للإنتاج والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط والسلوك داخل مجالات العمل وتوفير فرص لصغار المستثمرين، وتركيز الثروة والاحتكار والبطالة، والعدالة الاجتماعية.

ولعل الصعوبات الاجتماعية هى التى دفعت بالحكومة المصرية إلى التروي وعدم التسرع فى وتيرة الخصخصة فهى تخشي بوجه خاص اتساع نطاق البطالة وبلوغها أبعادا خطيرة، وهذا لا مفر منه نظرا لأن معدل البطالة السائد حاليا مرتفع جدا وتبلغ نسبته ٢٠% (نحو ثلاثة ملايين عاطل عن العمل) أما بشكل عام فيجب ألا ننسي أن القطاع العام فى مصر كان خلال الخمسينات والستينات وبداية السبعينات هو القطاع المسيطر على وسائل الانتاج والتشغيل وعليه فهناك خطورة إذا ما سارت الخصخصة بوتيرة سريعة جدا وعلى نطاق واسع وهى أن تجابه بمقاومة اجتماعية واسعة (٢٠)

وقد تكون الخصخصة الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج والقضاء على السلبية وتحقيق الانضباط فى السلوك داخل مجالات العمل وذلك بما ينجم عنها من القضاء على التلاعب الاجتماعي فى صورة المحسوبية، وعدم المحاسبة على الإهمال كنوع من التكافل الاجتماعي، والقطاع الخاص أقدر على محاسبة العامل المهمل، أو المقصر فى عمله ذلك أن الخصخصة يمكن أن تكون وسيلة الدولة، إن أرادت القضاء على المشاكل الاجتماعية، مثل التواكل، والمحسوبية والتغاضي عن محاسبة المخطئين، والرشوة وغيرها من مشاكل المجتمع. (٢١)

وأن هناك آثار قد تحدث من جراء تطبيق سياسة الخصخصة، قد تكون على المستوي الفردي مثل احتمالات المخاطر والإفلاس، ومستوي الجودة والإنتاجية، والمنافسة والاحتكار، وصغار المدخرين والمستثمرين، بالإضافة إلى تغير علاقات العمل داخل المشروع، وقد تكون على المستوى القومي مثل الآثار الاقتصادية

والاجتماعية، والمالية بالإضافة إلى الآثار السياسية والبيئية، وهذه الآثار قد تكون إيجابية وقد تكون أيضا سلبية، وتتغلب الآثار الإيجابية بشرط أن يتم التطبيق الصحيح المستجيب للأهداف الموضوعية والقائمة والمتمشية مع ظروف المجتمع[٢٣]

ومن ثم فمن الأهمية دراسة هذه الآثار وتحديدها بما يساهم إيجابيا فى تغيير هذه السياسات والتشريعات المرتبطة بها ويساعدها على تحقيق الأهداف المرجوة، من خلال تحديد الآثار الإيجابية والسلبية ودرجة تأثير كل أثر ونسبة تأثيره، وخاصة يترتب على أى تغييرات اقتصادية آثار اجتماعية قد تكون محسوبة- بوعي أو غير وعي- وتؤثر بدورها فى تحقيق الأهداف المجتمعية، ويساعد كذلك تحديد مثل هذه الآثار صانعوا هذه السياسات فى مراعاة الآثار السلبية والاستفادة من الآثار الإيجابية فى تحديد استراتيجيات مثل هذه السياسات.

(١) المفاهيم الأساسية للخصخصة:-

لقد تعددت المسميات التى تظهر فى هذا الصدد من خصخصة إلى التخصيصية، أو الخصوصية، أو الخصخصة، وإلى غير ذلك من المسميات كالتحول إلى الخاص أو توسيع الملكية أو إعادة الهيكلة، غير أن مصطلح الخصخصة أكثر المسميات إدراجا فى العمل، والواقع أن هذا المصطلح هو ترجمة للكلمة الإنجليزية **Privatization** والكلمة الفرنسية **Privatisation** ويبرز دور الخصخصة بمفهومها الشامل الذى يهدف إلى إعادة تنظيم وتطوير القطاع العام من ناحية إعطاء دور متزايد وحيوي للقطاع الخاص من ناحية أخرى ليعملا معا جنبا الى جنب وفقا لأسس اقتصادية سليمة يحققه التوازن بين كل من العائد والتكلفة الحقيقية للمنتج الأمر الذى يؤدى إلى الاستخدام الأمثل للموارد وفقا لمعايير الكفاءة الاقتصادية [٢٤].

والخصخصة فى أبسط معانيها تعني تحويل المشروعات الحكومية إلى مشروعات خاصة هذا وقد تتخذ الخصخصة أشكالا مختلفة، ترتبط بنمط العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص، وعلاقة الدولة بالمواطن، وإن كان من الأشكال الشائع استخدامها ما لي:-

(أ) تخلى الدولة عن توفير خدمات معينة للقطاع.

(ب) تنظيم الدولة لخدمات القطاع الخاص ضمانا لأداء أنظمة ومنع الاستغلال.

(ج) اعتمادات مالية لبعض الفئات الاجتماعية لمساعدتهم للحصول على خدمات القطاع الخاص بالنسبة للرعاية الاجتماعية، ويمكن أن يشمل النشاط الأهلى التطوعي والذى لا يهدف إلى الربح فى تقديم الخدمات، والقطاع التجاري الذى يربط الخدمات بما تحققه من أرباح، وتختلف العلاقات بين القطاعين باختلاف الدول وباختلاف التطورات التى تمر بها السياسة الاجتماعية فى كل الدول(٢٥)

إذا ما كان يمكن تعريف الخصخصة بشكل عام على أنها العملية التى يتم بموجبها حلول القطاع الخاص محل القطاع العام فى المواقع التى يحتلها هذا الأخير فى النشاط الاقتصادي المنتج للسلع والخدمات، فإننا نلاحظ تعدد الأشكال التى يمكن ان تأخذها هذه العملية.

وهناك الخصخصة بمعناها الضيق وهى التى يتم بموجبها تحويل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للدولة **State Owned Enterprises** والمنتجة للسلع والخدمات المملوكة من قبل الدولة إلى ملكية خاصة، ويكون هذا التحويل للملكية إلى القطاع الخاص إما كليا أو جزئيا وهذا هو المعني الرئيسي إذا جاء التعبير للخصخصة، أى أنه المعني المقصود فى معظم الأحيان، وهناك فى الطرف المقابل الخصخصة بمعناها الأوسع والتى لا تعني بالضرورة نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية العامة إلى القطاع الخاص إنما تجريد هذه المؤسسات من جميع المزايا وأشكال الحماية التى تتمتع بها وإخضاعها بالكامل لقوانين السوق التنافسية، وهذا من جهة ومن جهة ثانية إزالة جميع القيود الموجودة أمام حرية عمل القطاع الخاص بما يلزم من دعم ومحفزات تشريعية ومادية تمكنه من توسيع نطاق نشاطه ومحاصرة القطاع العام، إلى أن يستطيع السيطرة الكاملة تدريجيا على النشاط اقتصادي، وما بين هذين الشكلين يوجد أشكال كثيرة (٢٦).

والخصخصة تعني كفاءة الأداء لإدارة المنظمات والمنظمات الخاصـــة أكـــثر كفاءة فى الأداء المؤدى لزيادة الإنتاجية[٢٧].

ويعرف البنك الدولي الخصخصة بأنها تعني زيادة مشاركة القطـــاع الخـــاص فى إدارة ملكية الأنشطة والأصول التى تسيطر عليها الحكومة أو تملكها. [٢٨]

ويري البعض الآخر أن الخصخصة لا تعتبر غاية فى حد ذاتها بقدر ما هـــي أداة من برنامج شامل ذى أدوات متعددة يهدف إلى إصلاح الاقتصاد فى دولة ما وهـــى تعرف بنقل ملكية- أو إدارة نشاط اقتصادي ما إما جزئيا أو كليا من القطاع العام إلـــى القطاع الخاص [٢٩].

وهناك من يري أن المفاهيم التى تحاول تحديد الخصخصة قد تعددت ولكنـــها تدور حول ثلاثة اتجاهات رئيسية هى:

أولا: الخصخصة تعني توسيع الملكية الخاصة ومنح القطـــاع الخـــاص دورا متزايدا داخل الاقتصاد.

ثانيا: الخصخصة تعني الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة فـــى القطـــاع العام والتى تعني أيضا أنه بتحول هذه الوحدات إلى القطاع الخاص ســـتحقق إنتاجيـــة وربحية أعلي.

ثالثا: الخصخصة تعني الرغبة فى التخلـــص مـــن الاقتصـــاد الاشـــتراكي باعتبارها فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تتقلص من العالم وذلك فى نظـــير التحـــول نحو الاقتصاد الحر.

والخصخصة بذلك هى مجموعة متكاملـــة مـــن السياســـات تســـتهدف إدارة المشروعات بكفاءة أعلى وفاعلية من خلال آليات السوق وتحســـين كفـــاءة اســـتخدام الموارد وتحييد العوامل المعوقة لإدارة المشروعات ولحركة الأفراد والقطاع الخـــاص فى توظيف واستثمار مدخراتهم مما ينعكس على توسيع نطاق المنافسة لرفع مســـتوى الأداء والجودة وزيادة الإنتاجية للنهوض بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعدد

أشكالها وتتباين طبقا لظروف المجتمع ووقائعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والقيمية ومستوى التنمية، وهى دائما فى حاجة إلى مقدمات اجتماعية كمتطلبات ضرورية لفاعلية تنفيذها [٣٠] .

(٢) دوافع الخصخصة وضروراتها:

أصبحت الخصخصة منهجا وأسلوبا للعمل الاقتصادي للحكومات الحديثة وليست مجرد محاولة لعلاج مشكلات الدين العام وعجز الموازنة العامة وتدهور أوضاع القطاع العام كما أنها لم تعد غاية فى ذاتها بقدر ما هى أداة من برنامج شامل ذى أدوات متعددة يهدف إلى إصلاح الاقتصاد فى دولة ما.

وأن عملية التحول الاقتصادي أصبحت حقيقة يعيش أحداثها الكثير من دول العالم المتقدم منها والنامي، وقد ينجم عن عملية الخصخصة أعراض جانبية يلزم تشخيصها لتحديد سبل العلاج السليم الذى يؤدى إلى التخفيف من أضرارها على المواطنين والمجتمع، كما أن نجاحها يعتمد على هيكل الاقتصاد الذى يطبق هذه السياسات بالإضافة إلى أن ظروف الاستفادة من تجارب الدول التى سبقتها فى هذا المجال، ومن ثم فإن هذه الظروف قد تفرض نفسها على قرارات التحول وطرق وحجم التحول والبرنامج الزمني لإحداثه.

وبحكم ظهور الخصخصة وانتشارها باعتبارها إطارا عاما فإن الأسباب الداعية لتبنيها والتى تشكل فى الوقت نفسه الأهداف المتوخى تحقيقها من وراء التبني تبدوا متعددة ومتشعبة.

ولكن بالرغم من هذا التعدد فإن تعدد مسألة الكفاءة **Efficiency** الاقتصادية تتصدر مبررات الأخذ بالخصخصة، فدعاتها يرون أن أداء المؤسسة الخاصة (المشروع الخاص) **Private Enterprise** هو من جميع الوجوه أفضل من أداء المؤسسة المملوكة من قبل الدولة، وهذا ما يظهر لهم من التحليل النظري ومن التجربة العلمية فى آن واحد، ويعد مبرر الأداء الأفضل والكفاءة بكل ما تنطوى عليه من

معنى وزيادة الناتج من المدخلات الحالية وتحسين نوعية المخرجات بما فى ذلك الحد من قوائم الانتظار ... الخ.

تأتى المبررات الأخرى للخصخصة وفى مقدمتها تلك التى تنطلق من الاختلالات فى أداء الاقتصاد الوطني بشكل عام وأداء مؤسسات القطاع العام الاقتصادي بشكل خاص ، فنرى أن فى الخصخصة سبيلا إلى وضع حد للعجز المالي الداخلي والخارجي. (٣١)

ومن الآراء والحجج الوجيهه للمؤيدين لسياسة الخصخصة أن تحول الملكية يعتبر الأساس الأول للحد من تدخل الدولة ويسهم فى إحداث تغيير جذري فى الظروف الاقتصادية باعتباره أداة لتحقيق الحرية الاقتصادية، كما أن القطاع العام أقل فاعلية من القطاع الخاص نظرا لعدم خضوعه لقوى السوق بالإضافة إلى أن التحول يعتبر وسيلة ملائمة لإعادة تنظيم استراتيجيات الاستثمار بما يؤدى إلى نمو متزايد للتوظيفات المالية يعمل على توسيع سوق رأس المال عن طريق جذب مستثمرين جدد ودخول مشروعات جديدة فى إطار قوى السوق. (٣٢)

وتحتاج الخصخصة لكى تحقق أهدافها أن تطبق صحيحة، والحاجة كذلك إلى مقدمات اجتماعية وضرورية ، إطار تشريعي واجتماعي قيمي يساعد على تحقيق الأهداف، والتوافق فى سرعة التطبيق مع حركة وديناميكية المجتمع. (٣٣)

ويتوقع وفقا لذلك أن خصخصة الرعاية الاجتماعية يزيد من قدرة وكفاءة منظماتها على تحقيق الأهداف المبتغاة ، وجودة خدمات الرعاية الاجتماعية ، وزيادة فعالية مؤسساتها وتحقيقها للأهداف بأقل تكلفة ممكنة.

(٣) تجارب بعض الدول فى الخصخصة:

__تجربة بريطانيا:-__

وهى من أوائل الدول المتقدمة التى طبقت سياسة الخصخصة مع بداية عام ١٩٧٩ عندما تولى الحكم حزب المحافظين وشمل البرنامج عددا كبيرا من الشركات

وبدأت التجربة بطرح الأسهم جزئيا مع عدم المطالبة بدفع قيمة السهم الكامل، واتضح الإقبال الشديد من قبل المستثمرين على الشراء، حيث تتميز بريطانيا بتقبلها لكل ما هو ديمقراطي النزعة، وتم أسلوب البيع بأسلوب هادئ يحقق كل النتائج الإيجابية من حيث السعر المناسبة وكفاءة أكثر في الإدارة وإدخال تكنولوجيا متقدمة للوصول إلى إنتاج كثيف رخيص قابل للمنافسة مرتفع الجودة، والتركيز علي تمليك العمال والنقابات العمالية وصغار المستثمرين، وعدم السماح للمستثمرين الأجانب بتملك النسبة الأكبر من الأسهم واستخدام السهم الذهبي لعدم زيادة السلطة الاحتكارية أو فرض قيود على الإنتاج أو زيادة الأسعار والسهم الذهبي Golden Share (مصطلح أطلقه الإنجليز لحماية المصلحة القومية حيث تحتفظ الحكومة لنفسها بحصة في المشروع تتمكن من خلاله من الحضور والمشاركة فى مناقشة الجمعية العمومية ويكون لها حق التصويت وتعيين ممثل أو أكثر فى مجلس الإدارة) والحكومة لا تتدخل لاستخدام حقها في السهم الذهبي إلا عند الضرورة (٣٤).

وحددت الحكومة فى عام ١٩٨٠ تقرير الخصخصة للرعاية الاجتماعية ووضعت فى الاعتبار الأسباب العقائدية والقيم والعرف والعادات والتقاليد ونقص الضرائب لمواجهة المشكلة الرئيسية التى واجهت خصخصة الرعاية الاجتماعية وهى المغالاة المرتفعة للخدمات، وكثرة تداخل الخدمات، ولذلك يجب فى سياسات خصخصة الرعاية الاجتماعية تحديد الصراع بين الأهداف من جانب وخفض الضرائب من جانب آخر (٣٥).

التجربة التركية:-

تعد تركيا من أوائل الدول النامية التى بدأت فى إتباع آليات السوق والانفتاح على الخارج وحرصت على أسلوب التدرج والتحول الاقتصادى منذ عام ١٩٨٠، وبدأت بتشجيع الصادرات، وتحرير أسعار الصرف، وتحرير التجارة الخارجية والمدفوعات، وتهيئة بيئة اقتصادية وقانونية ملاءمة للاستثمار والعديد من الحوافز

الأخرى للمستثمرين الوطنيين والأجانب واتسع المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار والإنتاج مع قصر الاستثمارات الحكومية على البنية الأساسية ومشروعات الطاقة.

وإنشاء هيئة خاصة تسمي " إدارة المشاركة العامة" تتولى مسئولية تنفيذ البرنامج وصندوق المشاركة العامة تمول عن طريق إيرادات السندات لتمويل مرافق البنية الأساسية، والعمل على توسيع قاعدة الملكية الشعبية وتخفيض قيمة الأسهم لتحفيز الفئات محدودة الدخل على المشاركة مع السماح بالبيع بالتقسيط، وفصل الأعمال التجارية عن القرار السياسي.

ولمعالجة الآثار السلبية للخصخصة على العمالة وضعت الحكومة خطة تقوم على تخصيص ١٥% من عائد الخصخصة لصندوق خاص لمساعدة العاطلين، وإعادة توظيفهم فى أعمال أخرى ومساعدة المحالين للمعاش لمدة عامين، كما تم وضع خطة اخرى لإنشاء صندوق لجمع المدخرات من أجور العاملين لمساعدتهم على المشاركة فى شراء أسهم المشروعات [٣٦].

التجربة الماليزية:-

تعتبر ماليزيا من أوائل الدول التى طبقت سياسة الخصخصة وحققت نجاحا ملحوظا فى تحقيق أهداف الخصخصة وساهمت بشكل مباشر فى زيادة معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى الخدمات وزيادة الكفاءة ورفع إنتاجية القوى العاملة من خلال تطويرها وتنميتها والتى تعتبر متقفة ومقتدرة وذات إنتاجية مرتفعة، وقد اتبعت ماليزيا أساليب البيع المباشر وبيع الأصول وتأجير وعقود الإدارة والبناء والتشغيل وعملت على توسيع نطاق مشاركة السكان فى تملك المشروعات وحققت نجاحا نسبيا فى توزيع الثروة بشكل أكثر عدالة بين المواطنين وتقليل نسبة المواطنين الذين يعيشون دون مستوى الفقر.

وتم إنشاء نظام رقابي للأنشطة التجارية والمرافق العامة، وتمارس الحكومة حقوقها الرقابية عن طريق أسلوبين إصدار التراخيص، عقود الامتياز، وتخطيط وتنفيذ

مشاريع الخصخصة من خلال وحدة تنظيمية تسمي وحدة التخطيط الاقتصادي وتلعب الحكومة المحلية دورا هاما في تنفيذ عمليات الخصخصة.

وتم تعديل بعض مواد الدستور والقوانين لتذليل عوائق محددة لتنفيذ برنامج الخصخصة، وبالرغم من عوائق التنفيذ خاصة فى تفعيل الجهات الرقابية وخصخصة القطاعات الحيوية مثل التعليم والخدمات الصحية، إلا أنها استطاعت تحسين الخدمات، وزيادة الكفاءة والإنتاجية وخلق فرص عمل، وتنمية مجالات التدريب ونقل التكنولوجيا وتوزيع الثروة الوطنية بشكل أفضل وتسعي بسياساتها طويلة الأجل إلى تحويل ماليزيا إلى دولة صناعية عام ٢٠٢٠ (٣٧).

وفى ضوء هذه التجارب فإن التجربة المصرية يمكن الاستفادة منها في أهمية وجود تشريعات رقابية لمنع الاحتكار، وارتباط البرنامج بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى المجتمع، ومواجهة مشكلة العمالة بالاستفادة من التجربة الماليزية، وتحديد دور المحليات فى تنفيذ هذه السياسات وأساليب جذب صغار المدخرين ومشاركتهم.

(٤) خصخصة الرعاية الاجتماعية:

يرتبط خصخصة الرعاية الاجتماعية بصورة مباشرة بسياسات الرعاية الاجتماعية فى أي مجتمع، فتبني الخصخصة يعني تغير سياسات الرعاية الاجتماعية لتحقيق أهداف الخصخصة، ويعكس ذلك ارتباط السياسة الاجتماعية بالسياسة الاقتصادية فى المجتمع، وأي تغيير فى أحدهما يؤدى إلى تغيير الآخر بالضرورة.

وتهدف الخصخصة إلى تخفيض الإنفاق الحكومي علي الخدمات الاجتماعية، عن طريق تخلي الدولة عن مسئوليتها فى توفير خدمات معينة، ورفع الدعم عن خدمات أخرى، وما يترتب على ذلك من تحمل الناس لنفقات هذه الخدمات (٣٨).

ولكى تتحقق الأهداف فى بناء وتنمية الإنسان فى المجتمع ومحاولة إشباع الحاجات يجب أن يستتبع خصخصة الرعاية الاجتماعية العدالة الاجتماعية المنشودة،

وتوفير الخدمات بالكم والنوعية التى تحقق أهداف الرعاية الاجتماعية، وتيسرها لكــل الفئات وبصفة خاصة محدودى الدخل وإيجاد التشريعات والحماية المناسبة لهذه الفئـات لضمان استفادتها من خدمات الرعاية الاجتماعية، بــالجودة والســعر، وفــى الوقــت المناسب، وحمايتها من الاحتكار، والتدخل فى توزيع الخدمات وبصفة خاصة تلك التى تقابل حاجات أكثر إلحاحا أو تواجه مشكلات أكثر حدة فى المجتمع.

وخصخصة الرعاية الاجتماعية تتطلب تغيير الثقافة التقليدية كما حــدث فــى شمال أمريكا والمكسيك (٣٩) والأخذ فى الاعتبار برامج الأنشطة التطوعية اللازمة لهذا القطاع، وتزويده بالتوجيهات والخبرات (٤٠) .

ولذا فمن المتوقع فعالية مثل هذه السياسات فى المجتمعات التى تنشــط فيــها المنظمات غير الرسمية، ويزداد درجات المشاركة والتطوع بين الأفراد فى المجتمع.

وإنه من الأهمية توضيح تأثير القوى الاقتصادية والسياســـية فـــى الرعايـــة الاجتماعية، وتأثيرها فى شكل البناء المؤسسي للرعاية الاجتماعية ودور واهتمامـــات هذه القوى فى تحديد الرعاية الاجتماعية وأشـــكالها، وكذلــك تقويــم البيروقراطيــة والخصخصة (٤١).

وغالبا ما تكون الاستجابة المجتمعية لخصخصة الرعاية الاجتماعية ضعيفـــة فى بدايتها الأولى، والتى تتطلب تحديد مكونات الخصخصـــة وسياســـتها وارتباطــها بسياسات الرعاية الاجتماعية ودرجة اهتمامات العملاء والمهنيون واســـتجابتهم لـــهذه السياسات (٤٢).

ويؤكد البعض الآخر (٤٣) أن التركيز فى السنوات القليلة القادمة سيكون علـــى خصخصة الخدمات والتدخل فيها بدرجة ضعيفة وسيكون تركيز الحكومات على ثلاثــة أدوار أساسية هى:

١-حماية المجازفة والمخاطر فى رأس المال.

٢-توصيل الخدمات الدينية.

٣-المحافظة على الحد الأدني للدخل لأفراد المجتمع.

وأن من الشروط الضرورية لخصخصة الرعاية الاجتماعية أن تكون من خلال التطوع، والإطار غير الرسمي فى المجتمع الذى يتحمل المسئوليات والنتائج، والاهتمام كذلك بالقطاع التجاري ودوافع الربح والخسارة والمنافسة، وتتطلب الاستقرار، وتحديد دور الحكومة فى تدعيم الخصخصة [٤٤].

ويؤكد البعض [٤٥] كذلك على أهمية المنظمات التطوعية، وأن المتتبع تاريخيا يدرك أن معدلات الكفاءة والفاعلية لخدمات الرعاية الاجتماعية فى إطار الخصخصة أعلى، غير أن الخصخصة سوف تفقد القدرة على مقابلة حاجات الأسر الفقيرة، كما أن سوء العدالة فى المجتمع سوف يدفع إلى سياسات الخصخصة، ويجب تحليل هذه السياسات فى ضوء الحاجات الأكثر شدة، العدالة الاجتماعية، المساواة وإن مشكلات دولة الرعاية لا يمكن مواجهتها من خلال السوق الحرة.

إن الرعاية الاجتماعية فى الولايات المتحدة لا توضح كيفية العلاقة بين السياسات والقوى الاقتصادية فى المجتمع وأشكال البناء الاجتماعي ، وتركز أكثر على دور جماعات الاهتمام والضغط فى تحديد الرعاية الاجتماعية وتبقي بعض الجماعات هامشية.

إن القضايا التى تهتم بها سياسات الرعاية الاجتماعية فى الوقت الحالي [٤٦] تتركز على النظرية الأيديولوجية، التوزيع والنسق الاقتصادي والنسق القيمي والسوق،والانتقال لدولة ديمقراطية. وإنه من الأهمية تشجيع المشاركة الشعبية والتوزيع المؤسسي ونسق الضرائب من خلال المحليات وذلك فى إطار نظام السوق الاقتصادي ولا يوجد فى الوقت الحالي لسياسات الرعاية الاجتماعية نظرية مناسبة للمجتمع ويقترح مصطلح مزج أو خلط Welfare Mix وذلك لتحديد المسئولية وتحسين التكلفة والعائد.

إن الخصخصة يمكن أن يكون لها أثار معينة، حيث تؤثر القيم على سياسات الرعاية الاجتماعية التى تقوم على مدخلي العدالة، الحاجات، وإن نموذج التخطيط

العقلاني، الذى يهتم بتحليل المشكلات، وتحديد الأهداف، وتقدير الحاجات، المشـــاركة المجتمعية، ويتميز بالمرونة **Flexibility** يعتبر من أفضل النماذج، ولا يمكن أن يعتمد صنع سياسات الرعاية الاجتماعية على أيديولوجية واحدة ولكن المزج بين النموذجيـــن الفردي والمؤسسي (٤٧).

ويفرق البعض الآخر (٤٨) بين الخصخصة والخدمات المتكاملة حيث يحـــدد نموذجين للخدمات الاجتماعية، الأول يركز على تكامل الخدمات الاجتماعيـــة، بينمـــا يركز الثاني على خصخصة الخدمات، ولكن الأكثر تداولا- على حد قوله- هو زيـــادة الاهتمام بنسق الخدمات الإنسانية والتى تساعد على النمو والتأثير، ولذلك فمن الأهميـــة وجود الضوابط والتشريعات والرقابة الفعالة وتدخل الدولة عنـــد الضـــرورة بـــهدف إحداث التكامل لخدمات الرعاية الاجتماعية من ناحية وضمان وصولـــها للمســـتهدفين بالنوعية والسعر المناسبين من ناحية أخرى.

وتشجع الرعاية فى أوروبا منذ الثمانينات اللامركزية وخصخصة الخدمـــات الحكومية، وإعادة تنظيم دولة الرعاية، وتشجيع المنظمـــات التطوعيـــة الديمقراطيـــة، والبحث عن بدائل جديدة للإدارة، وتغيير السلوك الديمقراطي، والعلاقـــة بيـــن القـــادة السياسيين والإداريين (٤٩).

إن السياسات ترتبط بواقع وأبعاد المجتمع المختلفة، وتحقق العدالـــة، وتكمـــل خدمات الرعاية ولذلك فمن الأهمية توفير المتطلبات الضرورية لخصخصة الرعايـــة الاجتماعية كمقدمات أساسية وتحديد الحاجات الاجتماعية، والاهتمام بمجالات الرعايـــة التى تقابل حاجات أساسية، والأكثر شـــدة أو تواجـــه مشـــكلات مجتمعيـــة كالأميـــة والمشكلات الصحية، فالصحة والتعليم من أهم مجالات الرعايـــة بوضـــع الضوابـــط الضرورية لتحسين المخرجات والعائد بما يكفل استفادة كل أفراد المجتمـــع وحمايـــة أصحاب الدخول المحدودة وتشجيع القطاع التطوعي والمشاركة الشعبية والمنظمـــات غير الرسمية، وتحديد وترتيب الحاجات المجتمعية، وتحليل المشكلات المجتمعية.

فالقضية هنا تتحدد فى هل خصخصة الرعاية الاجتماعية فاعلة فى مجتمع يتسم النشاط التطوعي فيه بالمحدودية، ويفقد الناس رؤيتهم المستقبلية للعدالة الاجتماعية؟ وهل خصخصة الرعاية الاجتماعية فاعلة فى مجتمع يزداد فيه عدد الأميين وتنتشر المشكلات الصحية، وليس لدى المحليات القدرة على اتخاذ القرارات الرشيدة .(٥٠).

ومما سبق يتضح أن خصخصة الرعاية الاجتماعية- كما أوضح الكثيرون- نموذجا مستقبليا للمجتمعات، ويتطلب ذلك استراتيجيات محسوبة والعية ترتبط بواقع كل مجتمع وظروفه، وتمهيد وتدرج فى الخصخصة وليس طفرة واحدة، وبيئة اقتصادية وثقافية وقيمية موائية.

ثالثا العولمة:

تعتبر العولمة منهجا فكريا ، فهى بالتالي تشكل نمطا من أنماط الحضارة لها مكوناتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

وإذا سلمنا بأن العولمة ، هى فرض نمط من أنماط الحضارة على باقى الأمم والشعوب، لأيقنا أن القضية هى قضية حضارية.

فالعولمة ليست مؤامرة يقودها الغرب، بل هى تداعيات تاريخية، أفضت إلى واقع نعيشه اليوم ونتعايش معه، فرواد العولمة يعتقدون ان العولمة هى أفضل ما وصل اليه الإنسان من النظم، فهم بالتالي يسعون إلى فرضها على باقى الأمم طالما تحقق لهم المصلحة، وتمكنهم من بسط سيادتهم على الآخرين.

(١) الفرق بين العالمية والعولمة :

ومع ذلك فإن هناك فرق بين العالمية والعولمة، إذ العولمة جبر، والعالمية اختيار، فالعولمة تفرض منهجها الحضاري وترفض الحوار مع الحضارات الأخرى، أما العالمية فهي انفتاح على باقي الحضارات، والقبول بالحوار مع الغير، والعولمة لها جذور علمانية، بينما تقوم العالمية الحضارية على أسس إسلامية وإنسانية.

فالعولمة التى نواجهها اليوم، هى محصلة للنظام العالمي، الذى كـــان يســـود أرجاء الأرض بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أنقسم العالم إلـــى قســـمين: معســـكر شرقي يرفض الملكية الخاصة، ومعسكر غربي يحترم الملكيـــة الخاصـــة واقتصـــاد السوق.

وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي مع بداية التسعينات فى القرن الماضي، آلـــت السيادة إلى المعسكر الغربي.

(٢) مفهوم العولمة:

شاع استخدام لفظ العولمة **Globalization** فى السنوات العشر الأخيرة.

والعولمة مصطلح ازداد استعماله شيوعيا فى السنوات الأخيرة لكن مفهومـــها ما زال يكتنفه الغموض فى ذهن البعض بيننا ينظر اليه بريبة على أنه مجرد واجهـــة أخرى" للهيمنة الأمريكية" غير أن " العولمة" ستظل تطفو أكـــثر وأكـــثر فـــى نقـــاش المسائل العامة وتتسلل أكثر إلى الدراسات الأكاديمية مـــا يســـتدعي الاهتمـــام أكـــثر بالموضوع مع أن العولمة ليست بالشيء الذى نحتاج إلى من يلفت نظرنا إلى وجـــوده أنها شئ أصبحنا نعيشه فى حياتنا اليومية فى العقود الثلاثة الأخيرة، إذا بـــدا وكأنمـــا العالم هجم علينا بأخباره منذ أن صرفنا أتابع من خلال وســـائل الإعـــلام المتطـــورة باستمرار، والفضائيات والإنترنت اليوم، الأحداث لحظة وقوعها ، مهما بعـــد مكـــان حدوثها، وأصبح تداول البضائع على اختلافها مشتركا فى كل أنحاء العالم الـــذى كـــاد يصبح " قرية كونية" كما صنف بذلك ماكلوهـــان (Mcluhan 1968) قبـــل ثلاثـــة عقود.(٥١)

والأمر يستدعي النظر فيه ومحاولة التعرف على ما حدث وكيف نحتـــاج أن نفهم هذه العولمة وماذا تعني" العولمة" مشتقة من " عالم" يعرفها" مختار الصحـــاح " بالخلق وتجميع عوالم" والعالمون" أصناف الخلق والعالمين" تشمل الكون أى " عالمنـــاه" والعوالم الأخرى ومصطلح العولمة العربـــي هـــو ترجمـــة لكلمـــة **Globalization**

الإنجليزية المشتقة من كلمة Globe التى يعرفها قاموس المورد على إنـــها كـــرة أو الكرة الأرضية[٥٢].

ويحددها البعض من منظور ثقافي بأنها (الأمركة) بكل وضوح وهي تشـــير إلى التشابك بين الاقتصاد والإعلام كما حددتها (لجنة اليونســـكو العالميـــة لمؤتمـــر السياسات الثقافية من أجل التنمية فى عام ١٩٩٨) إلى ما يسميه علماء الثقافة وفلاسـفة المعرفة " التنميط" **Uniformalisation**.

ويتم التنميط الثقافي هذا باستغلال شبكة الاتصالات العالمية الفاعلة فـــى نقـل المعلومات والسلع وتحريك رؤوس الأموال وغيرها من الهيكل الاقتصادي/الإنتـــاجي وتأثيراته الثقافية بين الشعوب والأمم.

ويمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تبدو مسألة شاقة نظرا إلى تعدد تعريفاتها. والتى تتأثر أساسا بانحيازات الباحثين الأيديولوجية واتجاهاتهم إزاء العولمـة رفضا وقبولا.

وهناك فى البداية أوصاف عامة للعولمة قد لا تغنـــي فـــى التحليــل الدقيــق لمكوناتها وإن كانت تعطي فكرة مبدئية عن هذه العملية التاريخية من ذلك مثـــلا مـــا يذهب اليه بعض الباحثين من أن العولمة تصف وتعرف مجموعة من العمليات التـــى تغطي أغلب الكوكب أو التى تشيع على مستوى العالم، ومن هنا فالعولمـــة لـــها بعـد مكاني، لأن السياسة والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط رواقها علـــى كـل أنحاء المعمورة.

والعولمة من ناحية أخرى، تتضمن تعميقا فى مستويات التفـــاعل والاعتمــاد المتبادل بين الدول والمجتمعات والتى تشكل المجتمع العلى وهكذا فبالإضافة إلى بعـــد الامتداد إلى كل أنحاء العالم، يضاف بعد تعمق العمليات الكونية [٥٣].

إن العولمة أكثر من مجرد علاقة بين دولة وأخريات، ولكنها خـــارج تحكـم الدول، وليست حالة ثابتة وإنما هى عمليات تحول عدة فى جوانب عديدة خاصة فـــى السياسة والاقتصاد والثقافة، وهي إذن ظاهرة حتمية بحكم التقدم التكنولوجي السريع.

والعناصر الأساسية في فكرة العولمة، ازدياد العلاقات المتبادلة بيـــن الأمـم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو فى انتشـــار المعلومات والأفكار أو فى تأثير أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم .

كل هذه العناصر يعرفها العالم منذ عدة قرون ويمكن القول أن للعولمة تاريخا قديما، وبالتالي فهي ليست نتاج العقود الماضية التى ازدهر فيها مفهوم العولمـــة وذاع وانتشر. وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التي تنطـــوى عليـــها العولمة، فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة، ولعل ما جعل العولمة تبرز آثارها فى هذه المرحلة التاريخية التى يمر بها العالم، هو تعمق آثار الثورة العلمية والثقافيـــة من جانب، والتطورات الكبري التى حدثت فى عالم الاتصال، والتى يمكن القول إنـــها أحدثت ثورة فى العالم من خلال تطور الحواسب الإلكترونيـــة والأقمـــار الصناعيـــة وظهور شبكة الإنترنت، بكل ما تقدمه للاتصال الإنساني بمختلف أنواعه من فـــرص ووعود (٥٤).

ويحدد البعض (٥٥) وجود متغيرات جديدة ومهمة قد طـــرأت علـــى ظـــاهرة العولمة فى الثلاثين سنة الأخيرة منها:-

١-الزيادة الكبيرة فى درجة تنوع السلع والخدمات التى يجري تبادلـــها بيـــن الأمـــم، وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التى تتجه اليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخـــر، لم تعد صادرات دولة " أقل نموا" تكاد تنحصر فى مادة أولية واحدة، ولا وارداتـــها فى عدد محدود من السلع، كما كان الحال فـــى ظـــل الاســـتعمار التقليـــدي ولا الاستثمار الأجنبي يكاد ينحصر فى إنتاج تلك المـــادة الأوليـــة وتطويـــر البيئـــة الأساسية اللازمة لهذا الإنتاج، بل تعددت هـــذه الصـــادرات وتنوعـــت، وكذلـــك

الواردات كما تعددت وتنوعت المجالات التى ينتقل اليها رأس المال الأجنبي بحثا عن فرص الربح.

٢-ارتفعت بشدة نسبة السكان داخل كل مجتمع أو أمة، التى تتفاعل مع العالم الخارجي وتتأثر به، ولقد مرت على مصر مثلا فترات خلال القرنين الماضيين، كانت نسبة التجارة الخارجية إلى دخلها القومي أكبر مما هى عليه الآن، ومعدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية اليها من إجمالي الاستثمار، أعلى أيضا مما هو عليه الآن، ومع ذلك كانت نسبة السكان المتأثرة بهذه العلاقات الدولية ضئيلة جدا، حيث ظلت الغالبية العظمي من السكان حتى من كان منهم يساهم في إنتاج السلعة التصديرية الأولي وهى القطن تكاد تكون منقطعة الصلة عن العالم الخارجي في نمط حياتها وتفكيرها.

لم يعد الأمر كذلك على الإطلاق لقد أصبح نحو ٦/١ السكان على الأقل يفيدون مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، من السياحة وحدها، ونسبة مماثلة تتلقى تحويلات من أفراد أسرهم العاملين خارج مصر، وأما الواردات فقد دخلت كل بيت حتى بيوت أفقر الفلاحين من جهاز التليفزيون إلى الغسالة الكهربائية إلى الثلاجة إلى المروحة.

٣-ظل تبادل السلع ورؤوس الأموال هو العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب للغاية، ثم بدأ تبادل المعلومات والأفكار يصبح هو العنصر الغالب على هذه العلاقات، أو على الأقل هو العنصر الذى ينمو بأكبر سرعة ولذا كانت الثلاثون عاما الأخيرة إذن هى الحقبة التاريخية التى أصبح فيها استيراد الأفكار والقيم ليس متوقفا على حجم التجارة أو حجم تدفق الأشخاص أو رؤوس الأموال، بل أصبح استيرادا مباشرا عن طريق الاتصال بمصدر هذه الأفكار والقيم حتى وهى قابعة فى مكانها.

والعولمة بذلك عملية متفاعلة تؤثر على الدول والأفراد والمجتمعات وتتخذ مظاهر عدة، ودوافعها كثيرة ومتداخلة.

(٣) دوافع العولمة ومسبباتها:-

من الصعب إرجاع العولمة إلى عامل واحد أو اثنين فهناك عدة عوامل لكل عامل دور فيها ليس ذلك فحسب ، بل أن الاساليب والنتائج تختلط، بمعني أن النتيجة تصير سببا لمزيد من العولمة والسبب يصير مظهرا آخر من مظاهر العولمة.

وخلاصة الأمر أن الأسباب ليست عديدة فحسب بل متداخلة تقوى من أثر بعضها ونحن نعيش فى عصر يشهد تحولات لم يسبق لها مثيل فى مجال الاقتصاد والتقنية والبيئة ومع ذلك سنحاول هنا أن نرصد أهم العوامل فى العقود الأخيرة وكيف قادت إلى هذه العولمة وهى عوامل -كما قلنا- متفاعلة مع بعضها إلى درجة تجعل من الصعب تحديد الأهمية النسبية لها وعزل المنفصل منها، ولكننا سنجملها فى عوامل عدة، ونرتبها كالآتي:-

(١) تحرير التجارة.
(٢) حركة التكامل الاقتصادي بين الدول.
(٣) الشركات عبر الوطنية.
(٤) تحرير الاقتصاد.
(٥) التطورات التقنوية.
(٦) التخصيص.
(٧) التحولات الإيديولوجية[٥٦]

بالإضافة إلى دور التقنيات تؤثر التقنية على العولمة فى ثلاثة جوانب رئيسية:-

(أ) ابتداع طرق الانتاج الشامل لتلبية طلب أعداد أكبر من المستهلكين داخل وخارج القطر.
(ب) تحسين طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد وكميات أكبر من الموارد لمسافات طويلة فى أقاصي الأرض بطرق أرخص و أسرع.

(ج) تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم فى الموارد والعمليات فى أماكن مختلفة من العالم.

لقد أتت ثورة تقنية المعلومات، رابطة تقنية الكمبيوتر مع تقنية الاتصال لنقل ومعالجة وتخزين المعلومات داخليا وخارجيا، وكان لها أثرها فى الانتاج والتسويق والتمويل والإدارة فى الإنتاج قادت إلى الأتمتة واستخدام الربوت. وثورة المعلومات هذه التى دعت مارشال ماكلوهن ليطلق قولته الشهيرة" العالم قرية كونية" حيث أصبح الإنسان يشارك وهو فى غرفة جلوسه فى الأحداث العالمية بالصوت والصورة وكأنه حاضر.[٥٧]

وقد تعكس هذه الدوافع والمسببات إلى اعتبار أن العولمة ظاهرة حتمية.

(٤) مظاهر العولمة:

تعددت مظاهر العولمة ويمكن أن تشمل عدد المنظمات الدولية المتزايد إلى عدد من يسافر جوا، أو عدد الكتب المترجمة، لكن أهمها هو النشاط الاقتصادي الذى يعتمد عليه الناس فى حياتهم وهنا نجد التجارة والاستثمار أهم مظاهر العولمة، بالإضافي إلى المظاهر الثقافية للعولمة حيث تيارات الثقافة العالمية **Global Culture** المتشكلة حديثا فى العالم (أنظر [٥٨]).

وحدد البعض [٥٩] عشرة قضايا ترتبط بالعولمة والهوية الثقافية يمكن تحديدها فى القضايا التالية:-

١- ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، بل ثقافات . . .

إننا نقصد بـ" الثقافات " هنا : ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التى تحتفظ لجماعة بشرية ، تشكل أمة ما فى معناها بهويتها الحضارية فى إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء وبعبارة أخرى: إن الثقافة هى المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم عن نظرة هذه الأمة إلى

الكون والحياة والموت والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده وما ينبغي أن يعمل وما لا ينبغي أن يأمل.

تلزم عن هذا التعريف، لزوما ضروريا النتيجة التالية وهى تشكل قلب هذه الأطروحة وجوهرها وهى أنه ليست هناك ثقافة عالمية واحدة، وليس من المحتمل ان توجد في يوم من الأيام، وإنما وجدت وتوجد وستوجد ثقافات متعددة متنوعة تعمل كلا منها بصورة تلقائية، أو بتدخل إرادي من أهلها. على الحفاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة، من هذه الثقافات ما يميل إلى الانغلاق والانكماش، ومنها ما يسعى إلى الانتشار والتوسع، ومنها ما ينعزل حينا وينتشر حينا آخر.

ويستلزم ذلك أهمية الحفاظ على الهوية الثقافية ودراسة وتحديد الشخصية التنموية فى المجتمع ومقوماتها بأبعادها الثقافية المختلفة، وأهمية التصدي لتيارات الثقافية الوافدة والتى قد تؤثر على البعد الثقافي للتنمية فى المجتمع، والاختراق الثقافي لثقافة المجتمع والذى يؤدى بدوره إلى اختفاء قيم وثقافات مدعمة لعملية التنمية فى المجتمع.

٢- <u>الهوية الثقافية مستويات ثلاثة:</u> فردية وجمعوية ووطنية قومية. والعلاقة بين هذه المستويات تتحدد أساسا بنوع " الآخر" الذى تواجهه إن الهوية الثقافية كيان يصير، يتطور، وليست معطي جاهز ونهائيا . هى تصير وتتطور إنما فى اتجاه الانكماش، وإما فى اتجاه الانتشار، وهى تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم، انتصاراتهم وتطلعاتهم، وأيضا باحتكاكها سلبا وإيجابا مع الهويات الثقافية الأخرى التى تدخل معها في تغاير من نوع ما.

وعلى العموم تتحرك الهوية الثقافية على ثلاث دوائر متداخلة مركز واحد: فالفرد داخل الجماعة الواحدة، قبيلة كانت أو طائفة أو جماعة مدنية (حزبا أو نقابة.. الخ) هو عبارة عن هوية متميزة ومستقلة، عبارة عن " أنا" لها " آخر" داخل الجماعة نفسها "أنا" تضع فى مركز الدائرة عندما تكون فى مواجهة مع هذا النوع من " الآخر".

والجماعات داخل الأمة، هي كالفرد داخل الجماعة، لكل منها ما يميزه داخل الهوية الثقافية المشتركة ولكل منها " أنا" خاصة بها و " آخر" من خلاله وعبره تتعرف على نفسها بوصفها ليست إياه.

والشيء نفسه يقال بالنسبة إلى الأمة الواحدة إزاء الأمم الأخرى، غير أنها أكثر تجريدا وأوسع نطاقا، وأكثر قابلية للتعدد والتنوع والاختلاف.

هناك إذن ثلاثة مستويات في الهوية الثقافية لشعب من الشعوب: الهوية الفردية والهوية الجمعوية والهوية الوطنية (أو القومية) والعلاقة بين هذه المستويات ليست ثابتة، بل هي في مد وجزر دائمين يتغير مدى كل منهما اتساعا وضيقا، بحسب الظروف وأنواع الصراع واللاصراع، والتضامن واللاتضامن، التي تحركها المصالح: الفردية والجمعوية والمصالح الوطنية والقومية.

وبعبارة أخرى إن العلاقة بين هذه المستويات الثلاثة تتحدد أساسا بنوع "الآخر" بموقعه وطموحاته فإن كان داخليا، ويقع في دائرة الجماعة ، فالهوية الفردية هي التي تفرض نفسها كـ " أنا" وإن كان يقع في دائرة الأمة فالهوة الجمعوية (القبلية، الطائفية، الحزبية ... الخ) هي التي تحل محل " الأنا الفردي" أما إن كان " الآخر" خارجيا، (أي يقع خارج الأمة والدولة والوطن) فإن الهوية الوطنية-أو القومية- هي التي تملأ مجال " الأنا".

<u>٣- لا تكتمل الهوية الثقافية إلا إذا كانت مرجعيتها إجماع الوطن والأمة والدولة</u> لا تكتمل الهوية الثقافية، ولا يبرز خصوصيتها الحضارية ولا تغدو هوية ممتلئة قادرة على نشدان العالمية ، على الأخذ والعطاء، إلا إذا تجسدت مرجعيتها في كيان مشخص تتطابق فيه ثلاثة عناصر : الوطن، والأمة ، والدولة.

<u>الوطن:</u> بوصفه الأرض والأموات أو الجغرفيا والتاريخ، وقد أصبحا كيانا وروحا واحدا يعمر قلب كل مواطن، الجغرافيا وقد أصبحت معطي تاريخيا، والتاريخ وقد صار موقعا جغرافيا.

الأمة: بوصفها النسب الروحي الذى تنسجه الثقافة المشتركة، وقوامها ذاكرة تاريخية وطموحها تعبر عنها الإدارة الجماعية التى يصنعها حب الوطن أعنى الوفاء لـ " الأرض والأموات" ، التاريخ الذى ينجب والأرض التى تستقبل وتحتضن.

الدولة: بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة، والجهاز الساهر على سلامتها ووحدتها وحماية مصالحها، وتمثيلها إزاء الدول الأخرى فى زمن السلم فى زمن الحرب.

ولابد من التمييز بين الدولة ككيان مشخص ومجرد فى الوقت نفسه، كيان يجسد وحدة الوطن والأمة من جهة، والحكومة أو النظام السياسي الذى يمارس السلطة ويتحدث باسمها من جهة أخرى وواضح أننا نقصد هنا المعني الأول.

وإذن فكل مس بالوطن أو بالأمة أو الدولة هو مس بالهوية الثقافية، والعكس صحيح أيضا، كل مس بالهوية الثقافية هو مس فى الوقت نفسه بالوطن والأمة وتجسيدها التاريخي :الدولة.

٤- ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور الرأسمالي بل هى وبالدرجة الأولي أيديولوجية تعكس إدارة الهيمنة على العالم.

العولمة التى تجرى الحديث عنها الآن: نظام عالمي أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال ... الخ كما يشمل أيضا مجال السياسة والفكر والإيديولوجية.

والعولمة تعني فى معناها اللغوي: تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله، وهى تعني الآن، فى المجال السياسي منظورا اليه من زاوية الجغرافيا (الجيوبوليتيك) العمل على تعميم نمط حضاري يخص بلدا بعينه، هو الولايات المتحدة بالذات على بلدان العالم أجمع ليست العولمة مجرد آليه من آليات التطور، " التلقائي" للنظام الرأسمالي بها إنها ، أيضا، وبالدرجة الأولي دعوة إلى تبني نموذج معين، وبعبارة أخرى فالعولمة إلى جانب أنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور

الحضاري الذى يشهده عصرنا، هى أيضا أيديولوجية تعبر بصورة مباشرة عن إدارة الهيمنة على العالم وأمركته، وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك فى الأمور التالية:

١-استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن فى الدول القومية فى نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية.

٢-اتخاذ السوق والسوق والمنافسة التى تجري فيها مجالا لـ " الاصطفاء" بالمعني الداروينى للكلمة أى وفقا لنظرية داروين فى " اصطفاء الأنواع والبقاء للأصلح" . وهذا يعني أن الدول والأمم والشعوب التى لا تستطيع على المنافسة سيكون مصيرها بل يجب أن يكون الانقراض.

٣-إعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام لإحداث التغيرات المطلوبة على الصعيدين المحلى والعالمي باعتبار أن " الجيوبوليتيك" أو السياسة منظورا إليها من زاوية الجغرافيا، وبالتالي الهيمنة العالمية أصبحت تعني اليوم مراقبة " السلطة اللامادية" سلطة تكنولوجية الإعلام التى ترسم اليوم الحدود فى " الفضاء السيبرنيتي" : حدود المجال الاقتصادي السياسي التى ترسمها وسائل الاتصال الإلكترونية المتطورة.

وهكذا فبدلا من الحدود الثقافية، الوطنية والقومية تطرح أيديولوجيا العولمة، حدودا أخرى غير مرئية، ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك.

٥- <u>العولمة شئ و " العالمية" شئ آخر</u> . العالمية تفتح على العالم، على الثقافات الأخرى، واحتفاظ بالخلاف الأيديولوجي، أما العولمة فهى نفى للآخر وإحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي.

العولمة **Globalization** وإدارة للهيمنة، وبالتالي قمع للخصوصي أما العالمية(**Universalite Universalisme**) فهى طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمي العولمة احتواء للعالم تفتح على ما هو عالمي وكوني.

إن العالمية فى المجال الثقافي كما فى غيره من المجالات طموح مشروع ورغبة فى الأخذ والعطاء فى التعارف والحوار والتلاقى، أنها طريق الأمة فى التعامل

مع " الآخر" ووصفه " أنا ثانية" طريقها إلى جعل الإيثار يحل محل الأثرة، أما العولمة فهى ، بل إرادة لاختراق "الآخر" وسلب خصوصيته، وبالتالي نفيه من " العالم" العالمية إغناء للهوية الثقافية، أما العولمة هى اختراق لها وتمييع.

والاختراق الثقافي الذى تمارسه العولمة يريد إلغاء الصراع الإيديولوجي الحلول محله.. الصراع الأيديولوجي صراع حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل الاختراق الثقافي فيستهدف الأداة التى يتم بها ذلك التأويل والتفسير والتشريع : يستهدف العقل والنفس ووسيلتها فى التعامل مع العالم: " الإدراك".

لقد حل هذا اللفظ اليوم-الإدراك- محل لفظ آخر كان كثير الاستعمال بالأمس، فى عصر الصراع الأيديولوجي لفظ " الوعي" (الوعي الطبقي، الوعي القومي، الوعي الديني...) كان الصراع الأيديولوجي وما زال يستهدف تشكيل الوعي تزييفه أو تصحيحه.... الخ، أما الاختراق الثقافي، فهو يستهدف أول ما يستهدف السيطرة على الإدراك، اختطافه وتوجيهه. وبالتالي سلب الوعي، والهيمنة على الهوية الثقافية الفردية والجماعية.

فى زمن الصراع الأيديولوجي كانت وسيلة تشكيل الوعي هى الأيديولوجيا، أما فى زمن الاختراق الثقافي فوسيلة السيطرة الإدراك هى الصورة السمعية البصرية التى تسعى إلى " تسطيح الوعي" إلى جعله يرتبط بما يجري على السطح من صور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشاري مثير للإدراك، مستفز للانفعالات حاجب للعقل...

وبالسيطرة على الإدراك، وانطلاقا منها، يتم إخضاع النفوس، أعنى تعطيل فاعلية العقل وتكييف المنطق والتشويش على نظام القديم وتوجيه الخيال، وتنميط الذوق، وقولبة السلوك.

والهدف تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف والسلع والبضائع: معارف إشارية تشكل فى مجموعها ما يمكن أن نطلق عليه " ثقافة الاختراق):

٦- ثقافة الاختراق تقوم على جملة أوهام هدفها

" التطبيع" مع الهيمنة وتكريس الاستتباع الحضاري .

تتولى القيام بعملية تسطيح الوعي، واختراق الهوية الثقافية للأفراد والأقوام والأمم، ثقافة جديدة تماما لم تشهد التاريخ من قبل لها مثيلا: ثقافات إشارية إعلامية سمعية وبصرية تصنع الذوق الاستهلاكي (الإشهار التجاري) والرأي السياسي (الدعية الانتخابية) وتشييد رؤية خاصة للإنسان والمجتمع والتاريخ، إنها " ثقافة الاختراق" التى تقدمها العولمة بديلا من الصراع الأيديولوجي.

ولا يعنى حلول الاختراق الثقافي محل الصراع الأيديولوجي موت الأيديولوجيا، كما يرد المبشرون بالعولمة، أن يوهموا الناس٠٠ كلا إن الاختراق الثقافي بالعكس من ذلك محمل بأيديولوجيا معينة، هى أيديولوجيا الاختراق، وهى تختلف عن الإيديولوجيات المتصارعة كالرأسمالية والاشتراكية، فى كونها لا تقدم مشروعا للمستقبل لا تقدم نفسها كخصم لبديل آخر تسميه وتقاومه وإنما تعمل على اختراق الرغبة فى البديل وشل نشدان التغيير لدى الأفراد والجماعات.

أيديولوجيا الاختراق تقوم على نشر جملة أوهام، هى نفسها مكونات الثقافة الإعلامية الجماهيرية فى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حصرها باحث أمريكي فى الأوهام الخمسة التالية: وهم الفردية وهم الخيار الشخصي، وهم الحياد، وهم الطبيعة البشرية التى لا تتغير، وهم غياب الصراع الاجتماعي. وإذا نحن أردنا أن نوجز فى مضمون هذه المسلمات الخمس ، أمكن القول أن الثقافة الإعلامية الجماهيرية الأمريكية هذه تكرس أيديولوجية الفردية المستسلمة وهي أيديولوجيا تضرب فى الصميم الهوية الثقافية بمستوياتها الثلاثة الفردية والجمعوية والوطنية القومية.

إن " وهم الفردية" أى الاعتقاد المرء أن حقيقة وجود محصورة فى فردية وأن كل ما عداه أجنبي عنه لا يعنيه ، إنما يعمل-هذا الوهم- على تخريب وتمزيق الرابطة الجماعية التى تجعل الفرد يعي ان وجوده إنما يكمن فى كونه عضوا فى جماعة وفى طبقة وأمة، وبالتالي فوهم الفردية هذا إنما يهدف إلى إلغاء الهوية الجمعوية والطبقية

والوطنية، وكل إطار جماع آخر ليبقي الإطار " العالمي"-بل العولمـــة- هـو وحـده الموجود.

أما " وهم الخيار الشخصي" فواضح أنه يرتبط بالأول ويكملـــه، إنـه باسـم الحرية، يكرس النزعة الأنانية ويعمل على طمس الروح الجماعية، سواء كانت علـى صورة الوعي الطبقي أو الوعي القومي أو الشعور الإنساني.

ويأتي " وهم الحياد" ليدفع بالأمور خطوة أخرى فى الاتجاه نفســه : فمـا دام الفرد وحده الموجود وما دام حرا مختارا فهو " محايد" وكل النـــاس والأشــياء إزاءه " محايدون" أو يجب أن يكونوا كذلك وهكذا تعمل هذه الأيديولوجيا من خـــلال " وهـم الحياد" على تكريس التحلل من كل التزام أو ارتباط بأية قضية، ومن هنا ذلك الشـــعار الذى انتشر فى السنين الأخيرة : شعار : " وأنا ما لي".

وأما الوهم الرابع وهو " الاعتقاد فى الطبيعة البشرية التى لا تتغير، فواضـــح انه يرمى إلى صرف النظر عن رؤية الفوارق بين الأغنياء والفقـــراء، بيـــن البيـــض والسود، بين المستغلين وبين من هم ضحايا الاستغلال ،وقبولها-أعنى تلك الفـــوارق- بوصفها أمورا طبيعية كالفوارق بين الليل والنهار والصيف والشتاء، وبالتـــالي شـــل روح المقاومة فى الفرد والجماعة.

ويأتي الوهم الخامس صريحا فى منطوقة ومفهومه: إن الاعتقاد فـــى غيـــاب الصراع الاجتماعي" هو التتويج الصريح للأوهام السابقة" غياب الصراع الاجتمـــاعى معناه-إذا قبلناه وسلمنا به- الاستسلام للجهات المستغلة ووكالات وغيرها مـــن أدوات العولمة وبعبارة أخرى التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري الذى يشكل الهدف الأول والأخير للعولمة.

٧- **نظام يعمل على إفراغ الهوية الجماعية من كل محتوى ويدفـــع إلـــى التفتيت والتشتيت**، ليربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة واللادولة، أو يغرقـــهم فـــى اتون الحرب الأهلية.

ومع التطبيع مع الهيمنة والاستسلام لعملية الاستتباع الحضاري يأتى فقدان الشعور بالانتماء لوطن أو أمة أو دولة، من دون أمة من دون وطن، إنه عالم المؤسسات والشبكات العالمية، عالم " الفاعلين" وهم المسيرون، و " المفعول بهم" وهم المستهلكون للسلع والصور و " المعلومات" والحركات والسكنات التى تفرض عليهم. أما " وطنهم" فهو الفضاء " المعلوماتي" الذى تصنعه شبكات الاتصال، الفضاء الذى يحتوى-يسيطر ويوجه- الاقتصاد والسياسة والثقافة.

العولمة نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن: نظام يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات المتعددة الجنسية، وبالتالي إذابة الدول الوطنية وجعل دورها يقتصر علي القيام بدور الدركي لشبكات الهيمنة العالمية، والعولمة تقوم على الخصوصية، اى على نزع ملكية الوطن والأمة والدولة ونقلها إلى الخواص فى الداخل و الخارج، وهكذا تتحول الدولة إلى جهاز لا يملك ولا يراقب ولا يواجه، وإضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لفائدة العولمة يؤديان حتما إلى استيقاظ وإيقاظ أطر للانتماء سابقة على الأمة والدولة، أعنى القبيلة والطائفة والجهة والتعصب المذهبي.. الخ، والدفع بها جميعا إلى التقاتل والتناحر والإفناء المتبادل وإلى تمزيق الهوية الثقافية الوطنية القومية... إلى الحرب الأهلية.

ولابد من التأكيد هنا على ان مفهوم الهوية الثقافية القومية الذى نستعمله هنا يمعني الهوية المشتركة لجميع أبناء العرب من المحيط إلى الخليج لا يعني قط إلغاء ولا إقصاء الهويات الوطنية القطرية ولا الهويات الجمعوية، الإثنية والطائفية، إنه لا يعني فرض نمط معين على الأنماط الثقافية الأخرى، المتعددة والمتعايشة، عبر تاريخنا المديد داخل الوطن العربي الكبير، كلا إن التعدد الثقافي فى الوطن العربي واقعة أساسية لا يجوز القفز عليها، بل بالعكس لابد من توظيفها بوعي فى إغناء وإخصاب الثقافة العربية القومية وتوسيع مجالها الحيوي ولكن تبقي مع ذلك كله الوظيفة التاريخية لهذه الثقافة، وظيفة التوحيد المعنوي، الروحي والعقلي، وظيفة الارتقاء بـ " الوطن العربي" من مجرد رقعة جغرافية إلى وعاء للأمة العربية لا تكون إلا به ولا يكون إلا بها.

هذا من جهة ومن جهة اخرى فاللغة المشتركة بين جميع أبناء الأمة العربيــة لغة التراث المشترك ولغة العلم والثقافة العالمة جملة، وبالتالي لغة التحديث والحداثــة، هى اللغة العربية ولذلك كانت اللغة العربية هى فى آن واحد الرابطة المتينة التى توحد بين مستويات الهوية فى الوطن العربي، أعني المستوى الفردي والمستوي الجمعــوي الوطني والقومي، والأداة الوحيدة التى بها يمكن العرب الدخول فى العالمية وتحقيــق الحداثة.

٨- العولمة وتكريس الثنائية والانشطار فى الهوية الثقافية العربية:

كلنا نعرف أن الثقافة العربية تعانى منذ ما يقرب من قرنين، وضعا متوتــرا نتيجة احتكاكها مع الثقافة الغربية، بتقنياتها وعلومها وقيمها الحضارية التى هى نتيجــة تطور خاص قوامه التحديث والحداثة، تطور لم تعشه الثقافات العربيــــة، بــل بقيـت بمعزل عنه تجتر وضعا قديما توقف عن النمو منذ قرون.

ومن هنا تلك الثنائية التى تطبع الثقافة العربية بمختلــف مســتوياتها الماديــة والروحية، ثنائية التقليدي والعصري، وهو ثنائية تكرس الازدواجية والانشطار داخــل الهوية الثقافية العربية بمستوياتها الثلاثة أحد طرفي هذه الثنائية الهوية الثقافيــة علــى صورة " جمود على التقاليد ضمن قوالب ومفاهيم وآليات دفاعية تســتعصي اكتســاحا ليتحول إلى ثقافة الاختراق. اعني الثقافة المباشرة به المكرسة له.

فى هذا الإطار إن يجب أن نضع خصوصية العلاقة بين العولمــــة والهويــة الثقافية عندما يتعلق الأمر بالوطن العربي، فالاختراق الثقافي الذى تمارسه العولمــة لا يقف عند حدود تكريس الاستتباع الحضاري بوجه عام بل أنه سلاح خطــير يكــرس الثنائية والانشطار فى الهوية الوطنية القومية، ليس الآن فقط، بل وعلى مدى الأجيــال الصاعدة والقادمة، وذلك أن الوسائل السمعية البصرية المرئية واللامرئية التى تحمــل هذا الاختراق وتكرسه إنما تملكها وتستفيد منها فئة معينــــة هــى النخبــة العصريــة وحواشيها، فهى التا تستطيع امتلاكها والتعامل مع لغاتــها الأجنبيــة بحكــم التعليــم " العصري" الذى تتلقاه أما " عموم الشعب" وعلى رأسه النخبة التقليدية فهو شبه عزلــة

يجتر بصورة أو بأخرى ثقافة " الجمود على التقاليد والنتيجة استمرار إعادة إنتاج متواصلة ومتعاظمة للثنائية نفسها، ثنائية التقليدي والعصري، ثنائية الأصالة والمعاصرة فى الثقافة والسلوك.

٩- **إن تجديد الثقافة، أية ثقافة، لا يمكن ان يتم إلا من داخلها**، بإعادة بنائها وممارسة الحداثة فى معطياتها وتاريخها تسمح بربط الحاضر بالماضي فى اتجاه المستقبل ما العمل إزاء هذه السلبية والأخطار التى تطبع علاقة العولمة بالعرب على صعيد الهوية الثقافية؟

هناك موقفان سهلان، وهما السائدان: موقف الرفض المطلق وسلاحه الانغلاق الكلي وما يتبع من ردود فعل سلبية محاربة.. وموقف القبول التام للعولمة وما تمارسه من اختراق ثقافي واستتباع حضاري شعاره الانفتاح على العصر و " المراهنة على الحداثة" لا مفر من تصنيف هذين الموقفين ضمن المواقف اللاتاريخية التى تواجه المشاكل، لا بعقل واثق بنفسه متمكن من قدراته وإنما تستقبلها بعقل " مستقيل" لا يري صاحبه كل سلاحه رؤية سحرية للعالم تقفز على الواقع إلى اللاواقع.

إن الانغلاق موقف سلبي، غير فاعل، ذلك لأن فعله " الموجه" ضد الاختراق الثقافي- أى محاربته له- لا ينال الاختراق ولا يمسه ولا يفعل فيه أى فعل، بل فعله موجه كله إلى الذات قصد "تحصينها".

والتحصين إنما يكون مفيدا عندما يكون المتحاربين على نسبة معقولة من تكافؤ القوى والقدرات، أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية تدخل جميع البيوت وتفعل فعلها بالإغراء والعدوي والحاجة،ويفرضها أصحابها فرضا بتخطيط واستراتيجية، فإن الانغلاق فى هذه الحياة ينقلب إلى موت بطئ قد تتخلله بطولات مدهشة ولكن صاحبه محكوم عليه بالاختناق.

ومثل الانغلاق مثل مقابلة " الاغتراب" . إن ثقافة الاختراق أعني أيديولوجية الارتماء فى أحضان العولمة والاندماج فيها، ثقافة تنطق من الفراغ، أى من اللاهوية ، وبالتالي فهي لا تستطيع ان تبني هوية ولا كيانا يقول أصحاب هذا الموقف: أنه لا

فائدة من المقاومة ولا فى الالتجاء إلى التراث، بل يجب الانخراط فى العولمة من دون تردد ومن دون حدود لأنها ظاهرة حضارية عالمية لا يمكن الوقوف ضدها ولا تحقيق خارجها، إن الأمر يتعلق بـــ "قطار يجب أن نركبه" وهو ماض فى طريقه بنا أو مـــن دوننا.

وبعيدا عن مناقشة جدلية لهذه الدعاوى، يكفي التنبيه إلى أنها الدعوي نفســـها التي سبقت أن أدعاها ونادى بها مفكرون عرب رواد من أزيد من قرن ومنـــذ ذلـك الوقت وهى تتردد وتتكرر هنا وهناك فى الوطن العربي تبينتها حكومـــات وأحـــزاب فضلا عن الأفراد... ومع ذلك فحصيلة قرن كامل من التبشير بهذه الدعوي-دعـــوي " الاغتراب" لم تنتج سوى فئة من " العصرانيين" قليلة العدد، نشاهد اليوم تناقصا نســبيا واضحا فى حجمها، بينما ازداد ويزداد الطرف المقابل لها عددا وعدة، كما وكيفا، فـــي جميع الأقطار العربية وداخل جميع القطار العربية داخل جميع الشـــرائح الاجتماعيـــة وهكذا فبدلا من تيارات " حداثية" تمارس الهيمنة والقيادة تستقطب الأجيال الصـــاعدة، بدلا من ذلك يسود الحديث عن " الأصولية الدينية" بوصفها الظاهرة المهيمنة.

أما نحن فنرى أن الجواب الصحيح عن سؤال " ما اعمل " ؟ ساء إزاء الثنائية والانشطار اللذين تعانيهما الثقافة العربية، أو إزالة الاختراق الثقـــافي والأيديولوجـــي العولمة،- يجب أن ينطلق أولا وقبل كل شئ من العمل داخل الثقافة العربية نفسها ذلك لأنه سواء تعلق الأمر بالمجال الثقافي أو بغيره فمن المؤكد أن لولا الضعف الداخلـــي لما استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره بالصورة التى تجعل منه خطـــرا علـــى الكيان والهوية.

إن الثنائية والانشطار-اللذين تحدثنا عنهما واللذين يشكلان نقطـــة الضعـــف الخطيرة فى واقعنا الثقافي الراهن التى منها يمارس الاختراق تأثيره التخريبي- إنمـــا يعكسان وضعيه ثقافة لم تتم بعد إعادة بنائها، ثقافة يتزامن فيها القديم والجديد، الأصيـل والوافد، فى غير ما تفاعل ولا اندماج، وهذا راجع إلى أن التجديد فى ثقافتنا كان يـــراد له من أزيد من قرن أن يتم من " الخارج" بنشر الفكر الحديث على سطحها. لقد ســـبق

لنا أن أكدنا مرارا على أن تجديد الثقافة ، أية ثقافة، لا يمكن ان يتم إلا من داخلها بإعادة بنائها وممارسة الحداثة فى معطياتها وتاريخها، والتماس وجوه من الفهم والتأويل لمسارها تسمح بربط الحاضر بالمضي فى اتجاه المستقبل.

١٠- إن حاجتنا إلى الدفاع عن هويتنا الثقافية بمستوياتها الثلاثة، لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التى لابد منها لدخول عصر العلم والثقافة، وفى مقدمتها العقلانية والديمقراطية.

إن حاجتنا إلى تحديد ثقافتنا وإغناء هويتنا والدفاع عن خصوصيتنا ومقاومة الغزو الكاسح الذى يمارسه، على مستوى عالمي، إعلاميا وبالتالي أيديولوجيا وثقافيا، المالكون للعلم والثقافة المسخرون لهما لهذا الغرض لا تقل عن حاجتنا إلى اكتساب الأسس والأدوات التى لابد منها لممارسة التحديث ودخول عصر العلم والثقافة، ودخول الذوات الفاعلة المستقلة وليس دخول " الموضوعات" المنفعلة المسيرة.

نحن فى حاجة إلى التحديث أى فى الانخراط فى عصر العلم والتقانه كفاعلين مساهمين، ولكننا فى حاجة كذلك إلى مقاومة الاختراق وحماية هويتنا القومية وخصوصيتنا الثقافية من الانحلال والتلاشي تحت تأثير موجات الغزو الذي يمارس علينا وعلى العالم أجمع بوسائل العلم والتقانه، وليس هاتان الحاجتان الضروريتان متعارضتين كما قد يبدو لأول وهلة بل بالعكس هما متكاملتان أو على الأصح متلازمتان تلازم الشرط مع المشروط.

ومن الحقائق البديهية فى عالم اليوم أن نجاح أى بلد من البلدان النامية منها أو التى هى فى طريق النمو ، نجاحها فى الحفاظ على الهوية والدفاع عن الخصوصية، مشروط أكثر من أى وقت مضى بمدى عمق عملية التحديث الجارية فى هذا البلد، عملية الانخراط الواعي، النامي، والمتجذر، فى عصر العلم والتقانة.

والوسيلة في كل ذلك واحدة: اعتماد الإمكانيات اللامحدودية التى توفرها العولمة نفسها ، أعني الجوانب الإيجابية منها، وفى مقدمتها العلم والتقانة، وهذا ما

نلمسه بوضوح فى تخطيطات الدول الأوروبية التى يدق فى كثير منها ناقوس خطـر " الغزو" الإعلامي الثقافي الذى يتهددها، فى لغتها وسلوك أبنائها وتصوراتها الجمعيـة، والذى يوظف أرقى وسائل العلم والتقانة-ومنها الأقمار الصناعية- فى اكتساح مختلـف الحقول المعرفية والخصوصية الثقافية.

إن أوروبا اليوم تتحدث حديث الخصوصية والأصالة، وتتحدث عن " الهويـة الأوروبية" تعزيزا لسيرها الجدى على طريق تشييد الوحدة بين شـعوبها وأقطارهـا، بخطوات عقلانية محسوبة فى إطار من الممارسة الديمقراطية الحقة، وهى بذلك تقـدم لمستعمراتها القديمة، لأقطار العالم الثالث كله، نموذجا صالحا لاقتداء به ملاءمته مـن الخصوصيات المحلية.

إن كل المجتمعات العربية إن لم يكن جميعها تسعي اليوم لتحقيق " الشـراكة" مع أوروبا، الشراكة فى مجال الاقتصاد، وأيضا فى مجال الثقافة، ومع أن هذه الشركة المطلوبة تمليها على الجانبين ظرفيه تحكمها المصالح القومية، فإنه لا شـئ يضمـن تحولها إلى عولمة أخرى داخل العولمة الكبري، غير شئ واحد، هو بناء الشراكة فـى الداخل كما فى الخارج على الديمقراطية والعقلانية.

فهل للشعوب العربية ان تطالب بالشراكة مع أوروبـا فـى مجـال اعتمـاد العقلانية والديمقراطية، فى الفكر والسلوك، فى التخطيط والإنجـاز ، فـى الاقتصـاد والسياسة والاجتماع والثقافة.

(٥)- ثلاثية العولمة والتنمية والخدمة الاجتماعية:

تؤثر العولمة-لاشك- اقتصاديا على التنمية، وذلك كما يتضـح مـن خـلال الهيمنة والسيطرة والتكتلات الاقتصادية الكبري، وتمتد هذه الآثار لتشمل أبعاد التنميـة الأخرى.

غير أن العولمة تؤثر على التنمية الاجتماعية فى أى مجتمع وبصفة خاصة فى المجتمعات النامية، وذلك من خلال البعد الثقافي والقيمي للتنمية والتى بدورها توجه جهود الخدمة الاجتماعية الوقائية والعلاجية والتنموية. كما يتضح فيما يلي:-

(١) حيث تتصارع الثقافات وتؤدى العولمة بدورها إلى هيمنة ثقافية وسيطرة لثقافة المجتمعات النامية فتميل الشخصية التنموية فى المجتمعات النامية إلى التقليد والمحاكاة، لعجز هذه الشخصية عن مجاراة الثقافات المهيمنة، ويجب أن ترتكز جهود الخدمة اجتماعية فى بناء وتنمية الشخصية التنموية بمقوماتها المختلفة القادرة بوعي على التعامل مع التقنيات الحديثة.

(٢) ظهور ثقافات جديدة أو اختفاء بعض الثقافات والقيم والتى قد تؤثر سلبيا على التنمية الاجتماعية فى المجتمع ، والخدمة الاجتماعية تواجه المعوقات الثقافية كتحديات للتنمية الاجتماعية.

(٣) أن العولمة فى ظل الهيمنة الاقتصادية والتكتلات الاقتصادية الكبري فى حاجة إلى اقتصاد كبير قوي، وضعف البيئة الاقتصادية فى الدول النامية بإنتاجها الصغير يؤثر على إنتاجية الفرد في المجتمع من ناحية ، وتصرف المنتجات من ناحية أخرى.

(٤) تؤدى العولمة إلى ضعف الانتماء للجماعة والمجتمع وزيادة التشتت والتفكك التى يربط الناس بعالم اللاوطن واللاأمة، مما يضعف من المقومات الإيجابية للشخصية التنموية فى المجتمع.

(٥) تكريس الثنائية والانشطار فى البعد الثقافي للتنمية الاجتماعية من خلال ضعف مظاهر الهوية الثقافية فى المجتمع، والتى تؤثر سلبا على الشخصية التنموية.

(٦) وجود فجوة بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي مما يؤثر على تكاملها ويستلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية تكريس جهودها المهنية على البعد الثقافي للتنمية الاجتماعية، ودراسة الشخصية التنموية فى المجتمع وتحليلها والتعرف على أبعادها، والاهتمام بربط الحاضر بالماضي فى المستقبل المرسوم، وتدعيم

انتماء الأفراد ولجماعات لمجتمعاتهم المحلية والقومية، والاهتمام بآثار التقنية والتكنولوجيا والخصخصة ودراسة وتدعيم الثقافات المحلية وخصوصيتها ودراسة الاغتراب بمظاهرة المختلفة، ومواجهة الأمية التكنولوجية للمساعدة فى وضع الأسس والأدوات التى لابد منها للدخول لعصر العلم والتقنيات، وكذلك المساهمة الفاعلة فى صنع السياسات الاجتماعية التى تكرس عائدها على المحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع،وتدعيم الانتماء، وزيادة إنتاجية الفرد، والاهتمام بالتنمية الاجتماعية، وسلوك الأبناء كما أن العولمة قد تؤثر على تكامل أبعاد التنمية خاصة ارتباط التنمية الاجتماعية بالاقتصادية كوجهي عملة واحدة، والتنمية المتواصلة، حيث تهتم الدول النامية على وجه الخصوص بالأبعاد الاقتصادية والبنية الاقتصادية أكثر من الأبعاد الاجتماعية للتنمية.

ومن ثم فإن العولمة تفرز آثار ومشكلات تعزز الفردية وتدعمها، ومن هنا قد تكون سببا فى ظهور مشكلات فردية وكذلك جماعية ومجتمعية لم تعهدها المجتمعات النامية من قبل، ويستلزم ذلك من الخدمة الاجتماعية التدخل لمواجهتها، كما أن الخدمة الاجتماعية دورا وقائيا يساعد بشكل أو بآخر فى الحد من مظاهر العولمة وكذلك دورا تنمويا يدعم التنمية الذاتية للمجتمع، وتواصل التنمية واستمراريتها، ويساهم فى التصدي لتحديات العولمة، وكذلك ايجاد الشخصية التنموية التى تساعد فى الاندماج للعالمية والقادرة على الاستفادة من معطيات العصر التكنولوجي وتوظيفها إيجابيا لصالح التنمية بوعي وإدراك اجتماعي لتواصلها.

رابعا: المجتمع المدني ومستقبل التنمية فى مصر:-

إن مصطلح المجتمع المدني يقصد به -بالأساس- ما يسمي "بمؤسسات المجتمع المدني" وفى مقدمتها: الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والجهات الأهلية والاتحادات ... الخ.

وتعبر إحدى القضايا الخلافية الكامنة ما يدور حول دور كل من " الدولة" و "المجتمع" فى حل تلك المشكلات . وليس من الصعب على المراقب لوجهات النظر

المتصارعة ، ان يلمس انقساما بين فريقين: الأول يرى أن الحل الأمثل لابد أن ينبع من "الدولة" باعتبارها المسئول الأول والأخير ليس فقط عن وضع الحلول والتخطيط لها وإنما أيضا تنفيذها، أما الفريق الثاني فيري أملا فى حفز طاقات كامنة كبيرة فى المجتمع يمكنها ان تضطلع بدور فعال فى حل تلك المشكلات بل ويري آفاقا رحبة لتلك المبادرات الاجتماعية (٦١).

يعلق الفريق الأول كل آماله ومشروعاته على الدولة أما الفريق الثاني فيبدو اكثر واقعية ومع تسليمه بضرورة وجود دولة قوية وفاعلة ، بل هو يراهن على ما يذخر به المجتمع من إمكانات وطاقات يمكن الاعتماد عليها، بل هو يري فى تلك الحركة المجتمعية زخما يمكن أن يشد الدولة ويسهم فى تغييرها.

على أن هذا الخلاف حول دور الدولة والمجتمع ليس مجرد خلاف نظرى منبت الصلة بالواقع المصري المعاصر بل هو -على العكس- يرتبط بتطور العلاقة بين الدولة والمجتمع فى مصر فى العقود القليلة الماضية، وفى واقع الأمر فإن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع والتغيرات التى طرأت على كليهما فى مصر منذ ١٩٥٢.

<u>تحولات لحسم القضية:-</u>

فإن قوة " المجتمع" فى مصر فى مواجهة " الدولة" أخذت تتعاظم منذ بداية الثمانينات وتولى الرئيس مبارك للسلطة على نحو يختلف عن الستينات ويتجاوز معدلات السبعينات، ويمكن القول بأن هناك إرهاصات لنمو ما تعرفه أدبيات العلوم السياسية، والاجتماعية بـ" المجتمع المدني" أى المجتمع وقد أضحى منظما فى منظمات ومؤسسات مدنية تسهم فى الحد من هيمنة الدولة، وهناك أكثر من مؤشر على ذلك:

- فعلى الصعيد السياسي تصاعدت قدرة القوى السياسية المختلفة على التعبير عن نفسها من خلال الأحزاب، وازدهار التعدد الحزبي.
- وعلى الصعيد الاقتصادي فإن قوة المجتمع فى مواجهة الدولة اتخذت بالأساس شكل المبادرات الفردية الخاصة ولم يكن ذلك فقط فى شكل

"مشروعات استثمارية" تقليدية فى مجالات كثيرة وإنما كان أيضا فى أشـــكال أخرى.

- وعلى صعيد التنظيم الاجتماعي بشكل عام حيث ازدهر عديد من النقابات والاتحادات سواء من حيث أعدادها أو من حيث حيويتها وزيـــادة فاعليتـــها وتمتعها بدرجات أكبر من الحرية فى اختيار قياداتها وصياغة سياساتها كمـــا تكونت نوعيات جديدة وفاعلة من الجمعيات مثل جمعيات الدفاع عن حقـــوق الإنسان، وشهد المجتمع المصري فى المدن والقري حركة نشـــيطة لإنشـــاء جمعيات أهلية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والإسكان والعلاج والتعليـــم والأنشطة الثقافية العامة، ولم يكن غريبا فى هذا السياق أيضا أن القوى التـــى استفادت من هذا المناخ الجديد كانت هى القوى الأكـــثر وعيـــا بمصالحـــها والأوفر نشاطا لتحقيق أهداها (٦٢).

القوى المؤهلة لتحقيق التنمية المنشودة فى مصر:-

إن التساؤل الرئيسي والمحوري هو : ما هى القوى المؤهلة لتحقيـــق التنميـــة المنشودة فى مصر، هل هى بيروقراطيـــة الدولـــة؟ أم هـــى الرأســـمالية المصريـــة ومؤسسات المجتمع المدني؟ وبداهة فإن طرح السؤال على هذا النحو ليس معناه بـــأي حال المصادرة على حقيقة ان كل تلك القوى لابد وأن تتضافر-كما هو حادث فـــى أى زمان ومكان-لتحقيق التنمية ولكن السؤال يتعلق بتحديد أى القوى الأكثر أهلية للتركيز عليها فى المستقبل. والمحملة بطاقات كامنة لم تستغل بعد.

إن الإجابة عن هذا السؤال هى أنه لا أمل فى تحقيق تقدم حقيقي إلا من خلال إطلاق كافة طاقات المبادرة والإبداع والعمل النشيط أمام القطـــاع الخـــاص، وأمـــام مؤسسات المجتمع المدني، والدور المطلوب من الدولة بالدرجة الأولي هـــو تشـــجيع صحوة المجتمع المدني بمؤسساته.

إن هذا التعويل على دور فاعل ورئيسي للمجتمع المدني وليس الدولة يســـتند إلى عدد من المبررات الموضوعية.

- بيروقراطية الدولة، حيث تتزايد وتتكاثر الأجهزة البيروقراطية بفروعها و أعدادها المختلفة، وتتضخم فى حجمها وأخذت تعانى فى نفس الوقت من قصور الموارد (بسبب الأعباء الهائلة الواقعة على الدولة، أو التى ألزمت نفسها بها)، وجمود التشريع، وضعف الكوادر والقيادات ، وغياب آليات التحديث والتطوير.

وإن كان للبيروقراطية تراثها وخبراتها الفاعلة فى بعض المجالات وهى تضم كذلك طاقات وكوادر ثمينة ليس على الصعيد المحل فقط بل والعالمي كذلك.

إن مستقبل التنمية فى مصر يعتمد بصورة مباشرة وأساسية على الطاقات الكامنة الموجودة فى "المجتمع" المصري، وإنها تتجاوز الإمكانيات المستغلة الهائلة لدى " الدولة" المصرية، فإنها تتجسد–سياسيا واجتماعيا وثقافيا فى مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

وواقع الأمر، أن مصر تشهد، إرهاصات صحوة لا يمكن تجاهلها سواء فى الرأسمالية المصرية، أو فى مؤسسات المجتمع المدني، وهذا التلازم بين " جناحي " الصحوة، ليس مسألة مصادفة عرضية، ولكنه تلازم طبيعي ، ومنطقي. فازدهار القطاع الخاص المصري، وبروز طبقة متسعة ومتماسكة من المنظمين ورجال الإنتاج، إنما هو سند مادى قوى لمؤسسات المجتمع المدني وبالعكس، فإن مؤسسات المجتمع المدني القوية (من أحزاب، ونقابات، واتحادات، وجمعيات) تمثل سياجا قويا لحماية ودعم المشروع الرأسمالي الخاص، وأيضا لتوجيهه وترشيده لخدمة الأهداف الاستراتيجية الكبري للأمة المصرية.

غير أن تلك الصحوة للمجتمع المدني ، وللرأسمالية المصرية لا تتم فى ظروف سهلة أو مواتية، ولكن على العكس فإن هناك مشكلات عديدة تواجهها سواء من البيئة المحيطة بها، أو بسبب آليات وظروف نموها ذاته. ويمكن الإشارة إلى مشكلتين أساسيتين هما (٦٣):-

- **المشكلة الأولى**: هى المقاومة من بيروقراطية الدولة لنمو القطاع الخـــاص، ولتبلور مؤسسات المجتمع المدني.

- **المشكلة الثانية**: والتى تحتاج إلى أكبر قدر من البحث والمواجهـــة، تتعلــق بطبيعة وخصوصية المجتمع المصري نفسه، والتى يمكــن أن نســميها، ضعــف تراث " المؤسسية" فى مصر. فبسبب عوامل طبيعية وبيئية وثقافية موغلـــة فــى التاريخ المصري القديم والحديث، ترسبت لـــدى المصريـــين " ثقافــة " معينــة، وترسخت لديهم سلوكيات تضع كل المسئولية على الحكومة المركزيـــة، وتغــذى النزعة الفردية، و تتنافى مع روح العمل الجماعي والمؤسسي، بكل ما تتطلبه مــن قيم والتزامات وسلوكيات، ولذلك، فى حين أن الإبداع الفردى سمة مميزة وممكنــة دائما للمواطن المصري، فإن الإبداع الجماعي أو المؤسســـي لا تــزال ظـــاهرة استثنائية.

إن صحوة وتنشيط وتدعيم فعالية مؤسسات المجتمع المدنـــي مســئولية مــن مسئوليات الخدمة الاجتماعية، ويعكس الحاجة إلى تنشيط المجتمع المدني وأهميته فــى التنمية أهمية اكثر إلحاحا للخدمة الاجتماعية، وتتضح تلك الأهمية من خـــلال الأدوار المهنية، والتدخل المهني للأخصائي الاجتماعي، لبنـــاء هـــذه المؤسســـات، وإدارتـــها وربطها بالبيئة وتنشيطها وتدعيم كفاءتها وفعاليتها.

خامسا: المشاركة والعمل الأهلي فى ظل العولمة:

يعتبر بناء المجتمع المدني بمنظماته ومؤسساته الفاعلة خيارا ضروريا ومطلبا أساسيا فى ظل تحديات وتيارات العولمة التى تفرض نفســها فرضـــا علـــى الســـاحة العالمية.

وتعتبر المشاركة والعمل الأهلي مكملا لمنظومة ثلاثية تتمثـــل فـــى الدولـــة، القطاع الخاص، ومؤسسات العمل الأهلي، وكأن كفاءة وفعالية هذه المؤسسات لها دور

أساسي فى استعادة التوازن ومواجهة المشكلات وأي خلـــل قـــد يظـــهر فـــى البنـــاء الاجتماعي ، والتفاعلات المتبادلة بين هذه المنظومة الثلاثية .

وتحدد خلال هذا القرن اتجاهات دولية اقتصاديـــة واجتماعيـــة وسياســية وثقافية تفرض علينا خيارين لا ثالث لهما:

أولهما: التفاعل والحوار والاستجابة وهو البديل المقبول لما يســـمي التبعيـــة السلبية المذعنة لكل شروط العولمة.

ثانيهما: الانعزال والرفض والتصلب وهو سيؤدى إلى التهميش أو الانتحـــار البطيء.

وفي معرض الرؤية للاتجاهات الاقتصادية دوليا سوف تتأكد هيمنة النظـــام الاقتصادي القائم على المعرفة والذى يحل محل الانتاج التقليدي " اقتصاد بعد الانتـــاج بالجملة" - الاقتصاد فائق الرمزية، كما ستختفي المركزية الاقتصاديـــة فـــى الـــدول والمدن الكبري، لتحل محلها شبكات اقتصادية هائلة تتخطي الحدود الوطنية، مما يؤدى إلى تصاعد حدة التفاوتات الاقتصادية بين الشمال والجنوب وداخل البلد الواحد بســـبب نمط الانتاج فائق الرمزية على التقنية والذى يعتمد على " التكنولوجيا والمعلوماتيـــة"، مما ينعكس محليا فى أشكال من تزايد خصخصة بعض القطاعات الخدمية فى المجتمع كالصحة والتعليم والنقل استجابة لضغوط الاندماج فى منظومة عولمة السوق كنظـــام اقتصادي مع زيادة منتظرة فى أعداد المهمشين خارج الوسائط الانتاجية المؤسسية فما العمل إذن؟

فى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ تبلورت رؤية مهمـــة لثقافـــة العولمـــة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا أفرزت آليات عمل فى تجليات " كوبنهاجن ١٩٩٥ وبكيـــن ١٩٩٦، والقاهرة ١٩٩٤" وكان الاستنتاج المهم حول المشاركة.

إنها لم تعد أيديولوجيا غامضة مبنية على ما نتمناه بصفة مثالية لقد أصبحـــت ضرورة وشرطا للبقاء ويجب على الجمعيات والمنظمات غـــير الحكوميـــة ان تعيـــد

اكتشاف نفسها مرة أخرى، كإحدى القنوات الأساسية لهذه المشاركة وعليها القيام بهذا الدور ناسجة فيما بينها شبكة من العلاقات الأفقية وطنيا ومحليا وإقليميا ودوليا لكى تتمكن من أداء دورها فى التنمية بدلا من التراجع إلى الانغلاقات الطائفية والعشوائية فى مواجهة الضغوط التى تفرضها عليها الدولة أو النظام العالمي بشركاته عابرة القومية.

فالمشاركة ثلاثية ضرورة تتمثل فى الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات العمل الأهلي ويعد أى اختلال فى علاقة هذه الثلاثية تهديدا مباشرا للاندماج الحيوي لأركان أى مجتمع وتهديدا للشرعية والسلام الاجتماعي.

فما هي المعوقات التى تحد من المشاركة إذن؟

أولا: فقدان التوازن الدقيق بين أضلاع المشاركة وهيمنة ضلع واحد، يعد من المعوقات المهمة التى تعطل فاعلية الضلعين الآخرين، وتمنع تطور وتبلور مجتمع مدني حقيقي بمؤسسية فعالة ومستقلة.

ورغم أن مفهوم المجتمع المدني مفهوما يبدو-حديثا- فإنه عبر قرنين من الزمان تحدد كمجال يتميز عن السلطة وعن البنية التقليدية الموروثة لأنه يشير إلى الانتظام والعلاقات القائمة على مفهوم الدولة الحديثة التى تعتمد معايير المواطنة والمشاركة الطوعية والخيارات الفكرية المبنية على العلم والتخطيط البشري فى ظل مفهوم للتنمية يعطى الأولوية للعامل والمجموعات الأكثر احتياجا " المرأة، الطفل، المسنون، المعاقون" واعتمادا على اقتراب المؤسسة الأهلية من مواقع الناس ومسكنهم وعملهم وفى إطار علاقات ديمقراطية للأطر المحلية الفعلية المتخلصة من مركزية البيروقراطية.

ورغم أن ذلك لا يعفى الدولة من وظائفها السيادية ودورها الإنمائي أو الاجتماعي مما يجعلنا لا نوافق على دور المنظمات الأهلية كبديل خدماتى للدولة بأقل تكلفة" وهذا ما فعله التيار السلفي لأسباب سياسية فالمواجهة الصحيحة تنطلق من

ضرورة تحمل الدولة لمسئولياتها الإنمائية والاجتماعية وقيـام المؤسسـات الأهليـة بدورها التنموي التكاملي.

ثانيا: تمثل المعوقات التشريعية المتعددة التى تؤثر فى كفاءة وفعالة المنظمـات غـير الحكومية عائقا أمام انطلاقها، واستقلالية هذه المنظمات فى مجتمع مدني حقيقي.

ثالثا: يعتبر برنامج عمل المؤسسات الأهلية الروتينية والمختلفة أحيانـا عائقـا أمـام مشاركتها وفاعليتها فهي فى معظمها إما ذات طابع إحساني خيري، وإما ذات طـابع خدماتي من النمط القديم الذى يعتمد على أسلوب عمل فوقي لا يقوم على المشاركة.

رابعا: غياب النظرة التكاملية فى عملية التنمية وضعف المعرفة بمشكلاتها الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسية وعدم التعرف على مشكلات العالم المعاصر مما يـؤدى إلـى تشتيت الجهود والتجزئة التى يعاني منها العمل الأهلي .

خامسا: غياب التنسيق وتبادل التجارب والمعلومات بين منظمات العمل الأهلي.

سادسا: تدعيم وتنشيط دور الخدمة الاجتماعية فى تفعيل المنظمات الأهلية وتحريـك واستثارة المشاركة فى هذه المنظمات لدورها الفعال فى هذا السياق.

سابعا: تدعيم فعالية المنظمات غير الحكومية وقدرتها على التنافس فـى ظـل نظـام السوق ومنحها العديد من المزايا كالمزايا التكنولوجية ، تقديم مساعدات متبادلـة بيـن المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الاعتماد على أساليب حديثة لتحسـين إنتاجيتـها والتكيف مع اقتصاد السوق، واستقطاب عملائها وتشجيع ومساندة الرأي العـام كقـوة محركة لفعالية هذه المنظمات.

ثامنا: تدعيم قنوات العلاقة والاتصال بين القطاع الخاص والمنظمات الأهلية ومسـاندة القطاع الخاص لهذه المنظمات من خلال تقديم خدمات رعاية اجتماعية علـى أسـاس تطوعي.

تاسعا: إعادة صياغة أهداف المنظمات غير الحكومية فى إطار سياسة اجتماعية محددة للعمل الأهلي والتطوعي فى المجتمع تركز على:

(١) مشاركة الدولة والقطاع الخاص فى تحقيق أهداف التنمية المتواصلة.

(٢) صيانة رأس المال المادي والبشري.

(٣) تنمية وبناء القدرات البشرية فى المجتمع.

(٤) أن تحقق سياسات الإصلاح الاقتصادي الكفاءة والعدالة فى آن واحد ولذا وجب على هذه المنظمات أن تمثل شبكة للأمان الاجتماعي للفئات المتأثرة سلبيا بتنفيذ وإجراء هذه السياسات.

إن شيوع المنظمات التطوعية الفاعلة فى تحريك المشاركة الشعبية والمستقطبة لعملائها مطلبا أساسيا فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة .

ولذا فإن توفير المناخ المناسب والبيئة المواتية لتنشيط المشاركة الشعبية من خلال هذه المنظمات فى ظل المجتمع المدني ومؤسساته من متطلبات مواجهة الخلل والمشكلات الاجتماعية وتحقيق التنمية فى الواقع المعاصر.

مراجع الفصل

(١) مهدى إسماعيل الجزاف: تجارب دولية في الخصخصة، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد ٢٤ العدد الثاني، ١٩٩٦.

(٢) نجيب عيسي: الخصخصة فى دولة الإسكوا ذات الاقتصاد المتنوع المنطلق، المركز الدولي للخدمات الثقافية، لبنان، بيروت، العدد ١٦٦، ١٩٩٦.

(٣) طلعت السروجي: الآثار الاجتماعية لخصخصة مشروعات المجالس المحلية فى الريف، المؤتمر العلمي الحادي عشر للخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، ٣١ مارس-٢ إبريل ١٩٩٨.

(4) Leat, Diana, privatization and Volunfaization, Quarterly, Journal Of Social Affairs, 2,3, 1986.

(٥) نجيب عيسي : مرجع سابق.

(٦) رمزي ذكي: فى دائرة حوار حول الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، العدد الأول، يونيو ١٩٩٤.

(7) Abramoviz, Mini, The privatization of the Welfare State A review, School Social Work, Hunter Coll, New York, Social Work, 31,4,July-Aug, 1986.

(8) Abramovitz, Mini, Epstein-Irwin, The Politics of Privatization: Industrial Social work and private Enterprise, Hunter Coll Social Work City, New York, Urban-and-Social-Chang-Review,16,1983.

(9) Nelson, Joel, I, Social Welfare and Market Economy, Social Science Quarterly, 73,4,Dec,1992.

(١٠) طلعت السروجي: مرجع سابق.

(11) Metenko, Aluma Kopito, Allen, Elaine Albert, Angelos, Peter, Block Linda, Privatization and Cutbacks, Social work Client Impressions of Service Delivery in Massachusetts, Social Work,40,4,July,1995.

(12) Snyman, S,A, Some perceptions of the public Concerning Privatization, Sociological & Demographic research Human Sciences Research Council, Maatskap like Work, Social Work, 26,2,June,1990.

(13) Gohnson, G. Heilman , New Federalism and Privatization, Public Administration Review, November, 1987.

(14) Szuce, Stefan, Democratization and the Reorganization of the welfare State, Annals of the American Academy of political and Social Science, July, 1995.

(15) Metenko, Aluma Kopito et. al. op. cit.

(16) Woods, Ronald K., Mitchell, W. A., Privatization and Decentralization of Welfare Services: South African Meanings and Realities, Maatstkap like Work, Social Work,30,1,Mar.,1994.

(17) Dourest, Douglas Square Holes and Pound Pegs? Finding the Theory and Methodological Fit in Community Research: A Case study, Faculty Social Work Regina, Journal-of-the-Community-Development-Society, 24,1,1993.

(18) Palumbo, Dennis, J., Privatization and Corrections Policy, Policy Studies Review,5,3,Feb,1986.

(١٩) رابح رتيب: مستقبل الخصخصة، كتاب الأهـــرام، العـــدد ١٠٥، أغســطس ١٩٩٧.

(٢٠) نجيب عيسي : مرجع سابق.

(٢١) محمد الحنتوي، احمد ماهر: الخصخصة بين النظرية والتطبيـــق المصـــري، الإسكندرية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٩٥.

(٢٢) رمزي نكي: مرجع سابق.

(٢٣) طلعت السروجي: مرجع سابق.

(٢٤) رمزي نكي: مرجع سابق.

(٢٥) الفاروق ذكي يونس: السياسة الاجتماعية بين دول الرعاية وخصخصة الخدمة مع التطبيق على دولة الكويت، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعــهد العــالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، العدد الخامس، يناير ١٩٩٤.

(٢٦) نجيب عيسي: مرجع سابق.

(27) Pack, Janet Rothenberg, Privatization and Cost Reductin, Policy Sciences, 22,1,Mar,1989.

(٢٨) البنك الدولي: تقرير عن التنمية فى العالم، ١٩٨٨.

(29) Beesly, Michel, and Lintgcchild Stephen, Privatization: Principles, Problems, and Priorites, Regulation the U.K. Experience, John Kay, C, Mayer and David Thompson, Clavendon Press Oxford, 1989.

(٣٠) طلعت السروجي : مرجع سابق.

(٣١) رابح رتيب: مرجع سابق.

(٣٢) المرجع السابق.

(٣٣) طلعت السروجي: مرجع سابق.

(34) Khandwalla Pradip N., Somme Lessons for the Management of Public Enterprises, International Studies of Management and Orgnaization,14 ,2-3, 1984.

(35) Tay-Goody, Peter, the politics of Welfare Privatization: The British Experience Inetrnational Journal of Health Services, 19,2,1989.

(٣٦) رابح رتيب: مرجع سابق.

(٣٧) مهدى الجزاف: مرجع سابق.

(٣٨) رمزي ذكي: مرجع سابق.

(39) McDonald, James H., Nafia and Basic Food Production : Dependency and Marginalization on Both Sides of the us. Mexico Broader, Research in Economic Anthropology, 15 ,1994.

(40) Leat, Diana Op, cit.

(41) Stoesz, David, A Theory of Social Welfare, Social work, 34, 2, Mar, 1989.

(42) Stoesz, David, Privatization: Reforming the Welfare State, Journal of Sociology and Social Welfare, 14, 3, Spent, 1987.

(43) Lohmann, Roger, A, Private Social Services in a Welfare Socoal School of Social Work West Virginia U., Journal of Independent Soial Work, 2, 3, 1987.

(44) Johnson, Norman, the Privatization of Welfare Social Polciy and Administration, 23, 1, May, 1989.

(45) Berry, Leonard L., & Yaday, Manjit S., Capture and Communicate Value in the pricing of Services, Stone Management , 37, 4, 1996.

(46) Oconnor, Peter, Privatization and Welfare Services, Australian Journal of Social Issues, 25, 1, Feb, 1990.

(47) Hart, Jan, Old and New Issues of Welfare Policy: State a Nova Tem Social Polity, Sociologlly- Casopis 27, 5, 1991.

(48) Weeks, M, Social Welfare Policy Formulation at Marco and Macro levels in a fast Changing South African, Maatskaplike Work, Social Work,30, 3, Aug, 1994.

(49) Oloony, John, Privatization and Service Integration: Organizational Models for Servies Delivery, Social Service Review, 67, 4, Dec, 1993.

(50) Szuce, Stefan Op. Cit.

(٥١) طلعت السروجي: مرجع سابق.

(٥٢) أحمد عبد الرحمن احمد: العولمة، المفهوم، المظاهر والمسببات، مجلة العلـــوم الاجتماعية، جامعة الكويت المحلية، المجلد ٢٦ العدد ١، ١٩٩٨.

(٥٣) منير البعلبكي: المورد قاموس إنجليزي-عربي، دار العلوم للملايين ١٩٩٥.

(٥٤) السيد ياسين: فى مفهوم العولمة، المستقبل العربي ،حركة دراســـات الوحـــدة العربية، السنة العشرون، العدد ٢٢٨، فبراير ١٩٩٨.

(٥٥) المرجع السابق.

(٥٦) جلال أمين: العولمة والدولة، المستقبل العربي، مرجع السابق.

(٥٧) أحمد عبد الرحمن احمد: مرجع سابق.

(٥٨) المرجع السابق.

(٥٩) أنظر دراسة سليمان خلف: العولمة والهوية الثقافية، المجلة العربية الإنسانية، جامعة الكويت، العدد ٦١، ١٩٩٨.

(٦٠) محمد عابدي الجابري: العولمة الهوية الثقافية عشر اطروحات، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة العشرون، ١٩٩٨.

(٦١) أسامة الغزالي حرب: مصر تراجع نفسها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠ص ص (١٧٣-١٧٥).

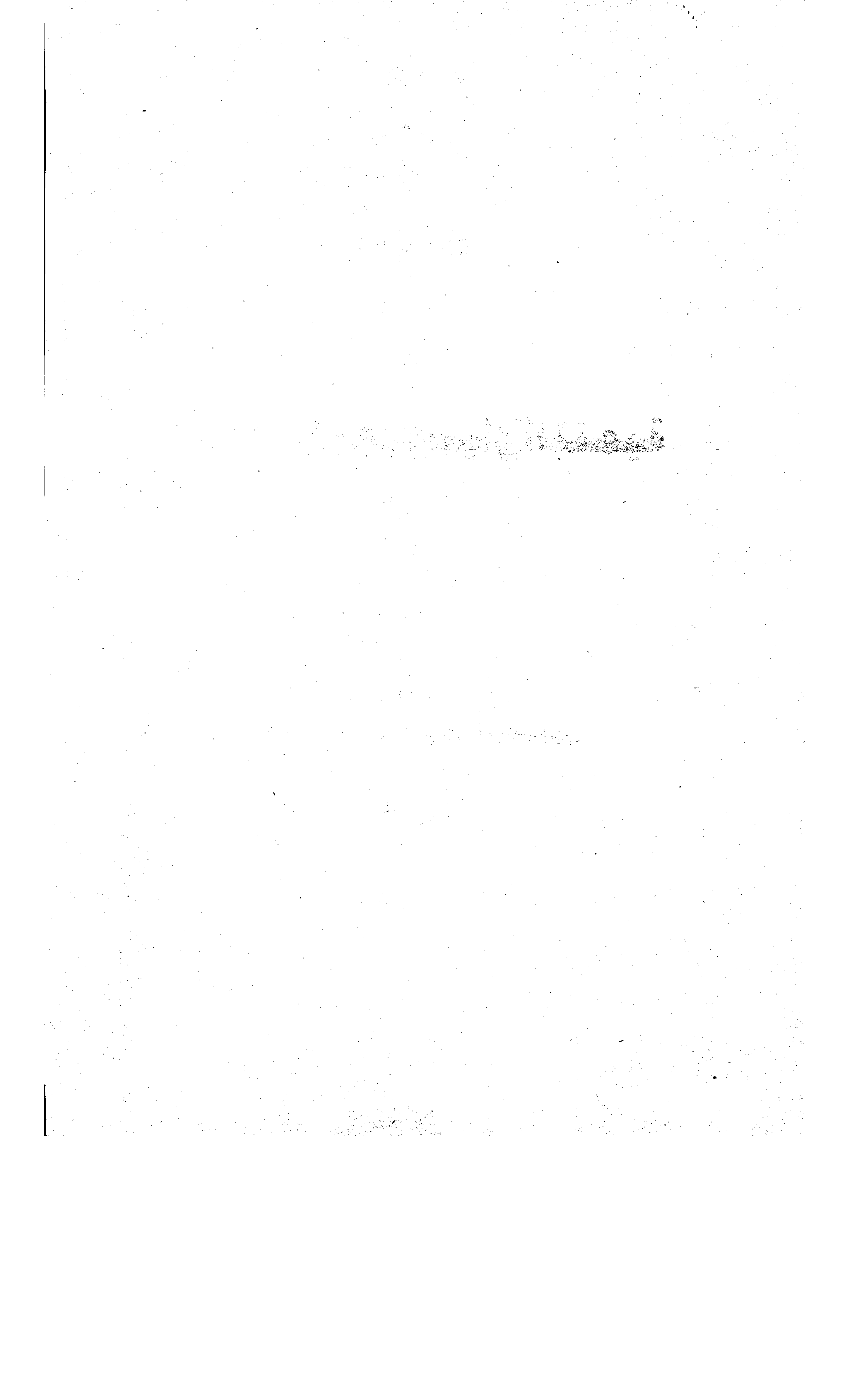
(٦٢) المرجع السابق: ص :(١٩٥).

(٦٣) المرجع السابق: ص ص : (١٩٧-١٩٨).

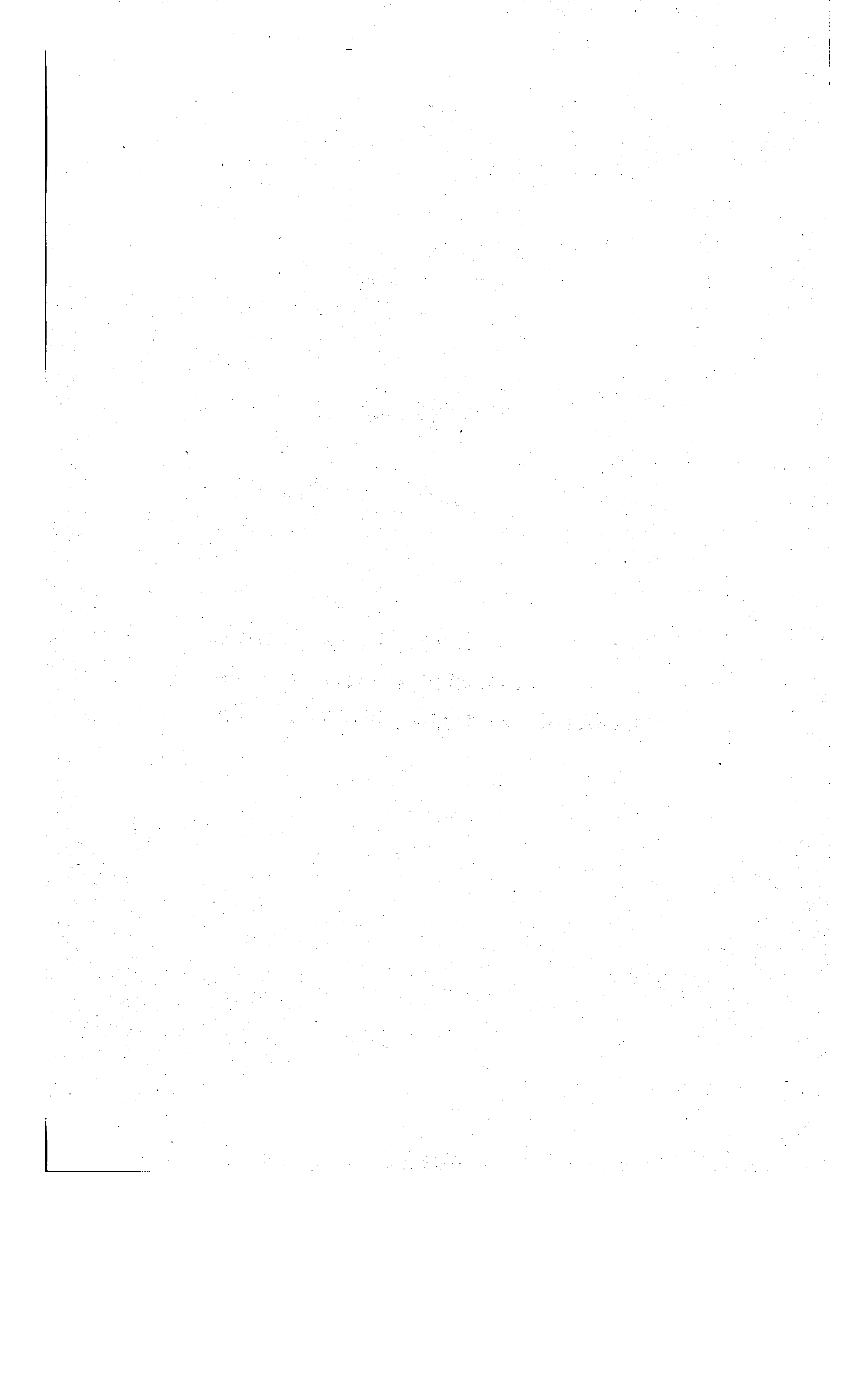
الفصل السابع

التكنولوجيا وسياق التنمية

إعـداد
الأستاذ الدكتور/ طلعت مصطفي السروجي



محتويات الفصل



مقدمة:(*)

تطور التكنولوجيا عبر العصور تحقق بشكل تدريجي ومتعرج، وارتبط هذا التطور بشكل وثيق بظهور الزراعة والحضارات الزراعية التى تركزت فى مصر وبلاد ما بين النهرين والهند والصين، ويرجع تطور التكنولوجيا حتى منتصف القرن الثامن عشر إلى اكتشافات الحرفيين والفنيين والعمال المهرة، وفى بعض الأحيان إلى عمال وأفراد عاديين، وانقلب هذا الوضع بشكل تدريجي وبطئ بعد ظهور الثورة الصناعية (٨: ١٦-٣٠)، حيث يعتبر ارتباط التقدم العلمي بالتطور التكنولوجي حديثا، (٣٨: ٤٤).

ومنذ نهاية القرن التاسع عشر أخذت مراكز الأبحاث الجماعية فى الظهور، وقد بدأ معمل توماس اديسون عام ١٨٧٦، وتبعته معامل شركة آرثر لتيل عام ١٨٨٦ فى الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أخذت كثير من الشركات بعد ذلك تقيم معامل الأبحاث الخاصة بها (٢٧: ٢٨٢).

وتحاول الدول المتخلفة إدراك المستوى العلمي والتكنولوجي للدول المتقدمة، أى بلوغ الثورة الصناعية الثانية للنصف الثاني من القرن العشرين، المعروفة بالثورة العلمية التكنولوجية أو المابعد صناعية، حيث زاد التلازم بين البحث العلمي والإبداع التكنولوجي وتطبيق العلم والتكنولوجيا تطبيقا متزايدا (٢٥: ٢٧).

وازدياد توثيق علاقة التكنولوجيا بالعلم أحدث تغييرات بيئية واجتماعية، واهتزاز لدور الفرد فى المجتمع، وأهمية متزايدة للعقل والتفكير البشري، واعتبر أساسا لثروات الأمم ...ألخ.

وارتبطت التكنولوجيا بسياق التنمية حيث كانت تستخدم فى إنجلترا فى القرن السابع عشر لدراسة المهارات النافعة، أما اليوم فتعتبر شيئا أكثر من مجرد أداة أو

(*) أنظر بالتفصيل دراسة:

طلعت السروجي: الأثار الاجتماعية لاستخدامات التكنولوجيا فى الميكنة الزراعية والصناعات الصغيرة فى الريف، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩،ص ص(٢٩-٦٩).

عملية فيزيقية لكونها تضم السياق للعمليات والأدوات. ولهذا السبب بالتحديد تضمن نقل التكنولوجيا خلال التاريخ بأكمله أكثر من مجرد نقل المصنع أو الآلات ، حيث تضمن الانتشار المعقد وغير المنظم للأفكار والقيم (٣١: ٢١٩).

وأصبحت التنمية عملية بحتمية تنظيمية تخطيطية، رأسمالها الأول الإنسان ووسيلتها الأولى وغايتها الأخيرة الإنسان، باعتباره مبدع ومستخدم وفاعل ومؤثر وغاية(١٦: ٣٠).

ونقل التكنولوجيا وليس ابتكارها هو الأسلوب الأكثر انتشارا في الدول النامية، وأصبح نقل التكنولوجيا من سمات هذا العصر (٢: ٨٧).

مع تزايد سرعة الثورة العلمية التكنولوجية، تزداد الهوة بين الدول المتقدمة والنامية، وإحلال العديد من المواد المصنعة محل المواد الطبيعية، والتى تمثل ـ غالبا ـ محور اقتصاد الدول المتخلفة، وتزايد حدة استنزاف العقول من الدول النامية. فضلا عن تبعيتها التكنولوجية للدول المتقدمة فى محاولة منها لنقل التكنولوجيا ـ نقلا أفقيا ـ مما أثر على وصف التكنولوجيا فى الدول النامية باعتبارها بدائية ازدواجية حتى فى المجال الواحد (١٦: ٣٠).

والتطور التكنولوجي الحقيقي هو الذى ينبع أساسا من البيئة المحلية ويندمج مع معطياتها، ويمر بنجاح فى مراحل متلاحقة من تعديل وتكييف وتوطين وتطوير وابتكار فى التربة المحلية، ولا يمكن اعتبار نقل التكنولوجيا عملية ناجحة إلا بقدر ما يتحول " النقل الأفقي" للتكنولوجيا إلى " نقل رأسي" يرتبط ارتباطا عضويا وديناميكيا بهياكل المجتمع المحلي والبيئة المحيطة (٨: ٨١)، فهناك إذن علاقة ذات اتجاهين بين البيئات الأساسية والتكنولوجيا وتطوير أحدهما يؤدى إلى الإسراع فى تطوير الآخر، وإذا لم يلازم تطور العلم والتكنولوجيا تطور مماثل فى المجتمع فإن الإنسان يشعر بالقلق على مستقبله، بل قد يؤثر على علاقة الإنسان بالمجتمع، بل وتخلف القدرة التكنولوجية المحلية، ولذا فإن من الأهمية الكشف عن الآثار الاجتماعية الإيجابية والسلبية المؤثرة على المجتمع والفرد، الناجمة عن استخدام التكنولوجية الجديدة (١٦: ٣١).

أولاً: التكنولوجيا والمفاهيم ذات العلاقة

١. التكنولوجيا:

من الصعب التوصل إلى تعريف موحد للتكنولوجيا يقبل به جميع المهتمين بالموضوع، ويرجع ذلك إلى الجوانب اللغوية والتاريخية التي ارتبطت بلفظ "تكنولوجيا" على مر السنين، ففي اللغة الفرنسية ــ حيث الوضوح أكبر في هذا المجال ــ نجد جنبا إلى جنب لفظ "تكنيك" ولفظ "تكنولوجيا" فالأول لفظ قديم والثاني حديث نسبياً، والتكنيك هو الأسلوب الذي يستخدمه الانسان في إنجاز عمل أو عملية ما، أما التكنولوجيا بمعناها الأصلي فهي " علم الفنون والمهن" والمراجع الإنجليزية حتى العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي تفرق بين التكنيك والتكنولوجيا (١ : ٣٤) فالتكنولوجيا عملية **Process** بمعنى أنها كيان يضم أجزاء متشابهة ، أما التكنيك فهو نتاج **Product** العملية التكنولوجية نفسها، التي ينتج عنها تكنيك وأساليب إنتاجية محددة، وهذا التكنيك أو هذه الأساليب قد تكون سلعة أو خدمة.

والتكنيك في المجتمعات المتقدمة يستهدف في المقام الأول مواجهة مشكلات محددة في هذه المجتمعات طبقاً للقيم السائدة.

ومن الملاحظ أن مفهوم التكنولوجيا أخذ في العقود القليلة الأخيرة يمتص تدريجياً مفهوم التكنيك وأصبح يبتعد أكثر فأكثر عن معناه الأصلي (٨ : ٣٥).

والتكنولوجيا هي المجموع الكلي للمعرفة المكتسبة والخبرة المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات ، في نطاق نظام اجتماعي واقتصادي معين، من أجل إشباع حاجة المجتمع التي تحدد بدورها كم ونوع السلعة/ الخدمة (٢٤ : ٢٦).

ويشتمل مضمون التكنولوجيا على مركبة من عدة مكونات كالفن الإنتاجي والأدوات المستخدمة... الخ (١٨ : ٣٠٦).

ويفرق البعض بين التكنولوجيا الأولية ٠ البدائية **Primitive Technology** والتكنولوجيا المعاصرة، باعتبار أن التكنولوجيا تعني الاستخدام المنظم للمعرفة (٣٤).

ويركز البعض على أن التكنولوجيا هى مجموعة عمليات موجهة نحو هدف واحد أكثر منها مجموعة آلات ينسخ الجديد منها القديم، وأن عملية تطبيق العلم والتكنولوجيا هى عملية إنمائية أو حضارية شاملة تستدعى وتثير تغيرات فى جميع بنيان المجتمع وقطاعاته (٢٥ : ٨)، (٤٢ : ٠). والتكنولوجيا بذلك هى عملية توظيف المجتمع للمعرفة العلمية المنظمة، وفق أهداف محددة، لزيادة قدراته فى مختلف المجالات الاجتماعية والمادية فى وقت محدد لمواجهة مشكلات محددة بالوسائل المتاحة فى المجتمع، وفق القيم السائدة فيه، حيث تؤثر وتتأثر بالواقع المجتمعي بأبعاده المختلفة. (١٦ : ٣٢).

ونتفق فى ذلك مع الرأي الذى يؤكد "مجتمعية التكنولوجيا" باعتبار التكنولوجيا ظاهرة جماعية ذات علاقة جدلية مع البنية الاجتماعية والاقتصادية، وأنها تاريخيا نتاج للمجتمع.و التكنولوجيا المنقولة لا تستمر ولا تنمو إلا إذا تم استيعابها فى مجتمعها الجديد والتفاعل معها (١ : ٥٥-٦١).

والتكنولوجيا بذلك : (١٦ : ٣٢).

١-نشاط إنسانى لتطبيق المعرفة العلمية، وامتزاجها مع الخبرات المكتسبة، لتحقيق أهداف محددة وفق احتياجات المجتمع.

٢-هى عمليات تحدث فى مجتمع له تاريخه وخصوصيته ومقوماته وظروفه الخاصة، واستيرادها عنصر مكمل ومساعد وليس بديلا عن بناء القدرة التكنولوجية الذاتية للمجتمع واعتماده على الذات بالتعبئة القصوى والرشيدة.

٣-تتشابك وتتفاعل التكنولوجيا مع البني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحضارية التى يمر بها المجتمع.

٤- إن لكل فن إنتاجي سلعي أو خدمي تكنولوجية محددة لمجتمع معين في زمن معين ويتم تطوير هذا الفن الإنتاجي باستخدام التكنولوجيا كأداة المعرفة العلمية المتاحة في المجتمع، واعتبار التكنولوجيا أداة العلم في علاقته بالمجتمع.

٥- توافق التكنولوجيا مع القيم السائدة في المجتمع، ترتقي بهذه القيم وتعطي للإنسان وجود له دلالته، وأما عكس ذلك يكون الوجود الإنساني عديم الدلالة، ومن هنا يجب أن تكون التكنولوجيا آليات مناسبة لإشباع الحاجات الأساسية في أي مجتمع.

٦- أن العلاقة متبادلة بين التنمية والتطوير التكنولوجي، وتتطلب في ذات الوقت التنمية الشاملة والتطوير المستمر في التكنولوجيا المستخدمة، أما لإحداث تغيرات مجتمعية خلاقة أو مسايرة تغيرات وتحولات قيمية في المجتمع.

٣- العلم والتكنولوجيا:

تعتبر التكنولوجيا أداة لاتصال العلم وعلاقته بالواقع، والتكنولوجيا بذلك حلقة اتصال بين العلم والمجتمع.

والعلاقة بين العلم والتكنولوجيا علاقة جدلية فتقدم أو تطور أحدهما يؤدي إلى تقدم أو تطور الآخر، باعتبار التكنولوجيا المخزون العلمي للمجتمع. كما أن التكنولوجيا تزود العلم بأدوات إجراء التجارب، ويؤدي العلم بلا شك إلى تطور التكنولوجيا بزيادة المخزون العلمي في المجتمع.

ويربط الباحث (١١٣ : ٣٢ : ٢٥) بين العلم و التكنولوجيا باعتبار التكنولوجيا أسلوب لتطبيق المعرفة. كما أن العلم هو المعرفة بالإضافة إلى الأسلوب الأمثل للتطبيق.

بينما يفرق الباحث (٤١ : ٤) بين العلم والتكنولوجيا باعتبار العلم معرفة "لماذا" بينما التكنولوجيا معرفة "كيف"؟

والتكنولوجيا تحول النظريات والقوانين العامة التي يـأتي بـها العلـم إلـى أساليب وتطبيقات في مختلـف الأنشـطة، والعلـم يملـك صفـة العموميـة بينمـا التكنولوجيا تملك صفة الخصوصية. والعلم نتاج فكري والتكنولوجيا نتاج علمـي فـى المقام الأول، (٨ : ٣٦-٣٧)، ومهما تباين الآراء فالعلاقة بينهما ثنائية الاتجاه، وتتفق أهداف كل منهما فى خدمة المجتمع وتنميته.

ويتضح من ذلك أهمية الاهتمام بمشكلات الكوادر العلمية والتكنولوجية ضمـن إطار اجتماعى واقتصادي وسياسي للدول المتخلفة، فنحن فى حاجة إلى نصف قـرن من معدلات النمو الحالية لإدراك مستوى الدول المتقدمة كما هو اليـوم (١ :٩-١٢) . وضرورة التركيز على إعداد خطة قومية شاملة واضحة المعالم، تكون الخطة العلميـة و التكنولوجية جزء لا يتجزأ منها وأن يسهم فى إعدادها القطاع العلمي (٢٠-١٠٥).

وينبغي أن تتوافق مخرجات التعليم مع متطلبات التنمية من ناحية والمـهارات التكنولوجية و الفنية من ناحية أخري.

ففى القطاع الزراعي لا يكاد التعليم يؤثر فـى عمليـات الإنتـاج، فـالعمل الزراعي يقوم به أميون، وتحول التعليم إلى قوة طاردة من الزراعـة ومـن الريـف. وفى الصناعة لا تزال إنتاجية العمل أقل منـها فـى البـلاد المتقدمـة ممـا يطـرح تساؤلا عن العنصر البشري ومستوى تعليمه وتدريبه ومدى كفاءة التعليم ودوره فـى التنمية. (٢٨ : ٢٤٤) كما يجب ربط العلم كنظام عائده المعرفة بالمجتمع الـذى هـو نظام يستخدم المعرفة. وأن التكنولوجيا هى التى تقوم بهذا الدور فى ربط العلم بالبيئة.

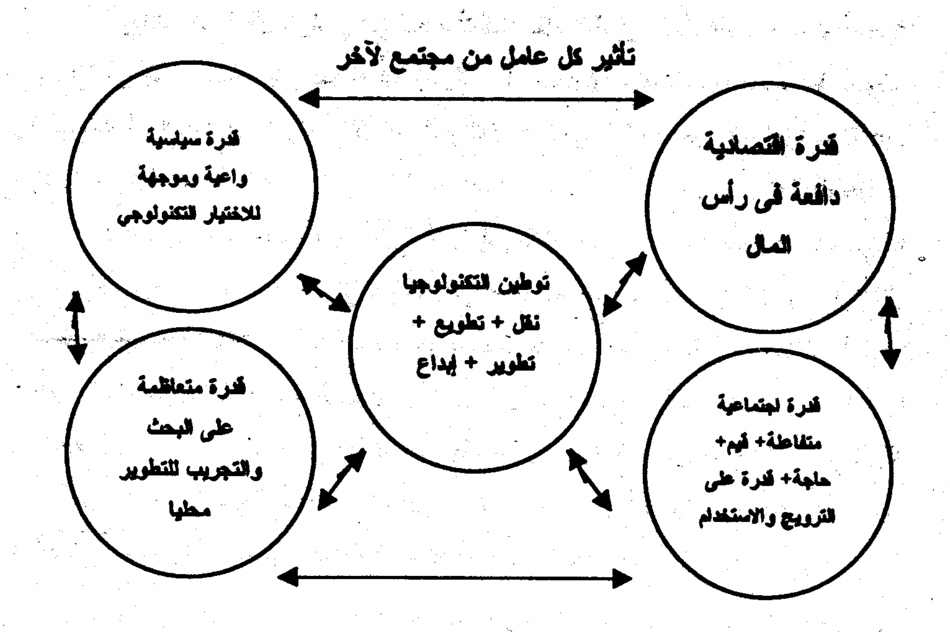
٣. نقل التكنولوجيا:

المقصود بنقل التكنولوجيا نقلها من دولة متقدمة لديها قدرة ذاتية على تحقيـق التكنولوجيا (نقل أفقي) ، إلى دولة أخرى أقل تقدما لا يتوافر لديها هـذه القـدرة، أو قدرتها ليست بالدرجة المطلوبة (نقل رأسي).

ويأخذ هذا النقل الرأسي في أبسط أشكاله نقل الطرق والأساليب التكنولوجية من الأولي إلى الثانية، دون إجراء أية تعديلات أو محاولات لتكيفها مع الظروف الاجتماعية والبيئية فى الدول الأقل تقدما. والنقل الرأسي للتكنولوجيا هو المؤشر الأكيد إلى تطور تكنولوجي حقيقي ينبع من البيئة المحلية. ولا يمكن اعتبار نقل التكنولوجيا عملية ناجحة إلا بقدر ما يتحول النقل الأفقي إلى نقل رأسي يرتبط ارتباطا عضويا وديناميكيا بهياكل المجتمع المحلي والبيئة التى تحيط به (٨ : ٨٠-٨١). والدول المتقدمة فى هذه الحالة مرسلة للتكنولوجيا باعتبارها من ناتجها وتتفق مع بيئتها. أما الدول المتخلفة فمستقبله للتكنولوجيا، ولكن لم تهيئ نفسها وظروفها وأبعاد واقعها لهذا الاستقبال. أما وسائل الاتصال هنا فمتعددة فقد تكون عن طريق قنوات الاستيراد المباشر، أو من خلال الاستثمار المباشر فى هذه الدول، وينجم عن عدم تهيئة المجتمع المستقبل لظروفه وأوضاعه الداخلية لاستقبال التكنولوجيا العديد من الآثار.

من هذا المنطلق فإن عملية النقل هذه ليست أمرا ميسورا، حيث تناسب التكنولوجيا أصلا ظروفا خاصة بمجتمعات متقدمة، مما قد يؤدى هذا النقل إلى إيجاد ظروف غير مرغوب فيها مما يعوق مسار التنمية. وقد تحتاج بعض أنواع التكنولوجيا إلى تطويع وتوطين لتلائم ظروف الدول النامية أو إيجاد حل بديل أكثر صعوبة وأبطأ فى التنفيذ، وهو تطويع البيئة ذاتها لكى تسمح باستيعاب وانتشار التعامل الإيجابي مع التكنولوجيا المنقولة كما يجب ربط التكنولوجيا بأهداف التنمية. (١٦ : ٣٥).

وأن هناك وعيا متزايدا لأمور البيئة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي، وأن هناك إدراكا أكبر لأهمية الحضارة فى مسار التنمية (٣٦ : ١ -٢). ونوضح فى الشكل التالي العوامل المتفاعلة فى توطين التكنولوجيا فى الدول النامية، ويلاحظ تكامل هذه العوامل مجتمعه وإن اختلف تأثر كل عامل من مجتمع لآخر.

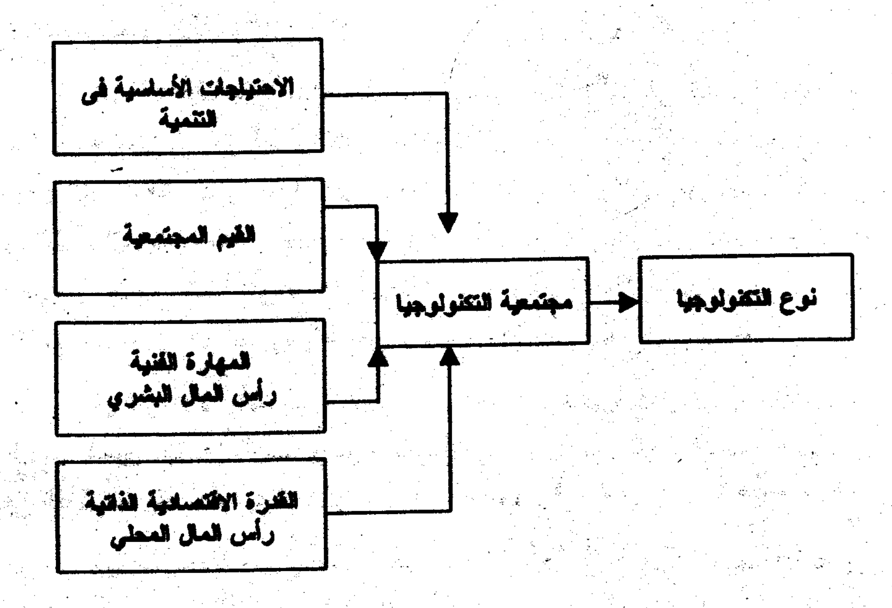


شكل (١) يوضح العوامل المتفاعلة في توطين التكنولوجيا في الدول النامية

٤. شروط نقل التكنولوجيا

لنجاح نقل عملية التكنولوجيا يجب توفر مجموعة من الشروط يمكن إيجادها في: حسن الاختيار ـ شروط النقل فنيا واقتصاديا وماليا ـ توافر القدرة المحلية للتطويع والتطبيق ـ حساب تكلفة العائد ـ تفادى الإضرار بالأجهزة التكنولوجية والإنتاجية المحلية (٢٤ : ٦٧)، وإكساب الخبرة والمعرفة العلمية والتكنولوجية ـ التوافق مع القيم والسلوكيات الاجتماعية في المجتمع ـ قياس آثار التلوث وكيفية مواجهته ـ تناسب التكنولوجيا مع استراتيجية الاحتياجات الأساسية فى التنمية ـ التركيز على التوسع الأفقي (مكثف العمالة) حيث كثافة رأس المال منخفضة ـ زيادة كفاية الآلات الزراعية والتوسع فى الميكنة الزراعية فى المناطق التى تقل فيها العمالة الزراعية وترتفع الأجور ـ عدم إغفال البعد الإنساني ـ أن تكون منطلقا للاعتماد

على الذات من خلال التركيز على النمو الاتساعي الأفقي بجانب النمو العمودي المكثف للإمكانيات والموارد المحلية (البشرية ـ المادية ـ التنظيمية) ـ التركيز على الموارد المجتمعية الكامنة التي لم تستغل بعد ـ تبادل التكنولوجيا المتاحة التي طورت في البلاد النامية ـ السماح بتراكم خبرات فنية وقدرات اجتماعية ـ مراعاة الندرة النسبية مع استخدام المورد المتوفر بأقصي درجة ممكنة ـ ضرورة توافر معايير محددة لأولويات استيراد ونقل التكنولوجيا.(١٦ :٣٦). ويوضح الشكل التالي العوامل المؤثرة في اختيار التكنولوجيا الملائمة



شكل (٢) يوضح العوامل المؤثرة في اختيار التكنولوجيا الملائمة

٥. آثار نقل التكنولوجيا :

تنظر الناس في بلاد العالم الثالث للتكنولوجيا كما لو كانت جعبة ساحر في ثناياها حلول وجيبه وخارقة، يمكن لو أتيحت لها أن تخلصها من بعض شقائها (٧ : ٥٢٨-٥٢٩)، معتقدين في ذلك أن التكنولوجيا هي التي تصنع التنمية وفي

الحقيقة أن جهد التنمية الشاملة الدءوب هو الذى يساعد على اكتساب الثورة التكنولوجية اللازمة لاضطراد وتعظيم عائده (٦ : ٥٣٠).

ولنقل التكنولوجيا آثار إيجابية كالإفادة من الإنجازات الإيجابية للتقدم العلمي والتكنولوجي، والسرعة فى الإنتاج أو تحسين وتطوير نوعية المنتج. توفير" الوقت والجهد البشري" مما يمكن استثماره فى مجالات أخري، ولكن يشترط لحدوث ذلك تكيف التكنولوجيا مع الظروف والأوضاع البيئية ومراعاة العامل الإنساني، والبعد المهاري، والملائمة الهندسية وحجم التكنولوجيا الجديد مع طبيعة مجال ومكان الاستخدام كحجم الآلة. (١٦ : ٣٧).

غير أن هناك آثارا سلبية لنقل التكنولوجيا واستخداماتها فى الدول المتخلفة، حيث أن التطور السريع للعلم والتكنولوجيا لم يلازمه تطور مماثل فى المجتمع، مما يجعل الإنسان قلق على مستقبله ففى أمريكا مثلا (٢٣ : ٢٥-٢٩) يقلق الآباء على مستقبل أبنائهم خوفا من أن يصبحوا عاطلين، ما لم تكن لديهم دراية باستخدام أجهزة الكمبيوتر حسب الكيفية التى يراها أصحاب العمل، وخبرات الآباء محدودة فى إرشاد أبنائهم. وينظرون إلى المدارس باعتبارها أنسب مكان لمواجهة هذه المشكلة.

إن التوسع فى استخدام التكنولوجيا فى العمل وإحلالها محل المهارة الشخصية قلل من شعور الإنسان بأهميته وقدرته على الابتكار وزاد من إغفال العنصر البشري فى العمل مما يفقد الموارد الإنسانية (٤٠).

كما أننا نجد أن استخدامات التكنولوجيا فى الدول النامية استخداما غير متوازن، بين بعدى بناء المجتمع(البنائي – الوظيفي) ، كما أنه ينظر إلى استخدامات التكنولوجيا نظرة ضيقة باعتبارها أحادية الهدف. وهو هدف اقتصادي إنتاجي بحت هذا مع تسليمنا بقوة العلاقة بين نوعية التكنولوجيا المستخدمة والمتغيرات البنائية الوظيفية فى المجتمع (١٦ : ٣٨).

باعتبار التكنولوجيا الجديدة مدخلا من مدخلات المجتمع كنسق اجتماعي إلا أن العمليات التحويلية (المهارة الفنية والاستخدام الإيجابي للفرد فى الدول المتخلفة) لا تساعد على إيجاد المخرجات المرغوبة والآثار الإيجابية لهذا المدخل الجديد، ويرجع ذلك إلى عدم التخطيط فى اختيار المدخل المناسب، أو التخطيط للعمليات التحويلية لهذا

المدخل داخل المجتمع كنسق اجتماعي. ضيق النظرة لبعض المشكلات فمثلا المشكلة الزراعية تتحول فى الدول المتخلفة من مشكلة اقتصادية اجتماعية إلى مجرد مشكلة تكنولوجية، كما أن الهدف الرئيسي التأثير على كيفية جهل البذور لا البشر أكثر إنتاجية (٢٣: ١٥).

إن التكنولوجيا (متوطنة) فى الدول المتقدمة بينما (مستوردة) فى الدول النامية ويظهر هنا التبعية والتحكم التكنولوجي، ولم تستطع برامج التنمية فى الدول المتخلفة إفراز تطورا تكنولوجيا نظرا لضعف القدرة المحلية التكنولوجية فى هذه المجتمعات والتى أضحت معتمدة على قدرات الدول الأخرى.

ظهرت الازدواجية التكنولوجية بين القديم والحديث والميل إلى التقليد والمحاكاة، والفهم الخاطئ للتحديث فى هذه المجتمعات، باعتباره علاقة إيجابية لما يطوره وتستحدثه الدول المتقدمة، بينما لا يعني التحديث التقليد والمحاكاة، وإنما اكتساب المجتمع القدرة على التجدد والتطور الذاتي والتقدم دون فقدان لشخصيته الحضارية (١٦: ٣٨).

والتكنولوجيا المنقولة لا يراعي فى اختيارها قيم ومعايير المجتمع، وقد أوضحت بعض الدراسات المحلية (١٩) أن هناك بعض المعايير التى تؤثر سلبيا على قابلية الفلاحين لتبني الأفكار الجديدة مثل الأمية – العزلة – والعلاقات الاجتماعية الأولية، وأوضحت دراسات أخري (١٤) وجود قيم واتجاهات للفلاحين المصريين لرفض الممارسات الزراعية المستحدثة كالقدرية، القناعة، الاتجاه نحو التحفظية، الخوف من المجهول، عدم الميل للتغيير. بينما بينت دراسات أخري (١٥) أن بعض الفلاحين يتوقفون عن استخدام التكنولوجيا لعدم وجود صيانة، وعدم وجود الخامات، وظهور بدائل جديدة، وارتفاع تكلفة استخدام التكنولوجيا، وعدم توفر قطع الغيار، وعدم توفر الفنيين، وعدم حاجة السوق إلى التكنولوجي وقصور المعرفة المتاحة، بينما أوضحت دراسات أخري (١٠) أن للتكنولوجيا دورا إيجابيا فى تنمية المناطق الريفية المستحدثة من حيث إقامة مأوي، وإنشاء ورش صيانة موتورات، وتطوير عملية تصنيع وتمليح الأسماك، وتوفير المبيدات اللازمة.

وتؤدى التكنولوجيا إلى رفع كفاءة العامل الفرد عشرات أو مئات المرات مما يقلل بشدة من عدد العمال المطلوبين لإنجاز عمل ما، ومع الأخذ بالتكنولوجيا يصبح العمال ذوو المهارات القديمة دون عمل، وتزداد البطالة وقد يحدث ذلك تمزقا عنيفا للجماعات بأسرها، عندما تكون التكنولوجيا القديمة من القطاعات الرئيسية للعمالة في المجتمع، وما ينجم عن ذلك من عواقب اجتماعية، فضلا عن الأنماط الجديدة للسكان، ولذلك يجب تقويم العمالة وتخطيطها قبل إدخال هذا النوع من التكنولوجيا على نطاق واسع، كما أن الاستجابة للتغيرات التى تحدثها التكنولوجيا متعددة الجوانب وتتوقف بدرجة كبيرة على عوامل ثقافية، فقد تكون ردود الفعل رفض التغيير أو اللجوء للعنف (تخريب التكنولوجي) ، وقد يؤدى إلى نزوح القوى العاملة من الإنتاج الحقيقي إلى القطاعات الأخرى" (١١١ :: ٣٢٢-٣٢٤)، هذا فضلا عن وجود صعوبات في تعلم مهنة جديدة لذوى المهن القديمة.

هذا بالإضافة إلى البطالة المقنعة في بعض القطاعات مثل الريف، والتى ترتبط بمستوى تكنولوجي معين فإذا انتقلنا إلى زراعة ميكنة **Mechanized** فبالتالي ستظهر درجة عالية من البطالة المقنعة.

وقضية البطالة هي حصاد لفترة اختيار التكنولوجيا غير الملائمة، وقد جرت العادة في التحليلات عند عرض الخيارات التكنولوجية الملائمة على وضع كثافة العمالة وكثافة رأس المال المستثمر على طرفي نقيض (٣٩١ :: ٨٦١).

ولا تشكل العمالة الزراعية في الريف (فعلا) سوى ٤٩,٣% فقط من إجمالي قوة العمل في الريف، وقد تبين (من مسح بالعينة أجرته وزارة الزراعة عام ١٩٨١/٨٢ عن حالة الميكنة الزراعية في مصر) أن الحائزين لخمسة أفدنة فأكثر يمتلكون ٦١,٢% من ملاك الجرارات الزراعية المشتراة حديثا، ٤٤% من ملاك آلات الري، وتذهب نسب كبيرة من مدفوعات إيجار الآلات الزراعية إلى كبار الحائزين وتقدر نسبة تتراوح بين ٥٠% ، ٥٣% من هذه المدفوعات ويساهم ذلك في تعميق هذه الدخول (١١٧ :: ٣٦٧).

هذا فضلا عن ضعف روح التعاون بين الفلاحين، فالتكنولوجيا القديمة كانت تجعل الفلاح يساعد (يزامل) الآخرين، بينما التكنولوجيا الجديدة تجعل الفلاح المصري يميل إلى الفردية أكثر من العمل الجماعي.

هذا بالإضافة إلى تلوث البيئة، والتى لا تولى البلاد النامية له أى أهمية لضعف إمكانياتها ، وعدم إدراك خطورة هذا التلوث، وقد جاء فى تقرير نادى روما الشهير (حدود النمو) أن التلوث يصل إلى مستويات لا تحتمل، مما دفع الدول المتقدمة إلى التحرك السريع إلى إنتاج وسائل تخفيض التلوث أو ما يسمي **Pollution Abatement Devices** .

ووضع مواصفات نمطية لإنتاج بعض السلع تقلل من التلوث، وحظر استخدام بعض الكيماويات، ولا تستطيع الدول المتخلفة ذلك بالرغم من مصادر التلوث فى المدينة بدأت الآثار الضارة للمبيدات على صحة الفلاحين، وبعض الأسمدة ذات الآثار الجانبية فى تلوث الأرض والمياه ببعض الكيماويات الضارة، ويجب الحذر الشديد فى استخدام الكيماويات، نظرا لآثارها الضارة الواضحة على كائنات حية مفيدة من طيور ونباتات، ومن حيث تأثيرها على الإنسان المستهلك للمنتجات الزراعية، فالمبيدات الكيماوية تحتوى عادة على عناصر سامة، لها دورة كاملة فى البيئة من النبات إلى الحيوان إلى الإنسان مرورا بالأرض والأنهار والبحار والهواء، وتستغرق أحيانا أكثر من عشرين عاما، ومن ثم لابد من الاهتمام الشديد بتطوير تكنولوجيا المقاومة الحيوية البيولوجية، والعمل على التوسع فى استخدامها والتدني باستخدام المبيدات الكيماوية (٣: ١٦٠-١٦٨).

ثانيا الخدمة الاجتماعية ونقل التكنولوجيا

إن مرحلة التغير السريع الذى نمر به، تتميز بالتقدم العلمي والتكنولوجي بماله من آثار لا حدود لها فى حياة الناس وتعقيدها وتغير أساليبها (١٣ :٥) والخدمة الاجتماعية مهنة تكنولوجية فى طبيعة تطورها.

ويؤكد كلارك وهوريز (١٩٧٩) **Clark & Horeysi** على أن تأثير الخدمة الاجتماعية يجب أن يتضح فى أدوارها أو شكل الخدمة المقدمة فى المجالات التى تهتم

بها الخدمة الاجتماعية، وتأثير وفاعلية الخدمات المختلفة على حيـــاة النـــاس، ومـــن المهارات التى يجب أن يزود بها الأخصائي الاجتماعي المهارات التى تتعلق بتجميـــع المعلومات والتحليل وتفسير المعلومات، وصنـــع القـــرارات، ومـــهارات الاتصـــال، بالإضافة إلى مهارات التدخل المهني (٤٥: ٠).

ويمكن للأخصائي الاجتماعي أن يستخدم مهاراته المختلفـــة فـــى الـــترويج للتكنولوجيا، كما أنه يمكنه جمع الحقائق والمعلومات المختلفة التى تتعلق بها وتفسـيرها فى ضوء الواقع المجتمعي، ومدى تقبل الأفـــراد للتكنولوجيـــا، أو توفـــر المـــهارات والخبرات الكافية للتعامل مع التكنولوجيا. كما يمكنه من خـــلال الاســـتعانة بـــالخبراء والفنيين عقد الندوات والدورات التدريبية لزيادة المهارة الفنية لمستخدمى التكنولوجيـــا، مستخدماً فى ذلك مهاراته الاتصالية سواء بالأفراد أو القادة المؤثريـــن فـــى المجتمـــع والذين يمكن الاستعانة بهم كمروجي تكنولوجيا (١٦ :٤٣).

كما يمكنه استخدام مهاراته التأثيرية والقدرة على الإقناع، ومســـاعدة الفـــرد ولتمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة. والمهارة فى إجراء البحوث والاستفادة منـــها، ويمكن أن يكون وسيطا وخبيرا لشرح فكر خبراء التكنولوجيا إلى المستفيدين وبالتـــالي يسهل فى عملية نقل التكنولوجيا (٩: ٢٩) بمساهمته مع المهن الأخرى مـــن منظـــور تكاملي ودوره فى الترويج لها (٥:٥) (١٥).

ومادام الأخصائي الاجتماعي يتعامل مع الاحتياجات والمشـــكلات لإحـــداث التغيير وتوجيهه لصالح المجتمع، فمن الطبيعي أن تكون الاحتياجات والمشكلات هـــى وحدة العمل التى يمارس عمله فيها (١٣ :١٠) ويتضح هنا دور الخدمة الاجتماعية فى دراسة الاحتياجات والموارد، وتستقدم من التكنولوجيـــا مـــا يتناســـب مـــع قدراتنـــا وإمكانياتنا، ويشبع من هذه الاحتياجات، والتوعية بكيفية استخدام التكنولوجي، وترشـــيد وتوظيف استخدامها بما يخدم احتياجات المواطن ويحقق أهدافه.

وذلك من خلال إجراء دراسات قبلية مسحية للمجتمع يتعرف مـــن خلالـــها على طبيعة المجتمـــع وقيمـــة وتحديـــد احتياجاتـــه ومشـــكلاته، وتنظيـــم حمـــلات توعية للمواطنين بأهمية تقبل التكنولوجيا والانتقاء منـــها، وإجـــراء دراســـات بعديـــة

لتقويم مدى نجاح تلك التكنولوجيات فى تحقيق أهدافها وإشباعها لاحتياجات المجتمع (٩: ٣٠-٣١).

من أدوار الخدمة الاجتماعية المساهمة فى تحرير طاقات وإمكانيات المواطنين من الأوضاع والظروف المعوقة، وتنمية هذه الطاقات والإمكانيات لرفع كفايتها الإنتاجية، وتشترك بفاعلية فى زيادة الإنتاج فى جميع المجالات (٣٥) والخدمة الاجتماعية بذلك تعمل على زيادة تقبل الأفراد للتكنولوجيا ، وزيادة مهاراتهم الفنية من خلال التدريب فضلاً عن إزالة ما يعوق تقبل الأفراد من قيم قد تحد أو تسئ استخدام التكنولوجي ، وهى بذلك تهيئ الأفراد لاستقبال ونقل واستخدام التكنولوجي.

والأخصائي الاجتماعي مسئول مهنيا عن إحداث التغيير الاجتماعي وأصبح ينظر للعميل كهدف للتغيير (٣٥ :٠) وهو بذلك يعمل على تهيئة المجتمع وتغييره، لاستقبال ونقل واستخدام التكنولوجيا، بل أن الخدمة الاجتماعية الراديكالية تهتم بإحداث تغيرات مجتمعية، فهذه التغييرات ولا شك تساهم بشكل أو بآخر فى تهيئة المجتمع وإعداده للتكيف مع التكنولوجيا، وبنفس القدر والأهمية تتعامل الخدمة الاجتماعية مع عقبات ومشكلات وآثار نقل التكنولوجيا.

والخدمة الاجتماعية أنن تسهم فى نقل التكنولوجيا من خلال مدخلين تم إيضاحهما: (١٦ :٤٤):-

١-المدخل الإنساني: من خلال التعامل مع الفرد مستخدم التكنولوجيا ، بتدريبه وزيادة مهاراته وخبراته الفنية، وتقبله للتكنولوجيا وإزالة أى عوائق فردية قد تحد من تقبله للتكنولوجيا أو استخدامه لها. وتكيف الفرد مع التكنولوجيا الجديدة.

٢-مدخل التغير المجتمعي: وذلك بالمساهمة فى تهيئة المجتمع وجعله تربة صالحة للغرسة الجديدة (التكنولوجيا)، ولتكيف الواقع مع التكنولوجيا الجديدة.

فضلا عن مساهمة الخدمة الاجتماعية فى الكشف عـــن أبعـــاد واحتياجـــات المجتمع، واختيار وتوطين التكنولوجيا وانتشارها وإدراك الآثار الناجمـــة عن التكنولوجيا الجديدة.

ثالثاالتخطيطالاجتماعيوعمليةالتكنولوجيا

التخطيط يوضح الأغراض ورسم أو وضع الحلول البديلـــة وتحديـــد النتـــائج الإيجابية والسلبية والتقويم المستمر، لتحسين الاستراتيجية والـــبرامج. كمـــا يوضـــح جنر ميردال.

إن التخطيط هو تنسيق مقاييس التدخل لخدمة تنمية الأهداف الكلية للمجتمـــع القومي والتى تحددها السياسة (٣٥ : ٠) ولتخطيط الاجتماعي نسق اجتماعي لتطويـــر المشروعات النوعية المحددة (٤:٤-٩) والتخطيط الاجتماعي بذلك تدخل واع لإعـــادة صوغ الهياكل الاجتماعية والاقتصادية، من خلال مجموعة من السياسات المتكاملـــة، والتى تستهدف زيادة القدرة التكنولوجية المحلية، والتى تختلف وتتباين مـــن مجتمـــع لآخر، ويساهم التخطيط الاجتماعي فى خلق جو من الثقة المتبادلة بيـــن التكنولوجيـــا والمجتمع ومستخدمها (١٦ :٤٥).

وتوجد حاجة إلى زيادة قدرة التخطيط على ايجاد أحداث واقعية مرغوب فيها، ويتطلب ذلك من المخططين أن يدركوا المستفيدين من عـــائد التخطيـــط، وأن يكيفـــوا أساليبهم التخطيطية لكى تكون قادرة على التعبير عن احتياجـــات المســـتفيدين بشـــكل مباشر والتخطيط بذلك يعمل على تلبية حاجات المجتمع (٣٣).

ومن أسس التخطيط الاجتماعي ومبادئه مراعاة الواقعية الاجتماعية، من حيث تحديد نوع المجتمع والسلوك الاجتماعي السائد فيـــه، وطريقـــة الحيـــاة، والعلاقـــات الاجتماعية والقيم والعادات التى تشكل المجتمع تشكيلا يجعله يختلف عن غـــيره مـــن المجتمعات (٤ :٧٩) ومراعاة الأخصائي الاجتماعى المخطط لهذه الواقعية، وإدراكـــه للقيم والعلاقات والسلوك الاجتماعي السائد، ما يجعله يساهم بشكل أو بآخر فى توطيـــن التكنولوجيا فضلا عن مشاركته فى تحديد أهداف التكنولوجي المستخدم، وتحديد الآثـــار السلبية والإيجابية للتكنولوجي .

ويؤدى تغلغل التكنولوجيا الجديدة إلى آثار، وكل قرار يتعلق باستخدام التكنولوجيا يمكن أن يبني على بيانات ومعلومات (٣٧) ويمكن أن يساهم الأخصائي الاجتماعي المخطط بما لديه من مهارة بحثية، فى دراسة آثار التكنولوجيا المستخدمة، كما أنه يمكنه المساهمة فى توفير البيانات والمعلومات الصادقة، التى تفيد فى ترشيد قرار استخدام تكنولوجيا جديدة كما يمكنه من خلال تفاعله مع متخذى هذه القرارات أن يبصرهم باحتياجات المجتمع للتكنولوجي الجديد وأهدافه وتوقع آثاره السلبية والايجابية، كما يمكنه القيام بدور واضح فى توفر المعلومات عن التكنولوجيا الجديدة، ويمكنه كذلك استخدام أسلوب تحليل مدخل – مخرج والذي يمكن من اتخاذ القرار المناسب بإدخال التكنولوجيا الحديثة (٣٧).

ويمكن للمخطط الاجتماعي المشاركة فى اختيار التكنولوجيا الملائمة لواقع المجتمع القيمي والسلوكي، وهو الذى قام بدراسة المجتمع، واختيار التكنولوجيا المؤدية إلى الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد المتاحة والكامنة، وهو الذى قام بتحديدها، واستخدام التكنولوجيا في وجود شروط ومقدمات هادفة يحددها الأخصائي الاجتماعي المخطط والعلاقة بين نوعية التكنولوجيا المستخدمة والتغير البنائي الوظيفي في المجتمع، فضلا عن ضرورة توفر خطة لنقل التكنولوجيا يشارك في إعدادها الأخصائي الاجتماعي المخطط. وكذلك فى توطين التكنولوجيا وتدعيم قدرات المجتمع الذاتية على الابتكار، أو تأهيل استخدامات التكنولوجيا الحديثة.

وبذلك فإن التكنولوجيا المناسبة وخياراتها في نطاق تحكم المخطط الاجتماعي، ويمكن للأخصائي الاجتماعي المخطط المساهمة بفاعلية فى زيادة قدرة المجتمع التكنولوجية الذاتية، من خلال اهتمامه بالعنصر البشري وخطة تطوير هذا العنصر، وتنمية الأفراد لزيادة مهاراتهم وقدراتهم الكامنة داخل إطار حاجات الخطة،وتركيزه على مجال استخدام العنصر البشري **Manpower utilization** ولا يقتصر تنمية القوى البشرية على التأهيل والتدريب فقط زلكن كذلك على الرعاية الصحية والاجتماعية وتنمية الوعى الثقافي والاجتماعي، وتوفير المناخ الملائم للمشاركة وتقبل التكنولوجي الجديد، وإذا ما كان التوجه نحو محو الأمية والتدريب توجها هامشيا فى الدول المتخلفة، إذا ما قورن نحو التوجه إلى رأس المال ، فإن الجهود المهنية للتخطيط الاجتماعي لها ضرورتها فى إحداث التوازن فى هذا التوجه.

وإذا ما أسفرت آثار التكنولوجيا المستخدمة عن توقع عجز Shortage فـي بعض نوعيات العمالة، فإن للأخصائي الاجتماعي دورا فى تحديد مسـارات مناسـبة للتصرف من خلال التدريب والتأهيل، وتقبل الأفراد لتغيير مهنهم، وإذا ما كان هنـاك فائض Surplus فى بعض نوعيات العمالة – فبناء على تدريبها وتأهيلها – يمكـن تحويل مساراتها.

وبذلك فإن الأخصائي الاجتماعي المخطط يساهم فى كل مراحل وعمليات نقل التكنولوجيا الجديدة، بدء من اختيارها وملاءمتها وتوطينها وتكيفها (أو تكيف المجتمـع) إلى ترويجها وإدراك آثارها والتى قد تحتاج إلى تطور تكنولوجي جديد مرة أخري.

رابعا:نظرية التخطيط فى مجال نقل وتطور التكنولوجيا

المنهج الخلقي فى التخطيط Ethical Approach هـو أنسـب المداخـل النظرية للتخطيط فى المجال التكنولوجي وقد تطور من خلال ثلاث اتجاهات:-

١-الوصفي التجريبي:Descriptive Empirical هو الأسـلوب الـذى يجمع بين العلم والتفسير فى تحديد أهداف الخطة- فتأتي متوافقة مع آمال المواطنين.

٢-منهج خلقي مبني على القيم : Moralizing Approach وتراعـي الخطة هذه القيم.

٣-منهج خلقي فلسفي: Meta - Ethical ويهتم بالمثاليات.

ويري المنهج الخلقي الجديد فى التخطيط، أن إعداد الخطة وتنفيذها يجـب أن يؤخذ فى الاعتبار القيم والحقائق السائدة فى نفس الوقت، حيث المنهج المادي لا ينجـم عنه إلا الجانب الرقمي وهو نصف حاجة الخطة، وكذلك المنهج الفلسفي فى الخطة قـد لا يتفق مع الواقع(٣٩)

ولذا وجب ضرورة وجود خطة تكنولوجيـة للمجتمـع، يشـترك المخطـط الاجتماعي فى كل مراحلها، مع ضرورة مراعاة المنهج الخلقي فى التخطيط كموجـه، ومن ثم تتلاءم التكنولوجيا الجديدة مع قيم المجتمع مما يؤثر فى وجود علاقة إيجابيـة بين التكنولوجيا والمجتمع ومستخدميها.

المراجــــع

(١) أولا: المراجع العربية:

(١) إبراهيم بدران، مشكلات العلم والتكنولوجيا فــي الوطــن العربــي، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع،١٩٨٥.

(٢) إبراهيم حلمي عبد الرحمن، قضايــا التكنولوجيــا المعــاصرة فــي مصر،المؤتمر السنوي السابع لأكاديمية البحث العلمــي والتكنولوجيــا ، القاهرة، ١٩٨٠.

(٣) إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، بيروت، مركــز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٥.

(٤) أحمد كمال أحمد، التخطيط الاجتماعي، القاهرة، الجــهاز المركــزي للكتب الجامعية والمدرسية،١٩٧٦.

(٥) أحمد وفاء زيتون، العوامــل الإنســانية المصاحبــة لعمليــة نقــل التكنولوجيا، الندوة العلمية الثانية، الجمعية المصرية للبحوث الاجتماعيــة والتكنولوجيا لتنمية المجتمع، القاهرة ١٩-٢٣ ديسمبر،١٩٨٧.

(٦) ــــــــــــ، استراتيجية التكنولوجيــا، دراســات عربيــة، يوليو،١٩٧٧.

(٧) ــــــــــــ، استراتيجية التنمية فى مصر، المؤتمر العلمــي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين-القاهرة،الهيئة المصريــة العامــة للكتاب،مارس،١٩٧٧.

(٨) انطونيوس كرم، العرب أما تحديات التكنولوجيــا، الكويــت، عــالم المعرفة، نوفمبر ١٩٨٢.

(٩) توصيات ندوة، العوامل البشرية المؤثرة فى نقل التكنولوجيا،كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان بالتعاون مع وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات،مايو ١٩٨٨.

(١٠) جابر سيد، التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية بين جماعات الصيادين، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية آداب سوهاج،١٩٨٧.

(١١) جون ب ديكنسون، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث، ترجمة شعبة الترجمة واليونسكو، الكويت، عالم المعرفة، أبريل ١٩٧٨.

(١٢) جهاز بناء القرية المصرية، برنامج التنمية المحلية للقرية المصرية، ديسمبر ١٩٨٥.

(١٣) سيد أبو بكر حسانين،طريقة الخدمة الاجتماعية فى تنظيم المجتمع، القاهرة ، الأنجلو المصرية،١٩٧٦.

(١٤) سيد حسن سالم، علاقات اتجاهات وقيم المزارعين المصريين برفض الممارسات الزراعية المستحدثة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ١٩٨٢.

(١٥) صلاح هوطر، إبراهيم رجب وآخرون، بحث العوامل البشرية في نقل التكنولوجيا، كلية الخدمة الاجتماعية، جماعة حلوان، بالاشتراك مع وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات،١٩٨٦.

(١٦) طلعت مصطفى السروجي، الآثار الاجتماعية لاستخدامات التكنولوجيات فى الميكنة الزراعية والصناعات الصغيرة في الريف، مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٨٩.

(١٧) عادل غنيم، النموذج المصري لرأسمالية الدولة التابعة، دراسة في التغيرات الاقتصادية والطبقية في مصر، ٧٤-١٩٨٢، القاهرة،دار المستقبل العربي، ١٩٨٦.

(١٨) عبد الفتاح قنديل، نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الدول النامية، أبحاث وتوصيات المؤتمر الوطني السابع للإنماء ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٧٣،بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة،١٩٧٣.

(١٩) عبد الحليم أحمد خلف، دراسة للمعايير الاجتماعية المعوقة لاستجابة الزراع المصريين لرسالة الإرشاد الزراعي، رسالة ماجستير ، غير منشورة، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، ١٩٧٦.

(٢٠) عبد المنعم أبو العزم، سياسة التخطيط العربية للثورة العلمية التكنولوجية، أبحاث وتوصيات المؤتمر السابع للإنماء ٢٤-٢٥ نوفمبر١٩٧٣، بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة، ١٩٧٣.

(٢١) على الجريتلي، خمسة وعشرون عاما، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر، ٥٢-١٩٧٧القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

(٢٢) غفار عباس كاظم، بعض مشكلات استخدام التكنولوجيا في تنمية الاقتصاد العربي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة،١٩٨١.

(٢٣) فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز، صناعة الجوع (خرافة الندرة) ، ترجمة أحمد حسان الكويت، عالم المعرفة، العدد٦٤،أبريل ١٩٨٣.

(٢٤) فينان محمد طاهر، مشكلة نقل التكنولوجيا، دراسة لبعض الأبعاد السياسية والاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٦.

(٢٥) قسطنطين زريق، التحدي القيمي للثورة العلمية التكنولوجية، سياسة التخطيط للثورة العلمية التكنولوجية ، أبحاث وتوصيات المؤتمر الوطني السابع للإنماء ٢٤-٢٥ نوفمبر ١٩٧٣،بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة ١٩٧٣،.

(٢٦) محمد محروس إسماعيل، اقتصاديات الصناعة، الإسكندرية، دار الجامعات المصرية،١٩٨٩.

(٢٧) ------------، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، القاهرة، ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦.

(٢٨) محمد نوبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٩.

(٢٩) محمود عبد الفضيل، الاقتصاد العربي، نظرات وهواجس مستقبلية، المستقبل العربي بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.

(٣٠) معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاجتماعي، القاهرة، بيرون دار الآفاق الجديدة،١٩٨٣.

(٣١) هوارد بارون-جوتز ، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث، ترجمة وتعليق محمد الجوهري وآخرون، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.

(٢) المراجع الأجنبية:

(32) Backer Hanry Joy, Computer in Schools Today: Some Basic Considerations, American Journal of Education, Vol.93, No.1, Nov. 1984.

(33) Debettencort, J.S. and Arther Making Planning More Responsive to its Users: Concept of Merá planning Environment and Planning. Vol.14, 1982.

(34) Galbraith, John Kenneth. The New Industrial State, Boston, Houghton Miffllin, 1967.

(35) Gilbert, Neil and Specht, Harry, Planning for social Welfare: Issues, Models and Tasks, New Jarsy, Prentice Hall, Inc., 1977.

(36) Kothari, Rajini. Communications for Alternative Development: Towards A Paradigm, Development Dialogue, 1984.

(37) Leont of Wassily, The Choice of Technology, Scientific American, Volume 252, No. 6, June 1985.

(38) Mansfild, Edwin, The Economies of Technological Change, London, Longmans, 1969.

(39) Mocnnell, S., Theories for Planning, London, Heinemane, 1981.

(40) Megginson, Leon C., Personnel A Behavioral Approach to Administration, N.Y. Richard D. Irwin, Inc., Homewood, Illinois, 1972.

(41) Meier, Gerald M., Leading Issues in Economic Development, N.Y., Oxford Univ. Press, 1976.

(42) Richter, N. Maurice, The Autonomy of Science, A Historical and Comparative Analysis, N.Y., Cambridge, Massachusetts Schenkman, 1981.

(43) ----------, Technology and Social Complexity, N.Y., State, University of N.Y. Press, 1982.

(44) York, Regionald O., Human Service Plan0ning Concepts, Tools and Methods, The University of North Carolina Press, Chapel Hill, 1982.

(45) Zastraw, Charles, The Practice of Social Work, N.Y., Homewood Illinois, The Dorsey Press, 1981.

الفصل الثامن

التنمية المتواصلة أو المستدامة

إعداد

الأستاذ الدكتور/ طلعت مصطفى السروجي

محتويـــات الفصـــل

أولاً: مُقدِّمة

تعتبر التنمية المتواصلة محوراً أساسيا لمستقبل البشرية، وكمفهوم أخذ في الاتساع والانتشار في السنوات الأخيرة وتبنته الأمم المتحدة من خلال منظماتها المتخصصة وتجاربها في بعض الدول.

وترتبط التنمية المتواصلة بالإنسان الذي يعتبر الركيزة الأساسية لبناء التنمية والانطلاق بمعدلاتها وتوجيهها لصالحه، وذلك من خلال أنشطته المتعددة وجهوده المتواصلة والتنظيمات التي يقوم بإدارتها والواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يعيش في إطاره، وعائد أنشطته في أبعاد هذه الواقع إيجابيا أو سلبيا، ويتوقف قوة ودرجة ونوعية هذا العائد علي استمرار التنمية وتواصلها من خلال التوازن بين أنشطة الانسان في المجتمع والبيئة التي يعيش في إطارها بنظمها المختلفة وتنظيماتها وتنمية استخدامه للموارد البيئية المتاحة، أو تلك التي يمكن إتاحتها مستقبلاً من خلال استراتيجية واضحة ومحددة لأهدافها التنموية على المدى القصير والبعيد، والتي تحقق التوازن البيئي المنشود.

إن التنمية لا تحدث فقط من أجل الجيل الحالي ولكن يجب أن تنطلق من حاضر تنموي إلي مستقبل أكثر معدلات في التنمية.

ويرتبط كل ذلك بشكل مباشر بالتخطيط لحدوث التنمية من أجل حاضر وواقع أكثر ارتباطاً بحاجات الإنسان ومستوي معيشي ودرجة ومستوي من الرفاهية تتوافق مع إنسانية الإنسان، ومستقبل أكثر إشراقاً في مقابلة حاجاته ومستوي أرقي من المعيشة والرفاهية.

ومن ثم تتسم التنمية بالتراكم المستمر ويتوقف كل ذلك على قدرات وطاقات الإنسان وأنشطته وجهوده في حسن استثمار إمكانات المجتمع، وإحداث التوازن المنشود بين جهوده المتعددة والبيئة.

ثانياً: مفهوم التنمية المتواصلة أو المستدامة:

. تتعدد مفاهيم التنمية المتواصلة ولا يوجد اتفاق عام حول هذا المفهوم بـالرغم من الاتفاق على التركيز على الانسان والتوازن البيئي بين أنشطته وجـهوده والبيئـة بوقائعها المختلفة ، وقد يرجع التباين فى تحديد المفهوم إلى :-

١-اختلاف أساليب تحقيق التوازن البيئي.

٢-تباين تخصصات واهتمامات أصحاب المفاهيم.

٣-تباين أو عدم وضوح الاستراتيجيات الضرورية لتحديد أهداف التنمية على المـدى القريب والبعيد أو حتى غيابها فى بعض المجتمعات.

٤-غياب بعض المفاهيم المرتبطة وعدم وضوحها مثل المفاهيم البيئية، تكامل الإطـار البيئي، الإدراك والضمير البيئي.

وتتحدد التنمية المتواصلة بأنها[1] التنمية الحقيقة ذات القدرة على الاسـتقرار والاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للمواد الطبيعية والتى يمكن أن تحدث من خلال استراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، ذلك التوازن الذى يمكـن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذى يهدف إلى رفع معيشة الأفـراد مـن خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تحافظ على تكامل الإطار البيئي من خلال استخدام الأساليب العلمية والعملية التى تنظم استخدام الموارد البيئيـة وتعمل على تنميتها فى نفس الوقت.

كما يمكن أن نحدد التنمية المتواصلة أو المسـتدامة بأنـها" أسـاليب علميـة مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الأنسان وجهوده والبيئة بأبعادها الاقتصاديـة والاجتماعية والسياسية من خلال استراتيجية واضحة وحسـن إدارة وتنظيـم وتنميـة استخدام الانسان لموارد البيئة المتاحة والتى يمكن إتاحتـها لتحسـين فـرص الحيـاة للإنسان فى المجتمع حاضرا ومستقبلا.

ويتضح من خلال عرض المفـهومين السـابقين أن التنميـة المتواصلـة أو المستدامة تعتمد على:-

١-تخطيط فعال للموارد المجتمعية المتاحة والتي يمكن إتاحتها ويتضح من خلاله إدارة فاعلة ومنظمة لاستخدام أنسب الأساليب لتحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدي للانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر أفضل منه خلال فترة زمنية محددة.

٢-تحقيق التوازن البيئي المنشود بين جهود وأنشطة الانسان والبيئة التى يعيش في إطارها، وتحدد الآثار الإيجابية والسلبية لجهود الانسان في البيئة، وتدعيم الإيجابية والتغلب على السلبية التى تحدث خللا فى التوازن البيئي ومنع استنزاف الانسان لموارد البيئة خاصة الطبيعية بصورة تؤثر على التوازن والتكامل البيئي، ومستقبل التنمية فى المجتمع ومن ثم تواصل واستمرارية التنمية.

٣-وجود استراتيجية محددة وواضحة لتحقيق أهداف التنمية القريبة والبعيدة المدي، وترتبط هذه الاستراتيجية بوقائع المجتمع المختلفة وظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويتطلب ذلك وجود خطط واقعية قصيرة وطويلة المدى تنبثق من استراتيجية عامة للتنمية المتواصلة لتحقيق التوازن البيئي الطبيعي للعناصر والموارد الطبيعية فى المجتمع.

٤-إدارة فاعلة للمنظمات البيئية التى تمكن وتساعد الانسان على حسن استثمار وتنظيم وتنمية استخدامه للموارد البيئية وعدم استنزافها بصورة تحدث خللا بيئياً يؤثر على حاضر ومستقبل التنمية ومن ثم تواصلها واستمراريتها.

ثالثاً: فلسفة التنمية المتواصلة:

تعتمد التنمية المتواصلة على فلسفة أهمها:-

١-أن للإنسان الحق فى الحياة بمستوى لائق حاضراً ومستقبلاً ، فى إطار تنمية حقيقية.

٢-ليس من حق الانسان فى المجتمع تبديد أو استنزاف الموارد المجتمعية المتاحة لصالح التنمية حاضراً مما يؤثر على التوازن البيئي المنشود بين جهوده وأنشطته والبيئة التى يعيش فى إطارها، ومن ثم استمرارية التنمية ومستقبلها.

٣-يتوقف استمرارية وتواصل التنمية فى المجتمع على قــدرات الإنســان الفاعلــة وتنظيمه لاستخدام الموارد المجتمعية وتنميتها ومن ثم فإن الانسان فى المجتمع من أهم موارده وثرواته ، ومن هنا فيجب التركيز على التنمية البشرية فى المجتمـــع كمدخل أساسي وضروري لإحداث التنمية المتواصلة أو المستمرة، باعتباره طاقــة مجتمعية ومحور عملية التنمية لا تتم إلا به. ولا هدف لها سواه، وهو الذى ييســر للمجتمع السلع والخدمات اللازمة لإحداث التغييرات الوظيفية والهيكلية التى تســهم فى بقاء المجتمع وتنميته واضطراد تقدمه.

٤-ضرورة حماية البيئة والمحافظة على تواصل عمل الديناميكيـــات بــها وتــأمين التوازن البيئي الطبيعي من حيث عمليات البناء والهدم.

رابعاً: عناصر التنمية المتواصلة وركائزها:-

تتحدد العناصر الرئيسية للتنمية المتواصلة فـــى ثــلاث عنــاصر متفاعلــة وهي:-

١-ثروة بشرية.

٢-ثروة مالية تستخدم التكنولوجيا الحديثة.

٣-ثروة طبيعية.

ونتيجة التفاعل بين هذه العناصر هى التنمية التى تعود على الانسان بالرفاهية والارتقاء بمستوى الحياة، وإذا حدث أى خلل أو نقص فى إحدى هذه المكونات الثـلاث فلم تعد هناك تنمية، لأنه لو زاد المال اليوم واستنزفت الطبيعة فسوف ينقــص المــال غدا.[٢]

والحقيقة فى هذه العناصر أن الانسان هو الذى يقود ويوجه هذه العناصر ممــا يستلزم تنسيق قدرات وكفاءة عالية لقيادة هذه العناصر.

ويستنبط مما سبق أن أهداف التنمية المتواصلة أو المستدامة تتركز على:

١-المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر جميعاً علــى المدى البعيد.

٢-وضع خطط التنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة فى إطـــــار زمنـــي يحقق العدالة بين الأجيال.

٣-تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة.

٤-ترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة.(٣)

بينما تتحدد ركائز التنمية المتواصلة فى الركائز التالية : (٤)

(١) الاستدامة أو الاستمرار:-

بمعنى ان التنمية يجب أن تلبي حاجات الحاضر دون أن يخل ذلك بحاجـــات الأجيال المقبلة ليورث الأباء أبنائهم الأرض خصبة موصولة العطـــاء والميـــاه نقيـــة والهواء نظيفا.

(٢) الديمقراطية:-

يجب ان تعتمد التنمية على ديمقراطيـــة حقيقيـــة تمليـــها مصلحـــة الأغلبيـــة ومصلحة البشرية جمعاء، ولا يجوز اعتبار آخر أن يعلو علـــى ذلـــك ســـواء بحجـــة تكنولوجيا بحتة أو سيطرة أقلية قوية أو غيرها.

(٣) المشاركة الشعبية:-

فإذا أريد للناس ان يتمكنوا من تحقيق التنمية فلا بد أن تكون لديـــهم ســـلطة، ولابد أن يكونوا قادرين على التحكم فى أوجه نشاطهم فى إطار مجتمعاتهم المحليـــة، وينبغي أن يشارك الناس ليس فقط فى العمل المادي الذى تتطلبـــه التنميـــة بـــل فـــى التخطيط وفى تحديد الأولويات لأن مفتاح التنمية هو المشاركة.

(٤) القيـــــم:-

فإذا أردنا تنمية متواصلة فعلينا بالإصلاح ونبدأ بالقيم لأنـــها هـــى الأســـاس لضمان نجاح التنمية ومن هنا تبرز أهمية نشر مجموعة من القيم المرغوبة مثل قيـــم العدالة بمفهومها الواسع بين الأجيال والبلاد والأشخاص وعـــدم اســـتغلال الآخريـــن،

والقيم الجمالية والإنسانية، والقيم التى تشجع على ترشيد الاستهلاك ليتناسب مع قـــدرة النظم البيئية، وقيم المشاركة والتعاون والقيم الدينية الأصلية .

خامسا: مستويات التنمية المتواصلة:-

إن التوازنات فى البيئة الطبيعية ترتبط بالكم الـــهائل مـــن الأنظمـــة البيئيـــة الطبيعية باختلاف أحجامها ومواقعها. فالكل على سطح هذه الأرض داخـــل الغـــلاف الحيوي المحيط بالكرة الأرضية متوازن مستقر مرتبط بهذه التوازنات على اختـــلاف المستويات المحلية والاقليمية والدولية والعالمية.

ومعنى ذلك أن مستويات التوازن الإقليمي للبيئة الطبيعية تمتد وتتشـــابك مـــع التوازن البيئي العالمي وبالتالي فإن استراتيجيات تنمية موارد البيئة المحلية والتى تتخذ التوازن البيئي محورا لها لا تتم بمعزل عن استراتيجيات التنمية الإقليميـــــة والدوليـــة والعالمية بل تتكامل معها (١: ٨٨-٨٩).

ويستنبط من ذلك حقيقة واقعية أن استراتيجيات التنمية المتواصلة أيـــا كـــان مستوى هذه التنمية محليا أو إقليميا أو قوميا لا تتم بمعزل عـــن مثيلاتـــها الدوليـــة أو العالمية حتى بالمجتمع الواحد المستوى المحلي يتأثر بنظيره الإقليمي والقومي، حيـــث تتشابك وتتداخل هذه المستويات وتتأثر بها، أيا كان مستويات تدرج هذا التوازن بـــدءا بالمشروع التنموي على المستوي المحلي.

ويؤكد ذلك ما أحدثته وتحدثه وستحدثه العولمة، من منطق اللاحدود وتغيـــير مفهوم الفواصل الجغرافية الإدارية وحتى الطبيعية منها.

سادسا: متطلبات التنمية المتواصلة أو المستدامة:-

تحتاج التنمية المتواصلة أو المستدامة إلى عدد من المتطلبات الضرورية فـــى المجتمع والتى يمكن أن تتمثل فى:-

بناء استراتيجيات وخطط تحقق أهداف التنمية على المدى الزمني القريب والبعيد والتى تحافظ على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية، وتحديد توقعات مسبقة عن طبيعة هذه الديناميكية على المدى الزمني البعيد.

مراعاة الاعتبارات البيئية وعدم الإسراف فى استخدام الموارد الطبيعية القائمة واستنزافها والإخلال بالديناميكية الطبيعية لهذه الموارد فى البيئة، ويستلزم ذلك ربط مفاهيم التنمية بمفاهيم البيئة والأبعاد البيئية، ومن هنا وجب بناء استراتيجيات التنمية من منظور بيئي من أجل التخطيط للتنمية واستمرارها وتواصلها.

وتتطلب استمرارية التنمية فى المجمع حماية البيئة والموارد الطبيعية من الاستنزاف وقد يتحتم الأمر تشريعات ملزمة تساعد على تحقيق هذه الحماية ومن ثم التوازن البيئي الطبيعي وحماية الأجهزة البيئية المنتجة للموارد الطبيعية.

ويبدأ التوازن من مستوى المشروع على المستوى المحلي ويتدرج تصعيده على المستويات الإقليمية والقومية والدولية والعالمية.

اكتشاف وتشجيع وتنمية القدرات البشرية فى المجتمع القادرة على إبداع وتقبل واستخدام التكنولوجيا المناسبة للواقع المجتمعي، والتى تنظم وتوجه استخدام الموارد المجتمعية الأخرى وحتى لا يوجد فجوة بين ديناميكية بناء الموارد والطبيعة فى المجتمع وأنشطة وجهود المورد البشري.

قدرات مؤسسية فى المجتمع أكثر كفاءة وفاعلية فى توجيه المورد البشري وتفاعله مع الموارد الطبيعية الأخرى المتاحة أو تلك التى يمكن إتاحتها.

التخطيط للتنمية المتواصلة فى إطار شمولي للبيئة بأبعادها المختلفة ومراعاة تعدد وتشابك ردود الأفعال، وإيجاد نماذج تخطيطية تحقق أهداف التنمية المتواصلة فى أقصر وقت ممكن، وتحقق فى الوقت ذاته التوازن المستهدف بين أنشطة التخطيط للتنمية المتواصلة وعمليات التجديد والهدم من خلال ردود أفعال وقدرات محسوبة بدقة.

اختيار واستخدام نوع ومستوى التكنولوجيا التى تحقق مـــردود يســاهم فــى إحداث التوازن بين التنمية والبيئة. ولا يخل بهذا التوازن.

وتتطلب التنمية المتواصلة كذلك قدرات إدارية فى المجتمع تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة فى صنع وتوجيه السياسات والبرامج الاجتماعية.

ويعتبر تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والجهود غـــير الحكوميـــة وكفـــاءة وفعالية المنظمات الأهلية مطلبا من متطلبات التنمية المتواصلة من خـــلال المشـــاركة الفاعلة فى بناء السياسات والاستراتيجيات واقتراح وتنفيذ ومتابعة الخطط وتقويمـــــها، ودورها فى إعداد وتنمية القدرات البشرية الفاعلة الواعية المؤثرة إيجابيا فى التنميـــة المجتمعية وضمان تواصلها واستمرايتها.

سابعا: مرتكزات وضع استراتيجيات التنمية المتواصلة:-

١- تحقيق التوازن الطبيعي للعناصر والموارد الطبيعية من خلال العلاقة الإيجابيـــة بين التنمية والبيئة ، وحساب وتقدير عائد النشاط البشري علـــى البيئـــة إيجابيـــا وسلبيا.
٢- وجود القدرات المتميزة فى المجتمع من خلال تنمية القدرات البشـــرية الفاعلـــة التى تستطيع توجيه الموارد البيئية وحسن وتنظيـــم اســـتخدامها، وذات القـــدرات المميزة علميا وتكنولوجيا.
٣- استخدام التكنولوجيا المناسبة التى تمكن العناصر البشرية من حســـن اســـتثمار وتنظيم وتوجيه الموارد البيئية، ولا تحدث إخلالا فى التوازن بين التنمية والبيئة.
٤- تحليل السياسات الإقليمية والدولية والعالمية وعدم الانعزال عنها كأمر مفروض ولحتميته لإحداث التوازن المنشود بين التنمية والبيئة الكونية، وفى نفـــس الوقـــت بناء نموذج خاص للتوازن البيئي.
٥- تدعيم ما يمتلكه المجتمع من قدرات من خلال اكتشاف وتنمية القدرات البشرية، توفير احتياجات القدرات المتميزة، أجهزة معلومات أكثر كفاءة، منظمـــات صنـــع السياسات فى المجتمع وإدارة التنمية المتواصلة.

ثامنا: الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة أو المستدامة:-

تلعب الخدمة الاجتماعية دورا أساسيا فى حدوث التنمية المتواصلة أو المستدامة وذلك من خلال جوهر أدوار الخدمة الاجتماعية فى اكتشاف وبناء وتنمية القدرات الإنسانية، وتحديد الإيجابيات والسلبيات لدى العملاء الأفراد والجماعات والمجتمعات، وتوظيف واستثمار الإيجابيات والتخلي عن السلبيات أو مواجهتها.

وتساعد هذه القدرات الموارد البشرية عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدة تعاملها وتمكنها من استثمار وتنظيم وتوجيه الموارد المجتمعية بما يساهم إيجابيا فى دفع عجلة التنمية وتواصلها واستمراريتها.

(١) العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة:

تلتقي الخدمة الاجتماعية مع التنمية المتواصلة أو الاستدامة فى:-

١-الاهتمام بالعنصر البشري عملاء الخدمة الاجتماعية ووحدات تعاملها وأنشطة وأدوار هذا العنصر فى البيئة باعتباره جوهر التنمية.

٢-اكتشاف وتنمية قدرات الانسان كأساس لأدوار الخدمة الاجتماعية مع عملائها وتعتمد التنمية المتواصلة على القدرات البشرية اعتمادا أساسيا.

٣-مواجهة المشكلات الاجتماعية التى تؤثر فى إحداث خلل فى التوازن البيئي بين الانسان والبيئة باعتبار أن المشكلة الاجتماعية هى خلل فى التوازن البيئي، وباعتبار هذا التوازن هفا محوريا للتنمية المتواصلة والخدمة الاجتماعية.

٤-الالتقاء بين فلسفة الخدمة الاجتماعية وفلسفة التنمية المتواصلة.

٥-الالتقاء بين أهداف كل من الخدمة الاجتماعية والتنمية المتواصلة.

(٢) أساليب الخدمة الاجتماعية فى تحقيق أهداف التنمية المتواصلة:

تستخدم الخدمة الاجتماعية أساليب عديدة تساهم فى تحقيق أهداف التنمية المتواصلة أو المستدامة أهمها:-

(أ) **أساليب وقائية:** عن طريقها تتلافى المشكلات التى تؤثر سلبيا فى إحداث خلل فى التوازن البيئي كمحور هام فى التنمية المتواصلة ويدعم إيجـــاد واســتمرارية التوازن البيئي والعلاقة بين التنمية والبيئة ومنع التفاعل الســـلبي بيــن الانســان كمتغير حيوي فى التنمية والموارد والطاقات المجتمعية والوسط يحدث فيــه هــذا التفاعل بالدرجة التى لا يظهر معها خلل فى التوازن أو انحرافات أو خروج عــن المدى المسموح به فأساليب الوقاية لمكافحة الجريمة مثلا بزيــادة نســبة التعليــم وتوجيه الطاقات البشرية إلى مجالات مفيدة وهكذا.

(ب) **أساليب علاجية** : حيث توجد المشكلة أو الخلل فى التــوازن البيئــي بــالفعل وهدف الخدمة الاجتماعية فى ذلك استعادة التوازن البيئي مرة أخرى بعد مواجهــة المشكلة بما يساهم فى تعديل التحول وتصحيح التفاعل والخلــل بالقضــاء علــى أسبابها.

وقد تكون أسباب المشكلة غير معروفة أو الطاقــة المطلقــة المتاحــة فــى المجتمع محدودة وقدرة المجتمع على استخدامها غير متاح لســبب أو لآخــر فيكــون التخفيف هنا من حدة وشدة المشكلة أو الخلل فمثلا فى مجال الانحراف والجريمة نجــد دور الخدمة الاجتماعية فى مجال الدفاع الاجتماعي.

(ج) **أساليب إنمائية:** حيث تركز الخدمة الاجتماعية جهودها فى اكتشاف وتنميــة قدرات العملاء ومحاولتهم للاعتماد على الذات والهدف من ذلك المحافظــة علــى قيمة الانسان جوهر عملية التنمية ومساعدته على الانتاج بــأقصى حــد ممكــن وكمحرك أساسي وموجه لعملية التنمية فى المجتمع، إضافة إلـــى تدعيــم القيــم التنموية لدى الإنسان والمشاركة الشعبية، وتخطيط البرامج والمشروعات التنموية، وتدعيم كفاءة وفعالية المنظمات الحكومية والأهلية التى تقدم خدماتها لرعاية هــذا الإنسان وإدارتها.

(د) **أساليب تأهيلية:** بهدف زيادة القدرة الذاتية وتنميتها لــدى الانســان كمتغــير حيوي فى التنمية المتواصلة ليمكنه من الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مستوى

الأداء الحقيقي له، ويمكنه من التغلب على الانخفاض فى مستوى أدائه والتأثيرات الجانبية الناجمة عن ذلك.

وتستخدم الخدمة الاجتماعية أساليبها هذه من خلال برامج التدخل المهني للخدمة الاجتماعية مع عملائها الأفراد والجماعات والمجتمعات.

ويتضمن كل نوع من هذه الأساليب مجموعة من الأساليب الفرعية التى تحقق الهدف من التدخل المهني كما أن استخدام أسلوب بعينه يتوقف على:-

١-الهدف من التدخل المهني.

٢-درجة الخلل فى التوازن بين الانسان والبيئة.

٣-درجة التنمية والمستوي التنموي فى المجتمع.

٤-إمكانات وقدرات العملاء، واكتشافهم وإدراكهم لهذه القدرات وتنظيم وتوجيه استخدام الموارد المجتمعية .

٥-درجة الاعتماد على الذات لدى العملاء لإحداث التوازن البيئي المستهدف لإحداث التنمية المتواصلة أو المستدامة.

٦-الطاقة المطلقة المتاحة فى المجتمع وقدرته على استخدامها.

(٣) جهود الخدمة الاجتماعية لتحقيق التنمية المتواصلة:-

تتعدد جهود الخدمة الاجتماعية لتحقيق أهداف التنمية المتواصلة وتتباين هذه الجهود من خلال التدخل المهني مع عملائها الأفراد والجماعات والمجتمعات باعتبار أن الانسان هو محور اهتمام وتحليل الخدمة الاجتماعية كما أن هذه الجهود تتركز فى البرامج والمشروعات التى تهتم بها الخدمة الاجتماعية فى المستويات التنموية المختلفة إضافة إلى دورها فى التخطيط وصنع وتحليل السياسات الاجتماعية فى المجتمع.

وكانت هذه الجهود انعكاسا لارتباط وتلاقـــى أهـداف وأســاليب وفلســفة الخدمـــة الاجتماعية مع التنمية المتواصلة، ويمكن تحديد هذه الجهود باختصار فى:-

١-اهتمام الخدمة اجتماعية بقضية التأصيل والتوطين ما هو فى الواقـــع الا ارتبـــاط التنمية بالبيئة، وجهود الانسان بالبيئة والنظم والموارد التى يعيش فـــى إطارهـــا، وتتعدد جهود الخدمة الاجتماعية فى هذا الإطار سواء فى مصر أو بعض الـــدول الأخرى.

٢-أن ما يميز الخدمة الاجتماعية ارتباطها بالواقع المجمعي أو البيئي، مما يزيد مـــن قوة العلاقة بين التنمية والبيئة بوقائعها وأبعادها المختلفة، ويتضح ذلك بصـــورة أو بأخرى فى بحوث ودراسات الخدمة الاجتماعية سواء بحوث التدخل المهني فـــى الواقع البيئي الذى يستهدف بطبيعة الحال إحداث توازن إما العميل (الإنسان) مـــع البيئة أو البيئية مع العميل وفقا للأهداف والأساليب المستخدمة لمواجهة المشـكلات أو الخلل فى العلاقة بين الانسان والبيئة وكذلك بحـــوث ودراســـات الحاجـــات أو تحليل السياسات والمشكلات فى البيئة.

٣-جهود الخدمة الاجتماعية المتعددة ســـواء الوقائيـــة أو العلاجيـــة أو التنمويـــة أو التأهيلية فى مجالات الخدمة الاجتماعية.

٤-اهتمام الخدمة الاجتماعية بالتخطيط الاجتماعي الذى يربط الحـــاضر بالمســـتقبل، ويستشرف فى مسيرة المجتمع، ويهتم بحسن استثمار وتوجيـــه المـــوارد البيئيـــة المختلفة القائمة والكامنة لمقابلة الحاجات ومواجهة المشكلات وتخطيـــط الـــبرامج والمشروعات وتنفيذها فى إطار استراتيجية وسياسات اجتماعية محدودة.

٥-اهتمام الخدمة الاجتماعية بصنع سياسات الرعاية الاجتماعية وتحليلها.

٦-تركيز الخدمة الاجتماعية على تدعيم كفاءة وفعالية منظمات الرعاية الاجتماعيـــة التى تساهم إيجابيا فى تفاعل الانسان وأنشطته مع البيئة والواقع الذى يعيش فـــى إطاره.

٧-جهود الخدمة الاجتماعية فى حماية البيئة من التلوث بـــهدف اســتعادة التـــوازن الطبيعي للبيئة، وتوازن التنمية مع البيئة.

٨-اهتمام الخدمة الاجتماعية بالقدرات البشرية ويتضح ذلك من خلال اكتشاف إيجابيات ونواحي القوة لدى الإنسان وإدراكه لهذه الإيجابيات بل واستثارته وتحريكه لحسن استثمار هذه القدرات، وأبعد من ذلك تنمية القدرات والارتقاء بها، واكتساب العملاء القيم والسلوكيات المرغوبة والتغلب على معوقات الأداء، والسلبيات التى تحد من أدائهم ودورهم فى التنمية.

ولا تقتصر جهود الخدمة الاجتماعية مع الفئات الضعيفة فى المجتمع من غير الأسوياء بل تمتد جهودها للأسوياء وقادة المجتمع من ذوى السلطة والنفوذ والتعامل مع هذه الفئات لدورها الحيوي فى توجيه التنمية والتحكم فى عملياتها وأساليب استثمار الموارد الطبيعية والحفاظ عليها لإحداث التوازن البيئي المستهدف، وذلك من خلال دورها فى اتخاذ القرارات وتحريك الآخرين فى المجتمع.

كما أن اهتمام الأخصائي الاجتماعي بتحديد وتقدير الحاجات الإنسانية يعكس كذلك تزايدا فى جهود الخدمة الاجتماعية فى بناء وتنمية قدرات العنصر البشري فى المجتمع، وذلك من خلال محاولة إشباع أكبر قدر ممكن من حاجاته.

وتعتبر الخدمة الاجتماعية رائدة فى المشاركة الشعبية والتى تعتبر ضرورية فى التنمية المتواصلة، وذلك من خلال دورها فى صنع القرارات والتنفيذ والرقابة والتقويم، وتتمثل مثل هذه الجهود من خلال المنظمات الأهلية غير الحكومية، وتشجيع واستثارة السكان فى المجتمع للمشاركة.

المراجـــع

(١) أنظر:-

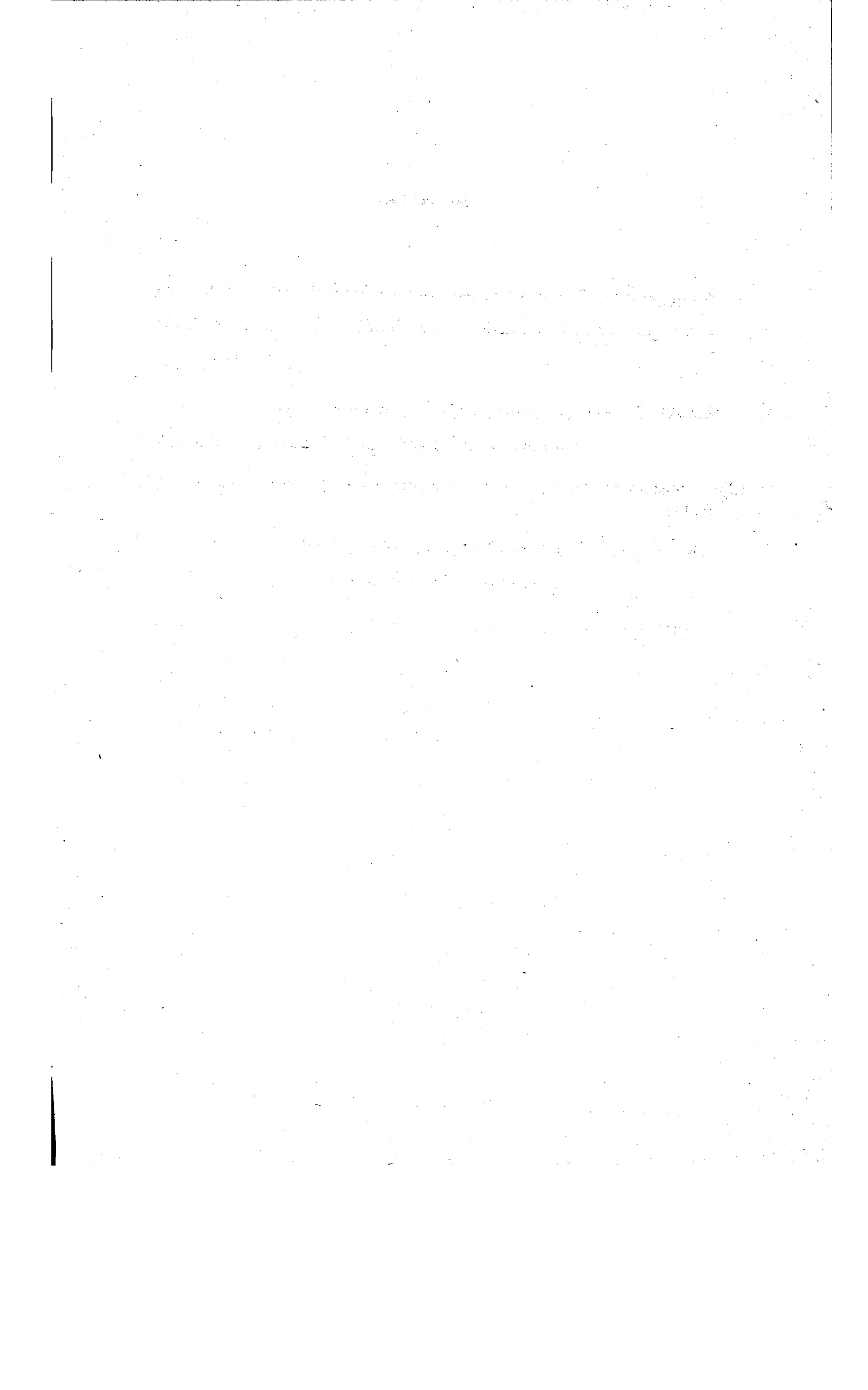
- وفاء عبد الله : إدارة التنمية المتواصلة فى مصر، رؤية بيئية، المجلة المصريـــة للتنمية والتخطيط، معـــهد التخطيـــط القومـــي، العـــدد الثـــاني، ديســـمبر ١٩٩٤، ص ص: (٨٤-٨٨).

- ----------، نحو استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي كمعيـــار للتنميـــة المتواصلة، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مذكرة داخلية،١٩٨٨.

(2) Mishon El., Berfit Cost of Economic Growth, London, Greacger, 1974, P.(11).

(٣) محمد عبد الفتاح القصاص: الانسان والبيئة والتنمية، المؤتمر القومي الثـــاني للدراسات والبحوث البيئية، القاهرة، ١٩٩٠،ص (١٠١).

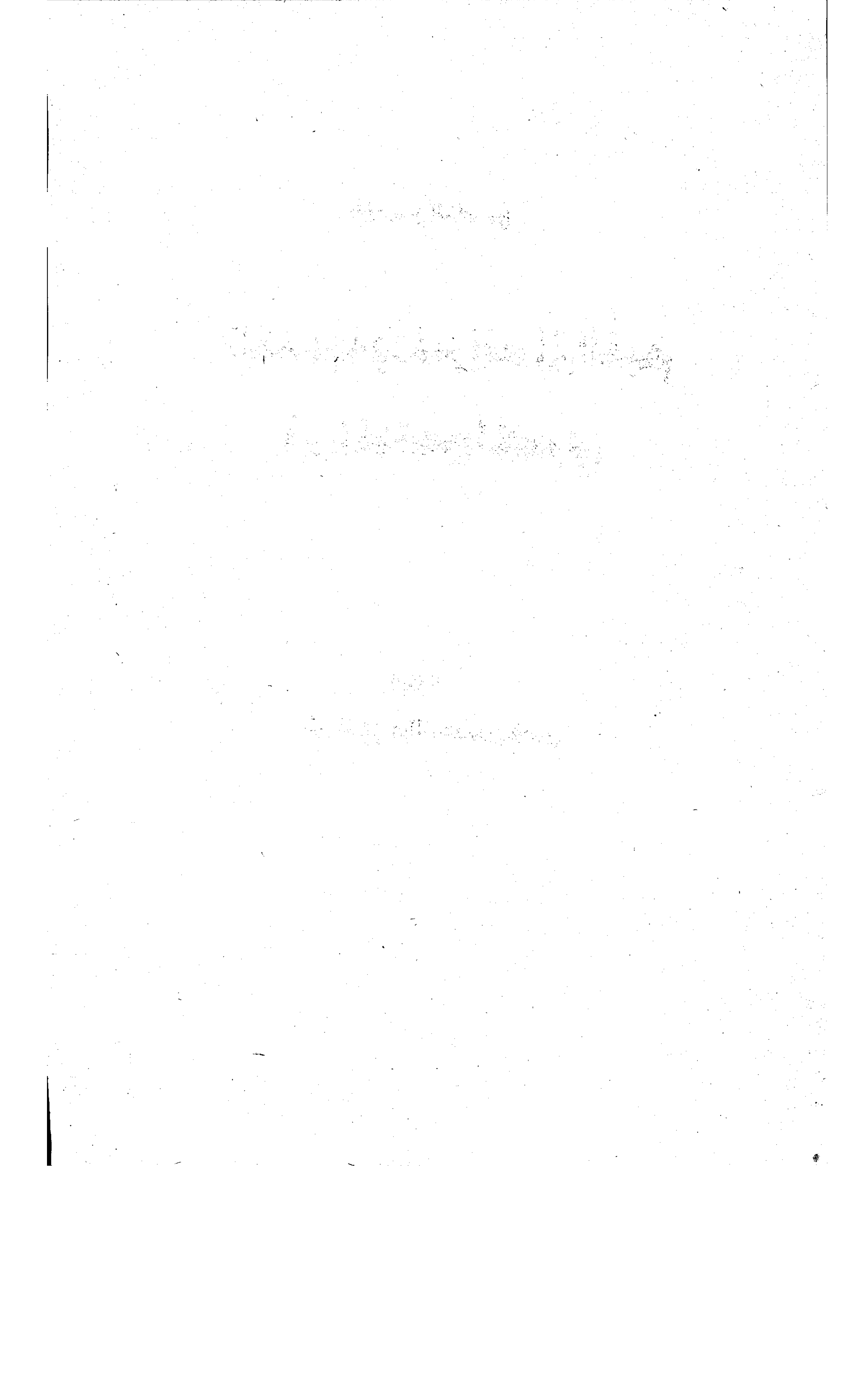
(٤) مصطفى عوض وآخرون: الشباب والتنميـــة المتواصلـــة، القـــاهرة، ١٩٩٧، ص ص: (١٦٠- ١٦٥).



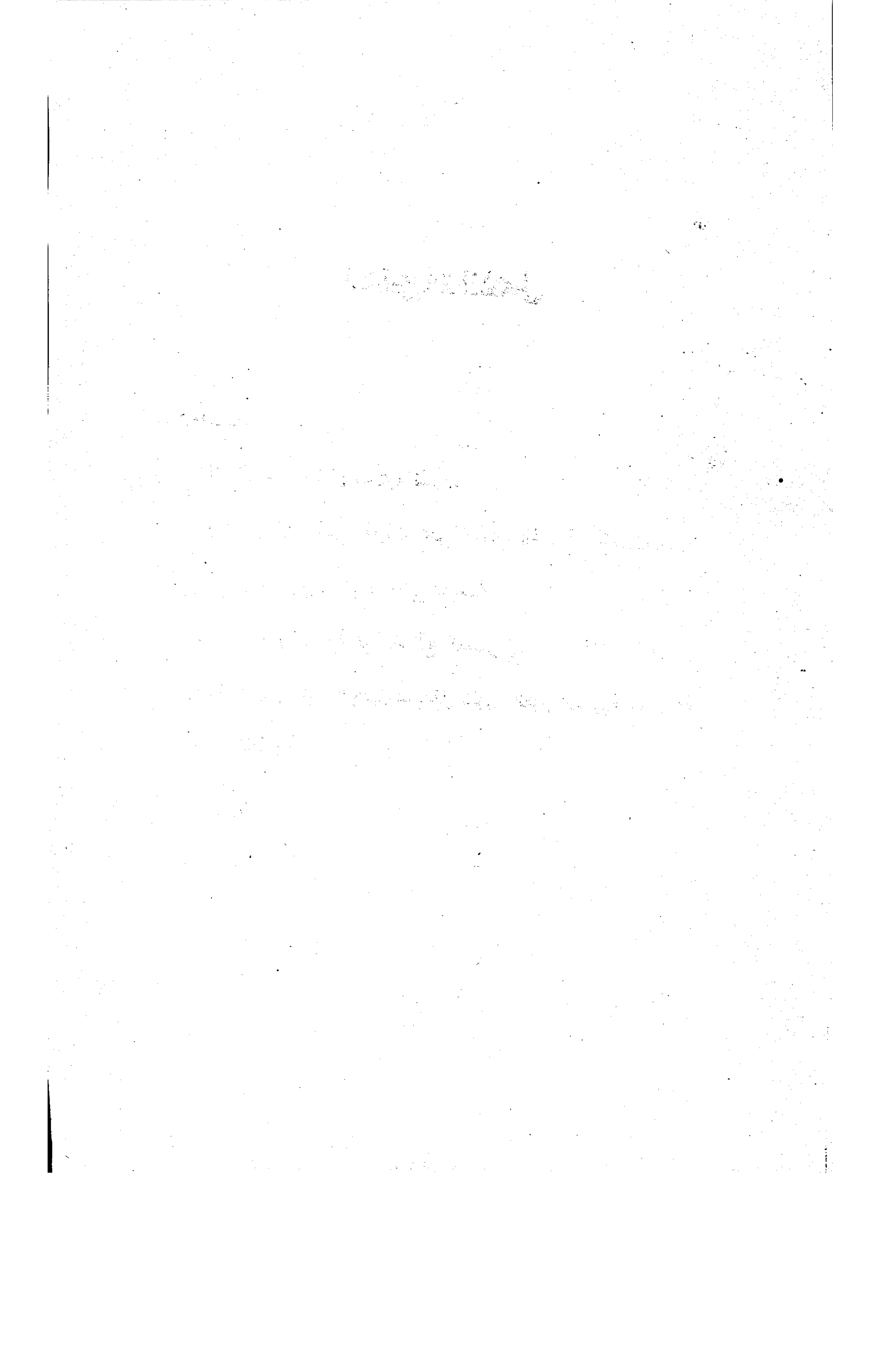
الفصل التاسع

التنمية وتغير انساق القيم في المجتمع المصري

إعداد
الدكتور/ فؤاد حسين حسن



محتويات الفصل



مُقَدِّمَة:

يعتبر البعد الثقافي والقيمي من أهم أبعاد التنمية فى الوقت الحاضر والذى يفرز الشخصية التنموية بمتغيراتها وخصوصيتها فى كل مجتمع.

وتعد القيم جوهر ثقافة أى مجتمع حيث تحدد وتنظم النشاط الاجتماعى لكافة أفراده، لكونها تشكل محوراً للاهتمامات والاتجاهات والأفكار والمعتقدات.

وتتضمن القيم أحكاماً عقلية أو انفعالية توجه سلوكيات وأداءات وتفضيلات واختيارات أفراد المجتمع فى مختلف المواقف الاجتماعية ، وتنعكس بشكل واضح فى التفاعلات والعلاقات الاجتماعية.

وتوجه القيم سلوك وأداء وأفعال الأفراد فى المجتمع فى مختلف المواقف والأنشطة الاجتماعية أما ان تكون قيماً إيجابية دافعة ومعضدة لعملية التنمية، وتواكب متطلباتها ، وأما ان تكون قيماً سلبية معوقة لعملة التنمية، لذلك فنجاح برامج ومشروعات وخطط التنمية يعتمد الى حد كبير على دعم وتعضيد أنساق القيم لها.

ويعكس ذلك أهمية تهيئة انساق القيم فى المجتمع لعملية التنمية، بحيث يمكن تحديد القيم الإيجابية المعضدة للتنمية والمواكبة لمتطلباتها بتدعيمها من خلال تأكد أهميتها وفاعلية تأثيرها، وكذلك تحديد القيم السلبية المعوقة للتنمية والعمل على تغييرها من خلال تأكيد سلبياتها وأضرارها على التنمية والمجتمع ككل، وبالتالي ضرورة إحلال قيم جديدة (تدفع وتعضد التنمية) محل القيم السلبية المعوقة بحيث تتناسب القيم الجديدة مع متطلبات التنمية وتعززها.

ومن هنا فإن الأنساق القيمية قد تدعم التنمية أو تعد معوقاً لها.وفيما يلي سوف نستعرض الوظائف الاجتماعية للقيم والتغيرات التى طرأت عليها فى المراحل التاريخية المختلفة، وانعكاساتها على عملية التنمية فى المجتمع المصري.

أولاً: الوظائف الاجتماعية للقيم:-

تؤدى القيم وظائف أساسية فى المجتمع تتمثل فى (١، ٢٩٧):-

(١) تساهم القيم فى ترابط وتماسك القواعد والأنماط السلوكية فى المجتمع، ولتساق السلوك الاجتماعي للأفراد والجماعات، لأنها تحدد الوسائل التى يحكم بها على الصواب والخطأ، وتحدد الغايات المرغوبة اجتماعياً، والوسائل المقبولة لتحقيقها، ومن ثم فإن إرساء القيم يساعد على الامتثال وحفظ النظام نتيجة لوجود أنماط عامة من السلوك متفق عليها.

(٢) تشكل القيم عنصراً هاماً لوحدة الأفراد النفسية، حيث تساهم فى التحام وتكامل الإدراك الذاتي والإدراك العام وأحيانا توحيد الدوافع.

(٣) تساعد القيم فى وصف وتحديد انتهاك قيم المجتمع الأساسية والخروج عليها.

(٤) تلفت القيم نظر أعضاء المجتمع الى الأنماط العامة للثقافة وتوضيح المرغوب فيه والمرغوب عنه من وجه نظر المجتمع.

(٥) تحديد القيم الطرق النموذجية للتفكير، الأمر الذى يساعد على إيجاد نوع من القبول والرضا الاجتماعي.

(٦) تعتبر القيم موجهاً ومرشداً للأدوار الاجتماعية، حيث تحدد متطلبات كل دور وحقوقه وواجباته، بما يساعد على اتساق هذه الأدوار.

(٧) يعتبر عالم القيم عنصراً هاماً لما أسماه (اوجست كونت) بالاتفاق الاجتماعي، وما اعتبره (دوركايم) التماسك الاجتماعي.

وبالإضافة لما سبق، فإن اتساق القيم تمارس وظيفة التوجيه السلوكي (اعتبار القيم كمستويات للتوجيه السلوكي) بطرق مختلفة على النحو التالي (٢، ١٣٨: ١٣٩):-

(أ) القيم تدفعنا الى اتخاذ مواقف خاصة من المسائل الاجتماعية الرئيسية.

(ب) القيم تدفعنا الى تفضيل أو تبني أيديولوجية سياسية أو دينية دون أخرى.

(ج) أنساق القيم هى مستويات التى نحتكم اليه فى عرض ذواتنا أمام الآخرين، أو هى الموجهات التى تحرك تصرفاتنا لكى نبدو أمام الآخرين بالصورة التى نفضلها.

(د) انساق القيم هى المستويات التى يعتمد عليها فى تبرير أنماط معينة من السلوك أو الاتجاهات أو المعتقدات لكى تكتسب أكبر قدر من القبول الاجتماعي.

(ه) انساق القيم هى مستويات توجهنا الى إقناع الآخرين والتأثير عليهم لتبني مواقف أو معتقدات أو اتجاهات أو قيم نعتقد أنها جديرة بالاهتمام والدفاع عنها.

(و) انساق القيم هى مستويات يعتمد عليها الأشخاص فى الاحتفاظ بالتقدير الذاتي عاليا باستمرار.

ثانيا: التغيرات التى طرأت على انساق القيم فى المجتمع المصري وأثرها على التنمية:-

أن انساق القيم فى أى مجتمع من المجتمعات تتشكل كنتاج للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذى يعيشه المجتمع خلال مراحله التاريخية المختلفة، ومن طبيعة القيم النسبية الزمنية أى اختلاف وتغيير انساق القيم فى المجتمع الواحد من فترة زمنية لأخرى بمعني ان اختلاف الظروف والواقع المعيشي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي خلال كل مرحلة يمر بها المجتمع (فكل مرحلة تتسم بواقع معين) تنعكس على النسق القيمي السائد بظهور بعض القيم الجديدة وتوارى بعض القيم القديمة.

ويمكن تقسيم المراحل التاريخية للمجتمع المصري وفقا للأحداث التى أفرزت تغييرات جوهرية أدت الى تغير الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية

وبالتالي أثرت على الانساق القيمية فى المجتمع المصري، وفيما يلي سوف نستعرض التغيرات التى طرأت على انساق القيم خلال بعض المراحل التاريخية التى مر بها المجتمع المصري بإيجاز شديد على النحو التالي:-

(١) ملامح انساق القيم فى مصر حتى بداية القرن التاسع عشر :-

اتسمت الانساق القيمية لدى الشعب المصري بصفة عامة خلال تلك المرحلة (قبل بداية حكم محمد على عام ١٨٠٥م) بسمتين متناقضتين هما (١٢٩،٣):-

السلبية والاستسلام من جهة، والإيجابية والتمرد من جهة أخرى، فطبيعة العمل الزراعي أولا لابد أن تخلق السمتين فى انساق القيم، فالزراعة غير الآلية تجعل المزارعين معتمدين الى حد كبير على ظروف لا دخل لهم فيها ولا يستطيعون حيالها شيئا- مثل حالة الجو، كفاية ماء النهر، وليس عليهم سوى الاستسلام لهذه الظروف وبالتالي لابد ان تنشأ لديهم قيم الصبر والانتظار والتسليم بالمقدر والمكتوب وبكل ما يرتبط بها من قيم غيبية لا تحث إلا على السلوك السلبي، ويدعم هذه القيم الكوارث الطبيعية مثل الجفاف وما يؤدى اليه من قدح ومجاعات وأوبئة، ولكن نفس هذه الظروف تخلق فى ذات الوقت سمة مناقضة فى انساق القيم وهى سمة الإيجابية والتحدي، فحين تهدد الفيضانات الناس لابد أن يهبوا هبة رجل واحد لحماية أنفسهم منه بإقامة الجسور على النهر ولإغاثة المنكوبين، كما أنه فى حالة وفرة المياه ينشط الناس جميعا متعاونين فى الحرث والزرع ويسهرون على رعاية مزروعاتهم، كما ينشطون فى جمع المحصول وإعداده للاستهلاك أو السوق ومن شأن ذلك أن تنشأ قيم إيجابية باستمرار٠٠ كما ان طبيعة العلاقات الانتاجية تخلق أيضا هاتين السمتين المتناقضتين، وتدعمهما، فالقمع والإرهاب والبطش من جانب السلطات من شانه ان يخلق قيما تدعو الى سلوك من شانه الحفاظ على الذات (الاستسلام) وكذلك قيما أخرى تدعو للتمرد عليها(الإيجابية).

(٢) التغيرات التي طرأت على انساق القيم في الفترة (١٨٠٥ : ١٩٥٢):-

إن الفترة من بداية حكم محمد على عام ١٨٠٥ وحتى قيام ثورة ٢٣ يوليو قد شهدت أكبر تحول وتنوع في الانساق القيمية للمجتمع المصري ... فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تلك الفترة قد أثرت تأثير كبيرا على الانساق القيمية حتى أصبحت في نهايتها تتسم بما يأتي (٣، ١٣٣ : ١٣٨):-

أ- التناقض الحاد بين الأنساق القيمية للبرجوازية المصرية من وجهة ولطبقة الفلاحين والعمال من جهة اخرى، وبالتالي الصراع القيمي ومحاولة الطبقة المسيطرة فرض انساقها القيمية على الطبقات الكادحة.

يتضح ذلك التناقض في الأنساق القيمية من مظاهر سلوكية عديدة أوضحها تبني البرجوازية المصرية وخاصة في الشرائح العليا منها لأنماط السلوك الغربية وتشبهها بالأجانب والافتخار بذلك واحتكار التقاليد والقيم الشعبية بل وحتى اللغة القومية واحتقار العمل اليدوي والمشتغلين به والتعالي على أفراد الشعب، فضلا عن الإنفاق البذخي والإباحية وتعاطي الخمور والقمار، في مقابل حفاظ طبقة العاملة على أخلاقياتها ورفضها ومقاومتها لهذه الأنماط السلوكية.

ب- على الرغم من استمرارية القيم والتواكلية والاستسلامية إلا أن القيم العلمانية الإيجابية أصبحت تمارس تأثيرا ملحوظا على سلوك الشعب المصري وذلك بفضل اتساع نطاق التعليم نسبيا والتحولات الحضارية والصناعية للمجتمع وتحسين مستوي الخدمات التدريجي وتأثير وسائل الإعلام.

ت- تبلور القيم السياسية وبخاصة لدى المتعلمين من أبناء الشعب وأهمها قيم الوطنية والكفاح ضد الاستعمار والاستقلال.

ولقد كان المصريون قبل صورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ يعيشون في ظل نظام إقطاعي فيه تمتلك السيادة والقوة والثراء قلة ضئيلة، بينما الأغلبية الساحقة

تعيش أقرب الى اتباع والممتلكات منهم الى المواطنين الأحرار، ومن ثم كان من اللازم أن يفرز هذا النظام مجموعة من القيم تدور حول تقبل المظالم والرضاء بالقدر والمقسوم والمخاوف من السلطة الى حد النفاق والتقديس، وظهر ذلك بوضوح في الأمثال والمأثورات الشعبية مثل " العين لا تعلوا عن الحاجب" و " الماء لا يجري إلا فى العالي، وتجري جري الوحوش غير نصيبك لم تحوش"،٠٠٠٠ وغيرها (٤، ٨٢).

وتجدر الإشارة الى ان الفترة التى بدأت مع دستور ١٩٢٣ وهى المرحلة التى يمكن أن تسميها ليبرالية البورجوازية فى التاريخ المصري والتى ظلت قائمة حتى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقد أفرزت قيما لا تزال حتى الآن قائمة على المجتمع المصري وهى أصلا قيم بورجوازية تدور حول الفرد وتمجيد العمل والحرية، ولكن دون تنظيم اقتصادي أو عدالة اجتماعية (٥، ٧٢).

(٣) التغيرات التى طرأت على انساق القيم فى الفترة من (١٩٥٢-١٩٧٤):-

لقد أحدث قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تغيرات جوهرية فى واقع المجتمع المصري كان من أثارها تغيير النظام السياسي والاقتصادي والتركيب الطبقي، واعتبارات المكانة لأفراد المجتمع حيث تحرر الفلاح من ظلم الإقطاع، والعامل من سيطرة الرأسمالية وتهيئة فرص التعليم والعلاج المجاني وبدأت مسيرة التحرر من الفقر والجهل والمرض، وكذلك صدرت قوانين الإصلاح الزراعي والتأميم وكانت بدايات الفرص المتكافئة والتوزيع العادل للدخول فى مصر (٦،٦: ٧).

ولقد أدى هذا التغير الى تغيير فى العلاقات الاجتماعية والى إفراز قيم أخرى جديدة يدور حول التحرر من المستعمر والعدالة الاجتماعية والاعتماد على الذات/ وأصبح العمل شرف وواجب (بناء السد العالي كان تعبيرا حسيا عن الثورة ما صاحبها من قيم) (٤، ٨٢).

لقد كان للتغيرات البنائية المصاحبة لقيام الثورة تأثيرات بالغة العمق على انساق القيم، ويمكن تلخيص هذه التغيرات فيما يلي (٣، ١٢٩: ١٤٠):-

(أ) انهيار صور العبودية التى كان يعاني منها أغلبية الشعب المصري وانهيار سطوة القوي وما كان يرتبط بهذه الوضاع من قيم الذل والخضوع قد انهارت وحلت محلها قيم أخرى تؤكد على كرامة الإنسان وتحرره والمساواة بين البشر. ورفع زعيم الثورة شعار " أرفع رأسك يا اخرى فقط مضي عهد الاستعمار الذى تلقفته الجماهير وتبنته كقيمة أساسية.

(ب) خلقت سلسة الصراعات المريرة التى خاضها المجتمع المصري بعد الثورة مع الاستعمار والقوي الأجنبية قيما جماعية قوية وقيما تتعلق بالبذل والعطاء من أجل الوطن والتضحية بالمصالح الشخصية من أجل المجموع، وفيما تتعلق بالفخر بالوطن والاعتزاز به وترجمت هذه القيم الى سلوك فعلي كان أبسط مظاهره تطوع الشباب للدفاع عن الوطن وتطوعه للمشاركة فى المشروعات القومية.

(ج) أدت هذه الظروف الى خلق وتدعيم قيم إنتاجية ترجمت الى سلوك فعلي ظهرت أثاره فى نجاح العديد من المشروعات الاقتصادية الجديدة، كما أن هذه الفترة شهدت أعلى معدلات للتنمية عرفتها مصر.

(د) أدى انتشار التعليم بين طبقات الشعب الى تدعيم القيم الخاصة بالسلوك العقلاني الرشيد كما أدى توسيع نطاق الخدمات الصحية وبخاصة فى الريف الى تخلي جماهير الفلاحين عن كثير من القيم الخرافية التى كانت توجه سلوكهم.

(ه) أدى الازدهار الثقافي والفني الذى تدعو أعماله الى قيم إيجابية بناءة الى تمثل الجماهير قيم تحث على العمل المنتج وعلى التفاني من أجل المجتمع وكسر حدة التطلعات الطبقية.

(٤) التغيرات التى طرأت على أنساق القيم فى الفترة من ١٩٧٤ وحتى الآن:-

تعرض المجتمع المصري فى هذه المرحلة لتغييرات جوهرية نتجت عن الأخذ بسياسية الانفتاح الاقتصادي والتعددية السياسية، وانعكست هذه التغييرات بشكل حاد وسريع على مختلف النظم القائمة فى المجتمع وبصفة خاصة الاجتماعية والثقافية، وبالتالي أدت اى حدوث تغييرات فى انساق القيم السائدة حيث توارت بعض القيم وحلت محلها قيم أخرى جديدة تتناسب مع طبيعة هذه المرحلة ومتطلباتها.

فخلال حقبة ما سمي بالانفتاح الاقتصادي تراجعت الكثير من توجهات وإجراءات ثورة ٢٣ يوليو وتمكنت توجهات أخرى من الظهور وما أفرزته من قيم شملت ليس فقط النشاط الاقتصادي وإنما الحياة الاجتماعية الثقافية بوجه عام، ومن ثم توارت قيم العمل الجدية والمسئولية والإتقان والشرف والأمانة والتسامح. وتحولت جميعها الى قيم سلبية مخزية كاللامبالاة والسلبية والاغتصاب فى شتى صوره، فضلا عن العدوان والعنف وإن تخفت هذه القيم السلبية فى صورة الشطارة والفهلوة والدفاع عن الأخلاق.. الخ (٤، ٨٢).

وأبرز ما تتسم به هذه المرحلة ما يلي (٧، ١١٤: ١٢٥):-

(١) محولات مكثفة ومخططة ومرسومة بعناية للتأثير على انساق التعليم واستبدالها بأنساق جديدة تتفق والواقع الاقتصادي الاجتماعي الجديد ، تدعمه وتبقي عليه، واستخدمت مختلف وسائل الإعلام (بمختلف الأساليب) فى التشكيك فى كل ما استقر فى عقول الجماهير من قيم، ولقد أثرت هذه الحملات الإعلامية تأثيرا بالغا على نوعية القيم الاجتماعية، فقد أضعفت القوة النسبية للقيم الجماعية الوطنية، ودعمت القيم الفردية الذاتية، وأصبت الانتهازية والوصولية والنفاق هى المثل الأعلى الذى تقدمه وسائل الإعلام للشباب.

(٢) أثرت السياسات الاقتصادية على الظروف المعيشية وأنساق القيم، حيث أن النشاط الإنتاجي المشروع أصبح لا يمكن أن يدر عائدا يكفي –

للحصول على مسكن مثلا- ولهذا لابد من ممارسة أنشطة غير مشروعة (الرشوة والاختلاس) أو ممارسة أنشطة غير مرغوبة، مما أدى الى فقدان قيمة العمل المنتج المفيد، واستبدالها بقيم اخرى سلبية وضارة بعملية التنمية وهى قيمة الحصول على المال بأسرع وأسهل وسيلة ممكنة بغض النظر عن نوعية هذا العمل أو قيمته الاجتماعية، أو حتى مشروعيته، والخطورة فى ذلك أن التخلي عن قيم أساسية فى جانب لابد وأن يتبعه التخلي عن قيم أخرى فى العديد من الجوانب الأخرى.

وبالإضافة لما سبق فقد تعرض المجتمع الى ضغوط أدت الى حدوث العديد من الأزمات كأزمة الإسكان والمواصلات والغلاء المتزايد الفاحش فى الأسعار وانهيار المرافق الحيوية فى المجتمع (الصحية والتربوية .. الخ) وكلها تمثل ضغوط مدمرة على الإنسان المصري بوجه عام، وليس أمام المواطن سوى اللجوء للحلول الفردية الذاتية لمواجهة هذه الأزمات التى لا يتحمل هو مسئولية حدوثها، وهذا تتحول الأزمة من قضية عامة يمكن أن يشارك جميع المواطنين فى حلها فى ظل خطة قومية شاملة تضعها الدولة الى مشكلة خاصة أو فردية على كل مواطن حلها بطريقته الخاصة، وتؤثر هذه الضغوط على القيم بوجه عام، فهي تضعف القيم الداعية للعطاء وتدعم القيم الأنانية والفردية وتزيد من شعور الأفراد بالاغتراب عن المجتمع، ومن أخطر آثار هذه الضغوط الإنسحابية والسلبية والتبلد أو المبالاة، وفضلا عن ذلك فالشواهد اليومية تؤكد على انخفاض قيمة التعليم وحب المعرفة وزيادة قيمة الثراء السريع دون بذل جهد يذكر وبذلك فقد توارت بعض القيم الإنسانية فالشجاعة والشرف والأمانة، والتقدير والاحترام، بل وحتى العلم والمعرفة كلها أشياء يمكن ان تشترى.

<u>(٣) ظهور العديد من القيم (البورجوازي) التى تعوق عملية التنمية فهي</u> تحث على :-

(أ) الكسب السريع السهل وليس على العمل المنتج وبذل الجهد فيه.

(ب) الاستهلاك وليس الادخار والاستثمار. الاهتمام باللحظة الراهنة وليس على الاهتمام بالمستقبل البعيد والتخطيط له.

(ج) تقدير المنتجات الأجنبية والمستوردة واحتقار المنتجات الوطنية المحلية.

(د) الهروب من مواجهة الواقع أو التصدي لتغييره (عن طريق الهجرة مثلا).

(ه) الاهتمام بالمظهر وليس الجوهر.

(و) اقتناء الأشياء وليس على تنمية المواهب والقدرات، فالإنسان يقدر حسب ما يقتني وليس حسب ما يتمتع به من إمكانيات عقلية وخلقية .

(ز) الأخذ لا على العطاء.

(ح) اللامبالاة والسلبية وليس على القدرة على ابتكار الحلول والإبداع.

(ط) الحقد الطبقي، وليس على المساواة والمحبة والإخاء.

(ي) الفساد الخلقي بجميع صورة، فالغاية (المال) تبرر الوسيلة (النفاق والخداع والنصب والتزوير والرشوة والبغاء ٠٠٠ الخ).

(ك) اللاعقلانية وليس على العقلانية.

(ل) استباحة وإهمال الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة.

(م) إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة القومية الوطنية.

وانتشار هذه القيم فى المجتمع وما تترجم اليه من سوك فعلي يضر بمصالح الشعب ويؤدى الى تدهور اقتصادي واجتماعي وثقافي ٠ (ينعكس على التنمية وقدراتها).

وعلى الرغم من التأثيرات السلبية المتعددة والضاغطة على انساق القيم وخاصة المرتبطة بعملية التنمية، إلا أنها لا تنفي حقيقة وجود واستمرار قيم إيجابية تكونت لدى المواطن المصري تاريخيا، بل وحتى ظهور قيم إيجابية جديدة تقاوم هذه القيم السلبية.

إلا أنه نتيجة لهذه التطورات الجذرية والمتعارضة، تعرضت القيم لهزة عنيفة ، فالقيم البورجوازية التى تدور حول الفرد والحرية والعمل تعرضت هزة شديدة فى مرحلة التحول الاشتراكي، وقيم مرحلة التحول الاشتراكي أيضا زعزعتها سياسة

الانفتاح والتعددية، أما سياسة الانفتاح فلم تكن برجوازية ليبرالية حقيقية وإنما هي موجه أشاعت فى المجتمع قيما انتهازية طبيعية، استهلاكية المصدر، فارغة تماما من أى معني أو مدلول اجتماعي حقيقي (٥، ٧٢: ٧٣).

وتجدر الاشارة الى أنه فى منتصف الثمانينات حدث تغييرات استهدفت معالجة الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي وترشيد مساراته ومحاولة تحقيق الإصلاح الاقتصادي وما تترتب عليه من تغييرات إصلاحية فى مختلف الأنشطة المجتمعية، وأعقب ذلك التوجه نحو الخصخصة.

والخصخصة تعني: توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد، ويتم ذلك بتصفية القطاع العام (كليا أو جزئيا) ، أو عن طريق عقود إيجار ومنح الامتيازات بما يؤدى الى انخفاض نصيب الدولة نسبيا، وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص (٨، ٢٢).

واستهدفت الحكومة من برنامج الخصخصة ما يلي (٩، ٤٣):-

(١) التخلص من الأعباء المالية (متطلبات التمويل وخدمات الديون) للشركات الحكومية، وكذلك التخلص من الأعباء الإدارية (متطلبات الإدارة والرقابة) لهذه الشركات، وبالتالي يقل العبء المالي على الموازنة العامة للدولة.

(٢) زيادة مستويات الكفاءة فى الشركات الحكومية (ويتحقق هذا من خلال الخصخصة الجزئية).

(٣) الحصول على أكبر إيراد ممكن من أصول الدولة ومن الطبيعي أن يوجه هذا الهدف الدولة الى اتباعها الطرق التى تؤدى الى تحقيق أقصي سعر للبيع.

(٤) تحسين أحوال الأعمال والاستثمار فى الدولة من خلال نمو مشروعات العمال الخاصة والمنتجة منها.

(٥) زيادة المنافسة وذلك من خلال بيع الوحدات أو التسهيلات الإنتاجية فردي أو مجموعات صغيرة بدلا من بيعها كوحدة واحدة.

(٦) العمل على نشر ملكية العمال والشركات على نطاق واسع، ومما لا شك فيه أن بيع الشركات الحكومية فى اكتتاب عام يحقق توزيع واسع للأسهم بين جمهور المواطنين.

والخصخصة تتطلب وتحتاج الى بيئة تقدر الإنتاجية والكفاءة مما يتطلب تعزيز القيم التى تؤكد على أن البقاء لمن يعمل أفضل وليس لمن يتحايل أكثر، ويتحقق ذلك من خلال تعظيم القيم المرتبطة بمتطلبات مرحلة الخصخصة وتركيز جهود الإعلام فى تأكيدها، وإعادة النظر فى ترشيد استخدام السلطة وتعظيم القيم وأهميتها فى مختلف المراحل التعليمية، وكذلك مواجهة القيم السلبية التى تدعو للتسيب فى سلوك العمل أو النزعة الروتينية فى العمل، فضلا عن التعزيز الديني للوازع الأخلاقي فى كافة الأجهزة (٨، ٣٠).

وخلاصة القول أن المرحلة الحالية التى يعيشها المجتمع المصري تشير اى توجهات المجتمع بشكل متزايد نحو الأنظمة الاقتصادية التى تعتمد على آليات السوق والمنافسة، وبالتالي يتقلص دور الدولة فى أنشطة محدودة، لذلك نجد أن أنساق القيم التى تتطلبها هذه المرحلة تتمثل فى حرية الفكر والرأي، والمشاركة، الديمقراطية، تحمل المسئولية، الكفاءة، الارتقاء بمعدلات الأداء وفعاليته، انضباط السلوك فى مجالات العمل، ، الجدية، الالتزام، القضاء على الوساطة والمحسوبية ٠٠ وغيرها.

ثالثا: القيم والتنمية فى الواقع المصري:-

أن التنمية هى عملة إحداث تغيرات اجتماعية تستهدف نقل المجتمع من واقع لا يرضي عنه أفراد وجماعات المجتمع، الى مستقبل أفض يبدو لهم أكثر إشراقا وتحقيقا لأهدافهم وتطلعاتهم وطموحاتهم، وتعد القيم متغيرا حيويا فى عملية التنمية حيث توجه وتعضد ضرورة وحتمية إحداث التغيير وقبوله ودعمه.

وتأثير النسق القيمي على التنمية يتم من خلال تأثير أنماط السلوك الفردي والجماعي فى أى مجتمع على نماذج التنمية وأنماطها المطروحة فى الواقع العملي (١٠،٧٣).

فالقيم المجتمعية تؤثر تأثيرا كبيرا على درجة تقبل أفراد المجتمع للأنشطة الاجتماعية المختلفة وانتفاعهم بها (١١، ٤).

والقيم السائدة وما ينتج عنها من أنماط السلوك الاجتماعي لدى أفراد المجتمع، تتعلق بالدرجة الأولى (بإرادة الإنجاز) التى لابد وأن تكون متوفرة لدى أفراد المجتمع وجماعاته على الأقل وذلك عندما يبدأ المجتمع فى عملية التنمية (١٠،١٩).

وإذا كنا نهدف الى رفع مستويات الإنجاز فإنه يتعين علينا أن نهيئ النسق القيمي السائد لكى يستجيب بفاعلية لمختلف برامج التنمية وسياستها (٢، ١٥٣: ١٥٤).

ولاشك أن كل نسق قيمي يحوي داخله قيم متباينة ومتناقضة قد تدفع بعضها عملية التنمية الى التقدم والاستمرار وقد يعطل بعضها الآخر لعملية التنمية ذاتها، لذلك فمن أهم أهداف أى تنمية اجتماعية تجاوز القيم المعوقة للتنمية ودعم القيم المساعدة على استمرار هذه التنمية، وهنا تظهر أهمية البعد الاجتماعى للتنمية (١٠،٧٣).

فالقيم تلعب دورا هاما فى تكوين الكيان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات، فهى القوة الدافعة للسلوك، وتطويع عمليات التنمية يحتاج الى أنماط سلوكية جديدة والتى بدورها تحتاج الى قيم جديدة تدفع هذه الأنماط السلوكية الى تحقيق أهداف التنمية وتقودها الى الطريق الصحيح والسلوك السوى.. ويجب الأخذ فى الاعتبار أن المجتمع المختل المعايير هو الذى تتضارب فيه القيم، وتضارب القيم يكون نتيجة لدخول قيم جديدة على قيم قديمة، وهذه صفة من صفات التنمية، كما أنها مشكلة من مشاكل التنمية الكبري، والتى لابد وأن يخطط للتغلب عليها (١٢،٥).

والقيم السائدة لا تؤثر على التنمية فحسب، وإنما التنمية أيضا تؤثر فى النسق القيمي فيه أو التطوير له، وخاصة إذا قطعت هذه التنمية مرحلة كبيرة من تطورها بحيث يمكن أن تتحول الى واقع اجتماعي واقتصادي جديد يتناقض من الواقع الاجتماعى والاقتصادي القديم ويدفع الى انزواء القيم القديمة المرتبطة بهذا الواقع القديم وازدهار القيم الجديدة المرتبطة بالواقع الجديد (١٠،٧٤).

ولقد كشفت دراسات عديدة عن ان فاعلية برامج التغير الاجتماعي تعتمد الى حد كبير على طبيعة التفاعل بينها وبين النسق القيمي السائد بل أن جمود القيم والمعايير يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (٢،١٥٩).

فالعادات والتقاليد والقيم التى تسود الدول النامية والتى تنعكس على الأنماط السلوكية للمواطنين فيها ما يعوق عملية التنمية ، وتبرز أهم الأنماط السلوكية المعوقة فيما يلي (١٣،١٤٨):-

- الإنفاق البذخي.
- سوء توجيه المدخرات.
- احتقار العمل اليدوي.
- القناعة بالحياة المألوفة.
- تحجيم عمل المرأة.
- التفكير بأسلوب غير علمي.
- الفهم الخاطئ للتعاليم الدينية.
- حب الماضي والتمسك به.

وفضلا عما سبق فإن القيم تؤثر على عملية التنمية فى نواحي متعددة يتمثل أبرزها فيما يلي (١٤، ١٤٥: ١٤٨):-

- تؤثر على سلوك الفرد واتجاهاته وخاصة فى تحديد الغايات العليا للحياة ، وبرسم شكل السعادة، وكيفية تحقيقها.
- تختلف الحاجات الاجتماعية والبيولوجية أيضا باختلاف القيم وكذلك فى تنوع طرق إشباعها وكل ذلك يؤثر على عادات الاستهلاك والادخار وتنوع الثروة.
- تؤثر القيم السائدة فى أنماط المجتمع، مثال ذلك الإنفاق الاستهلاكي على الطقوس الدينية والأفراح والمآتم والأعياد، وسيادة الاستهلاك التفاخري للاعتقاد بأنه سوف يرفع من المكانة الاجتماعية.

- تؤثر القيم السائدة فى الاستثمار سواء فى الاحتفاظ بـالمدخرات أو فـى شكل حلى وذهب أو فى استثمارها فى أوجه غير منتجة.
- تؤثر القيم والعادات السائدة على دافع العمل فـى المجتمعـات التقليديـة وتقييم العمل كمجهود إنساني.
- تتدخل القيم السائدة فى كيفية النظر فى تقييم الفرد لمباشرة النشاط العاجلـة أو حين يصل الى مستوي معين من الدخل ويرجع ذلك الى أن فكرة تجميـع الثروة وإمكانية ذلك غير قائمة لدى الفرد، ويؤدى ضعف الحافز الى تكويـن الثروة الى ضعف بذل الجهد وقد يرجع ذلك الى الاعتقاد بأن قيمة الفرد ليس بما لديها من ثروة وما يكسبه من الدخل ويؤثر هذا بالتالي على استعداد الفرد لبذل الجهد.
- تؤثر القيم السائدة على تقيم الأفراد لمباشرة النشاط الاقتصـادي ونوعيـة النشاط الذى يجب مباشرته، فأحيانا تسود القيم التى تضع ملك الأرض فـى مركز اجتماعي ممتاز، فإن ذلك يشجع الاستثمار فى شراء الأراضي ويؤدى اى ضيق الاستثمار الصناعي وبالتالي تقف هذه القيم عائقا أمام التقدم الفنـي والتكنولوجي، وكذلك الأمر فى تقدير صاحب الدخل غير المكتسب واحتقـار العمل اليدوي.
- تؤدى القيم والمعتقات فى بعض البلدان النامية الى شيوع القدرية والتسليم بالواقع لمادي المحيط بالإنسان كقدر محتوم لا يستطيع تغيره ومن ثم ينشـأ ضعف الحافز فى تغيير هذا الواقع.
- تؤدى سيادة بعض القيم المرتبطة بالنمط الحضاري الذى يعيش به الفـرد الى خلق نوع من التقدير للإطار المادي الذى يعيش فيه ، ومـن ثـم عـدم استعداده لقبول التغيير، وبالتالي تنخفض رغبة الفرد فى التغيير واسـتعداده لقبول فنون إنتاجية جديدة أو أنماط حياة جديدة أو طرق جديدة للعمل.
- يؤدى انخفاض التعليم وسيادة القيم والمعتقدات البالية الى انعدام العقلانيـة في مباشرة السلوك وتقييم المواقف، وانعدام الرشادة فـى ممارسـة النشـاط الاقتصادي، كما يؤدى الى سيادة الانفعالية فى مواجهة التحديات.

والقيم الاجتماعية هى التى تكون الكيان المعنوي فى البرامج والمشـــروعات التنموية، فقد يتكون الكيان المادي للمشروع، ننتهي من جميـــع الإجـراءات الماديـة وكذلك فى تشغيل المشروع ليحقق ما هو مستهدف من إنشاءه، وفـــى حالـة ارتفـاع المعنويات وزيادة الإنتاج يصبح الكيان المادي ما هو إلا وسيلة لغاية، وفـــى التنميـة الاجتماعية يلعب الكيان المعنوي دورا كبيرا فـــى نجـاح المشـروعات، فالاسـتجابة المعنوية عند المؤديين والمستفيدين والمتعاملين كبيرة وواضحة وهذه مـــن المشـاكل الكبيرة التى تقابل التنمية وتكون عقبة فى سبيل تحقيقها (١٢،٥).لذلك يعتب توافر القيم المعنوية شرطا أساسيا لتحقيق التنمية، وهذه القيـــم المعنويـة يتمثـل أبرزهـا فـى (٨٦،١٣):-

- الرغبة الصادقة فى رفع مستوي المعيشة.
- التفكير الاقتصادي السليم.
- الاستعداد لتحمل بعض التضحيات.
- العمل بجد وإخلاص فى جميع المجالات.
- التنازل عن بعض المصالح الخاصة فى سبيل المصلحة العامة.
- القابلية لاستيعاب أساليب الانتاج الجديدة واكتساب الخبرة اللازمة.
- التجاوب مع حملات الدعوة للادخار وتنظيم الأسرة ٠٠٠ وغيرها.
- القابلية للمحافظة على الأدوات والمعدات وصيانتها.

يمكـن تصـور مؤشـرات ودلالات وظيفيـة، تكـون إطـارا موضوعيـا وملزما للنســق القيمــي، حيـث أن التنميـة الاجتماعيـة تكـون قـد نجحـت إذا استطاع نسق القيم أن يكون أداة ضابطة لمسيرة التنمية، وذلك يتحقق من خلال ما يلـي (١٥، ١٤٩: ١٥٠):-

(أ) الابتعاد عن الإغراق فى جذب الفكر الى الماضي، بدعـــوة بعـض الأمجاد والتغني بالماضي، على أساس أن الماضي رائد الحـــاضر، وأن التقدم لن يأتي إلا بالنظر الى الماضي أو نقل تجربة حدثت فى المـاضي، فمن غير الصواب أن يؤخذ النشاطات التى حدثت فى الماضي على أنـها

قدوة مثالية تصلح للملابسات الحاضرة، لأن هذه النشاطات تعبر عن خصائص مميزة للماضي والملابسات التاريخية التى صاحبتها وزامنتها، ومن ثم فإن الإحالة الى لماضي يجب أن تكون للعبرة واعظة، وأن يكون الحاضر متفهما ومفسرا فى ارتباطه بما يمكن أن يكون فى المستقبل وفى ارتباطه بواقع اجتماعي معين.

(ب) تقدير قيمة حرية الفكر وديمقراطية العمل ومسئولية الفرد والنقد الاجتماعي الذى يحل ويفسر المواقف والاستجابات بأسلوب علمي موضوعي، ويحرص على توسيع القاعد له ولغيره بما يتيح الفرصة للانتفاع بإمكانيات وقدرات الجماعات المختلفة فى المجتمع.

(ج) تعميق الفهم نحو تطبيق مبدأ التكامل الوظيفي فى العلاقات والنشاط الاجتماعي حتى يرسخ فى الأذهان والوجدان ارتباط المصالح الذاتية بالمصالح الجماعية، وحتى يمكن غرس منميات الغيرية واقتلاع جذور الأنانية والانتهازية والوصولية وأشكال الاستقلال.

(د) تنمية ثقافية تقدمية تحقق مبادئ المشاركة فى المجالات الاجتماعية، على مدي النظرة العلمية، وفى إطار القيمة الوظيفية التى تخدم المصلحة العامة وتحقق التطلعات التقدمية.

(ه) حتمية التلاحم بين الفعل الاجتماعي الموجه للتنمية الاجتماعية وحرية الفكر، والقدرة الإبداعية للأفراد، بحيث تتسع قضية التنمية لتكون عملية بنائية ديناميه، وانعكاسا تنظيميا لمقتضيات الرأي الجمعي.

وما يرجي تأكيده هو متابعة انبثاق الأفكار والآراء الموجهة والمبادئ المحركة للفعل الاجتماعي نحو التنمية من مستوي النسق القيمي المتأثر بالواقع الاجتماعي الثقافي، وجعل هذه الأفكار أيديولوجيا عاما للمجتمع، وآية ذلك أن الأيديولوجية المقصودة ليست مجرد مجموعة من الأفكار يبتدعها كاتب أو يبتكرها مفكر ولكنها شعاع ينبثق من أعماق الأوضاع الاجتماعية القائمة، عنصرها الأساسي القيم المتطورة، وتكون أقرب الى العقيدة الشعبية التى تصدر عن ذات الأمة وتطبع الأفكار والمشاعر وتوجه الأفعال وتكيف العلاقات.

رابعا: الرؤية التخطيطية لمداخل تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية:-

إن معظم أدبيات التنمية والتى تضمنت محاولات لتحليل وتفسير ظاهرة التخلف وتحدد عوامله ومسبباته قد أعطت أهمية كبري للقيم الاجتماعية باعتبارها من أبرز مدعمات أو معوقات تحقيق التقدم والتنمية، ودعت الى ضرورة العمل على تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية وإحلال محلها قيم إيجابية تعضد وتدعم تحقيق التنمية، حيث تسهم فى دفع وتحريك أفراد المجتمع وجماعاته نحو الأهداف التنموية المنشودة.

ومن هنا تبرز أهمية الوعي الثقافي ودوره فى التنمية بجانبيها المادي والمعنوي، حيث أن الجانبين المادي والمعنوي يتفاعلان بشكل وثيق فى الممارسة الاجتماعية، وحين نبذل جهد لتنمية الأساس المادي ينبغي أن يوازي ذلك جهد مصاحب لتشكيل الوعي الثقافي وترقيته، فذلك مطلب ضروري من أجل التنمية بل هو أحد مكونات عملية إعادة بناء المجتمعات المتخلفة، ومصطلح الوعي الثقافي يستخدم فى هذا الصدد للإشارة الى كل القيم الإيجابية التى تشتمل على (٢، ١٥٥):-

- إلغاء استغلال الإنسان للإنسان.
- إقامة علاقات اجتماعية إنتاجية عادلة.
- تدعيم ممارسة الديمقراطية.
- زيادة معدلات المشاركة الاجتماعية والسياسية.
- حفز الدافعية للإنتاج.

لذلك تمكن ميكانيزمات التنمية فى تبني قيم عصرية جديدة، والتخلي عن القيم والتقاليد القديمة، وذلك لا يعني فى مضمونه ومحتواه إلا أن بعض القيم والتقاليد القديمة قد عجزت عن تحقيق التقدم الاجتماعي ، وأصبحت تشكل معوقات قيمية تحتاج الى التجديد، وأن نعمل على توجيهها وجهة جديدة تتفق ومتطلبات التنمية الاجتماعية (١٤٨،١٥).

ونستطيع فى مصر أن نميز بين تيارين فكريين برزا فى محاولة تطوير أو تغيير نسق ومعايير السلوك ، والبناء الثقافي للمجتمع بصفة عامة وهما (٢، ١٦: ١٦١):-

التيار الفكري الأول: ويذهب أصحابه الى أن التنمية تعني تغييرا شاملا يضطر معه المجتمع الى التجاوز عن كل القيم والتقاليد وانماط السلوك التى كانت سببا رئيسيا فى التخلف، واستبدالها بقيم جديدة عصرية مستمدة من المجتمعات المتقدمة.

وأصحاب هذا الاتجاه ينظرون الى التنمية فى مصر على ضوء مفهوم التحديث الذى يعني تبني القيم وموجهات السلوك السائدة فى الثقافة الغربية اساسا، واعتبارها مقومات التقدم فى المجتمعات النامية وأن النسق القيمي السائد يشكل من وجهة نظرهم أحد المعوقات إن لم يكن هو المعوق الأساسي للتنمية فى مصر.

التيار الفكري الثاني: يزعم أصحابه أن التنمية يتعين أن تتم دون أدنى تحطيم فى القيم والتقاليد الموروثة، وأن كل ما يجب عمله فى هذا الصدد هو تنقية التراث الثقافي باستخدام المنهج العلمي فى البحث والتحليل على نحو يجعلنا نستخلص منه القيم والتقاليد التى يمكن ان تكون حوافز للتنمية، وأن تجعل المجتمع محتفظا بشخصيته الأساسية ومقومات وجوده واستمراره.

وأصحاب هذا الاتجاه يرفضون تصور التنمية على أنها " تغريب" أو "تـأمرك" ، وإنما هم يعتقدون ان التنمية تعتمد فى إمكانيتها وطاقاتها وحوافز دفعها وموجهات أدائها على الطاقات الكامنة داخل المجتمع وعلى إرادة قوية مبعثها استلهام الدوافع الى الإنجاز من التراث الثقافي القائم بما ينطوي عليه من إيجابيات تشكلت تاريخيا.

وفيما يلي سوف نستعرض المداخل المقترحة التى يمكن الاستفادة منها فى تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية على النحو التالي:-

المدخل الأول: وينطلق من فكرة مؤداها أن الخطة فى شكلها النهائي ما هي إلا مجموعة من القيم التى يعتقد المخطط أن تحقيقها يحقق له النمو بالدرجة التى يرغب فيها، ولا يمكن بأى حال من الأحوال ان نفترض احتمال تطابق هذه القيم المجتمعية السائدة بحيث لا يحدث أى تعارض بينهما، وبذلك فإن احتمال التعارض بين القيم التخطيطية والقيم المجتمعية أمر لا يمكن فى الواقع تجاهله، وتحدى كبير يجب أن يعد المخطط نفسه لمقابلتها ولا يتأتي ذلك إلا بالأحوال الآتية(٣٨،١١: ٣٩):-

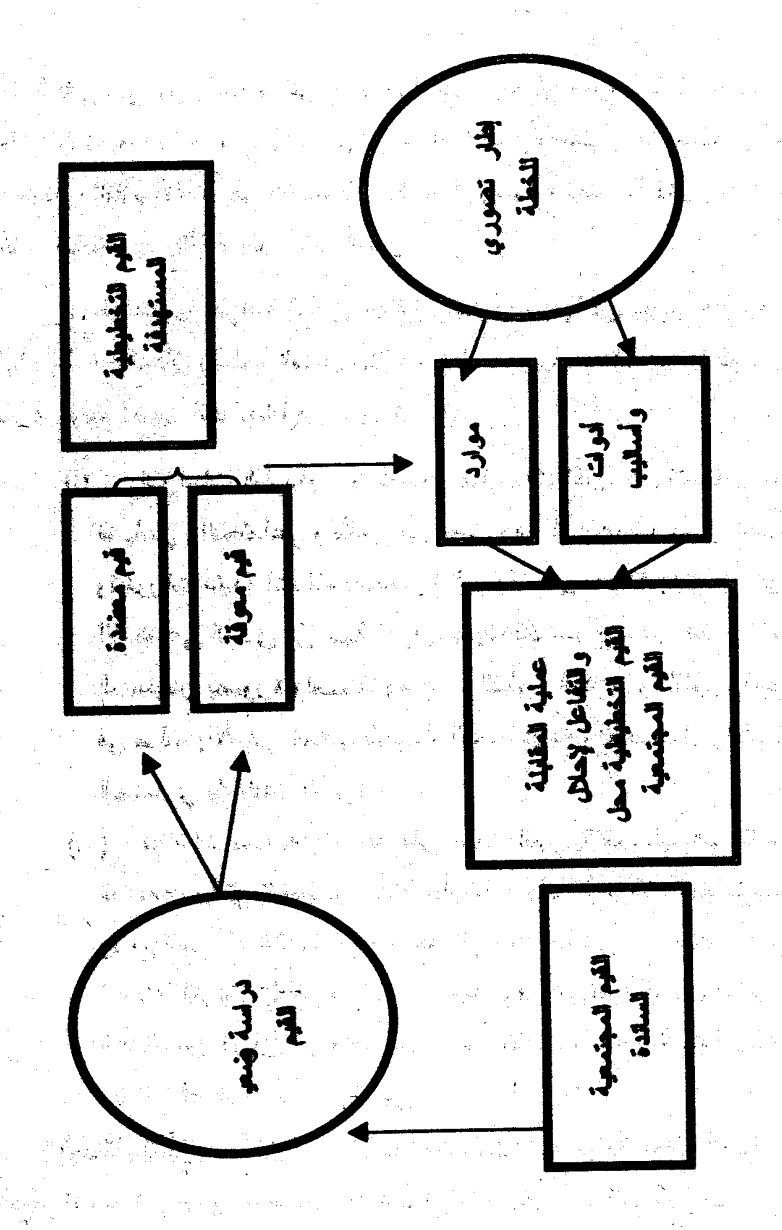
(١) دراسة الوضعية الاجتماعية للقيم المجتمعية السائدة والتعـرف علـى تأثيرها بالنسبة للأنساق الموجودة فى المجتمع.

(٢) التعرف على القيم المتمشية مع القيم التخطيطية (المعضـدة) والقيـم غير المتمشية معها (المضادة).

(٣) مقابلة القيم المجتمعية السائدة بالقيم التخطيطية فى محاولـة لغـرس القيم التخطيطية فى المجتمع.

(٤) تدعيم القيم المعضدة للأهداف التخطيطية وإحلال قيم تخطيطية محـل القيم المجتمعية المضادة لأهداف التخطيط.

وفيما يلي نموذج يوضح ميكانيزمات التفاعل بين القيـم المجتمعيـة السـائدة والقيم التخطيطية المستهدفة.



ويري البعض (٢، ١٦١: ١٦٢) انه يمكن دمج التراث الثقافي بأسلوب الحيـاة المعاصرة وذلك يتطلب صياغة المعايير الموضوعية التى سوف تستند إليها " غربلــة"

التراث الثقافي لكى نفرز منه ما هو خصب وأصيل، وما هو معرقل لنا فـــى سـعينا للالتقاء بالإنسانية المتقدمة، ولسوف نجد فى تراثنا الثقافي المصري ما يصلح أن يكون خامة ممتازة للتقدم الاجتماعي الاقتصادي والحضاري، وفيه أيضا ما كان وليد الجـهل والتخلف الحضاري والفاقة عبر آلاف السنين.

والخطة العلمية لدراسة السياق الثقافي والفكري للتنمية فى مصر هى خطـــة قوامها ربط هذا السياق بأساسه المادي خلال مراحل تاريخية محددة عبرها المجتمـــع المصري، ويتم تجسيد ذلك عمليا فى صورة:-

(أ) الدراسات التاريخية الاجتماعية لعمليـــات تكويـــن وتشـــكيل الفكـــر السياسي والاجتماعي والثقافي فى مصر وما طرأ عليـــه مـــن تحـــولات وتطورات نتيجة للالتقاء بالحضارة الغربية مـــن جهـــة ولتغـــير الواقـــع الاجتماعي المادي من جهة اخرى، بحيث تخـــرج مـــن هـــذا التحليـــل المستفيض بصورة واضحة، ومحدودة للتطور الفكري والثقافي والمعنـوي فى صلته بالأساس المادي للحيـــاة الاجتماعيـــة والاتصـــال والاحتكـــاك الحضاري بالثقافات الأخرى.

(ب) دراسات مسحية ومتعمقة على الشواء للقيم والتقـــاليد الســـائدة فـــى المجتمع، والتى تتجسد فى أنماط سلوكية مختلفة، ومواقف متعددة بـــهدف وضع الخريطة الثقافية الموضوعة التى تعد مطلبا رئيســـيا فـــى عمليـــة "غربلة" التراث الثقافي وتنقيته من جهة، وفى إدراك إمكانية واحتمـــالات التفاعل بين أنساق القيمة وبرامج التنمية الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة فـــى مختلف القطاعات من جهة أخرى .

<u>المدخل الثاني</u>: ينطلق من الاستفادة من معطيات النظرية العامة للقيمة، ولقـد أوضح رالف بارتون بري Ralf Barton perry فى النظرية العامة للقيمة، والتـــى تتخـذ مفهوم الاهتمام محورا وركيزة لتفسير القيمة ومؤدى هذه النظرية " ان الاهتمام بـــأي شئ يجعل هذا الشيء ذو قيمة" فالاهتمام فى رأيه يعد الينبوع الأصلي والسمة الممـيزة

والخاصية الدائمة فى جميع القيم، حيث يري أن أى شئ يكون موضوع اهتمـــام فإنـــه حما محل بالقيمة، ويعتبر الشيء ذا قيمة إذا اتصف بفعل فيه اهتمام (٣٦،١٦).

ومن أبرز ما تتميز به نظرية القيمة " برى" فكرة الديناميكية فـــى الاهتمـــام، ومن ثم فى القيم نفسها، فأي تغيير فى الاهتمام أو في الشيء تغير من قيم الشـخص إذا غيرنا موضوعات اهتمامه، لذا يمكن ان نكسب الأفراد قيماً جديدة لم تكن موجودة مـــن قبل إذا أدخلنا فى حياتهم موضوعات يهتمون بها، وإذا كونا عندهم اهتمامات جديـــــدة (٣٩،١٦).

لذا بالإمكان تغيير قيم الأشخاص إذا أمكن تغيير موضوعات اهتمامهم، وهـــذا مدخل التخطيط للتنمية، ويتمثل من الحكم (القرار) الذى تصـــدره جماعـــة التخطيـــط (موضوع الاهتمام) على البرامج والمشروعات التى لا قيمة فى نظرهم (٢٩٩،١).

انطلاقا من النظرية العامة للقيمة يمكن تغيير القيم السلبية المعوقـــــة للتنميـــة وإحلالها محلها قيم إيجابية جديدة بإتباع ما يلي:-

- دراسة نسق القيم السائد فى المجتمع.
- التعرف على القيم السلبية التى أصبحت غير ملاءمـــــة لـــروح العصـــر وبالتالي تعوق التنمية.
- إخضاع هذه القيم السلبية للنقاش من خلال كافة أجهزة الإعلام والاتصـــال ومحاولة إبراز ما فيها من عيوب ومساوئ وبذلك يقل التزام واهتمام أفـــراد المجتمع بها.
- فى ذات الوقت يتم إخضاع القيم البديلة فى محاولة إبراز مزاياها وأوجـــه الاستفادة منها مما يجعل أفراد المجتمع على استعداد لقبولها ويزداد اهتمامـــهم بها والتزامهم تجاهها.
- تدريجيا تتلاشي وتمحي القيم القديمة وتوطن وتثبت القيم الجديدة البديلـــة ، ويساعد على تعميق القيم الجديدة إدراك أفراد المجتمع بأنها أكثر ملائمة مـــع ظروف المجتمع وأكثر إسهاما وفائدة فى تحقيق أهدافهم وتوفير حياة أفضــــل لهم.

وتغيير اهتمامات الناس يعني تغيير ما بأنفسهم وعقولهم واتجاهاتهم الفكرية والعاطفية نحو الأشياء ومعانيها (١٦، ٣٩).

وللمثقفين دورهم الأساسي فى عمليات تنمية المجتمع النامي (المتخلف)، وفى الإسهام بصفة خاصة فى تنمية الوعي الثقافي وتنشيط النسق القيمي الإيجابي على الصعيدين القومي والمحلي، وينبغي أن يقوم بعملية " غربلة" التراث الثقافي لاستخلاص الإيجابي من القيم الأصلية، وكذلك فى قيادة معركة التنمية وفى دعم القيم الإيجابية، وترقية الدافعية للإنجاز بين المواطنين (٢، ١٦٢: ١٦٣).

ويمكن فى سبيل تغيير الاهتمامات (تغيير القيم) استخدام العديد من الوسائل والأساليب مثل :-

- أسلوب المناقشات الجماعية.
- أسلوب الحوار المباشر.
- عقد المؤتمرات الثقافية.
- إقامة الندوات الثقافية.
- إقامة المعسكرات الثقافية.
- استخدام وسائل الإعلام والاتصال.

وغير ذلك من الأساليب التى يمكن ان تستخدم فى تغيير الاهتمامات.

وإذا نجحنا فى تغيير القيم السلبية المعوقة للتنمية من خلال تغيير الاهتمامات وإحلال محلها قيم إيجابية تدفع التنمية وعملياتها يمكن أن نتوقع نجاح خطط التنمية الاجتماعية بما تتضمنه من برامج ومشروعات فى تحقيق أهدافها المنشودة، وان تلقى دعم وتعضيد أفراد المجتمع لها، والمشاركة الفعالة فى إنجازها وكذلك الاستفادة من ثمار التنمية.

لذا يجب العمل على غرس القيم الإيجابية (التنموية) من خلال الاهتمامات التى تحث على :-

- إعلاء وتفضيل المصلحة القومية (العامة) أكثر من المصلحة الشخصية (الخاصة).
- تقديس العمل الشريف مع الاهتمام بالعمل المنتج وبذل الجهد والتفاني فيه، وتوافر الدافعية للإنجاز، مع التأكيد على احترام العمل المهني والحرفي واليدوي.
- العمل على ترشيد أنماط الاستهلاك، والحد من البذخ والإسراف، مع التأكيد على أهمية الادخار والاستثمار بدلا من الاكتناز والإسراف.
- تأكيد المفاهيم الإنسانية كالمساواة ، المحبة، الإخاء، التكافل والتضامن الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية.
- تحقيق الغايات والأهداف بالأساليب والوسائل المشروعة، مع التأكيد على أن " الغاية لا تبرر الوسيلة".
- التأكيد على فكرة الأخذ فى مقابل العطاء، وأن كل حق لابد ان يقابله واجب.
- الاهتمام بالمستقبل والتخطيط له، تطلعا لمستقبل أفضل.
- الاعتقاد فى إمكانية حدوث التغيير والاستعداد لقبوله لما يتضمنه من أفكار، وما يتطلبه من ممارسات.
- النظرة الموضوعية للواقع بأبعاده وقضاياه ومشكلاته، والإيجابية فى مواجهة هذا الواقع والتصدي لقضاياه ومشكلاته الملحة.
- المشاركة الإيجابية والإسهام الفعال والتعاون الجماعي فى مواجهة مشكلات المجتمع وفى دعم وتعضيد المشروعات والبرامج التنموية.
- التأكيد على أهمية العلم وجدوي السعي وراء التحصيل المعرفي واكتساب الأفكار والخبرات العلمية الملائمة لمتطلبات العصر.
- الاهتمام بتنمية المواهب والقدرات، فالإنسان يقدر وفقا لما يتمتع به من مواهب وإمكانات وقدرات عقلية وخلقية (فالاهتمام بالجوهر وليس بالمظهر).

- العمل على اكتساب قدرات ومهارات التفكير العلمي وحـل المشـكلات، وابتكار الحلول فى مواجهة المواقف والمشكلات العارضة والطارئة.

وغير ذلك من الاهتمامات التى تتحول الى قيم إيجابية تدعم وتعضد المسارات التنموية فى المجتمع.

مراجع الفصل

(١) الفاروق إبراهيم يوسف: التخطيط الاجتماعي، القاهرة، مؤسسة دار المستشفيات.

(٢) علي عبد الرازق حلبي: دراسات فى المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية ١٩٨٤.

(٣) سمير نعيم احمد: أنساق القيم الاجتماعية، ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثاني، السنة العاشرة، الكويت، جامعة الكويت، يونية ١٩٨٢.

(٤) سعد المغربي: التنمية والقيم" مسلمات ومبادئ" ، في ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل، الجزء الثاني، وزارة القوة العاملة والتدريب، مؤسسة فريدريش ابيرت، ١٩٨٨.

(٥) إيهاب نديم: الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية فى تنمية الثروة البشرية العاملة فى مصر، فى ندوة القيم والاتجاهات وتأثير على خطط التنمية وقوة العمل، الجزء الثاني، وزارة القوة العاملة والتدريب، مؤسسة فريدريش ابيرت، ١٩٨٨.

(٦) محمد عبد الجواد: القيم والعادات والتقاليد وأثرها على خطط التنمية وقوة العمل،فى ندوة القيم والاتجاهات وتأثيرها على خطط التنمية وقوة العمل، الجزء الثاني، وزارة القوة العاملة والتدريب، مؤسسة فريدريش ابيرت، ١٩٨٨.

(٧) سمير نعيم احمد: أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على انساق القيم ومستقبل التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، جامعة الكويت ، العدد الأول، السنة الحادية عشر، مارس ١٩٨٣.

(٨) أحمد ماهر: دليل المدير فى الخصخصة، الإسكندرية، مركز التنمية الإدارية، د.ت.

(٩) محمود صباح: الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، القـــاهرة، دار وهدان للطباعة، ١٩٩٥.

(١٠) جمال مجدى حسنين: دراسات فى التنمية الاجتماعية، الإسكندرية، دار المعرفـــة الجامعية، ١٩٨٥

(١١) وفيق أشرف حسونه: التخطيط للتنمية الاجتماعية فى الوطن العربـــي، القـــاهرة، معهد التخطيط القومي، مذكرة داخلية (١٦٠) مايو ١٩٧١.

(١٢) إمام سليم : مدخل فى التنمية الاجتماعية وتخطيطها، محاضرات لطلاب الدراسات العليا، غير منشورة، القاهرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان ١٩٨٢/٨١.

(١٣) على لطفي: دراسات فى تنمية المجتمع، القاهرة، مكتبة عين شمس، ١٩٨٠.

(١٤) محمد عاطف غيث، محمد على محمد: دراسات فى التنمية والتخطيط الاجتمـــاعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

(١٥) على الكاشف: التنمية الاجتماعية، المفاهيم والقضايـــا، القـــاهرة، عـــالم الكتـــب، ١٩٨٥.

(١٦) فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، مـــع بحـــث ميدانـــي لبعـــض العـــادات الاجتماعية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٠.

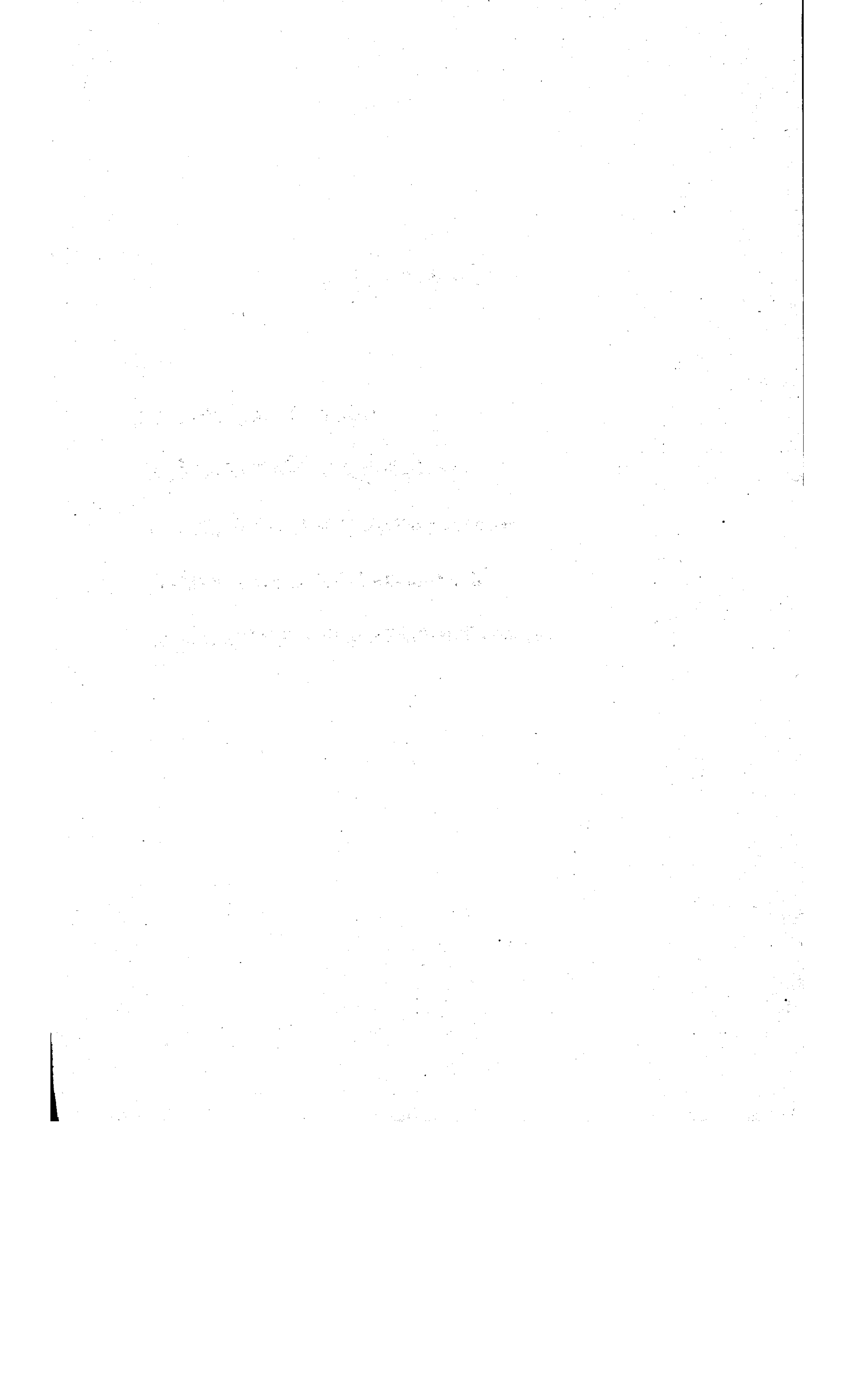
الفصل العاشـــر

السـكان والتـنـمية
فى المجتـمع المصري

إعـداد

الدكتور/فؤاد حسين حسن

محتويات الفصل



مقدمة

يعد تزايد النمو السكانى فى العالم نتيجة حتمية للزيادة الطبيعية الناجمة عن ارتفاع أو ثبات معدلات المواليد فى ظل الانخفاض المستمر والمطرد لمعدلات الوفيات..

فلقد تزايد عدد السكان تزايدا هائلا مستمرا برغم ما مر به من كوارث، وما تعرضت له الشعوب فى مختلف أنحاء العالم من حروب وأوبئة وعوامل أخرى مدمرة، ولازال معدل الزيادة السكانية فى ارتفاع مطرد نتيجة التقدم البشرى المستمر فى العلوم والفنون وما يتبعه من توفر مقومات الحياة وتحسن المعيشة وارتفاع متوسط العمر (١١٢،١).

ومن الملاحظ أن الزيادة السكانية لم تحدث بنسب متساوية بين مناطق العالم المختلفة، وإنما اختلفت القارات بعضها عن بعض من هذه الناحية، كما اختلفت الأجناس أيضا فى نسب زيادتها، أما بالنسبة للأقطار المختلفة فنجد أن تضاعفها لم يحدث هو الآخر بنسب واحدة (٣٨،٢).

ولقد جذب هذه التزايد السكانى السريع والمستمر انتباه واهتمام الكثير من العلماء والمفكرين وآثار قلق ومخاوف بعضهم على مستقبل البشرية فى ظل استمرار هذا التزايد السكانى مع محدودية الطبيعة ومواردها ٠٠ ، وظهر العديد من الآراء والأفكار التى تحذر من عواقب وأخطار وأضرار التزايد المفرط فى النمو السكاني (مالتس، ريكاردو، جون ستيوارت ميل ٠٠ وغيرهم) الأمر الذى أدى إلى اهتمام حكومات العالم والمنظمات الدولية بدراسة السكان والاهتمام بمختلف الأنشطة السكانية عملا على التخفيف من حدة التزايد السكانى ومواجهة أثاره وأخطاره.

وفيما يلي سوف نعرض فى هذا الفصل بعض ملامح النمو السكاني فى العالم، والمشكلة السكانية فى مصر وأبعادها، والعوامل المؤثرة على السلوك الإنجابي، والآثار المترتبة على المشكلة السكانية، والمداخل المقترحة لمواجهتها.

أولا: ملامح النمو السكانى فى العالم:-

لقد مرت بالعالم قرون طويلة كانت الزيادة بين سكانه طفيفة ، إلا أن عدد السكان أخذ ينمو بشكل واضح ابتداء من القرن الثامن عشر، أما خلال القرنين التاسع عشر والعشرين فقد أصبحت الزيادة أكثر وضوحا (٣٧،١).

ويوضح الجدول التالي عدد سكان العالم فى السنوات المختلفة (٣٨،٣).

السنة	العدد	المدة المستغرقة فى التزايد
١٨٠٤	بليون	-
١٩٢٧	٢ بليون	١٢٣
١٩٦٠	٣ بليون	٣٣
١٩٧٤	٤ بليون	١٤
١٩٧٨	٥ بليون	١٣

فلقد استغرق العالم ١٢٣ سنة لينتقل من البليون الأولي عام ١٨٠٤ إلى البليون الثانية فى عام ١٩٢٧، أما البليون الثالثة من الزيادة فقد استغرقت ٣٣ سنة، حيث بلغ عدد سكان العالم ٣ بلايين نسمة فى عام ١٩٦٠، واستغرق البليون التى تلت ١٤ سنة حيث بلغ عدد السكان ٤ بلايين نسمة فى عام ١٩٧٤، ولم يمضى سوى ١٣ سنة قبل أن يبلغ عدد سكان العالم ٥ بلايين نسمة فى عام ١٩٨٧.

ولقد قدر سكان العالم فى عام ١٩٩٤ بحوالي ٥,٦ مليار نسمة وتقدر الزيادة السكانية بما يزيد عن ٨٦ مليون نسمة سنوياً ، وتشير الاسقاطات السكانية التى وضعتها الأمم المتحدة للسنوات العشرين القادمة أن نماذج الاسقاطات السكانية تتراوح بين ٧,١ مليار نسمة فى النموذج المخفض إلى ٧,٥ مليار نسمة فى النموذج المتوسط ، والى ٧,٨ مليار نسمة فى النموذج المرتفع، وكذلك يتوقع مع حلول عام ٢٠٥٠ أن تتراوح نماذج الاسقاطات السكانية بين ٧,٩ مليار نسمة فى النموذج المنخفض، والى ٩,٨ مليار نسمة فى النموذج المتوسط ، والى ١١,٩ مليار نسمة فى النموذج المرتفع (٨،٤ : ٩).

والزيادة بين سكان العالم يمكن أن ترجع إلى عدة عوامل يتمثل أهمها فيما يلـي (٥ ، ١٠٩ : ١١٠):-

١-التقدم المستمر في العلوم الطبية والعلاجية وأثر ذلك في الحد من أثار الأمـــراض المعدية والوبائية بل والعضوية أيضا، بالإضافة إلى تحسن الظـــروف المحيطـــة بالحمل والولادة ورعاية الطفل والصحة العامة.

٢-تزايد معدلات الهجرة واتساع نطاقها في القرن الأخير وبوجه خاص الهجرة إلـــى العالم الجديد في الولايات المتحدة واستراليا ونيوزيلندا مع استمرار عملية استغلال الأراضي الجديدة في أجزاء العالم، وهو ما أتاح فرصاً جديدة للعمل، وأدى إلـــى انتعاش اقتصادى كبير ساهم بدوره في التزايد السكاني.

٣-حركة التصنيع الكبيرة التي أدت إلى زيادة السلع المنتجة وسهولة نقلها وتوزيعـــها، مما مهد سبل العمل لأعداد كبيرة من الأفراد.

٤-أثر التقدم العلمي في مجالات مختلفة الذى أدى بدوره إلى التوسع في بناء المساكن لتستوعب أكبر عدد من السكان مع زيادة الانتاج الزراعي والحيواني والسـلعي.. الخ.

٥-التوسع في الاستخدامات الآلية وخاصة ما يتعلق بالآلات الزراعية وغيرهـــا مـــن المواد التي ترتبط بحاجات الإنسان الأساسية.

وتجدر الاشارة إلى أن هناك اختلاف وتباين بين المجتمعات من ناحية النمو الســـكانى فالمجتمعات النامية تتسم بارتفاع معدلات النمو السكانى بصورة مسـتمرة ومـتزايدة، بينما المجتمعات المتقدمة تتسم بمحدودية وبطء معدلات النمـــو الســـكاني ... لذلـك **يمكن تصنيف المجتمعات وفقاً لمعدلات نموها السكاني على النحو التالي:-**

١-مجتمعات متقدمة تتسم بانخفاض معدلات المواليد وانخفاض معـــدلات الوفيـــات، ولذلك فهي مجتمعات مستقرة من حيث النمو السكاني، حيث تحدث زيادة ســـكانية طفيفة ومحدودة.

٢-مجتمعات نامية تتسم بارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات ولذلـــك فهي مجتمعات تتسم بارتفاع معدلات النمو السكاني، حيث تحدث زيـــادة مفرطـــة وسريعة.

٣-مجتمعات متخلفة تتسم بارتفاع معدلات المواليد وارتفاع معدلات الوفيات ولذلـــك فهي مجتمعات تتسم بانخفاض معدلات النمو السكانى حيث لا تحدث زيادة سـكانية نتيجة تساوى معدلات المواليد والوفيات رغم ارتفاع كليهما.

ويوضح الجدول التالي المؤشرات الديموجرافية الرئيسية لإجمالي العالم من ١٩٥٠-٢٠١٥ (٣٤،٣)

المنطقة	حجم السكان (بالملايين)	معدل التغير السنوي %	معدل المواليد الأولي لكل ألف من السكان	معدل الوفيات الأولي لكل ألف من السكان	إجمالي معدلات الخصوبة	معدل وفيات الرضع (لكل ألف من السكان)	العمر المتوقع عند الميلاد
العالم ١٩٥٠	٢٥١٦	١,٧٩	٣٧,٥	١٩,٧	٥,٠٠	١٥٥	٤٦,٤
١٩٧٥	٤,٧٨	١,٩٦	٣١,٥	١٢,٢	٤,٤٦	٩٢	٥٧,٩
١٩٩٥	٥٧٥٩	١,٦٨	٢٦,٠٠	٩,٢	٣,٢٦	٦٢	٦٤,٧
٢٠١٥	٧٦٠٩	١,٢٥	٢٠,٢	٧,٨	٢,٦٢	٤٠	٧٠,٢
البلدان المتقدمة النمو ١٩٥٠	٨٣٢	١,٢٨	٢٢,٦	١٠,١	٢,٨٣	٥٦	٦٦,٠٠
١٩٧٥	١٠٩٥	٠,٨٦	١٦,٧	٩,٣	٢,٢١	٢٢	٧١,١
١٩٩٥	١٢٤٤	٠,٥٤	١٤,٢	٩,٧	١,٩١	١٢	٧٤,٦
٢٠١٥	١٣٦٦	٠,٣٨	١٣,٠	١٠,٠٠	٢,٠١	٨	٧٧,٥
البلدان النامية ١٩٥٠	١٦٨٤	٢,٠٤	٤٤,٧	٢٤,٤	٦,١٩	١٨٠	٤٠,٧
١٩٧٥	٢٩٨٣	٢,٣٨	٣٧,٢	١٣,٣	٥,٤٢	١٠٥	٥٤,٥
١٩٩٥	٤٥١٥	٢,٠١	٢٩,٤	٩,١	٣,٦٤	٦٩	٦٢,٤
٢٠١٥	٦٢٤٢	١,٤٤	٢١,٩	٧,٣	٢,٧٥	٤٤	٦٨,٦
أقل البلدان نموا ١٩٥٠	١٩٤	١,٨٩	٤٨,١	٢٧,٧	٦,٤٩	١٩٣	٣٥,٧
١٩٧٥	٣٤٤	٢,٤٧	٤٧,٥	٢١,١	٦,٦٨	١٤٨	٤٣,٦
١٩٩٥	٥٩٠	٢,٩٤	٤٣,٩	١٥,٦	٥,٩٧	١١١	٥٠,٢
٢٠١٥	٩٧٩	٢,٣٩	٣٤,٠٠	٩,٩	٤,٢٨	٧٣	٥٨,٨

ومما لا شك فيه أن التزايد فى معدلات النمو السكانى فـــى أى مجتمـــع مـــن المجتمعات من شأنه أن يخلق أوضاعا اجتماعية واقتصادية وبيئية تتباين وفقا لقـــدرات المجتمع وإمكاناته ومعدلات التنمية التى يحققها ومدى تناسبها مـــع معـــدلات الــــتزايد

السكاني.. وغيرها، ولذلك أصبح الفكر الاقتصادى والاجتماعي يربط بين قضايا السكان والتنمية والبيئة.

فالنمو السكانى السريع يمكن أن يزيد الضغط على الموارد ويسبب بطء أى ارتفاع فى مستويات المعيشة، ومن ثم لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا إذا كان حجم السكان وزيادتهم منسجمين مع الإمكانيات الانتاجية المتغيرة للنظام الأيكولوجي (٣، ١٥).

والمشكلة السكانية ترجع فى أصولها إلى العلاقة المبينة بين عدد السكان من جهة وبين الانتاج الاقتصادى من جهة أخرى، فإذا كان الإنتاج الاقتصادى يزيد فى مجتمع ما بحيث يكفى الزيادة السكانية فثمة لا مشكلة، وإذا زاد الإنتاج عن حاجة الناس ارتفع مستوى معيشتهم، أما إذا قل الانتاج عن حاجة الإنسان فثمة مشكلة سكانية يلزم حلها (٦، ١٩٤ : ١٩٥).

ثانيا: المشكلة السكانية فى الواقع المصري:

يعد المجتمع المصري من المجتمعات التى تعانى من اختلال العلاقة بين معدلات النمو السكانى ومعدلات التنمية، حيث يتسم بارتفاع معدلات النمو السكانى بشكل مطرد وسريع، وفى ذات الوقت يعانى من محدودية الموارد الطبيعية والإمكانات الممكن استثمارها لتحقيق التنمية والوفاء بمتطلبات إشباع الاحتياجات للأعداد المتزايدة من السكان.

ولقد أفرز هذا الواقع اختلاف فى وجهات النظر حول قضية التزايد السكانى فى علاقتها بمعدلات التنمية ، فالبعض يري أن المجتمع المصري يعانى من مشكلة سكانية تتمثل فى ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل حاد ومطرد فى ظل محدودية الموارد الطبيعية والإمكانيات، بينما يري البعض الآخر أنه لا توجد مشكلة سكانية بل أن المشكلة الحقيقية تتعلق بانخفاض معدلات التنمية.

ولعل الفهم الشائع حول قضية التزايد السكاني يحتاج إلى مزيد من الدراسة المتأنية ومن الضروري عدم فصل الظاهرة السكانية عن سياقها التاريخي المجتمعي من ناحية، وعدم تجاهل الدراسات النظرية والتطبيقية من ناحية أخري، بالإضافة إلى ضرورة مراجعة الخبرات الدولية فى شان العلاقة بين السكان والتنمية (٤٥،٧).

فالسكان يمكن ان ننظر إليهم كمستهلكين يمكن النظر إليهم كمنتجين فى نفس الوقت،، كما وأن زيادة عدد السكان تعني زيادة عدد الأفواه التى تطلب الطعام، وكذلك فهي أيضا تعني زيادة الأيدي العاملة القادرة على العمل (١،١)

فالمشكلة السكانية ذات طابع نسبي بمعنى أنها تتوقف على درجة تطور النظام الاجتماعى فعدد السكان الذى يعبر عن فائض سكانى فى ظل درجة معينة من التطور قد لا يكون فائضا سكانيا فى مرحلة أخرى من مراحل التطور.. وهى أيضا- المشكلة السكانية- ذات طابع تاريخي بمعني أنها ارتبطت وولدت فى إطار عملية النهب الرأسمالي العالمي ونمط التراكم الرأسمالي العالمي أى من خلال النهب الاستعماري لبلدان العالم الثالث والذى أدى إلى تشويه العلاقة المتوازنة والتى كانت قائمة فى تلك البلدان بين النمو السكانى وبين درجة التقدم الاقتصادى والاجتماعي بها.

ويمكن القول أن المشكلة السكانية المُوجودة الآن فى البلدان المتخلفة لا تفسر بالعوامل الديموجرافية داخل هذه البلاد وإنما لابد من ربطها بالنظام الرأسمالي وتغلغله فى هذه البلاد بصورة المختلفة بمعنى أنها عملية تاريخية ظهرت كنتيجة مباشرة لعمليات نهب وسلب الفائض الاقتصادى للبلدان المتخلفة وتجميد نموها وفرض نوع من الركود المستمر على اقتصادياتها فى ظل ظروف صحية أدت إلى خفض معدلات الوفيات وهو ما أدى إلى المحافظة على العوامل المؤدية لارتفاع معدل المواليد (٧٥،٨ : ٨٣).

وبذلك فأصحاب وجهة النظر الذين لا يروا أن هناك مشكلة سكانية فى ذاتها بل هى مشكلة اقتصادية اجتماعية سياسية مرتبطة بالظروف التاريخية للدول النامية وتطور النظام الاجتماعي بها.

وتركز هذه الآراء على أهمية العنصر البشرى فى تطور المجتمع وفعاليته فى تهيئة الظروف المناسبة لزيادة معدلات التنمية السسيواقتصادية بالمجتمع (٩،١).

فالزيادة السكانية تعمل على توفير العمالة اللازمة للإنتاج وذلك بتوفير خطة تدريب وتوزيع العمالة المتاحة لتحقيق أفضل عائد اقتصادى واجتماعى٠٠ ومثال ذلك الاتجاه نحو الميكنة الزراعية مما يوفر أعداد من العمالة يمكن توجيهها إلى المجالات التى تعانى من نقص فى العمالة٠٠ وكذلك يدلل البعض على وجود فوائد عديدة للزيادة السكانية منها ما يحدث الآن من هجرة العمالة إلى الدول العربية والعائد التى تحصل عليه مصر نتيجة لهذه الظاهرة من عملة صعبة ومن التخلص من العمالة الزائدة (١٠،١٨).

لذا قضية السكان يجب النظر اليها فى التحليل العلمي من منظورين متكاملين (٧، ٤٥ : ٤٦)هما:-

المنظور الأول:

يتعلق بطبيعة الظروف التى مرت بها الفئات الدنيا فى هذه المجتمعات وخاصة الظروف المادية حيث تمثل الزيادة السكانية لها مصدر خير خلاف ما هو شائع فى المعنى السياسي للسلطات المحلية وما هو شائع أيضا فى المعنى الأكاديمي الوافد على هذه المجتمعات.

المنظور الثاني:-

فيمثل الخطر الحقيقي حيث أن النظرة الشائعة للظاهرة السكانية، قد أفضت إلى تصور البعض من أهل العقد والحل أن إصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية رهن بالعثور على حل للمشكلة السكانية وذلك فى الوقت الذى تترقب فيه الجماهير بصبر نافذ تحقيق عدد من التغيرات السياسية والاقتصادية للخروج بالبلاد من أزمتها الاقتصادية الاجتماعية المتفاقمة٠٠ من هذا الرأي فإن المنطلق للقضية المحورية ليست الزيادة السكانية وإنما العلاقة غير المتوازنة أو غير المتكافئة بين السكان والتنمية

وبرغم تعدد جوانب الموضوع إلا أن الاهتمام بجانب النمو السكانى بسبب النظرة الاقتصادية السطحية التى سادت فوضعت النمو السكاني والاقتصادي على شطري معادلة يتم معادلتها بإقصاء الجزء الزائد من السكان لصالح النمو الاقتصادى دون مراعاة أو فهم للعلاقات المتبادلة التى تتواجد بين شطري المعاملة، وقد يكون السبب أن السياسة الاقتصادية الفاشلة فى المجتمعات النامية لا تؤدى إلى التنمية بقدر ما تؤدى إلى التخلف.

فالمشكلة تتمثل فى خلل بين السكان والتنمية-منجزات التنمية- وانعكاس هذه المنجزات على أوضاع كل من قوى الانتاج وعلاقات الانتاج الخاصة بالمجتمع.. وبذلك يتمثل حل المشكلة فى إمكانية التوجيه الرشيد للطاقات البشرية والاستثمار الأمثل للقوى العاملة وبذلك فالزيادة السكانية ليست بمشكلة فى حد ذاتها لكنها مسألة نسبية وتعتمد نسبتها على طبيعة العلاقة الدينامية بينها وبين التنمية من ناحية، وعلى العلاقة المتبادلة بين المتغيرات الديموجرافية والمتغيرات الاقتصادية من ناحية أخرى.. لذا فالتطورات التاريخية ذات دور أساسي فى تحديد سمات وملامح الوضع القائم فى الدول المتخلفة (١١، ٤ : ٧).

وهكذا برزت المشكلة بشقيها:-

- هل الحد من التزايد السكانى المرتفع هو الطريق الأمثل لتحقيق التوازن الاقتصادى والاجتماعي مكن أجل رفع مستوى المعيشة.

- أم التوازن برفع معدلات التنمية للحاق بالمعدلات المرتفعة للنمو السكاني (١٢،١٢).

ورغم أن الكثير من المتتبعين للتغيرات السكانية يري أنه من الضروري أن يصبح موضوع خفض معدلات نمو السكان هدفا قوميا وأن ينال أولوية كبيرة.. ومع ذلك فإن هناك من هو أقل اهتماما بهذا الموضوع ويتحدث عن فوائد زيادة حجم السكان.. ورغم ذلك فإن هناك شيئا واحدا يتفق عليه الجميع وهو أنه يجب عدم التغاضي عن هذا الموضوع.. لذا فإن المؤمنين بضرورة خفض معدلات المواليد

(الزيادة السكانية) يعترفون بوجود مشكلة سكانية، بينما نجـــد أن المعـــارضين لذلـــك يعترفون بضرورة تناول موضوع السكان كمسألة تحتاج إلى الإعداد لها مـــن حيـــث توفير الغذاء والتعليم والرعاية الصحية وفرص العمل للأعداد المتزايدة مـــن الســـكان (١٠،١٧).

وبعد العرض السابق لوجهات النظر المتباينة حول قضية السكان فى علاقتـــها بالتنمية، نرى أن هناك اختلال وعدم توازن بين معدلات النمـــو الســـكانى ومعـــدلات التنمية.

وإن المشكلة السكانية التى تواجهـــها مصـــر ذات الأبعـــاد الثلاثـــة هـــى: (٩،١٣):-

١-ارتفاع معدل النمو السكاني.

٢-عدم التوازن فى التوزيع الجغرافي.

٣-انخفاض الخصائص السكانية.

وهذه الأبعاد تتفاعل فيما بينها كما تتفاعل مع باقى مكونات النظام الاجتمـــاعى الاقتصادى بصورة تبادلية حيث أن هذه المشكلة السكانية تشكل إحدى العقبـــات التـــى تعترض سبيل التنمية وجنى ثمارها وانعكاسها على المجتمع، كما أن مستوى التنميـــة يؤثر بدوره على علاج المشكلة السكانية بأبعادها المختلفة.

وفيما يلي سوف نناقش الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية بإيجاز على النحـــو التالي:-

البعد الأول: ارتفاع معدل النمو السكاني:-

من المعروف أن عدد سكان مصر كان فى بداية القرن التاسع عشر حوالـــي خمسة ملايين نسمه، وزاد ذلك العدد بصورة مضطرده حتى بلغ عشرة ملايين نســـمه فى نهاية القرن التاسع عشر، ثم تضاعف بعدئذ مرة أخرى بحلـــول منتصـــف القـــرن العشرين، وتضاعف مرة ثالثة فى أقل من ثلاثين عاما بعد ذلك ٠٠ وهكذا نلاحـــظ أن الفترة الزمنية التى يتضاعف خلالها عدد السكان تقل باطراد، فبعد أن كانت مائة عـــام

صارت خمسين عام ثم أصبحت ثلاثين عاما٠٠ وكان وراء ذلك عوامل أساسية كامنة هى العوامل البيولوجية أى معدلات المواليد والوفيات، فقد تسبب التناقص المستمر لمعدل الوفيات وثبات معدل المواليد على مستوى مرتفع فى الإخلال بالتوازن الديموجرافى التقليدي فى مصر (١٤، ١ : ٢).

وتشير الإحصائية التالية لأعداد السكان ومعدلات نموهم خلال فترات التعدادات المختلفة (١٥،١٣/١٩):-

سنوات التعداد	عدد السكان	معدل النمو السكاني
١٩٣٧	١٥,٩٢٠	
١٩٤٧	١٨,٩٦٧	١,٧٥
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	٢,٣٤
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦	٢,٥٢
١٩٧٦	٣٦,٦٢٦	١,٩٢
١٩٨٦	٤٨,٢٥٤	٢,٧٥

ولقد بلغ عدد سكان مصر الموجودين بالداخل فى تعداد عام ١٩٩٦ حوالى ٥٩,٢٧٢,٣٨٢ نسمه بمعدل نمو سكانى يبلغ ٢,١% (١٦،١٣).

وارتفاع معدل نمو السكان نجم عن الزيادة الطبيعية فى أعداد السكان نتيجة لاستمرار التزايد وارتفاع معدلات المواليد وفى الوقت الذى تنخفض فيه معدلات الوفيات بشكل مطرد ومستمر.

والزيادة الطبيعية هى الفرق بين أعداد المواليد والوفيات فى سنة معينة.

معدل الزيادة الطبيعية = الفرق بين معدل المواليد ومعدل الوفيات فى سنة معينة.

وتشير الاحصائيات إلى أن معدل المواليد المسجلة انخفضت من أكثر من ٤٠% فى منتصف الستينات إلى ٣٦,٢% عام ١٩٨٢، ثم تذبذبت ارتفاعا وانخفاضا إلى أن بلغت ٣٨,٦% عام ١٩٨٦، ثم ٣٠,٩% عام ١٩٩٠ ، ثم بلغت ٢٩,٢% عام

١٩٩١ ثم انخفضت إلى ٢٦,٢% عام ١٩٩٢، ثم ارتفعت ٢٨,١% عام ١٩٩٣، ثم إلى ٢٨,٩% عام ١٩٩٤ ثم انخفضت إلى ٢٧,٧% عام ١٩٩٥ (١٠،١٥).

كما تشير الاحصائيات إلى أن معدلات الوفاة الخام قد تذبذبت حول ٢٥% حتى أواخر الأربعينات ثم انخفضت مع بداية الخمسينات إلى حوالي ١٩% ثم إلى ١٠% مع بداية الثمانينات ثم انخفضت إلى ٧% فقط عام ١٩٩٥ (١٠،١٥).

ويوضح ذلك أن معدلات الزيادة السكانية ارتبطت بارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات.

وتجدر الاشارة إلى أن عدد سكان مصر المقيمين بالداخل قد بلغ أول يناير عام ١٩٩٨ حوالي ٦٠٧٠٥٨٣٩ نسمه بمعدل نمو سكانى سنوي يبلغ ٢,٠٩%، وأن عدد سكان مصر يزيد فى المتوسط فرد واحد كل ٢٥,١ ثانية، وان متوسط الزيادة الشهرية فى عدد السكان تبلغ ١٠٤,٧٦ ألف نسمه، ولو استمر التزايد السكانى بنفس المعدل من المتوقع أن يصل عدد سكان مصر فى عام ٢٠٢٩ إلى حوالي ١٢٣ مليون نسمه (١١،١٧).

البعد الثاني: عدم التوازن فى التوزيع الجغرافي:-

يتسم المجتمع المصري بسوء التوزيع الجغرافي واختلال التوازن الجغرافي حيث توجد مناطق مأهولة ترتفع فيها الكثافة السكانية بما يفوق المعدلات المتعارف عليها مع وجود مناطق أخرى تنخفض فيها الكثافة السكانية بشكل ملحوظ ولقد نجم ذلك عن عوامل طبيعية حيث أن الحياة فى مصر ارتبطت بالوادي الضيق حول مجرى نهر النيل ودلتاه حيث المناخ المعتدل ووفرة الموارد المائية والتربة الخصبة.. الخ ما ساعد على تمركز السكان حول مجرى نهر النيل ودلتاه وعدم انتشارهم على بقية المساحة الجغرافية الشاسعة من مساحة المجتمع المصري.

والكثافة السكانية فى الوادي والدلتا من أعلى الكثافات فى العالم، إذ تصل فى المتوسط إلى ٩٠٠ نسمه فى الكيلو متر المربع، وترتفع فى بعض المناطق الريفية فى

جنوب الدلتا إلى أكثر من ١٠٠٠ نسمه فى الكيلو متر المربع، وتختلف الكثافة السكانية فى الريف المصري من مكان لآخر، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها درجة وخصوبة التربة ووفرة مياه الرى بالراحه أو القرب من العاصمة وعلى هذا الأساس ترتفع الكثافة إلى أعلى معدل فى جنوب ووسط الدلتا خاصة فى محافظة المنوفية والقليوبية ثم الجيزة وشمال الوادي، وتقل الكثافة فى شمال الدلتا فى محافظات كفر الشيخ ودمياط والبحيرة وفى أطرافها الشرقية والغربية نتيجة للاقتراب من الصحراء والبعد عن موارد المياه، وفى الوادي تنخفض الكثافة شرقا وغربا كلما ابتعدنا عن مجرى النهر أو جنوبا، لذلك تعتبر محافظات قنا وأسوان أقل محافظات الصعيد كثافة فى سوهاج لضيق الوادي وانحسار مساحة الأرض الزراعية، وترتفع الكثافة فى سوهاج وتنخفض فى المنيا، والريف المصري يمثل أعلى كثافة سكانية مقارنة بقرينه فى أى مكان فى العالم (١٨، ٢٠ : ٢١).

ولقد أوضحت نتائج تعداد السكان لعام ١٩٨٦ أن عدد سكان مصر ٤٨,٣ مليون نسمه وأن أكثر من ٩٧% من السكان المصريون يتمركزون فى حوالي ٤% من مساحة الجمهورية التى تزيد قليلا عن مليون كيلو متر مربع اى حوالي مساحة ٣٨٦٠٠٠ ميل مربع تاركين الجزء الباقي ٩٦% من المساحة ومعظمه صحراء (١٥، ١٠). ولقد أدى هذا الوضع إلى اختلال وسوء التوزيع الجغرافي للسكان وبالتالي إلى خلق كثافة سكانية مرتفعة فى بعض المناطق المأهولة حيث يتمركز السكان فى أماكن تمركز الموارد والأنشطة الاقتصادية وكذلك الخدمات .. الخ.

والكثافة السكانية تقدر بعدد السكان فى الكيلو متر المربع الواحد.

الكثافة السكانية (للمساحة الكلية) = $\frac{\text{عدد السكان فى منتصف العام}}{\text{المساحة الكلية}}$

الكثافة السكانية (للمساحة المأهولة)= $\frac{\text{عدد السكان فى منتصف العام}}{\text{المساحة المأهولة فقط}}$

وتوضح الإحصائية التالية الكثافة السكانية فى المساحة الكلية والمساحة المأهولة خلال السنوات المختلفة على النحو التالي (١٩،١٦٣):

السنة	الكثافة داخل المساحة الكلية	الكثافة داخل المساحة المأهولة
١٩٠٧	١١,٣	٣٢٥,٢
١٩١٧	١٢,٧	٣٧٠,٧
١٩٢٧	١٤,٢	٤٠٩,٦
١٩٣٧	١٦,٠	٤٦٦,١
١٩٤٧	١٩,٠	٥٤٦,٤
١٩٦٠	٢٦,١	٧٣٧,٢
١٩٦٦	٣٠,٠	٨٤٥,٥
١٩٧٠	٣٣,٣	٩٢٦,٠

ولقد بلغت الكثافة السكانية فى عام ١٩٨٦ حوالي ٤٨ نسمه فى الكيلـو مـتر المربع من المساحة الكلية، وأكثر من ١١٧٠ نسمه فى الكيلـو مـتر مربـع بالنسـبة للمساحة المأهولة (١٥،١٠).

وتشير تقديرات السكان لعام ١٩٩٥/٩٤ إلى ارتفاع الكثافـة السـكانية فـى المناطق المأهولة بالسكان إلى درجة كبيرة، وتتفاوت الكثافة السكانية بين المحافظـات المختلفة بشكل واضح فبينما تبلغ نحو ٣٢,١ ألف نسمه فى الكيلو مـتر المربـع فـى محافظة القاهرة تبلغ نحو ٢٢ نسمه فى الكيلو متر المربـع فـى محافظـة السـويس (٢٩٥،٢٠).

والمدن المصرية تعد ظاهرة فريدة فى نموها وكثافتها السكانية، فالقاهرة نمـت نموا سرطانيا بعد الحرب العالمية الثانية، فقد كان عدد سكانها عام ١٩٥٠ حوالـي ٢ مليون نسمه وارتفع حاليا إلى ١٤ مليون نسمه، كما أن عدد سكان العاصمة-القـاهرة- يزيد عند الظهيرة حوالي ٢ مليون نسمه أخرى ممن يفدون اليها من الأقـاليم لقضـاء مصالحهم، والإسكندرية نمت في نفس الفترة من مليون إلى أربعة مليون نسمه، وهـذا

النمو السرطاني يرجع إلى أن هاتين المدينتين كانتا ومازالتا أهم مناطق الجذب البشري، وبالإضافة إلى النمو الطبيعي السريع لأبناء هذه المدن فإن تيارات الهجرة الداخلية قد اشتدت من محافظات الطرد سواء من الصعيد مثل أسيوط وقنا وأسوان، ومن محافظات الوجه البحري المنوفية والغربية، ونظراً لأن القاهرة مقر الحكومة المركزية ومركز الخدمات الحضارية تعليمية أو صحية أو ترفيهية جعلها أكبر مدن أفريقيا والوطن العربي (١٨، ٢١ : ٢٢).

ومن المتوقع أن ترتفع الكثافة السكانية فى محافظات الجمهورية خلال عام ٢٠٠١ حيث قد تصل فى محافظة القاهرة إلى ٣٥,٦٨٦ ألف نسمه فى الكيلو متر المربع، وقد تصل فى محافظة السويس إلى ٣٤ نسمه فى الكيلو متر المربع، وكذلك من المتوقع ان تصل الكثافة السكانية فى محافظات الحدود إلى ٩٣, نسمه فى الكيلو متر المربع (١٥،٤٦ : ٤٧).

كما تتفاوت الكثافة السكانية بين أحياء وأقسام المدينة الواحدة، فقد تبين بالنسبة لأحياء القاهرة أن قسم قصر النيل تبلغ الكثافة فيه فى ١٩٩٣/٧/١ نحو ٧,٣ ألف نسمه فى الكيلو متر المربع، وترتفع إلى حوالي ١٠٨ ألف نسمه فى الكيلو متر المربع فى قسم شبرا، وتبلغ الكثافة فى أقسام روض الفرج والزيتون وحلوان وباب الشعرية نحو ٨١،٨٣،٨٦،٩٤ ألف نسمه فى الكيلو متر المربع على التوالى، وكذلك تتسم الأقسام القديمة بمحافظة الإسكندرية بأعلى متوسطات فى الكثافة السكانية فتبلغ فى قسم الجمرك ١٢٨,٣ ألف نسمه فى الكيلو متر المربع وهو أكثر الأقسام ازدحاما على الإطلاق على المستوى الجمهورية ويلي ذلك أقسام محرم بك والمنشية والرمل وكرموز حيث تبلغ الكثافة ٦٦,٢،٦٨,١،١٧٥,٦،٦٩,٧ ألف نسمه فى الكيلو متر المربع على التوالى (٢٠ ، ٢٩٥).

البعد الثالث: انخفاض الخصائص السكانية:-

يعد انخفاض الخصائص السكانية محصلة ونتيجة طبيعية للبعدين الأولين حيث أن ارتفاع معدل النمو السكانى مع عدم التوازن فى التوزيع الجغرافي للسكان

وتمركز السكان فى مساحة جغرافية محدودة مما يترتب عليه ضغط على الخدمات والمرافق القائمة وخاصة التعليمية والصحية والتدريبية والتثقيفية.. الخ مما يؤدى إلى قصور فى كفاءة الخدمات وعدم قدرتها على مقابلة وإشباع احتياجات السكان ويؤثر سلبا على خصائصهم الصحية والتعليمية والثقافية.. الخ وبالتالي انخفاض خصائص سكان المجتمع.

فالزيادة السكانية تقف حائلا دون ارتفاع مستوى الدخل الفردى رغم تزايد الدخل القومي فى مجموعة وإذا أضفنا فى اعتبارنا تناقص القيمة الفعلية للنقود بسبب الارتفاع المطرد فى تكاليف المعيشة، وهناك آثار اجتماعية تترتب على ذلك مثل عدم كفاية الخدمات الصحية والتعليمية ومستلزمات الإسكان وقصور المرافق عن سد الاحتياجات (٢١،١٥).

وكذلك فالنمو السريع " التزايد السكاني" له آثاره الخاصة والتى تتمثل في:-

- وجود أعداد ضخمة من الأطفال لابد لها من التعليم.
- خطر دائم واضطراب بسبب عجز الدولة عن إنتاج ما يكفى من الغذاء لسد الاحتياجات.
- قلق على ما قد يصيب الموارد الطبيعية من إجهاد بسبب الإسراع المستمر فى استغلالها (١٩، ٨٨).

وبالإضافة إلى ما سبق فإن ارتفاع معدلات النمو السكانى السريع تؤدى إلى:-

- الضغط المستمر على المرافق والخدمات مما يؤدى إلى قصورها وإتلافها.
- الاضطراب فى الخدمات الصحية.
- عدم القدرة على إشباع احتياجات السكان كما ينبغي أن يكون.
- ارتفاع متوسط الإعالة بما يؤدى إلى خفض مستوى المعيشة.

وتجدر الإشارة إلى أن التركيب العمرى للسكان تقريبا فتيا يتمثل فى الهرم السكاني ذي القاعدة العريضة والقمة الضيقة حيث تشغل فئة الأطفال (١٤ سنة فأقل)

أكثر من ٤٠% من السكان والجزء الأكبر من خدمات التعليم والصحة يوجه عادة إلى الأطفال فى هذه الفئة العمرية، لذلك فإن ارتفاعها يشكل ضغطا على هذه الخدمات وبالتالي تقصر الخدمات المحدودة المتاحة عن استيعاب الأطفال أو توفر الرعاية الصحية لهم ومن هنا يبدأ تدنى الأوضاع التعليمية والصحية (٢٢، ٣١: ٣٢).

ولقد أدى التوزيع الجغرافي غير المتوازن وتركز السكان فى مساحة ضيقة حوالي ٤% من مساحة الجمهورية مع تركز الخدمات والتنمية فى العاصمة والمدن الكبري إلى الهجرة الريفية إلى الحضر والنمو الحضري المفرط التى صاحبها... والضغط على الخدمات فى الحضر ونشوء المناطق العشوائية والفقيرة في المدن وقد كان نتيجة ذلك سوء توزيع الخدمات التعليمية وخاصة فى الريف مما ساعد على ارتفاع كثافة الفصول فى المناطق الحضرية وإنقاص كفاءة العملية التعليمية ، كما ساعد النمو الحضري المفرط على ارتفاع الكثافة السكانية وما صاحبها من ازدحام وتزاحم وتلوث للبيئة مما أدى إلى تدهور الخدمات والأحوال الصحية وخاصة في الريف والمناطق الفقيرة (٣٢،٢٢).

ثالثا: العوامل المؤثرة على السلوك الإنجابي فى مصر:-

يأخذ الإنجاب في مصر نمطا خاصا لم يتغير خلال القرن العشرين، فمبدأ الأسرة الكبيرة القوية يسيطر على عقول أفراد الشعب، والخوف من الوفاة المبكرة عنصر ثاني يزلزل اى منطق يؤيد مزايا الأسرة الصغيرة، والاتكال- دون فهم وعلم- على أن كل مولود حي يجئ ومعه رزقه وطرق حياته عنصر ثالث يغلق منافذ التفكير فى كيفية إعالة الأعداد الوفيرة من الأبناء بالموارد المحدودة.وكذلك العادات والتقاليد والأسباب كثيرة لن نحصيها وكلها معا تسببت فى زيادة الانجاب وارتفاع معدل المواليد إلى مستوى الانفجار السكانى(٧،٢٣).

وتتمثل أبرز العوامل المؤدية إلى التزايد السكانى فى مصر فيما يلي(١٣٠،٥: ١٣١):-

١-ارتفاع معدلات الزواج فى مصر بوجه عام بسبب التدين والإقبال على الزواج كوقاية أخلاقية وعادة اجتماعية.
٢-شيوع ظاهرة الزواج المبكر فى المجتمع المصري.
٣-ارتفاع نسبة الأمية داخل المجتمع المصري.
٤-السماح بالانفصال بين الزوجين وتعدد الزوجات.
٥-القيم السائدة وخاصة فى المناطق الريفية باعتبار الطفل مصدر عزوه وعنصر إنتاج فضلا عن ضعف نفقات تربيته.
٦-ضعف وسائل الترفيهية وخاصة فى كثير من المناطق الريفية.
٧-ما تمتاز به المرأة المصرية من خصوبة عالية.
٨-تحسن الأحوال الصحية التى أدت إلى انخفاض معدلات الوفيات نتيجة تحسن الظروف الطب العلاجي والوقائي وانحسار الأوبئة والأمراض الفتاكة.

ونظرا لتعدد العوامل المؤثرة على السلوك الإنجابي وزيادة المواليد التى تنعكس على زيادة معدلات النمو السكانى وتؤدى بدورها إلى تفاقم المشكلة السكانية فى مصر، وتتمثل أبرز هذه العوامل فى المعتقدات الدينية والبناء الاجتماعي، والقيم والمعايير السائدة فى المجتمع والعوامل الاقتصادية ... وغيرها.

وفيما يلي سنحاول إلقاء الضوء على تأثير بعض هذه العوامل من خلال عرض بعض الدراسات والبحوث العلمية التى أجريت فى هذا الصدد بإيجاز على النحو التالي:-

المعتقدات الدينية وأثرها على السلوك الإنجابي:-

إن الزواج ضرورة اجتماعية لقيام واستمرار المجتمعات البشرية، وقد دعى إليه ديننا الإسلامي الحنيف وأكد عليه وجعل من أهم أهدافه تحصين الفروج والعفة مع تحقيق النسل ويؤكد ذلك قوله عز وجل:

" والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وجعل من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبت" النحل آية ٧٢.

" ومن آيته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة" الروم آية ٢١.

وقال كثير من المفسرين أن الرحمة هى النسل.

" يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا ونساء" النساء آية ١.

وبذلك نجد أن كل آية من الآيات السالفة الذكر يقترن فيها ذكر الزواج بالنسل صراحة أو كناية ٠ ٠ ٠ مما قد أوحى إلى بعض العلماء بأن النسل غرض أساسي والمحافظة عليه من مقاصد الشريعة الإسلامية(٢٣،٢٤).

ويقول ﷺ فى حديث ما معناه:-

" تناكحوا، تناسلوا فإني مباه بكم الأمم يوم القيامة".

" تزوجوا الودود الولود".

ويعنى ذلك أن الرسول ﷺ قد حث الزواج والإنجاب وخاصة بمن لديها القدرة على الإنجاب.

والإسلام فى الوقت إلى حث فيه على كثرة النسل إنماء للأمة وتكوينا لقوتها، قضى بصيانة هذه الكثرة من عوامل الضعف وبواعث الوهن، ومن أن تكون غثاء كغثاء السيل، فحث على الصحة على وجه العموم، والسبيل إلى هذا هو العمل على تنظيم الأسرة تنظيما يحفظ للأسرة قدرتها وطاقاتها وحسن أدائها وقيامها بواجباتها، ويحفظ للنسل قوته ونشاطه، ويحفظ للأمة وجوده ونمائه وكفايته بحاجاتها (٣٣،٢٥).

وتنظيم الأسرة يعنى التباعد الزمنى بين مرات الحمل أى تطويل الفترة الزمنية بين مرات الحمل.. حيث قد ينجم عن تكرار الحمل والإنجاب فى فترات قصيرة ومتعاقبة الأضرار بصحة الأم أو عدم قدرتها على رعاية أبنائها أو إهمالها لنفسها وتجاهلها لشئون أسرتها وزوجها وما قد يترتب عليه من مشكلات أسرية واجتماعية، بالإضافة إلى أنه فى بعض الأحيان قد ينجم عن كثرة عدد الأبناء عدم إمكانية توفير حياة كريمة لهم وعدم القدرة على الوفاء بمتطلباتهم الأساسية وتوفير مستوى معيشي مناسب لهم.

ولقد روى الحاكم فى تاريخه وصححه عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن رسول ﷺ أنه قال:-

" جهد البلاء كثرة العيال مع قلة الشيء"

فالبلاء يشتد ويصعب حين يكثر عند الإنسان أولاده، ولا يتيسر له ما يحتاج إليه حياتهم وكثرتهم من مطالب وحاجبات (٢٥،٥٨: ٥٩).

ويروى عن عبد الله بن عباس رضى الله عنهما يقول : أن كثرة العيال أحد الفقرين، وقلة العيال أحد اليسارين، والفقران هما قلة المال التى تسبب العجز والتقصير وكثرة العيال المرهقة لصاحبها، واليساران هنا هما كثرة المال المعاونة على قضاء المطالب وقلة عدد الأولاد المساعدة على حسن تربيتهم وإجابة مطالبهم والقيام بأعبائهم.

وهناك أحاديث تبيح تنظيم الأسرة عن طريق العزل ومنها:-

يروى فى صحيح مسلم عن جابر رضى الله عنه قال" أن رجلا آتى إلى الرسول ﷺ فقال: أن لي جارية وهى خادمنا وسانيتنا، وأنا أطوف عليها وأكره أن تحمل، فقال ﷺ: أعزل عنها إن شئت، فإنه سيأتيها ما قدر لها..، فلبث الرجل ثم

آتاه فقال إن الجارية قد حبلت. . . فقال قد أخبرتك أنه سيأتيها ما قدر لها، وفى بعض الروايات " أنا عبد الله ورسوله" (٢٦، ١٠ : ١٢).

(معنى كلمة سانتينا: تسقينا الماء على البعير).

عن جابر رضى الله عنه قال: كنا نعزل والقرآن ينزل، وزاد إسحاق أحد الرواة: لو كان شيئاً ينهى عنه لنهانا القرآن عنه) أخرجه مسلم (٢١٨،٢٦).

عن جابر رضى الله عنه قال: كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ فبلغ ذلك نبي الله فلم ينهنا) أخرجه مسلم عن أبى الزبير عن جابر (٢٨٧،٢٧).

جابر رضى الله عنه قال: قلنا يا رسول الله: إنا كنا نعزل فزعمت اليهود إنها المؤدة الصغري ، فقال كذبت اليهود إن الله إذا أراد أن يخلقه لم يمنعه " (١٣١،٢٨).

عن أبى محيريز عن أبى سعيد الخدرى انه أخبره قال: أصبنا سبايا، فكنا نعزل، ثم سألنا ﷺ عن ذلك فقلنا لنا وإنكم لتفعلون وإنكم لتفعلون وإنك لتفعلون، ما من نسمه كائنه إلى يوم القيامة إلا هى كائنه، " وفى رواية أخرى: لا عليكم أن تفعلوا فإنما هو القدر. (٣٠٥،٢٩).

مما سبق يتضح أن هناك إباحة وإجازة (والله أعلم) للعزل كوسيلة لتنظيم الأسرة باعتباره الوسيلة الوحيدة المعروفة آنذاك، وانه يجب ان نأخذ بالأسباب وما هو مقدر سوف يحدث فإن أراد الله عز وجل أن يخلقه فلن يمنعه أى شئ مهما استخدمت من وسائل واتبعت من أسباب، وكذلك فعملية الحمل والإنجاب تعكس المشيئة الإلهية فقد تستخدم مختلف وسائل تنظيم الأسرة لمنع الحمل ويحدث وتنجب المرأة إذ قدر لها ذلك، وحياتنا مليئة بالأمثلة والصور الدالة على ذلك، وأحيانا قد لا تستخدم المرأة أى وسيلة من وسائل تنظيم الأسرة وتتمنى الحمل والإنجاب ولا يحدث كما هو مقدر لها فالمسألة كلها قضاء الله ونحن نأخذ بالأسباب وعلى الله قصد السبيل هو يعلم بواطن الأمور ويعلم ما فى الأرحام.

وبناء على ما سبق يمكن اتباع تنظيم الأسرة فى الحالات التالية(٢٥،٣٤: ٣٦):-

أولا: العمل على منع الحمل مؤقتا منعا يمكن الأم من إرضاع الطفل إرضاعا طبيعيا كاملا نقيا وقد حددت مدة الرضاعة بحولين كاملين.

ثانيا: التباعد بين كل حمل وحمل بما يعود مباشرة على صحة الرضيع وبنيته.

ثالثا: قدرة الأسرة وكفايتها وإمكانيتها فى تربية نسلها والقيام بشأنهم.

رابعا: يجوز تنظيم الأسرة كعلاج تدفع به أضرار محققة أو مرتقبة ويكون به النسل القوى الصالح.

خامسا: يجوز للمرأة استخدام الوسائل التى تؤجل الحمل وتؤخره، ولا يجوز لها استعمال الدواء الذى يمنع أصلا الصلاحية للحمل.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلافات فى وجهات النظر العامة والخاصة حول قبول فكرة تنظيم الأسرة فالبعض يري أن تنظيم الأسرة مباح وجائز والبعض يري أنه حرام ويتجنبه وهناك العديد من العوامل التى تؤدى إلى وجود اختلافات فى وجهات النظر ومنها على سبيل المثال:-

- على الرغم من عدم وجود آيات قرآنية تحرم تنظيم الأسرة، إلا أن هناك مجموعة من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى بمثابة توجيهات تحث على الإنجاب وزيادته وترغب فيه، والبعض يأخذ بهذه الدعوة الواضحة والصريحة إلى الإنجاب وزيادته ويتجنب فكرة تنظيم الأسرة ويرفضها.
- على الرغم من وجود أحاديث تحدد موقف الإسلام من العزل(كوسيلة لتنظيم الأسرة) إلا أن هناك اختلافات فى تفسير تلك الأحاديث فالبعض يري أن تنظيم الأسرة حرام ومخالف لأمور الشريعة تماما.. بينما يذهب البعض الآخر إلى إباحة تنظيم الأسرة فى أضيق الحدود وخاصة فى الظروف التى قد تؤثر على

كيان الأسرة سلبا مثل مرض الزوجة وعدم قدرتها على الإنجاب، وضيق المسكن، وإهمال شئون الزوج بسبب الانشغال باحتياجات الأطفال... إلى غير ذلك من الأمور التى تهدد استقرار الأسرة وتعرضها لمختلف المشكلات، ويذهب فريق ثالث إلى إباحة تنظيم الأسرة كما يترأى للأسرة ومصلحتها ويذهبون إلى أنه ليس هناك تحريم طالما أن المانع ليس الخوف من الفقر أو ضيق الرزق.

- أن الحكم على تنظيم الأسرة يرتبط بظروف المجتمع وواقعه وإمكانياته والواقع أن ظروف الدولة لا تتحمل الإنجاب الكبير الذى يجهض كافة محاولات التنمية ويبتلع عوائدها حيث أن معدلات الإنجاب والزيادة السكانية تفوق معدلات التنمية.
- إن البعض قد يربط تفسير بعض آيات القرآن بتنظيم الأسرة فى غير موضعه.. فعلى سبيل المثال:

" ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم" الإسراء آية ٣١.

"ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم " الإنعام آية ٥١.

فالآيات السابقة تعنى تحريم صريح لقتل الأطفال خوفا من الفقر أو المعاناة من الفقر، واستخدام وسائل تنظيم الأسرة لا يعنى قتل الأطفال أو الأجنة ولكن يعنى توفير الظروف غير الملائمة لتكوين الأجنة، وكذلك تختلف ردود أفعال الأفراد فى المواقف المختلفة فالخوف من الفقر أو معاناة الفقر قد تدفع البعض في أسوأ الأحوال إلى قتل أطفالهم وهذا حرام، وقد تدفع بالبعض الآخر إلى السعى الجاد وراء الرزق وإلى العمل على زيادة الدخل أو إلى الأخذ بتنظيم الأسرة وتحديد عدد الأبناء... الخ وبالتالي فالآيات تنص على تحريم قتل الأطفال ولا تنص على تحريم تنظيم الأسرة.

- إن بعض العلماء وذوى الرأى يتجنبوا إبداء الرأى حول تنظيم الأسرة ويتركون هذا الأمر ولا يستطيعون الإفتاء فيه إلا فى أضيق الحدود مما قد يثير شكوك البعض حول تحريم وإباحة تنظيم الأسرة.

كل هذه العوامل تدعم عدم وضوح الرؤية حول تنظيم الأسرة وتــؤدى إلــى البلبلة الفكرية لدى العامة تجاه تنظيم الأسرة وقد ينظر اليه بأنه أمر محرم مما قد يدفـع البعض إلى تجنبه.

ولقد أكد فضيلة الدكتور/ محمد السيد طنطاوي فى دراسة أجراها عن تنظيـم الأسرة ورأى الدين فيه (٢٥، ٩٣ : ٩٤) أن تنظيم الأسرة من المسائل التــى تختلـف فيها الأحكام باختلاف ظروف كل أسرة وكل دولة، وباختلاف إمكانياتها، فمثلا هنــاك دولة هى فى حاجة إلى هذه الكثرة البشرية لأن وسائل الإنتاج والرقي فيها تحتاج الــى هذه الكثرة للقوة المنتجة الرشيدة ، وأمثال هذه الدول يقال لها مرحبا بهذه الكثرة القويـة المؤمنة العاملة، وهناك دول لا تحتاج إلى الكثرة فى عدد أفرادهــا لأن هــذه الكــثرة موجودة فيها، ولأن إمكانيتها لا تتحملها، ولأن السواد الأعظم من أفرادها يعيش علــى جهود القلة فيها، ولأنها مع كثرتها تستورد من غيرها معظم ضروريات الحياة، وأمثال هذه الدول يكون تنظيم الأسرة فيها أمرا مرغوبا فيه، ومطلوبا مع غيره من الوســائل الأخرى التى تؤدى إلى تقدمها كمضاعفة الإنتاج ومواصلة تطوير الزراعة والصناعة، وغيرها وحرص أفرادها على أداء واجباتهم بأمانة ونشاط وقوة، فــالكثرة الصالحـة المنتجة القوية مرحبا بها، أما الكثرة الهزيلة الضعيفة الشاردة عــن الطريــق القويـم والمعتمدة فى كثير من ضروريات حياتها على غيرها، فالقلة خيرا منها.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات الإنجاب لا تتأثر بالمعتقدات الدينية فقط ولكـن هناك عوامل أخري أوضحتها العديد من الدراسات والبحوث لها التأثير الأكــبر علــى السلوك الإنجابي وبالتالي زيادة معدلات الإنجاب ونمو السكان.

٢- دراسة عن البناء الاجتماعي وأثره على عملية الإنجاب (٣٠):-

لقد أوضحت هذه الدراسة أن السمة البارزة للمناطق المتخلفــة هــى ارتفــاع درجة الخصوبة ومعدلاتها أعلى بكثير من المناطق الصناعية المتقدمة وقــد أرجعـت ذلك لوجود اختلافات فى التنظيم الاجتماعي بين تلك المجتمعات والتى بدورها تــبرز اختلافات متنوعة فى درجة الخصوبة ومعدلاتها وفقا لتأثير أو زيادة معدلات الخصوبة

المجتمعية على اعتبار أن هناك متغيرات ثقافية تؤثر في مختلف مراحل عملية الإنجاب بداية من الجماع والإخصاب ونهاية بالحمل والوضع، ومن هذه المتغيرات السن كبداية لارتباطات والزواج، وكذلك عدد مرات الإنجاب والفترات الزمنية بينها، والامتناع عن الإنجاب لأسباب قهرية كالعقم والمرض أو لأسباب إرادية كاستخدام وسيلة من وسائل منع الحمل،٠٠ وكل متغير من المتغيرات السابقة يختلف تأثيره من مجتمع لآخر حسب البناء الاجتماعي وبذلك فكل متغير يمكن أن يؤثر سلبا أو إيجابا على معدلات الخصوبة ٠ فالمجتمعات النامية أو المتخلفة (قبل الصناعية) تشجع على الارتباط المبكر من خلال الإعداد للزواج بينما المجتمعات الصناعية تأكد على تأجيل أو تجنب تكوين ارتباطات في سن مبكر.

وهناك شواهد كافية للبرهنة على أن نمو السكان يسير وفق نمط محدد كلما تقدمت المجتمعات من المرحلة قبل الصناعية إلى المرحلة الصناعية وهكذا، فالمجتمعات قبل الصناعية تتميز عادة بارتفاع معدل المواليد إلى جانب ارتفاع معدل الوفيات ونتيجة لذلك ينمو السكان في هذه المجتمعات بدون توقف، ويعد نمو السكان في المجتمعات الصناعية المتقدمة بطيئا في العادة وكاد أن يتوقف ، وقد يرجع ذلك إلى أن المجتمعات قبل الصناعية تفتقر إلى وسائل التحكم في الخصوبة أو الوفيات، بينما المجتمعات الصناعية ينتشر فيها استخدام وسائل منع الحمل الحديثة (٣١، ٢٢ : ٢٣).

٣- دراسة عن العلاقة بين القيم والمعايير والسلوك الإنجابي في حضر وريف مصر (٣٢، ١٨٧ : ٢٤٨):-

لقد أوضحت هذه الدراسة ان هناك عدة عوامل محددة تتعلق بجهاز القيم والمعايير السائدة في المجتمع المصري والتي تعم الأفراد بالمجتمع منذ قرون طويلة وتمثلها الأفراد في بناء شخصياتهم وقد يكون لتلك العوامل تأثيرا أو علاقة ينتج عنها تعويق عملية تغير السلوك الإنجابي وتؤدي إلى ارتفاع معدل المواليد٠٠ لذا فمن المعتقد أن مكونات جهاز القيم والمعايير التي تغطي جميع الأنشطة والتفاعلات

الإنسانية قابلة للتغيير ولكن تتفاوت سرعة التغيير تبعـــا لبعــض العوامــل الثقافيــة والاجتماعية التى يعتقد الأفراد بالمجتمع بأنها ضرورية وظيفيا لاســتقرار واســتمرار التفاعلات كما تعكسها خبراتهم بذلك فالأفراد يسلكون فى إطار ثقافي محدد يؤثر فـــى أهدافهم العامة ويحدد السبل والوسائل التى يجب أن يستعملها الأفراد لتحقيق الأهــداف المشروعة، وكل ثقافة تركز على جانب أو اكثر من جوانب السلوك المفضل وكذلــك تؤكد على عدد من المتطلبات، والتى تميز حياة جماعة إنسانية معينة عــن الجماعــة الأخرى .. والسلوك المفضل والمتطلبات المرغوبة يتعلمها الأفــراد فــى عمليــات التنشئة الاجتماعية ويحدث تأكيد عليها بمرور الأفراد فى الأجهزة التــى تقــوم بــهذه العملية وبذلك يتمثلها الأفراد فى بناء شخصياتهم فضلا عن عموميتها بينهم وانتقالـــها من جيل الى آخر .. والمجتمع المصري يعيش فى ظل إطار ثقافي يحتوي على قيــم ومعايير تغطي الأنشطة المتعددة والمتنوعة الى يقوم بها الأفــراد ومــن بينــها قيمــا ومعايير تؤكد على تفضيل الزواج والتبكير فيه لتكويــن الأســرة والإنجــاب الكبــير وجميعها عوامل لها علاقة بمعدل الإنجاب (الذى ينعكس فى ارتفاع معدل المواليد فى المجتمع المصري) والأفراد يعملون على تلافي التوترات أو مسايرتها بــالتوافق مــع أحكام القيم والمعايير والمعتقدات وتوجيهاتها.. ومن هذه التوترات الضغـــوط علــى تنشئة البنات، والفصل بين النوعين-الخوف من عدم الزواج-الخوف من عدم القــدرة على الحمل والإنجاب- الخوف من التعرض للطلاق أو الهجر .. الخ.

وفيما يلي سوف نتناول العلاقة بين القيم والمعايير وعلاقتها بالسلوك الإنجابي وبالتالي معدل المواليد:

- أن المجتمع المصري يعيش فى ظل محتوي ثقافي يحتوي ضمن مكوناته الرمزيــة المتنوعة تأكيد على قيمة الزواج وتكوين الأسرة .. محــددا، ومعرفــا الحقــوق والواجبات المتعلقة بمكانة الزوجة (الأم) فى نسق الأسرة وكذلك الـــزوج (الأب) والدور المتوقع منه وأيضا مكانات الأولاد والبنات وأدوارهم.

وتعكس تكرارات الحياة الزواجية للأفراد بالمجتمع مدى توافق سلوك الأفراد الفعلي خضوعا لأحكام القيم والمعايير المتعلقة بالزواج ويؤثر توزيع الأفراد حسب الحالة الزواجية وخاصة بالنسبة للنساء فى سن الإنجاب ومعدلات الخصوبة والذى يعكسه معدل الخصوبة الخام ومعدل الخصوبة الكلية.

- ولذلك فارتفاع نسبة الأفراد فى فئة المتزوجين وكذلك الارتفاع والثبات النسبي فى سن الزواج عبر السنوات المتتالية وهما معا يعكسان ارتفاع نسبي فى درجة شيوع التوجيهات القيمية التى تشجع على الزواج وتكوين الأسرة.

- يتزوج الذكور والإناث فى مصر سن مبكر نسبيا ويستجيبون للتوجيهات القيمية المشجعة على الزواج فى سن مبكرة .. وبذلك تتزايد فرص تعرض الفتاه للحمل والولادة فى سن صغيرة وبالتالي يزداد معدل المواليد، وهناك اعتقاد سائد يتحدد فى أن المرأة وظيفتها الأولي إنجاب الأطفال وبالتالي تستمد المرأة المنزلة العالية المتعلقة بالمكانة التى تشغلها فى نسق الأسرة وما يتعلق بها من أدوار من خلال الإنجاب الكبير، ومنزلة المرأة بذلك منبثقة من أداء دورها الإنجابي.

- هناك توجيهات قيمية متعلقة بحجم الأسرة وتتضح فى الإنجاب المرتفع للسيدات وتدعم التوجيهات القيمية السائدة بين الأفراد وجهاز المعتقدات يؤثران معا فى السلوك الإنجابي الذى يعكسه معدل ارتفاع المواليد.. وقد دلت نتائج البحوث أن اتباع تنظيم الأسرة يتم بعد إنجاب عدد كبير من الأبناء وأكد ذلك عادل عازر بأن نسبة من الزوجات فى الريف والحضر بدأت استعمال وسائل منع الحمل بعد ولادة الطفل الرابع وهناك من الريفيات مازلن يرغبن فى إنجاب عدد متزايد من الأطفال.

- هناك بعض التوترات يعكسها البناء الاجتماعي وتظهر فى الأسر عندما تنجب طفلة الى الحد الذى يعكسه الغضب والشعور بالخزي وترتبط هذه المشاعر بضرورة العناية والحرص والمراقبة المستمرة لسلوك الفتاه والذى يتضح فى التنشئة الاجتماعية، ويتضح عند تقيد فرص خروج الفتاه او التفاعل مع الجنس

الآخر وكذلك الفصل بين الجنسين فى سن مبكرة، وكذلك تفرح الأسر فى الريف والحضر بمولد طفل٠٠ وهناك حالات تكرر فيها الزوجة الإنجاب لتحصل على طفل ذكر أو طفل آخر حيث أن تكرار ولادة البنات يدفع بعض الأزواج الى الارتباط بزوجة اخرى وترجع أسباب تفضيل الذكور الى انهم القوى الانتاجية والقوة الاجتماعية ونظم التوريث٠٠ وكذلك توفير الدعم الاقتصادي للأسر فى حالات الشيخوخة، وينشأ التوتر نتيجة الفصل بين الجنسين فى مراحل النمو والأساليب التقليدية المتبعة فى التربية والتنشئة ويمكن إقناع الفتيات بالزواج فى سن مبكرة بسهولة خوفا عليهن من الزلل وتشويه السمعة والفتاه تفرح فى الزواج للتحرر من السلطة الأبوية والتباهي أمام أقرانها بزواجها فى سن صغيرة بمعنى أنها مرغوبة، وكذلك لأن هناك توترات لعدم الزواج أو الزواج فى سن متأخر مما يدفع الفتيات الى الزواج فى سن مبكر حيث كلما تقدمت الفتاه فى السن قلت فرصتها فى الحصول على زوج مناسب٠٠ وهناك توترات بسبب الجنس تدفع الأفراد الى التبكير فى الزواج حيث تحدد الثقافة تعريفات للرجولة والأنوثة٠٠ فالزواج هو الوسيلة لإشباع الرغبة الجنسية ولا توجد وسائل بديلة، كما أنه سلوك متوافق مع قيم المجتمع والدليل الواضح على القدرة الجنسية للرجل والمرأة هو الإنجاب، وهناك توترات فى علاقات النسب خاصة بالحمل والإنجاب الأول والمدة التى يستغرقها وخوف الزوجين من العقم، والرغبة فى توثيق الروابط والخوف من الطلاق أو الهجر، فالمعتقد أن الإنجاب يحقق ذلك.

- إن ارتفاع معدل المواليد فى المناطق الحضرية المتخلفة سلوك تعويضي نتيجة للتوترات التى يعكسها البناء الاجتماعى وهى تشير إلى التوافق الزائد لسلوك الأفراد مع التوجيهات وجهاز القيم والمعتقدات المنقولة عبر الأجيال.

هناك توترات يعكسها البناء الاجتماعى وتوجد بدرجة مرتفعة وتبرز التناقض بين الآراء الموافقة على تنظيم الأسرة فى مواقف المقابلات البحثية وبين سلوكهم الإنجابي الفعلي٠٠ وكذلك فيما يتعلق بالآراء والتفصيلات المرتبطة بالحجم الأمثل من

ناحية وبين سلوكهم الفعلي وينتج عن ذلك الإنجاب المتكرر نظرا لوجود ولاستمرار التوترات بالنسق الاجتماعي.

هناك أيضا توترات تعكسها الأنساق الفرعية بالبناء الاجتماعى تلك المتعلقة بالأسرة والزواج والتعليم والصحة والأحوال القانونية المتعلقة بوضع المرأة.

٤- دراسة عن دور العوامل الاقتصادية فى التأثير على السلوك الإنجابي للزوجين فى مصر (٩، ٢٣ : ٣٨):-

تتعدد العوامل المؤثرة فى الخصوبة وتتبلور فى علاقات متداخلة والعلاقة بين العوامل الاقتصادية والخصوبة إنما تتأثر وتختلف وفقا للدور إلى تقوم به هذه العوامل إلى جوار العوامل الاجتماعية والثقافية والنفسية الأخرى التى تؤثر على الخصوبة.

وتدور النظريات التى حاولت إبراز أهمية العوامل الاقتصادية فى التأثير على الخصوبة حول محور أساسي هو ان الزواج والإنجاب يتحددان وفقا لظروف اقتصادية، حيث يري أدم سميث A. Simth أنه حيث توجد زيادة فى عدد السكان وقلة فرص العمل فإن الأحوال الاقتصادية والمادية ستحول دون إقبال الأفراد علي الزواج والإنجاب أما إذا توفرت فرص العمل بكثرة تفوق الارتفاع فى الكثافة السكانية فإن أجور الأفراد ترتفع وتتحسن تبعا لذلك حالتهم الاقتصادية ويقدرون علي الزواج والإنجاب . وهكذا إلى ان تعود الحالة السكانية إلى مرحلة التوازن.

أما كنان Cannan (نظرية الحجم الأمثل للسكان) ، كار سوندرز Carr-Sannders يران أن جهاد الإنسان الدائم للوصول بعدده إلى الحجم الأمثل والذى يتحقق فيه بلوغ الناتج المتوسط أقصاه، ويرتبط ذلك من وجهة نظر جيني S.Gini بتطور الأنماط البنائية فيختلف هذا المتوسط فى ظل الاقتصاد الرعوى عنه فى ظل الاقتصاد الزراعى والصناعي، ففي كل مرحلة من هذه المراحل يرتفع الحد الأقصى لمتوسط الناتج الفردى وبالتالي يرتفع الحجم الأمثل للسكان.

ويري روبنسون Robinson أن الخصوبة تتحدد عن طريق ما يتخذه الأبـــاء من قرارات بشأن انجاب الأطفال، واتخاذ القرار هنا مبنـــي علـــى عمليـــة موازنـــة اقتصادية بين التكلفة والعائد منها، ومقارنة بنواحي الأنفاق الأخرى فى الحياة والتـــى يتعارض الحصول عليها مع وجود أطفال.

ويوضح سيدني كونتز S.Contz أن الخصوبة تتأثر بمقدار العمل المطلـــوب، فتحدد فرص العمل المتاحة معدلات الزواج والإنجاب وتتحدد أيضـــا بنـــوع العمـــل المطلوب فزيادة الطلب على العامل غير الماهر قد تـــؤدى إلـــى ارتفـــاع الخصوبـــة والعكس نظرا لما يتطلبه العمل من عماله ماهرة، و من تكاليف باهظـــة لا تســـتطيع الأسرة معها الأنفاق على عدد كبير من الأطفال الذين تعدهم للحياة المهنية ٠٠ وبذلـــك فقلة أبناء ذوى الدخول المرتفعة ترجع إلى نوع المهن التى يمارسونها والتى تتطلـــب إعدادا طويلا وتكاليف كبيرة، وتتأثر الخصوبة بتغيير وظائف الأســـرة الاقتصاديـــة إذ هى فى المجتمعات الزراعية وحدة إنتاجية تحتاج إلى الأيدي العاملة الكثيرة بينما هـــى فى المجتمعات الصناعية وحدة استهلاكية ممـــا أدى إلـــى فقـــدان الاطفـــال لقيمتـــهم الاقتصادية وبالتالى انخفاض الخصوبة وساعد على ذلك خروج المـــرأة إلـــى العمـــل ومشاركتها فى الإنتاج خارج المنزل مما يتعارض معه كثرة الانجاب الـــذى يفقدهـــا بعض الأجر الذى تتقاضاه.

والعلاقة بين مهنة الزوج والخصوبـــة تبيـــن ان ترتيـــب المهنـــة بالنســـبة للخصوبة كما يلي:-

(١) أصحاب المهن الفنية.
(٢) أصحاب المهن الإدارية.
(٣) أصحاب المهن التجارية
(٤) العمال والفنيين.
(٥) عمال النقل والمواصلات.
(٦) عمال الخدمات
(٧) عمال الزراعة والصيد والتعدين.
(٨) مهن غير محددة وبدون عمل

وهناك دراسات قد أكدت على بعض العوامل التى لـــها علاقـــة بالخصوبـــة ومنها:-

- أن الريفيون يفضلون الزواج المبكر نظرا للظروف الاقتصادية التـــى يعيشـــونها واعتقادهم بأن كثرة الأيدي العاملة فى الأسرة يزيد من دخلها.
- كما ان زواج الإناث المبكر يجنـــب الانحـــراف ويخفـــف مـــن أعبـــاء الأســـرة الاقتصادية.
- أن هناك علاقة إيجابية بين الدخل والمهنة والتعليم والخصوبة، فمع ارتفاع مستوى الدخل والتعليم يقل حجم الأسرة فتتغير قيمة الأبناء من عائلين إلى معالين وتتغـــير قيمة الزوجة من مصدر للإنجاب إلى معين اقتصادى ويزداد تطلع الزوجين إلـــى مستوى معيشي مرتفع يتنافي مع الحجم الكبير للأسرة والعدد الكبير من الأبناء.

وبذلك نستطيع أن نستخلص ان هناك عوامل اقتصادية لها علاقة بالخصوبـــة منها:-

- الحالة العملية(المهنية) وكما سبق أن أوضحنا فى ترتيب المهن بالنسبة للخصوبة بحيث تتضمن نظام العمل- الإجازات والرغبة فـــى تغيـــير العمـــل والمســـتقبل الوظيفي فى العمل٠ ٠الخ.
- الحالة التعليمية: بالنسبة للزوج والزوجة والأولاد والشهادات الحاصل عليها كـــل منهم.
- الدخل والاستهلاك: كميته ومصادره-الفائض منه أو العجز فيه- أوجـــه الأنفـــاق والاستهلاك.
- السكن والإقامة: نوع السكن - قيمة الإيجار - عدد الحجرات - الكهرباء والمياه.

كل هذه العوامل مجتمعه فيما يسمى بالعوامل الاقتصادية لـــها تـــأثير علـــى الخصوبة بالإضافة الى تأثير العوامل الاخرى الاجتماعية والثقافية والنفسية.

ومن العرض السابق يتبين أن الخصوبة العالية فى المجتمع المصري تتـــأثر بمجموعة من العوامل وتتبلور فى علاقات متداخلة وبذلك فالخصوبة تتـــأثر وتختلـــف وفقا للدور الذى يقوم به كل عامل بجوار العوامل الأخرى المؤثرة والتى تتمثـــل فـــى

المعتقدات الدينية والقيم والمعايير والبناء الاجتماعي والعوامل الاقتصادية فى المجتمع، وإذا أردنا ان نعمل من أجل تخفيض معدل الخصوبة فعلينا أن نأخذ فى الاعتبار تلك العوامل مجتمعه حتى يمكننا التوصل إلى انسب البرامج وأكثرها ملائمة للحد من ارتفاع معدل المواليد.

رابعا:الآثار المترتبة على المشكلة السكانية:-

إن المشكلة السكانية تعنى الزيادة السكانية وبصفة أساسية فى العالم الثالث حيث يعيش ثلاث أرباع سكان العالم ، والزيادة السكانية تستحضر صور الأطفال المصابين بسوء التغذية ويحتضرون، وعشوائيات تتزايد، وزيادة التصحر، ودائرة لا تنتهي من الفقر والمرض والجهل والفوضي الاجتماعية والسياسية، ويعتبر النمو السكاني الذى يصاحبه ضعف فى التخطيط الصناعي وتدمير للبيئة تهديدا لاستمرار الحياة على مستويات مقبولة فى المستقبل (٣٣،١٥٥).

والمشكلة السكانية تمس حياة الانسان اجتماعيا واقتصاديا ونفسيا وثقافيا وأمنيا، وتؤثر فيها تأثيرا مباشرا، خاصة وأن زيادة السكان من شأنها ان تؤثر على مقدرات المجتمع وموارده، وعدم القدرة على رفع مستوى المعيشة وتوفير الحياة المستقرة المزدهرة للمواطنين (٣٤،١٢٤).

وإذا كان السكان يزيدون بطريقة أسية فإن استهلاكهم لكل شئ على سطح الأرض يزيد بطريقة أسية أيضا (٣٥،١٣٧) لذلك فكبر حجم السكان يؤدى إلى انشغال الدولة بإطعام سكانها، والتركيز على الصناعات الاستهلاكية، والذى يفوت عليها الفرص فى توجيه استثماراتها نحو الصناعات الثقيلة، وكذلك استنفاد المصادر الطبيعية (٦،١٩١).

ولقد أصبح التضخم السكانى بسبب خلل التوازن بين موارد الدولة وحاجات السكان فيها وكلما اتسعت الفجوة انخفض مستوى المعيشة وتدنى بالنسبة للفرد والأسرة وبالتالي ينحدر المستوى الاجتماعى إلى مزيد من التخلف وعدم القدرة على الانتاج نتيجة تدنى خصائص السكان فتتفاقم المشكلة (٢٢،٢١).

والنتيجة الحتمية للزيادة السكانية السريعة ان قصرت فترات تضاعف السكان وأصبحت في الفترة الأخيرة كل ٢٨ سنة، وينعكس هذا النمو السريع على تركيب السكان فى المجتمع المصري فاصبح:-

- ٤٠% من السكان تحت سن ١٥ سنة.
- ٥٠% من السكان بين سن ١٥ و٦٤ سنة.
- ١٠% من السكان فوق ٦٤ سنة.

ومعنى ذلك ان القطاع القادر على العمل لا يزيد عن ٥٠% من عدد السكان (٢٣،٢٢).

ولذلك فنصف عدد السكان غير منتج، وإذا أضفنا أن نصف العدد المنتج تقريبا من النساء والكثير منهن لا يعملن فى وظائف ومهن بأجر لانشغالهن بتربية الاطفال والخدمات المنزلية أو لأنهن أميات لا تتوافر لهن فرص العمل، فذلك يعني أن نسبة المعالين ستزداد كثيرا وهكذا ارتفعت نسبة الإعالة في مصر إلى ٣٧٠% (١٥،١٨).

ويؤدى الانفجار السكانى العشوائي والتزايد غير الموجه ، والذى لا يقترن غالبا باستغلال أمثل للقوى البشرية المتزايدة إلى تأثير سلبي على التنمية حيث يؤدى إلى مشكلات متعددة فى المجالات المختلفة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو الإدارية أو السياسية.. الخ، ومن أهم هذه المشكلات الناجمة عن الزيادة السكانية ما يلي:- (٥، ١١٠ : ١١٣):-

١-تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة فى الانتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول.

٢-تستنزف مصادر الثروة الطبيعية مع إمكانية نضوب بعضها نتيجة عدم مسايرة هذه الثروة لمعدلات التزايد السكاني ،فالطبيعية ضنينة وموارد الأرض محدودة، سواء فى المجالات الزراعية أو المياه الجوفية أو الثروة المعدنية.. الخ.

٣-تؤثر على مستوى المعيشة وتساهم في خفض متوسط الدخل الفردي وتحـد مـن نصيب الفرد في الثروة الطبيعية والعائد الصناعي.

٤-يؤدى التزايد السكاني العالي الذى لا يواكبه غالبا تزايد فـي الـثروات الطبيعيـة والإنتاج البشري المناسب إلى حدوث مجاعات، وتزداد حدة تـأثير هـذا العـامل حينما تساهم العوامل الطبيعية غير المواتية في ذلك مثال ذلـك المجاعـة التـي تعرض لها بعض البلدان الأفريقية في السنوات الأخيرة نتيجة ما حـل بـها مـن جفاف.

٥-زيادة المشكلات والتأثير السلبي على مستوى الخدمات المختلفة سواء التعليميـة أو الصحية أو الترفيهية.. الخ، مما يؤدى إلى صعوبات معيشية وضغط على أوجـه الحياة بالمجتمع في المجالات المختلفة سواء في مجال الاسكان والمرافق العامـة ووسائل النقل والمواصلات ومياه الشرب والاتصالات والصرف الصحي.. الـخ وهو ما يترتب عليه مشكلات أخرى تتمثل في البطالة وارتفـاع نسـبة الإعالـة وزيادة معدلات الجريمة والجناح والأمراض الاجتماعية المختلفة ... الخ.

٦-تساهم الزيادة السكانية في ارتفاع درجة تلوث البيئية، والذى يأخذ صور مختلفـة منها تلوث الهواء والماء وتلوث التربة الزراعية.

٧-تكدس السكان في المدن الناجم عن تزايد أعدادهم والاتجاه نحو الهجرة من الريـف إلى الحضر يؤدى إلى زيادة نسبة الضوضاء التي أصبحت تهدد الصحة والسـعادة البشرية ومعدلات تنمية المجتمع.

والمجتمع المصري يعاني من آثار الإفراط الإسكاني الذى لا يتناسب معدلاتـه مع معدلات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتلك الحالة تؤدى بالتبعية إلى انخفـاض مستوى المعيشة للمجتمع وللأسرة وللفرد (١٨٥،٣٦).

فالمسألة السكانية في مصر لها أكثر من بعد وأكثر من جـانب فلـها بعدهـا الكمي الخاص بالجوانب الكمية المتمثلة في زيادة المواليد وزيـادة الوفيـات وزيـادة الهجرة، وجانب كيفي يتمثل في خصائص السـكان لا الديموجرافيـة فحسـب وإنمـا الاجتماعية التي يمكن ان تكون أو لا تكون حافزا ميسرا للتنمية ومنـها علـى سـبيل

المثال ارتفاع نسب الأمية، انخفاض أعداد السكان النشطين اقتصاديا واعتلال الصحة، وخلل التوزيع الجغرافي بمستوياته القاعدية والإقليمية (٣٧، ٢٥٤).

وهناك علاقة مباشرة بين السكان والمشكلة السكانية ، فأفضل الاساليب لقياس الراحة النفسية للفرد هو مستوى الدخل الفردي، وثمة حقيقة هي أنه كلما قل عدد الأفراد ازداد الدخل الفردى ارتفاعا، ويمكن أن يكون للنمو الديموجرافي فى حالات محددة وإلى درجة معينة تأثير على النمو الاقتصادي، ويمكن أن يكون النمو الديموجرافي حافزا للنمو الاقتصادي، ولكن فى أغلب الأحيان وبصفة خاصة فى الدول المتخلفة يمثل عبئا خطيرا للغاية من حيث أثره على التكوين الرأسمالي، فالموارد القليلة المتاحة تستخدم فى الاستهلاك بهدف تغذية الناس الذين يتزايد عددهم على حساب الدخل الفردي (٩٧،٣٨).

والعلاقة بين السكان والتنمية علاقة وثيقة، وتختلف المجتمعات فيما بينها وفقا لمدى التوازن أو الاختلال فى هذه العلاقة، فبعض المجتمعات تتوفر لها الموارد الطبيعية والإمكانات ولديها القدرة على استثمارها الاستثمار الأمثل لتحقيق معدلات تنموية تفوق معدلات النمو السكاني، وقد حققت هذه المجتمعات مستويات معيشية مرضية لسكانها، وأنها بحاجة إلى مزيد من السكان لاستثمار مواردها وإمكانياتها المتاحة وبالتالي تضع الحوافز لتحفيز سكانها على زيادة معدلات نموهم، بينما هناك مجتمعات اخرى تتسم بارتفاع معدلات النمو السكانى بما يفوق معدلات التنمية حيث تعانى من ندرة الموارد الطبيعية والإمكانات الممكن استثمارها لتحقيق التنمية وبالتالي فهى تضع الحوافز لتحفيز سكانها على خفض معدلات نموهم لأنها تعانى من اختلال وعدم توازن بين النمو السكانى ومعدلات التنمية.

والسكان يمثلون المتغير الحيوي لعملية التنمية، فهم محورها وجوهرها ومضمونها والمستهدفون منها، لذلك فأي تغيير فى البناء الديموجرافي للمجتمع يؤدى إلى حدوث تغييرات هيكلية ووظيفية ذات انعكاس مباشر على خطط وبرامج ومشروعات التنمية .

فالسكان هم الموارد البشرية التى يقع على عاتقهم مسئوليات إحداث التغيير وتحقيق التنمية، مع الأخذ فى الاعتبار أن مسئولية التنمية هى إعداد الموارد البشرية علميا وثقافيا وصحيا واجتماعيا.. بحيث يمكن تكوين القوى العاملة الماهرة، والأوفر إنتاجا والأيسر مرونة على الحركة والعمل فى مختلف قطاعات النشاط فى المجتمع بما يحقق إمكانية استثمارها الاستثمار الأمثل للنهوض بالمجتمع. (تنمية الموارد البشرية).

والسكان أيضا هم المستهدفون من عمليات التنمية، فالتنمية فى مفهومها المعاصر تنمية بشرية، والتى تعني " بتوسيع اختيارات الناس وزيادة قدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي يمكن من تلبية حاجات الأجيال الحاضرة بأكبر قدر من العدالة بدون إهدار فرص إشباع حاجات الأجيال القادمة (١٢،٣٩) لذلك فخطط التنمية بما تتضمنه من برامج ومشروعات تستهدف مقابلة وإشباع احتياجات سكان المجتمع وتحقيق مستوى معيشي مناسبة لهم عن طريق ما توفره من خدمات تعليمية وتثقيفية وإسكانية وصحية والسكانية واجتماعية ... وغيرها من الخدمات التى تحسن مستوياتهم المعيشية وكذلك تزيد من قدراتهم على العمل والعطاء.

" ولقد أصبح الحق فى التنمية حق عالمي وغير قابل للتصرف وجزأ لا يتجزأ من حقوق الإنسان الأساسية، والإنسان هو المحور الرئيسي للتنمية، فى حين أن التنمية تيسر التمتع بجميع حقوق الإنسان، ولابد من تحقيق التنمية حتى يمكن أن تلبى بإنصاف الحاجات السكانية والإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة " (١٣،٤).

وهناك علاقة تأثير متبادل بين الزيادة السكانية والتنمية بمعنى أن الحد من زيادة السكان يدعم جهود التنمية فى رفع المستوى العام للمعيشة كما وأن تقدم جهود التنمية يؤدى إلى نجاح برامج خفض الخصوبة السكانية ، ومن ثم الزيادة السكانية، مما يؤكد على ضرورة جعل السياسة السكانية جزءا مكملا لخطط التنمية القومية الشاملة حتى لا تبتلع أى زيادة سكانية أولا بأول عوائد الجهود التنموية(٣٠،٤٠).

فالنمو السكاني السريع يمثل معوق من معوقات التنمية، وتزايد هـذا النمو السكاني معناه عرقلة كل مجهود إيجابي للتقدم في أي مجال من مجالات التنمية، بـل من شأنه إجهاض كافة الجهود التنموية وتبديد فرص تحسين مستويات المعيشة ونوعية الحياة، حيث أن الزيادة في عدد السكان تعني زيادة في الأطفال دون سن العمل ممـا يؤدي إلى زيادة متوسط الإعالة في المجتمع خلال فترة زمنية ، وكذلك ارتفاع نسـبة البطالة لصعوبة توفير وإتاحة فرص العمل بالإضافة إلى حاجة أولئك الأطفال للعديـد من الخدمات الصحية والتعليمية.. وغيرها وقد تؤدي خطط التنمية وما تتضمنه مـن برامج ومشروعات إلى مواجهة الآثار الناجمة عن المشكلة السكانية واستيعابها مـن خلال توفير فرص عمل جديدة وكذلك توفير الخدمات المختلفة التي تشبع احتياجـات أفراد المجتمع.. إلا أن هذه الجهود التنموية لا تتضح آثارها على المجتمع فـي ظـل استمرار ارتفاع معدلات النمو السكاني.

فالاتجاهات السكانية ترتبط بشكل وثيق بجميـع نواحـي التنميـة وخاصـة الاقتصادية منها والتي تنعكس على مشكلات الوضع الاقتصـادي والاجتمـاعي مثـل الادخار والاستثمار... وغيرهم وحيث أن النمو السكاني كما يترجمه الاقتصـاديون عبارة عن نمو الاحتياجات من وسائل الإشباع من سلع و خدمات فإذا لم يقـابل هـذا النمو نموا في إمكانيات الانتاج بحيث يمكن فعلا زيادة الانتاج بصـورة تكفـي لسـد الاحتياجات المتزايدة ازدادت حدة المشكلة الاقتصادية، وهذا يعنـي أنـه لـو حـدث وازدادت الإعداد السكانية في مجتمع ما بمعدل مرتفع واستمر لفترة من السنوات ولـم يقابله زيادة في الانتاج في هذا المجتمع فإن المشكلة الاقتصادية تتفـاقم فـي حدتـها وتسوء الأحوال المعيشية وهذا ما سوف نركز عليه في النقاط التالية التي توضح تـأثير الزيادة السكانية على تفاقم المشكلة الاقتصادية (٤١، ٥٠ : ٥١):-

١- الأنفاق الحكومي على الخدمات:-

مما لا شك فيه أن هناك زيادة في المبالغ المخصصة للخدمـات مـن جملـة الأنفاق القومي وهو من الأمور التي تعكسها الزيادة السكانية ، لذلك فإن جزءا كبـيرا

من ميزانية الدولة يخصص لهذه الخدمات ... مما يحد من فرص التوسع فى الأنفاق على النواحى الانتاجية الأخرى- جوانب الانتاج- التى تهدف إلى زيادة الناتج القومي، وبالتالي الارتفاع بمستوى معيشة أفراد الشعب.

٢-الاستهلاك المحلي:-

أن ما يحدث الآن بسبب سرعة النمو السكانى وقصور الموارد والإمكانيات عن ملاحقة هذه السرعة مما أدى إلى انخفاض مستوى المعيشة ويلاحظ أن النمو السكانى الكبير قد صاحبه تزايد واضح فى الطلب على السلع الاستهلاكية مثل : الطعام والشراب والمسكن والخدمات الصحية والتعليمية.. وغيرهم، وحيث أن الانتاج المحلي من هذه السلع لا يكفى فإن أسعارها أخذت فى الارتفاع مما اضطر الاقتصاد القومي إلى تخصيص جانب من موارده من العملات الصعبة لاستيراد هذه السلع الاستهلاكية بدلا من توجيه هذه العملات لاستيراد السلع الإنتاجية.

ولقد اتضح أن إنتاج مصر من الغذاء لا يكفى لسد الاحتياجات الغذائية وتعتمد على الاستيراد لسد النقص منذ الخمسينيات مثل إستيراد القمح والذرة واللحوم والألبان ومنتجاتها والشاي.. الخ.. وقد ارتفعت قيمة الواردات من ٥٠,٤ مليون سنويا فى الفترة من (١٩٧٠-١٩٧٣) إلى أن وصلت اعتمادات استيراد السلع الغذائية فى عام ١٩٧٨ إلى حوالي ١٢٠٠ مليون جنيه.

وهذا يبين المشكلة الغذائية فى مصر والمترتبة على الزيادة السكانية السريعة.

٣- الادخار والاستثمار:-

أن الأفراد ذوى الدخول المنخفضة أقل قدرة على الادخار من الأفراد ذوى الدخول المرتفعة.. فأصحاب الدخول المنخفضة يحتاجون إلى إنفاق كل دخلهم على النواحى الاستهلاكية الضرورية ولا يستطيعون القيام بعملية الادخار.. ونظرا لأن الزيادة السكانية مرتفعة والدخول لا تزيد إلا بمعدلات ضئيلة وبذلك تنخفض حجم المدخرات القومية- فارتفاع نسبة الأطفال إلى العاملين يؤدى إلى تبديد جانب من دخل

الأسرة فى تربية الأطفال وإشباع احتياجاتهم وبالتالي تعجز عن الادخار وعن تمويل الاستثمارات وبالتالي زيادة العجز فى ميزان المدفوعات وزيادة المديونية مما يثقل الاقتصاد القومي بالديون وأقساطها وفوائدها.

٤- الدخل القومي والدخل الفردي:-

أن العلاقة التى تربط بين نمو الدخل القومي ونمو السكان مسألة أساسية فى الدراسة الاقتصادية وهى مسألة يبرزها الواقع الملموس فى الدول المزدحمة بالسكان والتى لا ينمو فيها الدخل القومي تبعاً لذلك إلا بمعدلات ضئيلة وبطء ملحوظ، ومن الملاحظ أن نصيب الفرد من الدخل القومي فى مصر قد قل مع زيادة معدلات النمو السكانى إذ أن زيادة هذه المعدلات من السكان قد ترتب عليه اختلال التوزيع العمري للسكان حيث يتواجد أعداد كبيرة من المعالين (المستهلكين) علي حساب الفئات المنتجة فى هذا المجتمع، وهذا يعنى أن دخول العاملين قد وزعت علي عدد كبير من الأنفس حيث أن رب الأسرة ينفق دخله علي تربية أبنائه وسد احتياجاتهم المختلفة وبذلك فمهما زاد دخل رب الأسرة لا يزداد نصيب الفرد من هذا الدخل.

وعلى الرغم من أن هناك تزايد فى الدخل القومي فى جملته إلا أن هذه الزيادة فى سباق مع الزيادة السنوية للسكان مما أدى إلى الثبوت النسبي لنصيب الفرد من الدخل بل وقد ينخفض فى بعض الأحيان وذلك انعكاس لانخفاض الانتاجية، وقد نشأ هذا الانخفاض مع النمو السكانى المتزايد بشكل يلتهم معدلات الدخل القومي فى ظل موارد اقتصادية محدودة.

والنمو الاقتصادي الشامل ليس هدفاً فى حد ذاته ولكننا نعده غاية أساسية لأن التنمية المتقدمة توفر المزيد من العمالة وترفع مستوى الدخل الفردى، وتزيد عدد المدارس والمستشفيات وتحسن مستويات التعليم والصحة العامة فالهدف الذى نسعى إليه ليس تكوين الجماعات الضخمة الجائعة بل العدد الأقل من الأفراد الذين يتمتعون بمستوى ثقافي أفضل وبصحة أقوى توفر لهم السعادة (٩٨،٣٨).

ومن المؤكد أن النمو السكاني السريع في مصر أدى إلى انخفاض الخصائص السكانية من حيث الصحة والتعليم والإسكان والغذاء والخدمات وفرص العمل (٢٥،٢٢).

وفيما يلي سوف نناقش بإيجاز مختلف المشكلات المجتمعية التي يعانيها المجتمع المصري والناجمة عن تفاقم المشكلة السكانية على النحو التالي:-

(١) الغذاء:-

تدور المشكلة السكانية في مصر أساساً حول الخلل بين حاجات السكان والموارد الطبيعية المتاحة، وتأتي الموارد الزراعية- وهي المصدر الرئيسي الأول للغذاء- في مقدمة الموارد أهمية وكذا مصادر المياه والتربة الخصبة الصالحة للزراعة وكلاهما عصب الزراعة وإنتاج الغذاء (٢٢،١).

ونتيجة للتزايد السكاني السريع مع محدودية التربة الزراعية الخصبة الصالحة للزراعة ومحدودية نصيب مصر من المياه فقد تناقص نصيب الفرد من مساحة الأرض المنزرعة ومن المساحة المحصولية بشكل ملحوظ.

والجدول التالي يوضح السنوات وإجمالي عدد السكان ومساحة الأرض المنزرعة والمحصولية ونصيب الفرد منها (٤،٢٢):

السنة	عدد السكان بالمليون	مساحة الأرض المزروعة بالمليون فدان	المساحة المحصولية بالمليون فدان	نصيب الفرد من المساحة المزروعة بالفدان	نصيب الفرد من المساحة المحصولية بالفدان
١٨٠٠	٢,٥٠	٢,٠٠٠	٢,١٠	٠,٨٠	٠,٨١
١٨٢٣	٢,٥٠	٢,٣٠٠	٢,٢٠	٠,٨١	٠,٨٢
١٨٩٧	٩,٧٠	٤,٩٠٠	٦,٧٠	٠,٥٣	٠,٧١
١٩٠٧	١١,١٩	٥,٢٧٠	٧,٥٩	٠,٤٨	٠,٦٧
١٩١٧	١٢,٧١	٥,٣٠٠	٧,٧٢	٠,٤١	٠,٦٠
١٩٣٧	١٥,٩٢	٥,٣١٠	٩,١٣	٠,٣٣	٠,٥٣
١٩٤٧	١٨,٩٦	٥,٧٦٠	٩,١٣	٠٣١	٠,٤٨
١٩٦٠	٢٦,٠٠	٥,٩٠٠	١٠,٢٠	٠,٢٩	٠,٣٣
١٩٧٠	٣٦,٢٠	٦,٠٠٠	١٠,٩٠	٠,١٥	٠,٢٣
١٩٧٨	٤٠,٠٠	٦,٣٠٠	١١,٢١	٠,١٦	٠,٢٤
١٩٩٠	٥٦,٠٠	٧,٠٠٠	١٣,٠٠	٠,١٢٥	٠,٢١
١٩٩٥	٦٠,٠٠	٧,٤٠٠	١٤,٠٠	٠,١٥	٠,٢١

ويتضح من قراءة الجدول أن التزايد المستمر في عدد السكان أدى إلى التناقص المطرد في نصيب الفرد من المساحة المنزرعة وكذلك تناقص نصيب الفرد من المساحة المحصولية وذلك يعكس تأثير المشكلة السكانية على مشكلة الغذاء.

ويوضح الجدول التالي تطور مساحة الأرض المنزرعة قمحاً وحجم الانتاج والاستهلاك (٧،٢٢):-

السنة	المساحة المزروعة قمحاً بالفدان	إنتاج القمح بالطن	استهلاك القمح بالطن	نسبة الاكتفاء
١٩٥٠	١٤٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠	%١٠٠
١٩٦٠	١٤٥٦٠٠٠	١٣٠٥٠٠٠	٢٧٧٤٠٠٠	%٥٤
١٩٧٠	١٣٠٥٠٠٠	١٥٥١٠٠٠	٤٧٣١٠٠٠	%٣٢,٨
١٩٨٠	١٣٢٦٠٠٠	١٧٩٦٠٠٠	٧٤١٨٠٠٠	%٢٤,٢
١٩٩٠	٢٥٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	%٤٠
١٩٩٥	٢٦٠٠٠٠٠	٥٦٠٠٠٠٠	١١٠٠٠٠٠٠	%٤٥

يتضح من الجدول السابق أنه حتى عام ١٩٥٠ كان يتحقق الاكتفاء الذاتي من إنتاج القمح أي انه كان يكفى لاحتياجات واستهلاك سكان المجتمع وبتوالى السنوات واطراد التزايد السكانى بات هناك عجزاً وعدم اكتفاء من إنتاج القمح حيث أن متطلبات الاستهلاك فاقت ما ينتج من القمح وبالتالي اضطرت الدولة لاستيراد القمح والدقيق فضلاً عن السلع الغذائية الأخرى لسد احتياجات الأعداد المتزايدة من سكان المجتمع.

والجدول التالي يوضح تطور حجم الاستيراد من محصول القمح خلال ٢٠ عاماً (٨،٢٢):

السنة	قيمة المستورد من القمح	قيمة المستورد من الدقيق
١٩٧٠	٢٠,٦ مليون جنيه	٨,١ مليون جنيه
١٩٨٠	٣٠٨,٩ مليون جنيه	٧١,٧ مليون جنيه
١٩٩٠	٥٧١,٩ مليون جنيه	٢٣٠,٠ مليون جنيه

يوضح الجدول السابق الأعباء التى تتحملها ميزانية الدولة وتزايدها المطرد بتزايد السكان لاستيراد القمح والدقيق فقط، وفضلا عن استيراد السلع الغذائية الأخرى مما كلف ميزانية الدولة الكثير والذى كان من الممكن أن يوجه كاستثمارات فى خطة التنمية ، وبذلك يتضح تفاقم مشكلة العجز الغذائي كنتيجة للتزايد السكان السريع.

(٢) التعليم

التعليم من العوامل الرئيسية التى تهيئ المجتمع لاستيعاب أساليب التكنولوجيا وطرق الانتاج الحديثة مما يساعد على دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي، كما أنه من المتغيرات الأساسية فى بناء السلوك واتجاهات الفرد نحو القضايا المختلفة التى يتعرض لها المجتمع (٣٠،٢٢).

ولقد ساعد نمو السكان فى الحضر على ارتفاع كثافة الفصول، وتعدد الفترات الدراسية فى المبني الواحد٠٠ ويعنى ذلك أن الحالة التعليمية قد تأثرت بشكل مباشر بالزيادة السكانية، مع الأخذ فى الاعتبار أن الدولة تبني ثلاث مدارس كل يوم ومع ذلك

لا تستطيع موارد الدولة أن توفر مكاناً لكل طفل فى سن الإلــزام رغـم انــه بحكـم الدستور لابد من توفير فرص التعليم لكل طفل (١٨،٣٥).

والتزايد السكاني يتضمن تخصيص جزء كبير من الموارد للاســتهلاك كــان يمكن توجيهه لتعليم الناس وللاستثمارات وهذا التزايد يمثل بالنسبة لغالبية البلاد عقبــة رئيسية (٣٨،٩٨).

(٣) الصحــة:-

الصحة عنصر أساسي فى تقدم المجتمع وتسعى الحكومات دائما إلــى بنــاء الفرد السليم، إذ أن تحسن الحالة الصحية للسكان يؤدى إلى زيادة القدرة الانتاجية وهــو الأمر الذى ينعكس مباشرة على خطط التنمية فى مختلف مجالاتها (٢٢،٣٠).

والإنسان يحتاج الخدمات الصحية فى مراحل حياته المختلفة، وزيادة الســكان تشكل ضغطا على الخدمات الصحية مما يؤدى إلى تدنى الأوضاع الصحية خاصة فــى الريف والأحياء العشوائية فى المدن، ومما يضاعف من تدنى المستوى الصحي ضآلــة متوسط دخل الفرد وقلة الوعى الصحي وانتشار الأمية (١٨،٢٥).

(٤) الإسكان:

تعتبر مشكلة الإسكان من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمــع المصــري نتيجة التزايد السريع فى نمو السكان ، وتعانى مصر عجزا صارخا فى عدد الوحــدات السكنية المطلوبة، ويقدر هذا العجز بنحو مليون وحدة سكنية، ومازال نصيب المواطــن من مساحة السكن أقل من ٦ متر مربع فى المتوسط بالإضافة إلــى تدنــى خدمــات المرافق من مياه الشرب النقية والصرف الصحى خاصة فى الريف والأحياء العشوائية فى الحضر ممــا يــؤدى إلــى مشــكلات اجتماعيــة تؤثــر علــى شــتي جوانــب الحياة (١٨، ٣٨ : ٣٩).

(٥) العمل والعمالـــة:-

يعتبر التزايد المستمر في عدد سكان مصر من أهم الأسباب التي تكمن خلــف ايجاد وتفاقم مشكلة البطالة (٥٢،٢٢).

وبالنسبة لحجم قوة العمل فقد زادت من حوالي ٧ ملايين عام ١٩٤٧ إلى ٧,٨ مليون عام ١٩٦٠ وذلك بمعدل سنوي مقداره ٠,٨% ثم زادت إلى ١١,١ مليون عـــام ١٩٧٦ بمعدل سنوي مقداره ٣,٢% فى الفترة بين التعدادين الأخيرين.

وعند المقارنة بين نمو قوة العمل فى الريف والحضر نلاحظ أن معدل النمـــو في المناطق الحضرية أعلى منه فى المناطق الريفية (٣,٦% مقابل ١,٣%) كمــــا ان معدل نمو قوة العمل من الإناث أعلى من معدل نمو قوة العمل مـــن الذكـــور (٢,٩% للإناث مقابل ٢,١ % للذكور) ، وظلت النسبة المئوية للأفراد دون النشاط الاقتصـــادي إلى إجمالي السكان ثابتاً عند القيمة ٣٠% فى سنتي ١٩٦٠،١٩٧٦ وقد وصل معـــدل النشاط الاقتصادي للذكور ٥٤% فى عام ١٩٧٦ بينما وصـــل إلـــى ٥.٥% بالنســبة للإناث ... وبذلك نجد أن مجموع الأفراد فى قوة العمل تعتبر هـــي الفئـــة العائلـــة لمجموع الأفراد خارج قوة العمل.. وتعتبر نسبة الإعالة فى مصر مرتفعة إذ تصـــل إلى أكثر من ٣٥٠% عام ١٩٧٦ وهذا يعنى أن كل فرد من قوة العمل المنتجة يعـــول ٣,٥ من الأفراد بالإضافة إلى نفسه (٤٢، ٧٥ : ٨١).

ونظراً لتزايد عدد السكان بصفة مستمرة فإن نسبة السكان أقل من ١٥ ســـنة هى الشريحة التى تدخل سوق العمل باستمرار قد تزايدت من حوالي ١٥ مليون ســـنة ١٩٧٦ إلى ١٩,٤ مليون نسمه ١٩٨٦، وإلي ٢١,٦ مليون نسمه عـــام ١٩٩١ وكـــان يتوقع ان تصل إلى ٢٣,٥ مليون عام ١٩٩٦، وإلي ٢٥ مليون عـــام ٢٠٠١، وهـــذا علاوة على تزايد السكان فى سن العمل ١٥-٦٤ عام من حوالي ٢٠,٤ مليـــون عـــام ١٩٧٦ إلى ٢٦,٧ ملون عام ١٩٨٦ إلى ٣٠,٤ مليون عام ١٩٩١ وسوف تصل إلـــى ٣٤,٩ عام ١٩٩٦ وإلي ٤٠,٢ عام ٢٠٠١ (٥٣،٢٢).

ولقد زادت قوة العمل من ١١٠٩٢ ألف نسمه عام ١٩٨٢/٨١ إلـــى ١٧٨٢٧ ألف نسمه عام ١٩٩٨/٩٧ وارتفع معدل النشاط (نسبة قوة العمل إلى عدد الســـكان) من ٢٦,٣٩% عام ١٩٨٢/٨١ إلى معدل بلغ نحـــو ٢٩,٣ % عـــام ١٩٩٨/٩٧ وزاد عدد المشتغلين من ١٠٥٢٢ ألف مشتغل عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٦٣٤٤ ألـــف مشـــتغل عام ١٩٩٨/٩٧ بمتوسط معدل نمو سنوي ٢,٧٩% (٤٣، ٧٦ : ٧٧).

وتوضح الإحصائية التالية قوة العمل وعدد المشتغلون والمتعطلون بالألف خلال السنوات المختلفة (٧٩،٤٣):

السنة	قوة العمل	المشتغلون	المتعطلون
١٩٨٢/٨١	١١٠٩٢	١٠٥٢٢	٥٧٠
١٩٨٧/٨٦	١٢٩٥٦	١١٩٩٨	٩٥٨
١٩٩٢/٩١	١٥١٤١	١٣٧٤٢	١٣٩٩
١٩٩٧/٩٦	١٧٣٥٨	١٥٨٢٥	١٥٣٣
١٩٩٨/٩٧	١٧٨٢٧	١٦٣٤٤	١٤٨٣

ومن ثم فإن سوق العمل فى مصر يعاني من زيادة مستمرة فى العرض تفـوق امكانيات الطلب المرغوب فيه، فلقد وصلت نسبة المتعطلين عام ١٩٨٦ إلـى ١٠,٨% من إجمالي السكان ١٥ سنة فأكثر علما بأن نسب البطالة تختلف وبشـــدة بيـــن فئـــات المجتمع المختلفة حيث تزيد بين الإناث عن الذكور وبين أصحاب المؤهـــلات العليـــا والمتوسطة وتقل بالنسبة للأميين (٥٤،٢٢).

وتضغط المشكلة السكانية على سوق العمل حيث أن المطلوب من الدولـــة أن توفر ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنويا، ولما كانت فرصة العمل الواحدة تكلـــف الدولـــة حاليا ٥٠ ألف جنيه فى المتوسط فإن توفير هذه الفرص يفوق موارد الدولة ومع النمـــو السريع يزيد طالبو فرص العمل عاما بعد آخر٠٠ ويترتب على ذلك انخفاض مســـتوى المعيشة وانتشار البطالة (٤٠،١٨).

خامساً: المداخل المقترحة لمواجهة المشكلة السكانية:-

المشكلة السكانية تعتبر قضية اجتماعية اقتصادية سياسية، وقومية البرامج لمواجهتها تتحقق من خلال خفض معدلات المواليد والارتقاء الكيفي بمستوى الأسرة وزيادة قدرة المجتمع على مواجهة المشكلة بالعمل على الوصول إلى توازن التقدم بين معدلات النمو السكاني والتنمية الشاملة بخفض معدلات النمو السكاني (٤٤، ٧٦).

وهناك مدخلين أساسين متكاملين لمواجهة المشكلة السكانية هما:-

المدخل الأول: تنظيم الأسرة.

المدخل الثاني: التنمية الشاملة.

وفيما يلي سوف نعرضهما بإيجاز على النحو التالي:-

المدخل الأول : تنظيم الأسرة:-

هناك عدد من العوامل البنائية التى لابد من وضعها فى الاعتبار على الأقل لتحريك العرض والطلب على تنظيم الأسرة وتوفير المتغيرات التى تحوله إلى قرار قابل للتنفيذ، وبخلق الرغبة فى اتجاهه ومن أبرز هذه العوامل ما يلي: (٣٧، ٢٥٤ : ٢٥٨):-

(أ) أن التعليم شرط ضروري لممارسة تنظيم الأسرة، وأن التوجه نحو التخطيط لمحو الأمية يعد مطلبا ضروريا لا للتأثير فى الزيادة السكانية فقط وإنما لتوفير مهارات وخبرات تحتاجها خطة التنمية.

(ب) أن هناك علاقة بين وفيات الأطفال وبين ميل الأسرة نحو الإنجاب الأكثر، ومعنى هذا أن خفض معدل الوفيات وخاصة وفيات الرضع يمكن أن يوفر عنصر الأمان النفسي الذى يؤثر فى معدل المواليد والرغبة فى الانجاب.

(حـ) هناك عدد من القيم الاجتماعية تمثل متغيرات مؤثرة فى الاتجاه نحو الانجاب ومنها:-

- يمثل الأولاد – خاصة الذكور – ندرة إنتاجية خاصة في الاقتصاد الزراعي المصري.
- أن الأولاد – خاصة الذكور – يساعدون على تحقيق هيبة الأسرة (العزوة حلوة).
- تفضيل الذكر على الأنثى للمبررات السابقة المترتبة بالإضافة إلى المحافظة على اسم الأسرة، والمحافظة على ملكيتها.
- النظرة للمرأة نظرة متدنية من الرجل وتحديد مكانتها فى بعض جوانبها بالإنجاب والجنس.

(د)- إذا كان خلل التوزيع الجغرافي وتفاوت الكثافة السكانية يرتبط في أحد جوانبه بالهجرة الريفية الحضرية، حيث تتمثل عوامل الطرد اقتصاديا في البحث عن فرص عمل ودخل أفضل واجتماعيا فى نقص الخدمات.

ومدخل تنظيم الأسرة يتمثل فى ضرورة التأكيد على التباعد الزمني بين مرات الحمل والإنجاب، والتأثير على المتغيرات المتعددة المؤثرة على عملية الانجاب وذلك من خلال:-

١-الاهتمام بعمليات التنشئة الاجتماعية وأجهزتها المختلفة بتوضيح متطلبات الزواج ومسئوليات الأزواج والأدوار الواجب ممارستها وكيفية أدائها وبذلك يمكن الحث على تأخير سن الزواج نسبياً بما يتناسب مع ظروف المجتمع وإمكانيات الأفراد وقدرتهم على تكوين الأسرة والمستويات المعيشية التى يبتغونها من أجل توفير أفضل الظروف لتنشئة أبنائهم.

٢-إدخال مادة التربية السكانية فى مختلف المراحل التعليمية خاصة المراحل الثانوية والجامعية من أجل ايجاد وعى مستنير بالمشكلة السكانية وأبعادها وأثارها وأهمية تنظيم الأسرة فى مواجهتها.

٣-إتاحة وسائل الإرشاد والتوعية الوافية والمناسبة من أجل تغيير اتجاهات سكان المجتمع نحو حجم الأسرة مع التأكيد على مفهوم الأسرة الصغيرة ودعم الأسر لتبنيه والإقبال عليه بحيث تصبح الأسرة صغيرة الحجم هى النمط الأفضل لهم.

٤-العمل على تغيير الاتجاهات المتعلقة بأهمية زيادة عدد الأطفال وتفضيل الذكور على الإناث وتفضيل الزواج المبكر٠٠ وغير ذلك من التفضيلات التى تؤدى إلى زيادة الإنجاب.

٥-العمل على توعية الأزواج بمتطلبات ومسئوليات الأبناء وسبل شغل الفراغ وأضرار الحمل المتكرر فى فترات قصيرة على صحة الزوجة على الأسرة اجتماعيا واقتصاديا وعلميا٠٠ والتأكيد على المشكلات الأسرية الناجمة عن زيادة عدد الأبناء.

٦-العمل على إيقاظ الوعي ونشرة بضرورة تنظيم الأسرة بين سكان المجتمع عن طريق إقامة الندوات وعرض الأفلام وتوزيع المطبوعات الخاصة بتنظيم الأسرة مع التوعية بالوسائل الحديثة لتنظيم الأسرة.

٧-استثمار الجهود الشعبية التطوعية وخاصة النسائية فى الدعوة لتنظيم الأسرة مع التركيز على القيادات النسائية، والاستفادة من المترددات على مراكز تنظيم الأسرة ومتابعة الحالات المتخلفة عن التردد ومعرفة الأسباب والعمل على عودتهم للاستفادة من خدمات المراكز.

٨-العمل على تصحيح الأفكار والاتجاهات الخاطئة عن تنظيم الأسرة لدى سكان المجتمع بتقديم المعلومات الصحيحة والإرشادات الوافية عن وسائل تنظيم الأسرة والأعراض الجانبية وسبل معالجتها أو تغييرها إذ دعت الضرورة.

٩-الاستفادة من الهيئات والمؤسسات المحلية مثل الوحدة الاجتماعية ، الوحدة الصحية، مكاتب الاستشارات الأسرية فى الدعوة لتنظيم الأسرة من خلال إيضاح الأضرار الناجمة عن الحمل المتكرر والإنجاب فى فترات قصيرة على الأسرة ككل وكذلك إيجابيات التباعد بين مرات الحمل والإنجاب حرصا على صحة الأم وحماية للأسرة وللأبناء.

١٠- الإرشاد والتوعية والرعاية للمرأة الحامل حتى تتم فترة الحمل بسلام ويتم الوضع والإنجاب تحت إشراف طبي.

ويمكن للإخصائيات الاجتماعيات أن يسهمن بدور فعال فى التأكيد على أهمية تنظيم الأسرة وتقديم الوعى والمشورة فى هذا الصدد من خلال عملهن فــى المراكــز الصحية والوحدات الاجتماعية ومراكز تنظيم الأسرة وذلك باستخدام أسـلوب الحـوار والمناقشات الفردية والجماعية فى مناقشة النســاء حـول الأســرة وحجمــها ومـدى استخدامهن لوسائل تنظيم الأسرة وتوعية المترددات علــى مراكــز تنظيــم الأســرة وإمدادهن بالمعلومات الصحيحة والإجابة علــى استفســارهن وتصحيــح مخاوفــهن ومعلوماتهن حول تنظيم الأسرة.. وكذلك الإسهام فى تغيير اتجاهات سكان المجتمــع حول حجم الأسرة الكبير، وازدياد عدد الأولاد وتفضيل الذكور على الإناث.. بالتـأكيد على مفهوم الأسرة الصغيرة والمساواة بين الجنسين.

المدخل الثاني: التنمية الشاملة:-

تعد التنمية أحد المداخل الأساسية لحل مشكلات المجتمع وفى مقدمتها المشكلة السكانية، فيمكن من خلالها الحد من ارتفاع معدلات نمو السكان وإعادة توزيع السـكان جغرافيا والارتقاء بالخصائص السكانية.. لذلك يجب مراعاة العوامــل الديموجرافيــة عند وضع سياسات واستراتيجيات وخطط التنمية بما يكفل تأمين الاتساق والترابط بيـن السكان والتنمية والموارد.

والمدخل التنموي يتمثل فى ضرورة تحقيق التنمية الشاملة والتــى بدورهــا تسهم فى حل كافة مشكلات المجتمع، وذلك من خلال:-

١-التوسع فى إقامة المجتمعات الجديدة (الصناعية والزراعية والعمرانية) بما يحقــق زيادة الانتاج وجذب وإقامة الأنشطة الاقتصادية المتنوعة وتوفير العديد من فرص العمل، بالإضافة إلى إعادة توزيع السكان على المساحة الجغرافية.

٢-التوسع فى إقامة ودعم المشروعات والصناعات الصغيرة بتقديم القروض الميسـرة والمعونات الفنية والتدريب اللازم للقائمين عليها، مع الاهتمام بالصناعات المنزليــة والبيئية والريفية وإنشاء مراكز التدريب المهني لحرفها المتعددة.

٣-التوسع فى استزراع واستصلاح الأراضـــي الصحراويـة، والاهتمـام بالتنميـة الزراعية بتحديث أدوات وأساليب الزراعة وتحسين البذور والأسمدة ... الخ .

٤-العمل على تأكيد القيم المرتبطة بالعمل والإنتاج وبـذل الجـهد والعطـاء والتـى بدورها تحث أفراد المجتمع على زيادة الانتاج وتحقيق التنمية.

٥-العمل على تبصير سكان المجتمع بظروف المجتمع ومشكلاته، ومتطلبات المرحلة التى يمر بها وحثهم على بذل جهدهم لتحقيق التنمية، بالإضافـــة إلــى الادخـار والاستثمار والمشاركة فى المشروعات التنموية وكذلك حثهم على ضرورة ترشـيد الاستهلاك حتى لا تجهض الجهود التنموية .

٦-العمل على كسب دعم وتعضيد أفراد المجتمع وزيادة مشاركتهم الفعلية فى جـهود وبرامج ومشروعات التنمية، سواء كانت مشاركتهم بالمال أو الجـهد أو الخـبرة حتى يمكنهم الاستفادة من عوائد التنمية وجنى ثمارها.

٧-حث الشباب على العمل بالمشروعات الجديدة بالمنـاطق والمجتمعـات الجديـدة الصناعية والزراعية ومساعدتهم على التوافق والاسـتقرار بـهذه المجتمعـات بالإسهام فى حل مشكلاتهم وتوفير احتياجاتهم الأساسية اللازمة بما يدعم إقامتـهم واستقرارهم بهذه المجتمعات.

٨-العمل على توفر الخدمات الاجتماعية والتى بدورهـا تسـاعد علـى الاسـتيطان والاستقرار بالمجتمعات الجديدة وجعلها مناطق جذب للشباب وأسرهم.

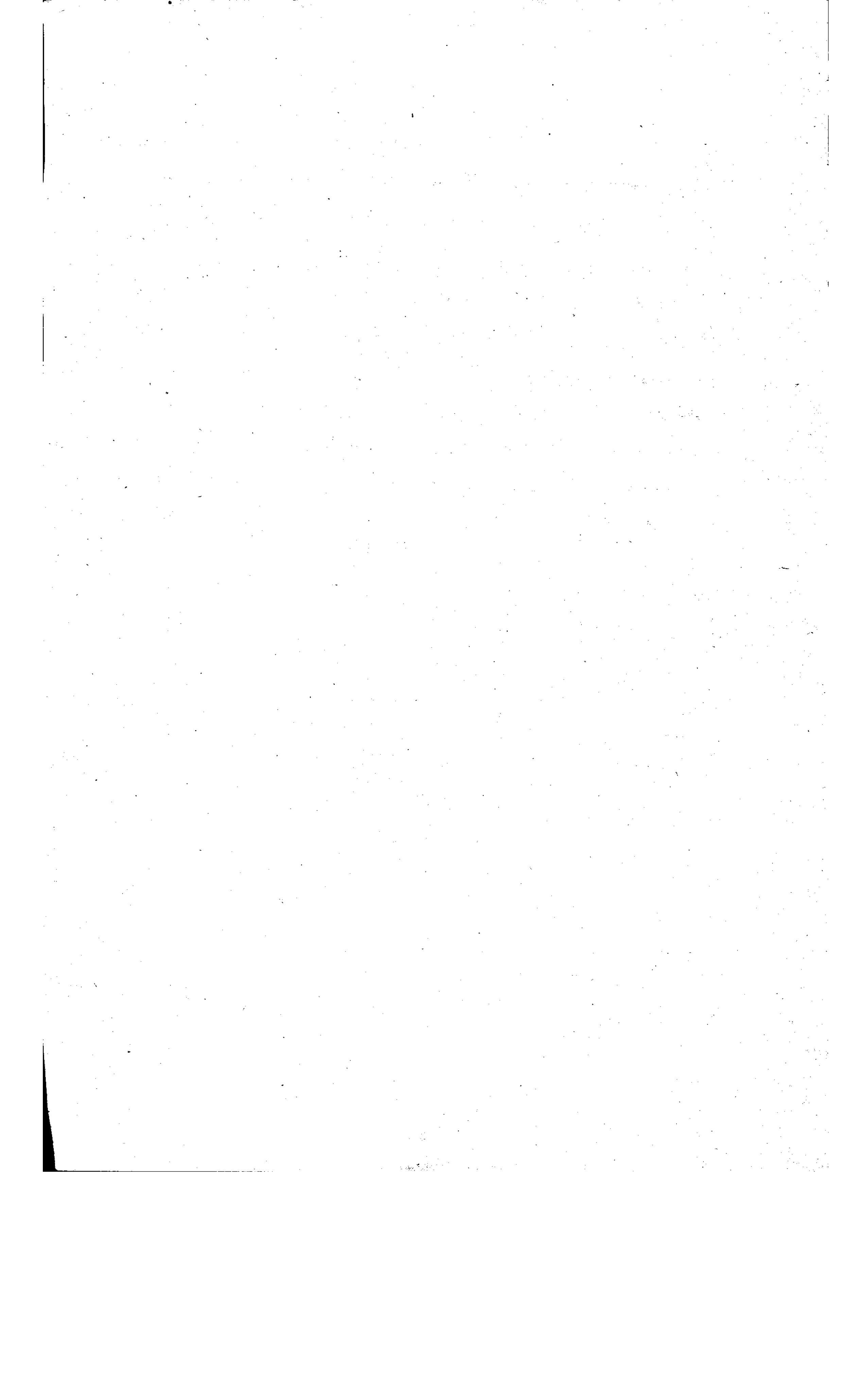
٩-الاهتمام بنشر الصناعات البيئية والمنزلية بين سكان المجتمع والتى قد تفيـد فـى شغل أوقات الفراغ بشكل مفيد ومثمر وتزيد من دخل سكان المجتمع وتزيـد مـن الانتاج فى نفس الوقت.

١٠- الاهتمام بالمرأة ومشاركتها فى عمليات التنمية وخاصة المرأة الريفيـة مـن خلال توفير بعض المشروعات والبرامج المدرة للدخل والمحققة لزيادة الانتاج.

ويمكن للأخصائي الاجتماعى ان يسهم بدور فعال فى تحقيق التنمية ومواجهـة المشكلة السكانية من خلال ممارسته المهنية فى مواقع العمـل المختلفـة المدرسـة أو المصنع أو المستشفي أو اى مكان يعمل به من خلال الاتصال الجماهيري المباشر مـع

الفئات التى يتعامل معها لإقناعهم وإذكاء وعيهم بمتطلبات التنمية ومسـئولياتهم فـى تحقيقها وما يمكن أن يسهموا به باعتبارهم مستهدفين من هذه الجهود التنموية ، ولعـل أسلوب الحوار القائم على الإقناع هنا ذو فاعلية تأكيديه أكثر من أى أسلوب آخر.

وهذا الدور المهني من شأنه أن يسهم فى تحقيق التنمية وزيادة الانتاج وحـل المشكلة السكانية التى تنجم عن تزايد معدلات النمو السكاني بما يفوق معدلات التنميـة ويلتهم منجزاتها، وذلك بالإضافة لما يمكن أن يحققه من تخفيـض الكثافـة السـكانية بإعادة توزيع السكان على المجتمعات الجديدة. وذلك يتطلب وضع سياسة قومية محددة المعالم ذات إمكانية تنفيذية تسمح بترجمتها إلى برامج ومشروعات إنتاجيـة وخدميـة تستوعب أعداد من السكان (العمالة) وأسرهم وتحقق لهم الاستقرار فى ضوء توزيـع إقليمي للسكان يحقق الانتشار على الحيز الجغرافي الكلي، وذلك بـدوره يسـهم فـى معالجة المشكلات الأخرى مثل الإسكان، والمواصلات ، والمرافق... وغيرها.



مراجع الفصل

١- أنور عطية العدل: السكان والتنمية، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

٢- عبد الحميد لطفي، حسن الساعاتي: دراسات في علم السكان، القاهرة، دار المعارف، الطبعة السابعة، ١٩٨١.

٣- الأمم المتحدة: المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الخبرات المتعلقة باستراتيجيات وبرامج السكان والتنمية،القاهرة، ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤.

٤- الأمم المتحدة: تقرير المؤتمر العلمي الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ سبتمبر ١٩٩٤.

٥- محمد شفيق: السكان والتنمية" القضايا والمشكلات " ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٨.

٦- حسين عبد الحميد أحمد رشوان: علم الاجتماع وميادينه، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٧.

٧- إبراهيم العيسوي: انفجار سكانى أم أزمة تنمية، دراسة فى قضايا السكان والتنمية ومستقبل مصر، القاهرة، المجلس القومي للسكان، دراسات سكانية، المجلد ١٢،العدد ٧٣، ١٩٨٥.

٨- عقيلة حمدي: عرض لكتاب رمزي زكي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسيه الجديدة، القاهرة، المجلس القومي للسكان، دراسات سكانية، المجلد ١٢، العدد ٧٢، ١٩٨٥.

٩- محمود الكردي: دور العوامل الاقتصادية فى التأثير على السلوك الإنجابي للزوجين فى مصر، القاهرة، معهد التخطيط القومي، مذكرة ٧٩، مايو ١٩٨٠.

١٠- محمد نبيل الخزراني: الدروس المستفادة من (ماذا-لو) من ثلاثين عاماً من الزيادة السكانية، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية ، المجلد ١١، العدد ٦٩، ١٩٨٤.

١١- سعد جمعه: السكان والتنمية فى العالم الثالث، القاهرة ، المجلس القومي للسكان، دراسات سكانية ، المجلد ١٢، العدد ٧٢، يناير ١٩٨٥.

١٢- حسن أبو سعده: مقترح لحل المشكلة السكانية فى الإطار العام لخطة التنمية، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان،، دراسات سكانية ،العدد ١٨، مارس ١٩٧٥.

١٣- وزارة السكان: المجلس القومي للسكان فى ١٠ سنوات (١٩٨٥-١٩٩٥)، القاهرة، المجلس القومي للسكان، ١٩٩٥.

١٤- سعد الدين إبراهيم : الهجرة الداخلية فى مصر، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مسلسل٥، ١٩٨٣.

١٥- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٠-١٩٩٥ ، القاهرة، يونيو ١٩٩٦.

١٦- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام ١٩٩٦، إجمالي الجمهورية.

١٧- المؤتمر الصحفي لرئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فى ١٩٩٩/٢/٢٤ والمنشور نصه بجريدة الأخبار بتاريخ ١٩٩٩/٢/٢٥.

١٨- منظمة الأغذية والزراعة، صندوق الأمم المتحدة للسكان: المشكلة والسياسة السكانية فى مصر، مشروع دمج الثقافة السكانية فى الإرشاد الزراعي، دكرنس، مركز الدعم الإعلامي للتنمية، ١٩٩٦.

١٩- عبد المجيد فرج: الأسس الإحصائية للدراسات السكانية، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٥.

٢٠- وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٥/٩٤، المجلد الأول، المكونات الرئيسية والقطاعية، أبريل ١٩٩٤.

٢١- صبحى عبد الحكيم: الموقف السكاني فى مصر، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية، العدد ١٥، ديسمبر ١٩٧٤.

٢٢- المجلس القومي للسكان: صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشروع الإعلام السكاني، الكتاب المرجعي، القاهرة، مطابع المجلس القومي للسكان، ديسمبر ١٩٩٥.

٢٣- مالك محمود النمرسي وآخرون: دارسة تحليلية عن اتجاهات المواليد والوفيات فى مصر وأسبابها، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مسلسل (٩)، يناير ١٩٨٢.

٢٤- محمد سلام مدكور: نظرة الإسلام إلى تنظيم النسل، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولي، ١٩٦٥.

٢٥- وزارة الأوقاف، وزارة الإعلام: موقف الإسلام من تنظيم الأسرة، القاهرة، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٠.

٢٦- صحيح مسلم: الجزء الأول والسادس.

٢٧- الترمذي: الجزء الرابع.

٢٨- مصطفى محمد السيد أبو عماره: الإنارة فى أحاديث مختارة، الجزء الأول، القاهرة، دار الطباعة المحمدية، ١٩٨٨.

٢٩- صحيح البخاري: الجزء التاسع.

30- Kingly Davis & Judith Black: Social Structure and Fertility An Analytic Framework in Economic development and Cultural Change " Chicago / University of Chicago Press, 1956.

٣١- على عبد الرازق جلبي: دراسات فى المجتمع والثقافة والشخصية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٤.

٣٢- كمال سعيد صالح: علم الاجتماع العام، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مذكرات غير منشورة، د.ت.

٣٣- لوري آن مازور: ما وراء الأرقام" قراءات فى السكان والاستهلاك والبيئة" : ترجمة سيد رمضان هداره، نادية حافظ خيري، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٤.

٣٤- أحمد يحيي عبد الحميد : الأسرة والبيئة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨.

٣٥- عبد المجيد عبد الرحيم: علم الاجتماع السكاني، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٩.

٣٦- زيدان عبد الباقي: أسس علم السكان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٦.

٣٧- عبد الباسط عبد المعطي وآخرون: السكان والمجتمع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦.

٣٨- روبيرت لافون: الانفجار السكاني: ترجمة نبيه الأصفهاني، جنيف، شركة ترادكسيم، ١٩٧٧.

٣٩- معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية، القاهرة، معهد التخطيط القومي، ١٩٩٥.

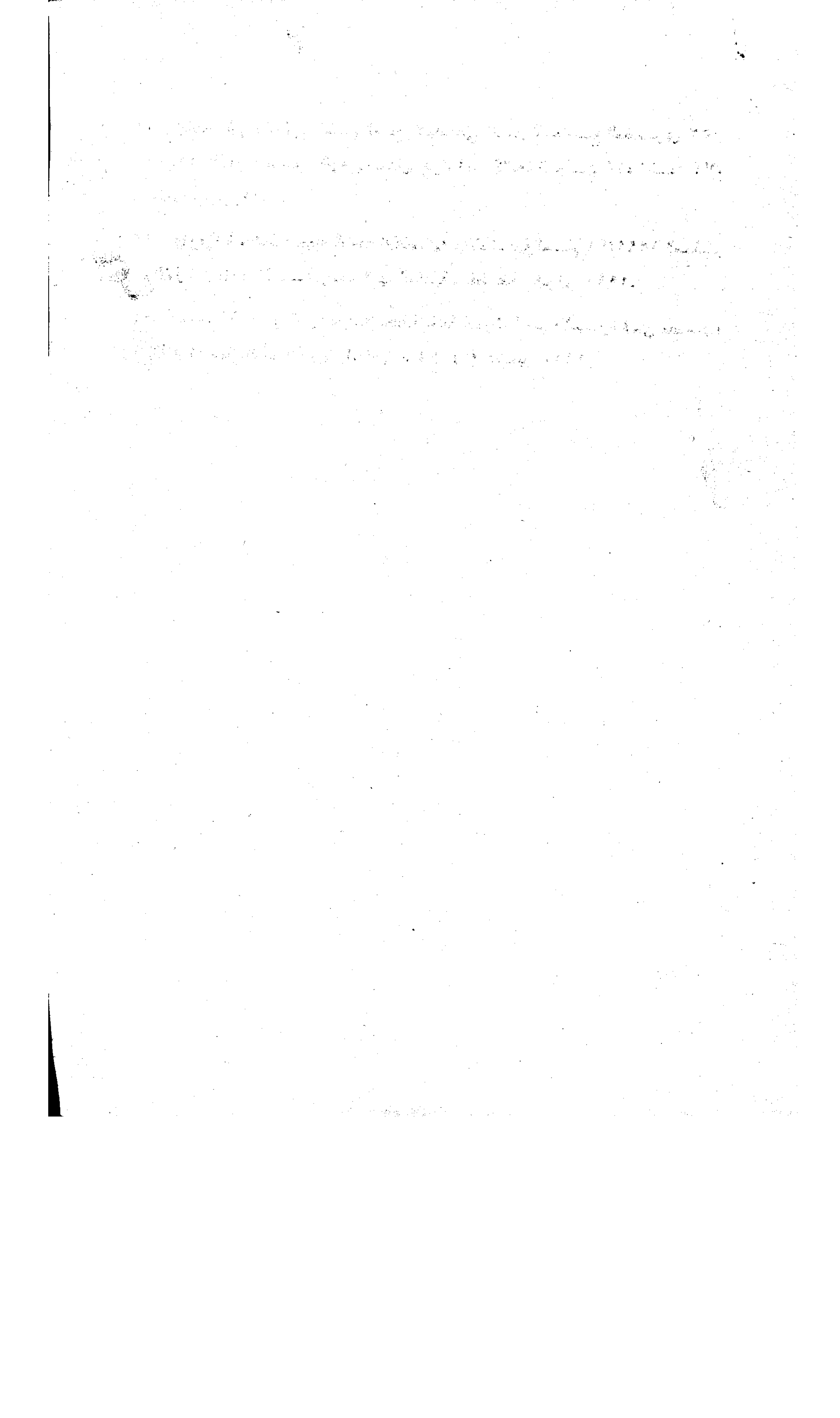
٤٠- صلاح العبد: موجز تحديات التنمية فى البلدان النامية (العالم الثالث)، الكتاب السنوي الأول للتنمية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨١.

٤١- مصطفى الأمين حسنين: دراسة تأثير النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في واحدة من الدول الإسلامية، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية، المجلد ١١، العدد ٧٠، ١٩٨٠.

٤٢- نادية حليم سليمان: ملخص المسح الاجتماعي الشامل للمجتمـــع المصـــري ٥٢-١٩٨٠، القاهرة، المجلس القومي للسكان، دراسات سكانية، المجلـــد ١٣، العـــدد ٧٤، يناير-مارس ١٩٨٧.

٤٣- وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعـــام ١٩٩٩/٩٨ المجلـــد الأول، المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية ، فبراير ١٩٩٨.

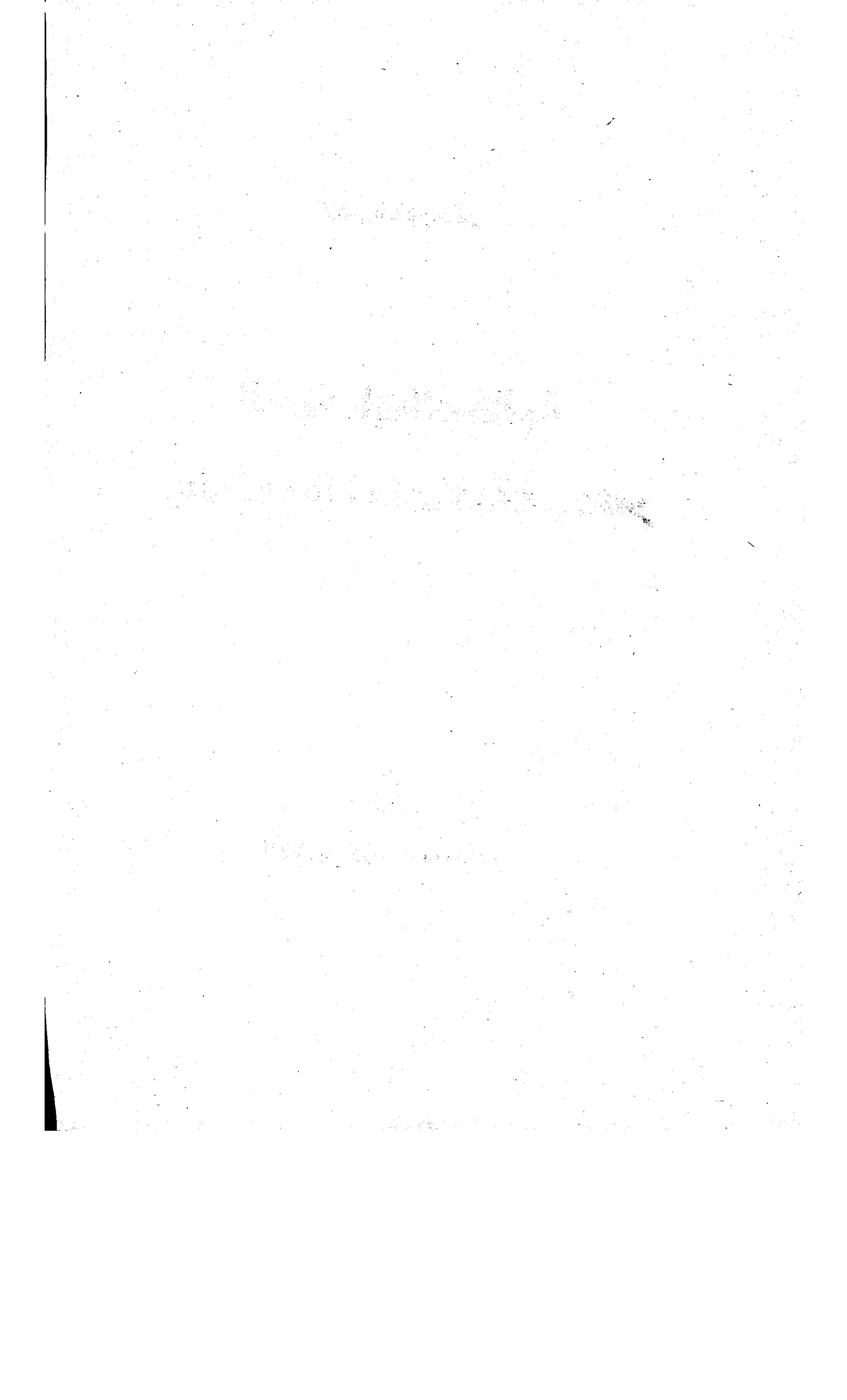
٤٤- محمود السيد أبو النيل: دراسة تحليلية نقدية لبحوث تنظيم الأســـرة فـــى مصـــر، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، مسلسل (٥)، ديسمبر ١٩٨١ .



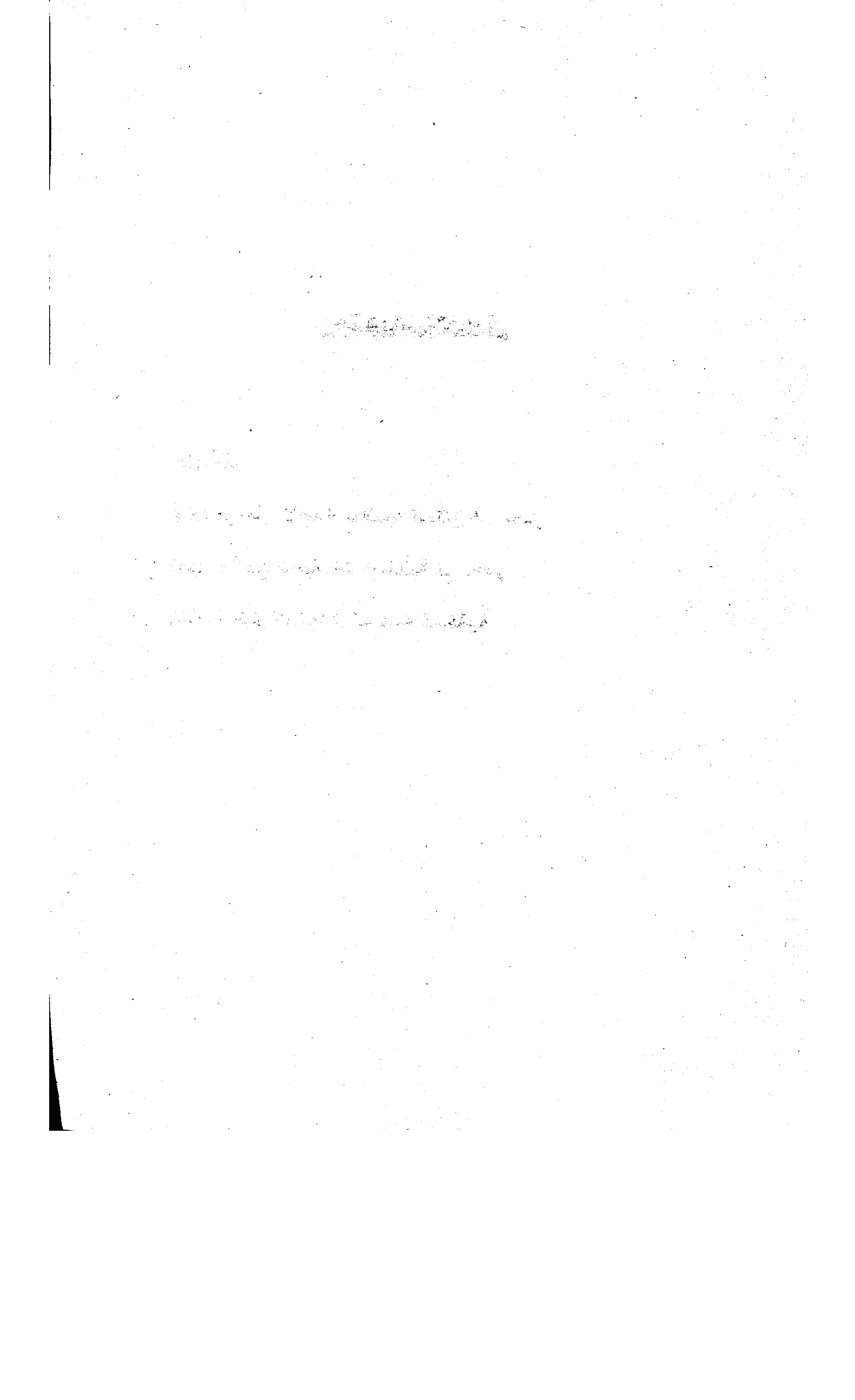
الفصل الحادي عشر

السياسات السكانية والتنمية الاجتماعية فى مصر

إعداد
الدكتور/ فؤاد حسين حسن



محتويات الفصل



مقدمة:

ليس المقصود بتناول المشكلة السكانية هو المطالبة بحرمان الأسرة من حـق الإنجاب، ولا يقل عدد سكان مصر، ولكن هو انتظام الزيادة السكانية وتوزيعها علـى سنوات أطول ضماناً لصحة الأم والطفل، وضماناً لعدالة حصول المواليد على حقـهم فى حياة كريمة صحة وتعليماً وتغذية وأمناً وثقافة وخدمات عامة وروحية، بمعنـي أن يجد المواليد مكانا لسكنهم، وشوارع لانتقالـهم، ومـدارس لتعليمـهم، ومواصـلات لتنقلاتهم، ورعاية لأجسامهم وعقولهم، وعملاً يزاولونه عندمـا يكـبرون، ومسـتقبلاً مأموناً، وأن يتوافر للإنسان حقه فى الإنسانية ونصيبه من الكرامة، والمجتمع يطـالب المواطن بتنظيم أسرته والحد من الإنجاب بمحض إرادته واقتناعه بتنظيـم أسـرته إذا اطمئن على حقوقه وحصل على نصيب من الحياة (١، ١٧٩).

والسياسة السكانية تعبر عن موقف إيجابي من قبل الإنسان فى مصر للتحكـم فى نمو السكان من ناحية، والتنمية من أجل زيادة وسائل العيش وتوزيعها بالعدل علـى كافة فئات السكان من ناحية اخرى (٢، ٢٦٤).

ولا بد أن تشمل سياستنا أثر النمو السكاني علـى مـوارد المجتمـع وأفـاق السيطرة عليها وتحقيق الأهداف القومية للتنمية مع محاولة النهوض برفاهيـة الأسـر والأفراد الذين يعيشون اليوم، والسياسات السكانية بالرغم من أنها تضم مجموعة مـن الموضوعات والآليات إلا أنها ترتبط فى ذهن معظم واضعي السياسـات بـالحد مـن الخصوبة فقط من خلال برامج تنظيم الأسرة (٣، ١٣٥)

ويعرف البعض سياسة التنمية السكانية بأنها عبارة عـن برامـج مجتمعيـة لخفض التزايد السكاني من خلال التحكم فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعيـة علـى المستوي المحلي (٤، ٢٠).

وتختلف السياسات السكانية باختلاف الثقافة السائدة فـى المجتمـع فالسياسـة الحربية تشجع النسل، والمدنية ترفضه إذا كانت صناعية وتشجعه إذا كانت زراعيـة (١، ١٤٥).

لذا فالسياسات السكانية تختلف من مجتمع لآخر وفقا للعديد من المتغيرات أبرزها حجم السكان ومدي وفرة الموارد الاقتصادية ومعدلات التنمية ومعدلات نمو السكان والثقافة السائدة فى المجتمع والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السائدة فى المجتمع ... كل ذلك يؤثر فى أهداف السياسات السكانية فى كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع.

وسياسات ضبط وتوجيه الظواهر السكانية هى العملية التى يحاول بها المجتمع والإنسان المحافظة على التوازن بين حجم السكان فى شعب من الشعوب وبين وسائل العيش المتاحة فى هذا المجتمع، بحيث أنه إذا كانت هناك زيادة فى حجم السكان ناتجه عن نمو السكان بمعدل سريع بفعل عوامل المواليد والهجرة فإن المجتمع قد يتدخل بالقوانين والتشريعات والإجراءات الكفيلة بالحد من هذه الزيادة، وكذلك قد يعمل على تحسين الظروف التى من شانها أن تزيد من وسائل العيش وذلك عن طريق برامج التنمية وخاصة فى مجالات الزراعة والصناعة ... الى (٢، ٢٥٠).

وتعرف السياسة القومية للسكان بأنها مجموعة الإجراءات والبرامج التى تضعها الدولة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية لرفع مستوى عيشه السكان والدخل القومي (٥، ٤٧).

فالسياسة السكانية تتضمن الأهداف بعيدة لمدي التى تعكس رؤية المجتمع لقضايا السكان بأبعادها المختلفة، بحيث توضع فى إطارها الخطط والبرامج والمشروعات على مختلف مستويات وقطاعات النشاط بالمجتمع لتحقيق التوازن بين السكان وموارد المجتمع.

وقبل أن نستعرض السياسة القومية للسكان سنحاول توضيح تطور الاهتمام بقضية السكان فى مصر فى المراحل الزمنية المختلفة وملامح السياسة السكانية التى وضعت فى كل مرحلة على النحو التالي:-

أولاً: مراحل الاهتمام بقضايا السكان في مصر:-

إن الاهتمام بقضايا السكان فى مصر بدأ منذ نهاية القرن الثامن عشر أثناء الحملة الفرنسية حين قام الجنرال جومار- أحد علماء الحملة الفرنسية- بعمل تعداد لسكان مصر وكان عدد السكان حسب التعداد حينئذ ٢,٥ مليون نسمة (٥، ٤٧).

ومنذ أواخر الثلاثينات أوضح الزعماء الدينيون عدم وجود تعارض بين التعاليم الدينية وتنظيم الأسرة ومع بداية الأربعينات اقترح إطار خطة عمل لحل المشكلة السكانية عن طريق خفض المواليد وتحسين المستوي الاقتصادية والاجتماعي للأسرة وصولاً لتغيير المفاهيم تجاه الأسرة الكبيرة.

ومن الناحية الرسمية يمكن القول بأن الدولة بدأت فى إعطاء الاهتمام الرسمي بالمشكلة مع بداية عام ١٩٥٣ .. ويبرز ذلك منْ خلال التطور التاريخي للبرنامج القومي لتنظيم الأسرة ويمكننا التمييز بين مرحلتين أساسيتين (٦، ٢٩ : ٣٢):-

المرحلة الأولي: مرحلة زيادة الاهتمام بالمشكلة:-

حيث تركز اهتمام الباحثين ومناقشتهم خلال هذه المرحلة على معدلات النمو السكاني خاصة بعد انخفاض معدل الوفيات فى منتصف الأربعينيات وأدت هذه المناقشات الى زيادة الوعي والإدراك العام بالمشكلة السكانية، ولكن انحصرت نتائجها وتأثيراتها على دائرة المثقفين فقط ولم تمتد خارج هذا الإطار.

المرحلة الثانية: مرحلة التدخل الحكومي:

حيث بدأت الدولة فى الاهتمام بوضع سياسة لتنظيم الأسرة والسكان فى بداية الخمسينات واستمرت فى تبني هذا الاتجاه خلال الفترات التالية وأن كانت توجهاتها خلال هذه المدد الزمنية قد اختلفت فكانت على النحو التالي:-

(١) مرحلة الاستكشاف فى أبعاد التدخل الحكومي (٥٣-١٩٦٣):-

وضح خلال هذه الفترة بداية الاهتمام الحكومي بالمشكلة السكانية ولكن تصوراتها بخصوص أسلوب حلها اقتصرت أساساً على سعيها لرفع المستوي

الاجتماعي والاقتصادي للشعب بينما تركزت خدمات تنظيم الأسرة على إجراء تجارب طبيعية عن مدي جدوى الوسائل المختلفة.

(٢) مرحلة الدعم الفعال لتنظيم الأسرة (٦٣-١٩٧٣):

أظهرت السنوات الأخيرة من المرحلة السابقة تفاقم بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتغيراً فى موقف الدولة فى هذه المجالات حتى انعكس بالتالي على سياستها تجاه المشكلة السكانية... وبدأت الاهتمام بها كمشكلة عامة وليست مشكلة فردية- وبرز ذلك فى عام ١٩٦٥ بصدور القرار الجمهوري بإنشاء المجلس العالي لتنظيم الأسرة برئاسة رئيس مجلس الوزراء ووزارة الصحة والتعليم العالي والتخطيط وغيرهم، وكانت أهم أهدافه وضع سياسة عامة وشاملة لتنظيم الأسرة، بالإضافة الى تنسيق ومتابعة أنشطة كافة الأجهزة المشتركة فى معالجة المشكلة.

وفى عام ١٩٦٦ تم إنشاء الجهاز التنفيذي لتنظيم الأسرة ليتولى الإشراف على تقديم الخدمات من خلال وحدات خاصنة بذلك (خدمات تنظيم الأسرة) وظهر البرنامج القومي لتنظيم الأسرة اعتباراً من عام ١٩٦٦.

وفى عام ١٩٦٩ تم تشكيل لجنة وزارية لتقييم ما تم تنفيذه وبلورة تصورات المستقبل، وانتهت الى هدف هو خفض معدل المواليد الإجمالي بمقدار واحد فى الألف سنوياً بداية من عام ١٩٧٠ حتى يصل الى ٣٠% عام ١٩٧٨.

(٣) مرحلة بلورة وتنفيذ سياسة تنظيم الأسرة والسكان (٧٣-١٩٧٩):

شهدت هذه الفترة إعادة تسمية الهيئات السابقة وإعادة تشكيلها تحت اسم المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان وجهاز تنظيم الأسرة والسكان وتم وضع أول سياسة قومية للسكان التى أشارت الى أن معدل نمو السكان يرتبط بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبذلك فالطلب على خدمات تنظيم الأسرة يرتبط بصورة واضحة بمعدل التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى منصر.. وقد عدلت هذه الخطة عام ١٩٧٥ لتأخذ فى اعتبارها الأبعاد الثلاثة للمشكلة السكانية والتى تشمل

النمو السكاني المتزايد بالإضافة الى التوزيع غير المتـــوازن للســكان والخصـــائص السكانية المتدهورة .

(٤) مرحلة لامركزية برامج تنظيم الأسرة والسكان (١٩٨٠- حتى الآن):

فى هذه الفترة تم وضع إطار الاستراتيجية القومية للسكان والموارد البشـرية، وبرامج تنظيم الأسرة فى عام ١٩٨٠ والذى بدوره قد أكد على الاهتمـــام بالمحليـات والاتصال الشخصي.

المشروعات التي تهدف الى تحقيق هذا الاتجاه ومنـــها مشــروعات الســكان والتنمية الاجتماعية المتكاملة تحت إشراف وزارة الصحة ووزارة الشئون الاجتماعيــة مراكز البحوث الاجتماعية فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

وفى مارس ١٩٨٤ عقد مؤتمر قومياً للسكان، اجتمع فيه خبراء من مختلـــف التخصصات لوضع توصيات لمجابهة المشكلة السكانية، وتمثلت أهم هذه التوصيـــات فى (٥ ٤٩ : ٥٠):-

- إنشاء مجلس قومي للسكان.
- السياسة القومية للسكان هى الإطار الأساسي لسياسة الدولة.
- خريطة مصر السكانية هى المرشد لإعادة التوزيع السكاني.
- تنظيم الأسرة وسيلة فعالة لخفض معدل النمو السكاني.
- نقل مسئولية تنفيذ السياسة السكانية الى المحليات.

ولقد قامت الدولة بإنشاء المجلس القومي للسكان فى عـــام ١٩٨٥ كمحاولـــة لإيجاد حلول للمشكلة السكانية والزيادة السريعة فى معدلات النمو السكاني لأهمية هـــذا الموضوع فى عمليات التنمية (٧، ١٢).

وفى أول اجتماع للمجلس فى ١٦ يناير ١٩٨٦ تمت الموافقة على أن مصـــر تواجه مشكلة سكانية ذات أبعاد ثلاثة هي (٥، ٥٠):-

(أ) ارتفع معدل النمو السكاني.

(ب) عدم التوازن فى التوزيع الجغرافي.

(ج) انخفاض الخصائص السكانية.

ولقد تم وضع تصور عملي لحل المشكلة يتمثل في:-

- توجيه جهود التنمية نحو أهداف السياسة السكانية.
- المواجهة العلمية لهذه المشكلة القومية بإلزام جميع مؤسسات الدولة بتحقيق أهداف السياسة القومية للسكان من خلال أدوار معينة ومحددة.

ولقد دعي مؤتمر السكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤ الى زيادة الاستثمارات فى مجال السكان زيادة كبيرة بوصفهم أهم عامل فى تحقيق التنمية المستدامة، كما دعي الى وضع برنامج عمل يجعل المرأة شريكة مع الرجل فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لمجتمعاتها المحلية (٨، ٥٤).

والنظرة التكاملية لقضايا السكان تتطلب النظر لكل ما هو مؤثر ومتأثر بارتفاع معدلات نمو السكان مثل الأسرة والطفولة والتعليم والصحة والإسكان والعمل والبيئة والعلاقات والغذاء٠٠ الخ، لذلك فقد ترجمت السياسة السكانية الى استراتيجية عامة شملت مجموعة من الاستراتيجيات النوعية تتمثل فيما يلي (٤، ٣ : ٤):-

١) استراتيجية تنظيم الأسرة.
٢) استراتيجية رعاية الطفولة والأمومة.
٣) استراتيجية تنمية المرأة الريفية.
٤) استراتيجية الإعلام السكاني.
٥) استراتيجية العمل والعمالة.
٦) استراتيجية رعاية الشباب.
٧) استراتيجية حماية البيئة.
٨) استراتيجية التعليم ومحو الأمية.
٩) استراتيجية استخدام الأرض.

وفضلا عما سبق فإن النظرة التكاملية لقضايا السكان تتطلب تحقيق التنمية السكانية.

وتتبلور أسس التنمية السكانية فيما يلي (٥،٦٦: ٦٧) :-

١) تنمية الفرد تربويا وثقافيا وصحيا ومهنيا وأسريا كي يشارك فى تنفيذ السياسة السكانية.
٢) أن تعمل المرأة على تنفيذ السياسة السكانية للدولة.
٣) الاعتراف بأهمية الصحة الإنجابية باعتبارها جزء من الرعاية الصحية منذ الولادة.
٤) الوقاية والعلاج من العقم من أمراض الجهاز التناسلي.
٥) أن تكون برامج تنظيم الأسرة جزء من برامج أوسع للصحة الإنجابية.
٦) تحسين نوعية خدمات تنظيم الأسرة والتوسع فى عمليات التوعية والإرشاد بحيث تنتشر فى الكفور والنجوع والمناطق النائية.

ثانيا: ملامح السياسات السكانية فى مصر:-

تختلف ملامح وتوجهات السياسة السكانية من مجتمع لآخر ، وتختلف فى المجتمع الواحد من فترة زمنية لأخرى باختلاف ظروف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، وتتغير السياسة السكانية فى أهدافها واتجاهاتها باختلاف ظروف المجتمع وتغير حجم السكان ومعدلات نموهم وكذلك معدلات التنمية فى كل مرحلة من المراحل التاريخية التى يمر بها المجتمع.

- وقد أعلنت الحكومة منذ قيام ثورة ١٩٥٢ ان المشكلة السكانية هى العقبة التى ستواجه الشعب المصري من أجل رفع مستوي المعيشة، وأقرت الدولة في ميثاق العمل الوطني عام ١٩٦٢ أول سياسة سكانية، وبدأت الحكومة فى مواجهة المشكلة السكانية من خلال الاهتمام ببعد النمو السكاني وكان المدخل فى المواجهة هو المدخل الصحي وإتاحة وسائل تنظيم الأسرة، وفى عام ١٩٧٣ بدأ تحول هام فى السياسة السكانية وذلك بالاهتمام بالمدخل الاجتماعي الاقتصادي بهدف خفض معدلات الإنجاب، وفى عام ١٩٧٥ تحول الاهتمام الى تبني المدخل التنموي (٥، ٤٨ : ٤٩).

- وفى يناير ١٩٨٦ أقر المجلس القومي للسكان السياسة القومية للسكان والتـــى تتضمن الأهداف الرئيسية والمبادئ الأساسية التى يتم الالتزام بـــها أثنـــاء التنفيـــذ وأساليب تحقيق هذه الأهداف وهى على النحو التالي (٩، ٩ : ١٣).

(أ) الأهداف:-

- خفض معدل النمو السكاني.
- تحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان.
- الارتقاء بالخصائص السكانية.

(ب) المبادئ:-

- إقرار حق الأسرة فى اختيار العدد المناسب للأطفال، وحـــق الحصـــول على المعلومات والوسائل التى تمكنها من تنفيذ قرارها فى هذا الشأن، وذلـــك فى نطاق من الدين وحضارة مصر وتنمية السكان..
- تجنب استخدام الإجهاض أو التعقيم كوسائل لتنظيم الأسرة.
- إقرار حق المواطن فى الهجرة والانتقال من مكان الى آخر داخل مصـــر وإلى خارجها.
- الأخذ بنظام الحوافز الإيجابية المبنية على زيادة وعي الفـــرد والجماعـــة وعدم اللجوء للأساليب التى تتسم بالضغط والإكراه والتى تعتمد على الحوافز السلبية أو الأساليب العقابية.
- تنمية الإنسان تربويا وثقافيا وصحيا لتحويله الى طاقة إنتاجية فعالة.
- اعتبار المحليات القاعدة الأساسية لتنفيذ البرامج.
- تشجيع الجهود التطوعية ومشاركة المجتمع فى حل مشاكله.

(جـ) الأساليب:-

- نشر خدمات تنظيم الأسرة ورفع مستواها مع العناية بـــالريف فـــى هـــذا المجال.
- الارتقاء بالخدمات الصحية لخفض معدل وفيـــات الأمـــهات والأطفـــال الرضع.

- إعداد برنامج إعلامي يركز على الاتصال الشخصي ويهدف الى تغيير القيم والعادات والتقاليد وبالتالي تغير السلوك الإنجابي.
- تطوير مستوي الخدمة فى المساجد، واعتبار المسجد وحده إشعاع ديني واجتماعي وصحي.
- العناية بالتربية السكانية فى جميع المراحل التعليمية.
- رفع مكانة المرأة وتشجيع مشاركتها فى الحياة العامة.
- وضع استراتيجية واضحة لإعادة توزيع السكان فى مصر.
- النهوض بالريف المصري من خلال برامج التنمية الريفية الشاملة.
- الحد من عوامل الجذب فى المدن الكبري ولا سيما العاصمة، ووقف أى توسع صناعي فى القاهرة الكبري ووقف التشغيل فيها إلا إذا توفرت فرص عمل حقيقية.
- إعداد تخطيط القوى العاملة يرتبط ارتباطا عضويا بسياسة التعليم والتدريب لمواجهة الطلب الحقيقي على القوي العاملة بمختلف قطاعاتها ونوعيتها سواء فى سوق العمل الداخلية أو الخارجية.
- العمل على محو الأمية، وتحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال فى سن الإلزام والحد من التسرب.

وفى فبراير ١٩٩٦ أقرت السياسة القومية للسكان على النحو التالي (١٠):-

لقد تم تطوير السياسة السكانية بحيث أصبحت تتضمن الجوانب الإيجابية التى وردت فى وثيقة مؤتمر السكان والتنمية المنعقد بالقاهرة عام ١٩٩٤، والتى لا تتعارض مع العادات والتقاليد والقيم المصرية وفى مقدمتها القيم الدينية.

وتتناول السياسة الجدية مجموعة من المبادئ والأهداف وأساليب تحقيق هذه الأهداف والتى يمكن اعتبارها أساسا لوضع الخطط والبرامج السكانية كجزء لا يتجزأ من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن للأجهزة الحكومية وغير الحكومية تنفيذها دون تعارض مع نص الشرائع السماوية أو روحها ودون مساس بالقيم الأخلاقية أو بحقوق الإنسان الذى هو محور التنمية المتواصلة وهدفها.. وكل

ذلك بهدف الوصول الى المعدلات المأمولة لنمو السكان والارتقاء بخصائصهم وإعادة توزيعهم وذلك بضبط إيقاع معدلات النمو السكاني والاقتصادي والاجتماعي لتحقيق التوازن المنشود بينها وبلوغ نوع من الانسجام بين أنماط الإنتاج والاستهلاك المعيشية بصفة عامة وفيما يلي سوف نستعرض محاور السياسة القومية للسكان على النحو التالي:

أولا: المبادئ:-

تلتزم السياسة القومية للسكان بنص الشرائع السماوية والقيم الأخلاقية وحقوق الإنسان المتعارف عليها دوليا:

١) للمواطن الحق فى التمتع بكل الحقوق والحريات الواردة فى المواثيق القومية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
٢) الإنسان هو محور التنمية المتواصلة وهدفها، وهى حق من حقوقه الأساسية التى يجب أن يتمتع بها فى كل الظروف.
٣) المعرفة والتعليم والتدريب الفني الموجة للتنمية حق لكل مواطن ومواطنة على قدم المساواة.
٤) لكل مواطن ومواطنة الحق فى الحصول على أعلى مستوي من الصحة البدنية والنفسية والتمتع بخدمات الرعاية الصحية الأساسية وبخاصة الصحة الإنجابية، مع مراعاة وضع برامج للأطفال والشباب والنساء والمعوقين وككبار السن على حده.
٥) للطفل الحق فى الحصول على مستويات معيشية مناسبة، ومن مسئولية الوالدين وعلى الدولة كفالته ورعايته وتوجيهه وحمايته من الاستغلال.
٦) حق المسنين والمعوقين فى العناية والرعاية لضمان مشاركتهم فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية.
٧) الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجمع، ومن حقها ان تلقي كل تأييد وحماية، وللزوجين الحق فى الحصول على المعلومات والوسائل التى تمكنهما من تنفيذ قرارهما باختيار العدد المناسب لهما من الأطفال.

٨) حق المواطن فى الهجرة الداخلية والخارجية ورعايته بصفته مهاجرا طبقـــا لمـــا نصت عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية.

٩) القضاء على الفقر مسئولية الدولة والمجتمع والأسرة والأفراد.

١٠) دعم المرأة ومشاركتها الكاملة فى عمليات التنمية باعتبارها نصف المجتمـــع ، بما يضمن تحقيق العدالة بين النوعين فى الحياة الاقتصاديـــة والثقافيـــة والمدنيـــة والاجتماعية والسياسية.

ثانيا: الأهداف:-

١) خفض معدل النمو السكاني بما يتلاءم مع معـــدلات النمـــو الاقتصـــادي والاجتماعي. .

٢) الارتقاء بالخصائص السكانية.

٣) تحقيق توزيع جغرافي أفضل للسكان.

ثالثا: أساليب تحقيق الأهداف:

(١) الخصوبة:

(أ) توفير الخدمات ونشر المعلومات عن تنظيم الأســـرة مـــع الاهتمـــام بالمناطق المحرومة.

(ب) الارتقاء بنوعية خدمات تنظيم الأسرة.

(ج) توفير وسائل تنظيم الأسرة وملاحقة التطـــورات الحديثـــة وإدخـــال المناسب منها مع تشجيع التصنيع المحلي.

(د) نشر المعلومات الدقيقة عن خدمات الرعاية الصحية بما فيها تنظيـــم الأسرة، بحيث تتاح للجميع.

(ه) المشاركة فى المسئولية بين الزوج والزوجة فى الممارسة الفعلية فـــى تنظيم الأسرة.

(و) تشجيع الرضاعة الطبيعية والمباعدة بين الولادات للمحافظـــة علـــى صحة الطفل والأم.

(ز) تشجيع مشاركة القطاع الخاص فى إنجاز الخدمات والقيـــام بإنتـــاج وسائل تنظيم الأسرة وتوزيعها.

(٢) التعليم:-

(أ) القضاء على الأمية وتشجيع التعليم غير النظامي للشباب.

(ب) تطوير مناهج التربية السكانية فى جميع مراحل التعليم لزيادة الوعـــي بالترابط الوثيق بين السكان والتنمية المتواصلة.

(٣) الصحـــــة:

(أ) توفير الخدمات الصحية الأساسية للجميع وتيسير الحصول عليها.

(ب) تحسين نوعية الخدمات الصحية.

(ج) تحسين خدمات الصحة الإنجابية.

(٤) البيئـــــة

(أ) تحسين نوعية الحياة للسكان، وسن التشريعات والقوانين لـــت تعمـل على حماية الإنسان والبيئة.

(ب) إيجاد توازن مستمر بين النمو السكاني والموارد الطبيعية بحيـــث لا تؤثر على حق وقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتهم الأساسية.

(ج) نشر الوعي البيئي من خلال التربية والإعلام البيئي.

(د) تشجيع الجهود الذاتية التى تدعم حماية البيئة والحفاظ عليها.

(ه) الحد من الأنماط السلبية للسلوك الاستهلاكي والإنتاجي المؤثر علـــى الموارد والبيئة.

(٥) توزيع السكـــان:

(أ) الاستمرار فى تنفيذ خريطة مصر التى أقرها المجلس القومي للسكان سنة ١٩٨٥.

(ب) ترشيد استخدام الأرض وخلق ظروف بيئية مناســـبة فـــى الأمـــاكن الجديدة.

(ج) الأخذ بمبدأ التكلفة والعائد الاقتصادي والاجتماعي لسياسة التوطن مع وضع البرامج الزمنية المتكاملة والبرامج التفصيلية التى تنبثق عنها لتنفيذ هذه السياسة وإمكانيات تمويلها.

(د) تشجيع التوزيع السكاني المتوازن وخاصة فى المحافظات التى تعانى من نقص سكاني.

(ه) العمل على تعمير وزيادة الإقبال على الإقامة الدائمة فى المدن الجديدة.

(٦) تنمية المجتمعات الريفية:

(أ) تعزيز التنمية ونشر الصناعات المناسبة فى الريف والمناطق الطاردة للحد من الهجرة الى المدن الكبيرة للقضاء على العشوائيات حولها.

(ب) النهوض بالريف من خلال برامج شاملة للارتقاء بالقرية المصرية من خلال التنظيمات المحلية وغير الحكومية والتعاونية والشعبية بحيث تتحول الى مناطق استقرار سكاني بهدف ترشيد مسار الهجرة الداخلية من الريف الى المدن.

(٧) رفع مكانة المرأة:

(أ) رفع مستوي المرأة ثقافيا واجتماعيا ومشاركة الزوجة فى اتخاذ القرارات داخل الأسرة ولا سيما المرتبط منها بحجم الأسرة وتوقيت الإنجاب.

(ب) نشر وترسيخ مفهوم الأسرة الصغيرة وتضمينها فى المناهج التعليمية فى مراحل التعليم بالتدريج وحسب مستويات الطلبة.

(ج) مواصلة الجهود العلمية للقضاء على الأمية وخاصة أمية المرأة الريفية.

(د) تحقيق العدالة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد الإناث وتمكين المرأة من استغلال كامل طاقتها بزيادة تعليمها وتدريبها بما فى مصلحتها ومصلحة الأسرة والمجتمع ومشاركتها فى التنمية واتخاذ القرارات.

(هـ) تحسين نوعية الحياة لجميع السكان مع التركيز علـــى رفـــع مكانـــة المرأة.

(٨) إعداد وتنمية الشباب:

(أ) إعداد الشباب اجتماعيا وثقافيا وتنمية مهاراتهم من خــلال الاهتمــام ببرامج التدريب التحويلي.

(ب) التغلب على ظاهرة التسرب من المدارس وخاصة بين الإناث.

(ج) تدعيم الجهود الذاتية ومشاركة المجتمع خاصة الشباب والمسنين فـــى القضاء على ظاهرة الأمية.

(د) الاهتمام بالصحة الإنجابية للشباب داخل دور التعليم وخارجها.

(٩) رعاية الأم والطفل:

(أ) وضع الخطط المتكاملة لرعاية الأطفال اجتماعيا وصحيا.

(ب) زيادة الاهتمام بصحة الأطفال وتخفيض معدلات وفاتـــهم والقضـــاء على التمييز ضد الإناث منهم والاهتمام بصحة المرأة خاصـــة الحـــامل والمرضع.

(ج) الارتقاء بمستوى الأداء فى خدمات رعاية الأم والطفل والاستفادة من المشروعات التى تؤدى الى زيادة الإقبال على هذه الخدمات مع الوصـــول بها الى المناطق المحرومة.

(د) اتخاذ الإجراءات الفعالة لزيادة الوعي الصحي الإنجابي لدي الأمهات وذلك فى المجالات الخاصة برعاية الأم والطفل.

(١٠) رعايـــة المسنيـــن:

(أ) تعزيز الاعتماد على الذات لدى المسنين.

(ب) توفير الرعاية الصحية عـــلاوة علـــى نظـــم للضمـــان الاقتصـــادي والاجتماعي عند الشيخوخة مع اهتمام خاص باحتياجات المرأة المسنة.

(ج) وضع نظام للدعم الاجتماعى على الصعيد الرسمي لتعزيز قدرة الأسرة على رعاية كبار السن داخل الأسرة.

(١١) رعاية المعوقين:

(أ) رعاية حقوق الأشخاص المصابين بحالات عجز ومشاركتهم فى جميع جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

(ب) تهيئة وتحسين وتطوير الظروف الكفيلة بتحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأشخاص المصابين بحالات عجز وتقييم قدراتهم فى عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(ج) تشجيع الأشخاص المصابين بحالات عجز على الاعتماد على ذاتهم.

(١٢) رعاية المهاجرين:

(أ) معالجة الأسباب الجذرية للهجرة لاسيما الأسباب الاقتصادية.

(ب) تشجيع زيادة التعاون والحوار مع بلدان المهجر سعيا الى زيادة فوائد الهجرة وضمان حقوق الأطراف المعنية.

(ج) توفير الرعاية الثقافية والاجتماعية والقانونية للمهاجرين.

(د) تيسير عملية إعادة إدماج المهاجرين العائدين.

(١٣) حماية الأسرة:

(أ) مراجعة التشريعات التى تؤثر على القيم الإيجابية والعمل على تنفيذ واستصدار التشريعات التى تساند الاتجاه نحو الأسرة الصغيرة.

(ب) العمل على توسيع مظلة التأمينات الاجتماعية والمعاشات والضمان الاجتماعي، ودعم برامج رعاية المسنين بما يحقق الاستقرار الأسري.

(ج) زيادة وعى الآباء بأهمية وفائدة تعليم الأبناء ومردودهم الاقتصادي على الأسرة.

(د) إصدار التشريعات التى تدعم الأسرة وتعمم الضمان الاجتماعي لتحد من عمالة الأطفال.

(ه) كفالة ورعاية الأسر التى تعولها النساء.

(١٤) التنمية المتواصلة:

(أ) معالجة الاختلال بين المعدلات الديموجرافية والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

(ب) إدماج الاهتمامات السكانية فى الخطط التنموية.

(ج) تعزيز العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر عن طريق النمو الاقتصادي المطرد.

(١٥) الإعلام السكاني:-

(أ) نشر المفهوم الشامل بالقضايا السكانية والتنسيق بين السياسات والخطط والبرامج السكانية.

(ب) أهمية الاتصال الشخصي باعتباره أكثر فاعلية فى عمليات الإقناع خاصة فى المجتمعات الريفية.

(ج) إعداد الكوادر المتخصصة فى مجال الاتصال الجماهيري والشخصي.

(د) العمل على تطوير محتوي الرسائل الإعلامية ومداخلها بما يتماشى مع المتغيرات السكانية.

(ه) الإفادة من مجهود القادة المحليين والطبيعيين فى نشر مفاهيم تنظيم الأسرة باستخدام الوسائل الإعلامية المختلفة والتصدي للمفاهيم والعادات الخاطئة.

(و) دعم مشاركة البرلمانيين وممثلي الشعب فى المستويات المختلفة فى صياغة ورصد وتقييم الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج الخاصة بالسكان.

(ز) زيادة المعرفة والتفهم والوعي بالقضايا المتصلة بالسكان بين الأسر والأزواج وقادة الرأي، والمنظمات غير الحكومية والمسئولين عن رسم السياسات السكانية ومعالجة هذه القضايا فى سياق النمو الاقتصادي المطرد.

(١٦) البحوث والمعلومات

(أ) ربط البحوث العليمة بأهداف السياسة السكانية لحل مشاكل التطبيق.

(ب) وضع نظام متكامل للمعلومات يتضمن كل ما يتصل بالإحصاءات السكانية على المستوي القومي والإقليمي لاستخدامه فى تخطيط ومتابعة تنفيذ السياسة السكانية.

(ج) تعزيز القدرة الوطنية على البحث وتلبية احتياجات جمع المعلومات الأساسية عن السكان وتصنيفها وتحليلها وإتاحتها لمتخذي القرار والقيادات التنفيذية.

(١٧) إدارة البرامج السكانية:

(أ) وضع نظام متكامل لإدارة البرامج السكانية يتضمن اتخاذ القرارات السليمة فى مواجهة المشكلة السكانية على المستويين المركزي والمحلي.

(ب) تشجيع مشاركة القطاع الخاص والجمعيات الأهلية فى تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج السكانية والتنموية بما لها من قدرة على الإحساس بنبض الجماهير من واقع الاحتكاك اليومي.

(ج) رفع مستوي مهارة القائمين بتنفيذ السياسات السكانية باستمرار التدريب وعقد الندوات وحلقات البحث والدراسات والبحوث.

(١٨) التعاون الدولي:

(أ) تنسيق جهود التعاون الدولي المبذولة فى مجال السكان والتنمية بما يتفق مع الأولويات.

(ب) تحسين وتعزيز الحوار والتنسيق على صعيد السياسات المتعلقة ببرامج وأنشطة السكان والتنمية على الصعيد الدولي للاستفادة من تجارب الدول الأخرى، وإفادة الدول النامية بتجارب مصر الناجحة.

(ج) العمل على زيادة المساعدات الدولية (المالية والتقنية) لتمكين مصـــــر من دورها فى التنمية المتواصلة وفى إحداث التوازن بين السكان والتنمية الاقتصادية وربطها بالاستقرار السياسي فى مصر والمنطقة.

(د) كفالة أن تمضي المسائل السكانية والتنموية بالقدر الملائم من التركيز على إدماجها فى عمل الهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة .

(ه) دعم مبادرة تعاون الجنوب والجنوب وتعزيز دور مصر كدولة رائدة فى مجال السكان وتنمية الأسرة مما يتيح الاستفادة من تجاربها الناجحـــة فى هذا المجال.

(و) دعم التعاون البرلماني الدولي فى مجال السكان والتنمية فـــى إطـــار توصيات المؤتمر الدولي الذى عقد على هامش المؤتمر الدولي للسكان.

ثالثا: اعتبارات نجاح السياسة السكانية:

السياسة السكانية هى مجموعة الأهداف بعيدة المدى التى تســـتهدف تحقيـــق التوازن بين معدلات نمو السكان ومعدلات التنمية عن طريق توجيه الخطط والأنشـطة والبرامج المجتمعية لخفض معدلات النمو السكاني والارتقاء بالخصـــائص الســـكانية وإعادة توزيعهم جغرافيا وكذلك رفع معدلات التنمية وزيادة الانتاج.

والمجتمع عن طريق خفض معدل الزيادة السكانية يستطيع زيادة قدرته علـــى مكافحة الفقر والأمية وإصلاح البيئة وبناء قاعدة مستقرة للتنمية المســـتدامة، كمـــا أن استقرار مستويات الخصوبة يؤثر بإيجابية على نوعية الحياة، ولن يتحقـــق ذلـــك إلا بالاستثمار المثل للموارد البشرية مع التركيز على محو الأمية ورفع مســـتوي التعليـم والتدريب والرعاية الصحية وخدمات تنظيم الأسرة (٨، ٧٨).

وعلى الرغم من تعدد الجهود الحكومية التى بذلت وما زالت تبذل لمواجهـــة المشكلة السكانية من مختلف جوانبها وأبعادها٠٠ إلا أن هناك شبه انفصال بين موقـف الحكومة من هذه المشكلة وموقف سكان المجتمع ويؤكد ذلك استمرارية معدلات النمـــو السكاني فى الارتفاع والتزايد بشكل مطرد رغم الجهود الحكومية المبذولة، وذلك يعني انقطاعهم عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة والاستفادة منها رغم معرفتهم بها، وكذلـــك

عدم مسايرة سلوكهم الفعلي للاتجاه الحكومي، وأن سلوكهم الفعلي يسير فى خط مضاد للدعوة لتنظيم الأسرة، وقد أكد ذلك ظهور بعض الإشاعات المغرضة ضد تنظيم الأسرة والوسائل الطبية التى يعرضها جهاز تنظيم السرة والسكان.

ولذلك هناك العديد من الاعتبارات يجب مراعاتها عند وضع السياسات السكانية، حيث لو توفرت لزادت فرص نجاح السياسة السكانية فى تحقيق أهدافها ومن أهم هذه الاعتبارات (١١، ٧: ١٤) ما يلي:-

(١) مدى التوافق والانسجام بين تلك السياسات والمعتقدات الدينية التى يؤمن بها المجتمع وتشكل الإطار القيمي لسلوك أفراده.

(٢) مدى استجابة تلك السياسات لاحتياجات المواطنين وتعبيرها عن آمالهم وتوقعاتهم فى الحياة الأفضل.

(٣) مدي شرعية تلك السياسات وما يتضمنه ذلك من صحة وسلامة الإجراءات والخطوات التى اتبعت فى سبيل التوصل الى تحديد السياسة وصياغتها ومدى تمثيل الجهات التى أقرتها لسكان المجتمع.

وفيما يلي سوف نناقش تلك الاعتبارات الثلاثة تفصيلا:

(١) التوافق بين السياسات السكانية والمعتقدات الدينية:-

عند معالجة قضية تحديد النسل من الناحية الدينية فإنه يجب ان نفصل مستويين:

المستوى الأول : وهو المستوى الفردي وما ينطوى عليه من ظروف خاصة بالفرد، من حيث حالته الصحية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها . . وهنا يكاد ينعقد اجتماع علماء المسلمين على جواز تحديد النسل بأى وسيلة آمنة ولكن فى حالات الضرورة وتقدير هذه الحالات يرجع الى ضمير الإنسان المسلم نفسه والى الفقيه الثقة وكذلك الطبيب الثقة ويشترط بالتحديد عدم الإضرار بالمرأة وعدم الإخلال بالصلاحية للإنجاب، وقد عرف العلماء الحالات التى يجوز فيها التحديد بأنها ذلك التى يرجي فيها

دفع الضرر أو دفع الحرج أو صيانة النفس كقاعدة عامة وقد تطـــرق اليــها بعــض العلماء تفصيلا كما يأتي:

- فقد حدد الإمام الغزالي هذه الحالات في: الرغبة فى استبقاء جمال المـرأة وسماتها لدوام التمتع بها خوفا من خطر الطلاق، والخوف من كـثرة الأولاد والاحتراز من الحاجة الى التعب فى الكسب ودخول مدخل السوء.
- وكذلك الشيخ محمد متولي الشعراوي: فى المحافظة على جمال وصحــة المرأة وعدم قدرتها على تحمل تبعات الحمل وحضانـــة الأولاد والرضاعــة ومحافظة المرأة على نفسها باعتدال جسمها مما يجعلها أقدر علـــى اعفــاف زواجها والاهتمام به، وضيق المسكن الذى تعيش فيه الأســرة ممــا يجعــل الإنجاب المتكرر مزعجا للأسرة ولكن التحديد بسبب الرزق ممنوعا شرعا.

وكذلك هيئة كبار العلماء بالسعودية أفتت بجواز التحديد فى حالات الضــرورة المحققة مثل حالات الولادة غير الطبيعية وكذلك يجوز منع الحمل لفترة ما لمصلحــة يراها الزوجان، وكذلك فى حالات ثبوت الضرر من الحمل.

أما المستوي الثاني : هو مستوي المجتمع:

فعندما يراد تحويل قضية تحديد النسل الى سياسة عامة ويدفع الناس اليها دفعا بالترهيب أو بالترغيب، فهنا ينعقد الاجتماع على تحريم التحديد تحريما قاطعـــا إذ أن الأصل فى قضية النسل هو المحافظة عليه والإكثار منه.

لذا فالسياسات السكانية لم تفصل بين المستوي الفردي الذى يجوز فيه التحديـد إذا ما توفرت بعض الظروف الخاصة والمستوي المجتمعـــي الــذى لا يتوافــر فيــه التحديد. وهنا يبرز التناقض بين القيم الدينية التى يعتنقها المجتمــع وبيــن السياســات السكانية.

(٢) مدى استجابة السياسة السكانية لاحتياجات المواطنين:

أن السياسات السكانية منذ وضعها فى البداية وتطورها فى المراحل المختلفــة حتى الآن تعبر عن وجهة نظر القيادة الرسمية وتحددت أهدافها ووسائل تنفيذها عـــن

طريق القيادة الرسمية ولم يكن للمواطن رأيا فيها، لذا فإنه مادامت الحكومة مصرة على ان تعمل كل شئ بنفسها تضع السياسة وتحدد الأهداف وتقوم بالتنفيذ بمفردها فلا غرابة أن يقف المواطن المصري متفرجا من بعيد، كما أن الهدف المنشود خفض مواليد بنسبة واحد فى الألف سنويا، يعتبر بالنسبة لهذا المواطن شيئا مبهما على مستوي عام من التجريد ولا يثير لديه اى رد فعل ولا ينتظر أن يلقي منه أى استجابة على عكس الحال لو أن الهدف تحدد بأمور أقل تجريدا وبما يتجاوب مع قيمه واحتياجاته الفعلية مثل رفع المستوي المعيشي له ولأسرته وإتاحة فرص أفضل للعمل وتحسين أحوالهم الصحية والتعليمية.

وهذا يعني إذ أردنا نجاح السياسة السكانية فيجب أن يشارك المواطن المصري بكافة فئاته مشاركة إيجابية فعالة وليست شكلية فى تحديد أهداف السياسة ويأخذ رأيه ويراعي فى الاعتبار عند تحديد كيفية تحقيق الأهداف ن وكذلك يكون له دور فعال فى التنفيذ وفى الرقابة والمتابعة على تنفيذ تلك السياسات.

(٣) مدي شرعية السياسة السكانية:

بمعني هل تتوفر للسياسة السكانية صحة وسلامة الإجراءات والخطوات التى أتبعت فى سبيل التوصل الى تحديدها ولاسيما مدى تمثيل الجهات التى أقرتها للمواطنين فى مصر.

لذا فنجاح السياسة السكانية فى مصر مرهون بوجود شرعية لهذه السياسة تنبثق من تمثيل كافة فئات الشعب بقطاعاته وفئاته فى تحديد هذه السياسة السكانية (أهدافها - وسائل تنفيذها - الرقابة والمتابعة على تنفيذها) حتى يشعر المواطن بدوره تجاه الالتزام بأهدافها ويسعي الى تنفيذها باعتبارها عمل ساهم فى وضعه وعليه مسئولية تنفيذه ولا ينظر له بنظرة المتفرج فقط.

مراجع الفصل

(١) عبد المجيد عبد الرحيم: علم الاجتماع السكاني، القاهرة، مكتبة غريب، ١٩٧٩.

(٢) على عبد الرازق حلبي: علم اجتماع السكان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥.

(٣) لوري آن مازور: ما وراء الأرقام ، قراءات فى السكان والاستهلاك والبيئة، ترجمة سيد رمضان هداره، نادية حافظ خيري، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ١٩٩٤.

(٤) أميرة منصور يوسف: قضايا السكان والأسرة والطفولة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٩.

(٥) منظمة الأغذية والزراعة صندوق الأمم المتحدة للتنمية: المشكلة السكانية والسياسية السكانية فى مصر، مشروع دمج الثقافة السكانية والإرشاد الزراعي، دكرنس، مركز الدعم الإعلامي للتنمية، ١٩٩٦.

(٦) حسين عبد العزيز عيد: البرنامج القومي لتنظيم الأسرة والسكان فى مصر، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية، المجلد ١١، العدد ٧٠، سنة ١٩٨٤.

(٧) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٠-١٩٩٥، القاهرة، يونية ١٩٩٦.

(٨) المجلس القومي للسكان، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مشروع الإعلام السكاني، الكتاب المرجعي، القاهرة، مطابع المجلس القومي للسكان، ديسمبر ١٩٩٥.

(٩) وزارة السكان وتنظيم الأسرة: المجلس القومي للسكان فى ١٠ سنوات (١٩٨٥-١٩٩٥) ، القاهرة، ١٩٩٥.

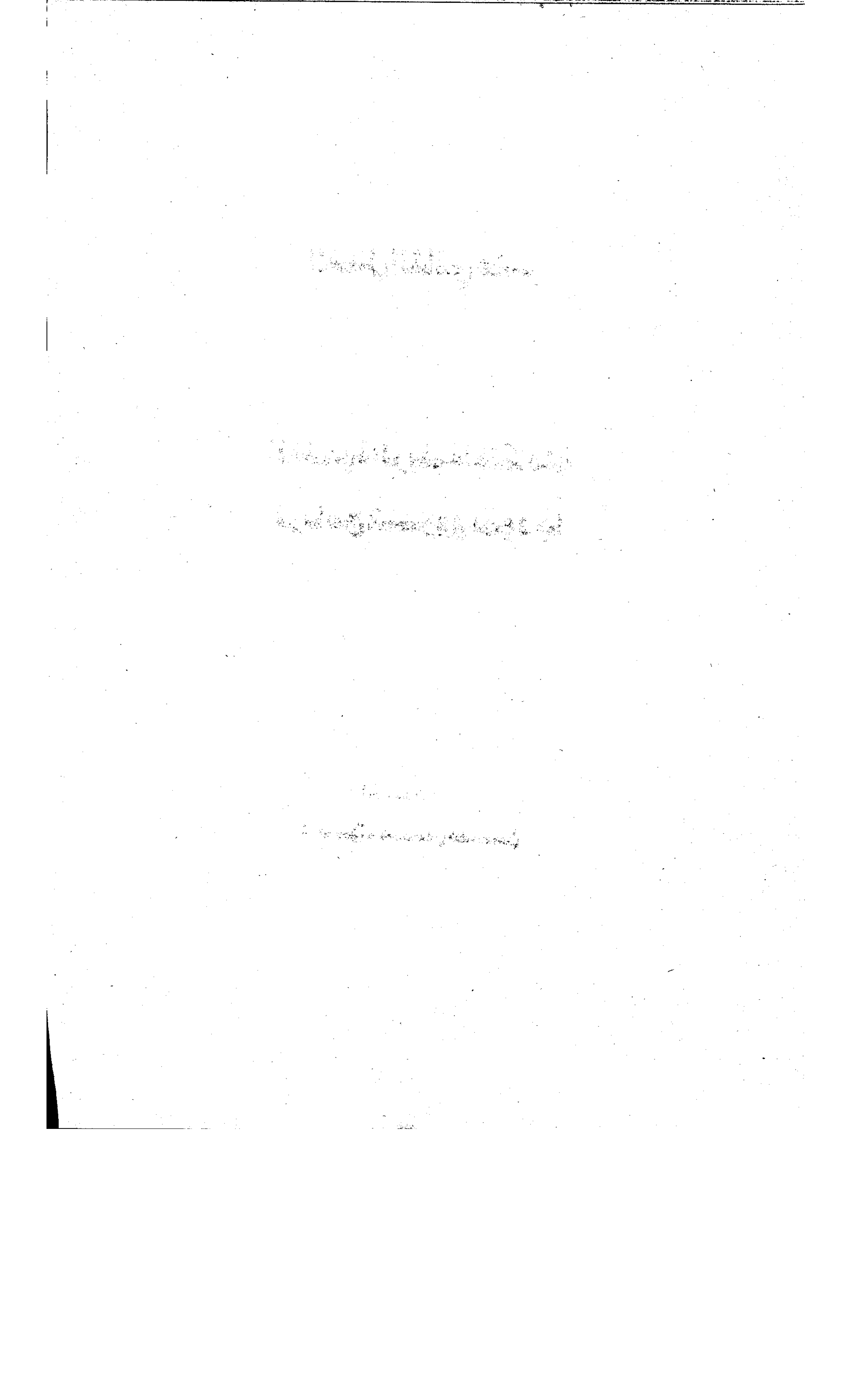
(١٠) رئاسة مجلس الوزراء: المجلس القومي للسكان، السياسة القومية للسكان، فبراير ١٩٩٦.

(١١) عبد السلام حسن عبد الهادي، السياسة السكانية فى مصر (دراسة تحليلية) ، القاهرة، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، دراسات سكانية ، مجلد ١١، العدد ٦٩، ١٩٨٤.

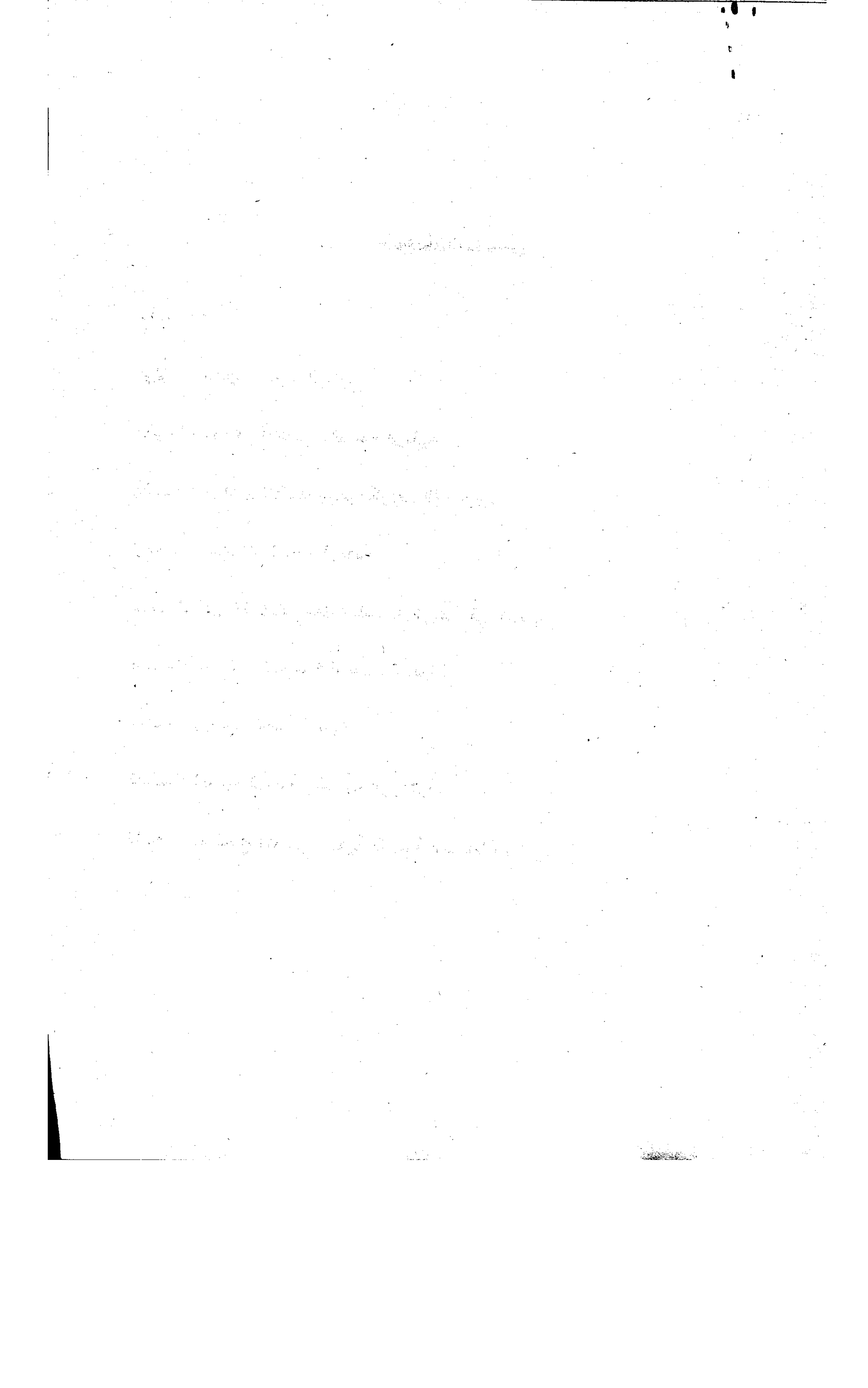
الفصل الثاني عشر

التنمية الريفية المتكاملة
برنامج شروق نموذجاً

إعداد
د/فؤاد حسين حسن



محتويـــات الفصـــــل



مقدمة

تعد قضية التنمية لمجتمعنا المصري -ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين- قضية مصيرية، تعكس عزم وتصميم وإرادة شعبنا على العمل الجاد، وبذل الجهد، والعطاء المتواصل فى سبيل النهوض بالمجتمع، وتطلعاً لمستقبل أفضل يساير ركب التقدم الإنساني والحضاري.

والتنمية كقضية مجتمعية وكهدف قومي تنطلق من تنمية المجتمعات المحلية باعتبارها مدخلاً أساسياً لتحقيق التنمية القومية الشاملة، ونظراً لأن المجتمعات المحلية الريفية تعد عصب المجتمع القومي حيث تضم أكثر من نصف سكان المجتمع، ويعتمد نشاطها الاقتصادى على الزراعة التى تمثل أحد الدعامات الاساسية للاقتصاد القومي... فضلا عن طبيعية الظروف التاريخية للمجتمع المصري التى انعكست على تخلف المناطق والمجتمعات المحلية الريفية التى عانت من الإهمال ولم تحظى بالاهتمام الكافي لنقص الخدمات الأساسية مما أدى إلى وجود فجوة بين المجتمعات المحلية الريفية والحضرية وما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية أبرزها تفاقم تيارات الهجرة من المجتمعات المحلية الريفية إلى المجتمعات الحضرية وما ينجم عن ذلك من مشكلات تنعكس بشكل أو بآخر على المجتمع القومي ككل.

وفى ضوء ما سبق فإن التنمية الريفية ضرورة تفرضها اعتبارات تاريخية وإنسانية واجتماعية وحضارية تحقيقا للتوازن الجغرافي والعدالة الاجتماعية، ولمعالجة بعض مشكلات المجتمع (ريف/حضر) وتحقيقا للتنمية القومية الشاملة.

وفيما يلي سوف نستعرض ماهية التنمية الريفية ودواعي الاهتمام بها والمراحل المختلفة للاهتمام بتنمية الريف المصري، وسياسات التنمية الريفية واتجاهاتها العامة ومحاورها الأساسية وبرامجها ، والعلاقة بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية، وأخيرا برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة.

أولاً: ماهية التنمية الريفية:-

التنمية الريفية هى مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث فى المجتمع الريفي من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد مظاهرها فى سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التى تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعى للمجتمع الريفي، وفى تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية ، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن وفى أقصر وقت مستطاع، وذلك بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل القرويين ، وإدماج المجتمع القروي فى الحياة القومية، وتمكينه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع فى التنمية القومية(٢٧،١).

وتستهدف التنمية الريفية ما يلي:-

- إحداث تغييرات ضرورية وإصلاحية فى أبنية المجتمع الريفي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- تحسين الظروف المعيشية بتوفير الخدمات الاساسية التعليمية والصحية والتثقيفية والتدريبية وخدمات المرافق والبنية الاساسية بهدف إشباع احتياجات سكان المجتمع وحل مشكلاتهم.
- زيادة الانتاجية الزراعية وما يترتب عليها من تصنيع زراعي... الخ.
- توفير فرص العمل المثمر والمرضي لأفراد المجتمع، وزيادة متوسطات دخولهم بما ينعكس على مواجهة الفقر وتحجيمه بل واقتلاعه من جذوره.
- زيادة مقدرة أفراد المجتمع وجماعاته على المشاركة الإيجابية فى صنع واتخاذ القرارات المجتمعية .

- تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمعات المحلية الريفية والحضرية، وتحقيق التوازن بين القطاعات الجغرافية في المجتمع.

والإسراع بتنمية القطاع الريفي (التنمية الريفية) وتحقيق أهدافها من خلال خطة قومية شاملة يعتمد على (١٨،٢):-

١- تغيير الدور الاقتصادى من اعتماده على المكانة إلى قيامه على الكفاءة.

٢- تغيير نمط الاقتصاد، من اقتصاد المكانة إلى اقتصاد السوق.

٣- تغيير "تقليدية" العلاقات الاقتصادية إلى علاقات تقوم على التوازن.

٤- انفتاح القرية على المدينة وإتاحة فرص التنقل الاجتماعي.

٥- زيادة الانتاجية.

٦- تحرير البناء الاجتماعى من الرواسب التقليدية المختلفة.

٧- خلق مناخ التجديد والابتكار.

ثانيا : دواعي الاهتمام بالتنمية الريفية:-

يعتبر النهوض بالقرية المصرية حقا واجب الأداء تجاه أكثر من نصف سكان مصر الذين يقطنون الريف، والذين يتعين حصولهم على نصيب عادل من الخدمات الاساسية والتقدم والرفاهية، فضلا عن تضييق الفجوة بين الريف والحضر حفاظا على سلامة النسيج الاجتماعي للوطن، وضمان أمنه واستقراره، ومن ثم كان الاهتمام ببرامج التنمية الريفية أحد المقومات الاساسية فى التنمية القومية التى تحقيق عدالية توزيع عوائدها على أبناء المجتمع (٤٨١،٣).

وللتنمية الريفية أهمية بالغة فى التخفيف من الفقر على مستوى الدولة ككل، فضلا عن أهميتها المباشرة لتخفيف الفقر فى الريف، وتساعد التنمية الريفية فى التخفيف من الفقر فى الحضر عن طريق ما توفره من وظائف وظروف أفضل للمعيشة من المناطق الريفية، مما يترتب عليه تقليل-إن لم يكن إيقاف- الهجرة من هذه المناطق إلى المناطق الحضرية، وبالإضافة إلى ذلك فإن التنمية الريفية تؤدى إلى تحديث الزراعة وزيادة إنتاجيتها (٨٥،٤).

ويكتسب قطاع الزراعة أهميته من إسهامه بنحو ١٦.٥% من الناتج المحلـــى الإجمالي، ولكونه يضم نحو ٣٢,٤% من إجمالي عدد المشتغلين (القـــوي العاملـــة) ، فضلا عن كونه الكفيل بتحقيق نسب متزايدة من الأمن الغذائي، وتأمين السكان علـــى قوتهم وكسائهم وتوفير الخامات اللازمة لتشغيل قطاع الصناعة (٤٥٢،٥).

وفضلا عما سبق فهناك العديد من العوامل التى تحتم تعظيم الاهتمام بالتنمية الريفيـــة يتمثل أهمها فى:-

- أن التنمية الريفية محورا أساسيا من محاور التنمية القومية الشـــاملة فالمجتمعـــات الريفية يعمل أغلب سكانها بالزراعة، والزراعة هى أحـــد الدعامـــات الأساســـية للاقتصاد القومي، ولمختلف أنشطة التنمية الأخرى، بالإضافة لكونـــها المصـــدر الرئيسي لتحقيق الأمن الغذائي بالمجتمع.
- أن التنمية الريفية ضرورة تفرضها طبيعة التفاوت بين الريف والحضر، من أجـــل محاولة تحقيق التوازن الجغرافي والإقليمي بين القطاعات الجغرافية فى المجتمـــع (المجتمعات المحلية).
- أن التنمية الريفية ضرورة إنسانية تفرضها ظروف الريف المصري الذى عـــانى طويلاً من التخلف والتجاهل والإهمال ، مما أدى إلى قصور الخدمات الاساســـية عن الوفاء باحتياجات أكثر من نصف سكان المجتمع (فلقد أوضـــح تعـــداد عـــام ١٩٩٦ أن الريف المصري يضم حوالي ٣٣,٨ مليون نســـمة بنســـبة ٥٧% مـــن سكان مصر.
- التنمية الريفية ضرورة حتى تستطيع القرية أن تلحق بالقرن الحادي والعشـــرين، ويتمثل ذلك فى نقل الفلاح المصري حيث الإمكانيـــات الحديثـــة ورفـــع قدراتـــه الانتاجية بوصفها الطريق الأمثل لرفع مستواه المعيشي (٤٨١،٣).
- أن تحقيق التنمية الريفية يسهم فى مواجهة وحل العديد من المشكلات التى يعـــانى منها المجتمع، والتى يتمثل أبرزها فى مشكلة تفاقم تيارات الهجرة من الريف إلـــى الحضر، وما ينجم عنه من تكدس سكانى فى بعض المناطق الحضرية، وبالتـــالي الضغط المتزايد على المرافق والخدمات الأساسية بها، مما قد يجعلها قـــاصرة أو غير قادرة على إشباع الحاجات الاساسية الضرورية لسكان المجتمع، فضلا عـــن

تأثيرها السلبي على اختلال سوق العمل بالمناطق الريفية لانخفاض قوة العمل الزراعي (نتيجة الهجرة للحضر) ، وبالتالي ارتفاع أجورها، وما يصاحب ذلك من مشكلات.

- أن التنمية الريفية تمثل أحد محاور آليات شبكة الأمان الاجتماعي، حيث تسهم في مواجهة مشكلة الفقر (يضم الريف نسبة مرتفعة من الفقراء) من خلال إتاحة فرص العمل وتحسين الانتاجية، وانعكاس ذلك على ارتفاع دخول الأفراد، وبالتالي مستوياتهم المعيشية ، بالإضافة إلى الحد من مشكلة البطالة بالمجتمع..

ثالثا : مراحل الاهتمام بتنمية الريف المصري:-

إن الاهتمام بالريف والقرية المصرية ليس حديث العهد، فهناك محاولات عديدة وجهود سابقة بذلت ومشروعات وتجارب نفذت خلال الفترات الزمنية الماضية، وسنحاول أن نعرض بعض أوجه الاهتمام بالريف المصري خلال المراحل الزمنية الماضية بإيجاز على النحو التالي:-

المرحلة الأولي : ما قبل عام ١٩٣٩:-

لقد بدأت حركة النهوض بالمجتمع الريفي مصاحبة للحركة التحررية الوطنية التى قامت ضد الظلم والإقطاع، وبدأت بالحركة التعاونية التى كان رائدها عمر لطفي والذى قام بإنشاء أول جمعية تعاونية زراعية عام ١٩١٠، في شبرا النملة بطنطا، وفى عام ١٩١٣ أصدرت الحكومة قانون لحماية صغار الملاك، وفى عام ١٩٢٣ صدر قانون التعاون، وفى عام ١٩٣١ أنشئت الحكومة بنك التسليف الزراعي التعاوني (٦، ٨٠).

وخلال تلك المرحلة ظهرت بعض المحاولات الإصلاحية للريف حيث أنشئت بعض المدارس الإلزامية، وأقيمت بعض المشروعات الصحية المحدودة.

وفى عام ١٩٣٧ تأسست الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، والتى قد اهتمت منذ إنشائها بإصلاح القرية المصرية، والنهوض بأحوال سكانها، ولقد قامت باختيار مركز المنايل بشبين القناطر لتجربة مشروعها التى كان يستهدف تبصير

سكان الريف بمشكلاتهم وزيادة وعيهم وإدراكهم، بحاجتهم للإصلاح مع تحفيزهم وإثارة رغباتهم واهتماماتهم نحو التغير الهادف لمواجهة مشكلاتهم المختلفة، والعمل على تحريك طاقاتهم وحشد إمكاناتهم لتحسين أحوالهم المعيشية، ومساعدتهم بتوفير بعض الخدمات الضرورية التى يحتاجونها كالخدمات التعليمية، والصحية وخدمات رعاية الطفولة ... الخ.

وجميع المجهودات الإصلاحية فى الريف سواء كانت جمعيات تعاونية أو مجالس قروية أو مدارس إلزامية، أو مشروعات للصحة القروية،.. كلها كانت تمهيد لتجارب إصلاح القرية التى أشرفت عليها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية والتى كانت الاساس الذى بنيت عليه فكرة المراكز الاجتماعية (٢٨٢،٧).

المرحلة الثانية: ١٩٣٩-١٩٥٢:-

لقد صدر مرسوم إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩ وكان من بين إدارتها إدارة الفلاح والتى استهدفت العمل على تحسين أحوال الريفيين، ولقد استرشدت إدارة الفلاح التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية بمشروع المنايل وطبقت فكرة جديدة فى إقامة المراكز الاجتماعية.

ولقد نشأ أول مركز فى عام ١٩٤١ بقرية منية الحيط بالفيوم، وفى عام ١٩٤٣ وصل عدد المراكز الاجتماعية إلى ١٧١ مركزا اجتماعيا، ولقد أدى نجاح مشروع المراكز الاجتماعية إلى ازدياد ضغط الأهالي فى القرى المختلفة والمطالبة بإنشاء مراكز اجتماعية فى قراهم ومع عدم وجود التمويل الكافي لدى الوزارة أدى إلى قيام الوزارة فى عام ١٩٤٤ بتشجيع إنشاء جمعيات الإصلاح الريفي بتلك القرى على نفس الأسس والمبادئ التى قامت عليها المراكز الاجتماعية ، إلا أن هذه الجمعيات كانت أقل نفقة من المراكز الاجتماعية (٢٨٥،٧: ٢٩٠)، ولقد بلغ عدد جمعيات الإصلاح الريفي ١٥٤ جمعية عام ١٩٥٤ موزعة على مختلف القرى المصرية.

ولقد أدى نجاح المراكز الاجتماعية إلى دفع الوزارات الأخرى للتدخل في مجال تطوير المجتمع الريفي ففي عام ١٩٤١ قامت وزارة الصحة بإنشاء الوحدات الصحية القروية، وفي عام ١٩٤٤ قامت وزارة الزراعة بإنشاء الوحدات الزراعية ، وفي عام ١٩٤٦ قامت وازرة الصناعة بإنشاء مراكز التدريب الصناعي ووزارة التعليم بإنشاء المدارس الأولية، وكانت النتيجة تضارب وتداخل الاختصاصات وشيوع المسئولية نظرا إلى تعدد الجهات المسئولة، بالإضافة إلى عدم استطاعة الدولة تغطية جميع النفقات المطلوبة لأداء الخدمات (٨١،٦ :٨٢).

المرحلة الثالثة: ١٩٥٢-١٩٧٣:-

لقد اهتمت حكومة الثورة بالريف المصري ونذكر في هذا الصدد ما يلي:-

في عام ١٩٥٤ قرر المجلس الدائم للخدمات العامة إنشاء الوحدات المجمعة كجهاز يهدف إلى التنمية وتنظيم جهود وزارات الخدمات المختلفة بشكل متكامل انطلاقا من شعور المسئولين بحاجة الخدمات إلى التخطيط المشترك والتنسيق فيما بينها، وإلى التنظيم اللامركزي (٢٩١،٧).

ولقد أنشأ المجلس الدائم للخدمات عدد ٢٥٠ وحدة مجمعة كمرحلة أولى وفي عام ١٩٦٠ أخذت الدولة بنظام الإدارة المحلية وأنشئت مجالس القرى بديلا عن المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة واتخذت من مبانيها مقرا لها، ولقد قامت بإعادة النظر في فلسفة تطوير المجتمع الريفي خاصة بعد أن اتضح أن المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة لا تخدم الا القرى المحيطة بها فقط ، فقامت بدراسة القوانين والتشريعات القائمة وتعديلها وعدلت من قانون الضمان الاجتماعي والتعاون والهيئات والجمعيات الخاصة وكان من نتيجة ذلك تنفيذ مشروعات الأسر المنتجة ومراكز تدريب القيادات المحلية الريفية ومراكز تدريب الرائدات الريفيات وظهور اللجان الشعبية للتنمية الريفية، وجمعيات تنمية المجتمع الريفي (٨٤،٦).

المرحلة الرابعة: ١٩٧٣- الآن:-

فى عام ١٩٧٣ أولت الحكومة اهتماما متزايدا بـالريف المصـري وأنشـئت جهاز إعادة بناء وتنمية القرية المصرية.

وفى غضون الثمانينات شهد الريف عددا ضخما من البرامج والمشـروعات القطاعية التى سعت لإحداث تغييرات اقتصاديـة واجتماعيـة جزئيـة فـى الريـف المصري، لكنها افتقدت روابط التنسيق والتكامل من جهة، أو انطلاقـها مـن رؤيـة استراتيجية شاملة من جهة أخرى، وبرغم محاولات اجتذاب المشاركة الشعبية فى هـذه البرامج والمشروعات فإن بعض القيادات الوسطى والقاعدية المسئولة عـن الجـهود الحكومية فى الريف والتى لازالت تعتبر التنمية مجرد خدمات تتاح للقرية تفضلا مـن جانب الدولة. وهى أمور تؤكد جميعا الحاجة الملحة لبرنامج قومـي ضخـم للتنميـة الريفية المتكاملة يقوم على مفهوم محدد واستراتيجية واضحة، تلتقي حوله وداخله كـل الجهود الحكومية والشعبية، من أجل نهضة ريفية حقيقية تكون فى حد ذاتـها محـور وأساس النهضة المصرية الحديثة المنشودة.(٦،٨ :٧)

وعلى ضوء ما سبق: فلقد قام جهاز إعادة بناء وتنمية القرية المصريـة فـى عام ١٩٩٤ بوضع البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملـة شـروق ومـع تعـاظم الاهتمام بضرورة النهوض بالريف والقرية المصرية أنشئت وزارة التنمية الريفية فـى عام ١٩٩٧، وتمثلت أهم اختصاصاتها فيما يلي:-

- وضع السياسات والبرامج اللازمة لبناء وتنمية الريف المصـري مـن النواحـى الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية وذلك فى إطار السياسة العامة للدولة.
- اجراء الدراسات والبحوث العلمية المتعلقة بالتنمية الريفية، بالاشتراك مع الجـهات المعنية والخبراء المتخصصين.
- تقييم الإمكانات المتاحة للتنمية الريفية وتحديد متطلبات دعمها سواء من الناحيـة المالية أو من ناحية الخبرات الفنية.

رابعا: سياسات التنمية الريفية:-

تعتبر التنمية الريفية منظومة متكاملة مستمرة تعمل على التوازن الاجتماعي وحسن استخدام الموارد لتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين سواء في الريف أو الحضر .. وتتمثل أهم سياسات التنمية الريفية في (٢٥٨،٣، ٢٦٠):-

- توجيه الاهتمام الواجب لتنمية الريف والنهوض به من خلال حسن تخصيص واستخدام الموارد لمادية والبشرية به والتصدي لعوامل الطرد بالقرية المصرية وتطويرها بما يتوافق مع الاتجاهات الحديثة التي تتمشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وإقرار الحوافز والموانع التي تقود إلى الحد من تيارات الهجرة الداخلية نحو المدن وتحويل القرى إلى مناطق جذب واستقرار سكاني حتى يمكن ان يساهم هذا الريف في تحمل فعاليات التنمية من ناحية أخرى.
- تحديد دور كافة الأجهزة المهتمة بالتنمية المحلية وتنمية القرى وتنسيق جهودها وتعبئة طاقاتها على كافة مستويات العمل مركزيا وإقليميا ومحليا ورفع القدرة الذاتية للقرية والمحليات من خلال آليات منظمة لرسم الأهداف وتقنية الموارد والإمكانيات.
- تصنيع القرية بإدخال صناعات متطورة بالقرى دون الإخلال باعتبارات الحفاظ على البيئة وترويج حزم من المشروعات الصناعية الصغيرة المتكاملة داخل القرية أو التي تتكامل كصناعات مغذية أو مرتبطة مع الأنشطة القائمة في المناطق الصناعية بالمحافظات والاهتمام بالصناعات غير الزراعية المتعددة وفي مقدمتها الصناعات الميكانيكية والكهربائية والصناعات المغذية والصناعات فائقة التقنية والإلكترونيات والبرمجيات علاوة على تصنيع النواتج الزراعية ومخلفاتها وإنتاج معدات ومتطلبات الزراعة المتطورة والري المرشد.
- تطوير القرى المنتجة بالارتقاء بتقنيات الانتاج وأساليبه ومواصفاته وتسويقه وذلك في القرى ذات الشهرة بتوخي أنشطة إنتاجية معينة.
- إقامة مشروعات خدمات الانتاج وفي مقدمتها توفير مدخلات ومستلزمات تصنيع القرى وقطع الغيار والصيانة والإصلاح والتعبئة والنقل والتخزين والتجميع والتوزيع وإدارة وصيانة مرافق الخدمات.

- تطوير التقنيات وضبط الجودة بإدخال تقنيات جديدة ومتطورة فى المشروعات الاقتصادية الريفية وتحسين مواصفات نواتجها وضبط جودتها لزيادة فرص تسويقها، وزيادة أعداد مراكز الخدمة الفنية وتنويع أنشطتها وتطويرها لتصبح حضانات للمشروعات الاقتصادية الريفية الصغيرة، ونقل خبرة التقنية لتصنيع القرى بالإضافة إلى الاستفادة من نتائج بحوث ودراسات الجامعات ومراكز البحوث العلمية المصرية.
- الترويج التسويقي وذلك من خلال إنشاء سلسلة معارض دائمة بجميع المحافظات باسم " أسواق القرية" تقدم المنتجات القروية من مختلف الأنشطة إلى مستهلك المدينة وأيضا التنظيم المستمر للمعارض المؤقتة والموسمية والمشاركة فى المعارض الخارجية لترويج منتجات القرى.
- وضع الريف على خريطة السياحة المصرية من خلال اختيار بعض القرى التى يتوافر بها عناصر اساسية للجذب السياحي ، ويتم فيها تشجيع تطوير بعض المنشآت الريفية لتصبح مناسبة لزيارة وإقامة السائح واستمتاعه ببيئة نظيفة داخل الريف.
- إعداد العمالة المدربة التى تحتاجها المشروعات الاقتصادية الريفية خلال مراكز التدريب المنتشرة بجميع المحافظات وزيادة عدد هذه المراكز وتطويرها وإدخال أنشطة جديدة للتدريب عليها وفى مقدمتها الصناعات فائقة التقنية والإلكترونيات والكهربائيات والبرمجيات.
- تشجيع تأسيس جمعيات تعاونية إنتاجية للتنمية الريفية لمساعدة أصحاب المشروعات الاقتصادية الريفية على توفير مستلزمات الانتاج وتحسين تقنياته وتسويقه فضلا عن توفير الخدمات الانتاجية الريفية مثل نقل البضائع والركاب وكذلك توفير الخدمات التكنولوجية والمعلوماتية واستخدام البرمجيات وإدارة وتشغيل وصيانة للخدمات والمرافق مع توافر الدعم المؤسسي الفني والتدريبي لهذه الجمعيات التعاونية كصورة متقدمة لمنظمات القطاع الخاص التى تسهم فى تنمية الاقتصاد الريفي.

- الاهتمام بالدور الكبير الذى تؤديه المشاركة الشعبية للمواطنين بالمحافظات في تمويل مشروعات التنمية وتشجيع القطاع الخاص في هذا الصدد، ونشر الوعي الادخاري بين المواطنين في الريف لدعم مصادر التمويل الذاتي للتنمية الريفية.
- تيسير تمويل المشروعات الاقتصادية الريفية وتطوير نظم وإجراءات التعامل وتوفير القروض للأنشطة الاقتصادية المتطورة بالريف من خلال صندوق دعم الصناعات الريفية وصندوق التنمية المحلية.

خامسا: أهم الاتجاهات العامة لتجارب التنمية الريفية فى التطبيق:-

نستخلص من استعراض التراث السوسيولوجي فى مجال الدراسات الميدانية إلى أن هناك بعض الاتجاهات البارزة فى العمليات والبرامج التطبيقية للتنمية الاجتماعية تتفق إلى حد كبير فى أغلب الدول النامية الآخذة بفكرة التنمية الريفية المخططة، كما تتفق إلى حد كبير مع اتجاهات التنمية الريفية فى مصر، كما تعبر عنها مختلف الخطط الإنمائية للوزارات، وكما تكشف عنها الدراسات الميدانية فى مصر، ونستطيع أن نوجز أهم الاتجاهات فيما يلي(٢٨،٩ :٣١).

أولا:

شمول الهدف الإنمائي بمعني ان أغلب برامج التنمية الريفية فى دول العالم النامي تستهدف تحقيق التغيير الحضاري الشامل لمجتمع القرية اقتصاديا وإداريا وسياسيا وتربويا ..الخ.

ثانيا:

تطبيق برامج شاملة للتغيير التنظيمي فى مجال علاقات الانتاج تحقيقا للعدالة الاجتماعية فى مجال الملكية والتوزيع.

ثالثا:

إطلاق حركة فعالة فى مجال التعاون الزراعى المتعدد الأغراض.

رابعا:

تغيير بناء القوة التقليدية فى المجتمعات الريفية وذلك من خلال استبدال مراكز القوى التقليدية بأنساق ديمقراطية متمثلة فـــى مجـــالس الحكـــم المحلى على المستوى القروي.

خامسا:

التركيز على تنمية القيادات الشعبية المحلية وعلى تدريبها مـــن خـــلال كافة الاساليب المؤسسية والميدانية.

سادسا:

تنمية وتشجيع حركة المشاركة الشعبية والجـــهود الذاتيـــة فـــى كافـــة المجالات الإنمائية على مستوى المجتمع المحلى تحقيقا لعدة أهداف اجتماعيـــة وسيكولوجية واقتصادية من خلال مجموعة من الاساليب المختلفة مثل أسلوب الجهود الذاتية المعانة ، ووضع نظم أولويات الأنفاق.

سابعا:

التركيز على تصنيع القرى وتركز بعض البرامج فى بعض الدول على هـــذه القضية تركيزا كبيرا حيث تحاول بعض الدول تعميم التعاونيـــات الصناعيـــة ومراكز التدريب المهني فى القرى سواء مراكز التدريب الثابتة أو المتنقلة مع وضع نظم مشجعة للإعانات والاقتراض والتسويق.

ثامنا:

الاهتمام بعمليات الاستثمار البشري من خلال نشر الحركة التعليمية وتحقيـــق إلزام ومجانية التعليم فى المراحل الأولي، وربطة بمتطلبات البيئـــة الريفيـــة ربطا وظيفيا ، والأخذ بمشروعات محو الأمية، وتعليم الكبار، وتعميم برامـــج الرعاية الصحية والاجتماعية.

وفضلا عما سبق فهناك بعض الاتجاهات الأخرى مثل إعادة بناء وتخطيـــط القرى عمرانيا.

سادسا: المحاور الأساسية للتنمية الريفية:-

تتحدد الرؤية المستقبلية للتنمية الريفية فى عدد من المحاور الأساسية هى (٤٨٢،٣):-

- تحقيق التكامل والتناسق على كافة مستويات العمل مركزيا وإقليميا ومحليا بمشاركة الجهات والمؤسسات والمنظمات المعنية بتنمية الريف ومن خلال آليات منظمة لرسم الأهداف وتعبئة الموارد والإمكانيات ووضع الخطط والبرامج والسياسات ثم متابعة وتقييم النتائج والإنجازات.
- تعتبر المشاركة الشعبية هى حجر الأساس فى التنمية الريفية لذلك فإن المنظمات غير الحكومية مطالبة بأن تلعب الدور الفعال فى تعبئة المواطنين وحشد كل إمكانياتهم وقدراتهم للقيام بدورهم وتحمل مسئولياتهم فى الإسهام الفعال والمشاركة الجادة فى تخطيط وتمويل وتنفيذ ومتابعة مشروعات التنمية.
- عدالة توزيع الاستثمارات القومية بين المحافظات بصفة عامة وبين قرى هذه المحافظات وحضرها بصفة خاصة بما يضمن الاستفادة بالموارد الوطنية لكل المواطنين والتوزيع العادل لثمار التنمية.

ويشير " سنها" إلى أن هناك مجموعة من المتغيرات أو الأبعاد الأساسية التى يجب أن يقيم فى ضوئها برامج التنمية وهي (٢٨٠،٩):-

(أ) بعد الدافعية: ويقصد به مدى نجاح البرامج فى خلق دوافع جديدة للتقدم والتطلع إلى المستويات الأحسن للذات وللمجتمع.

(ب) بعد توليد الروح التعاونية وتحقيق الشعور بالمجتمع.

(ج) بعد تغيير الاتجاهات السلبية والمعوقة للتقدم.

(د) بعد إبراز وتدريب القيادات الشعبية المحلية.

سابعا: برامج التنمية الريفية:-

أن خطط التنمية الريفية يجب أن تكون شاملة (بحيث تتضمن كافة مقومـــات المجتمع الريفي وأنشطته اجتماعيا واقتصاديا). وأن تتكـــامل برامجـــها فـــى تحقيـــق النهوض والارتقاء بالأحوال المعيشية لسكان الريف.

وتتضمن خطط التنمية الريفية البرامج التالية:-

(١) **برنامج تصنيع الريف:** ويستهدف تشجيع إقامة الصناعات التى تتميز بكثافـــة عنصر العمل، وتستخدم الانتاج الزراعي مدخلا أساسيا فى إنتاجها (٤٨٢،٣).

وتتكون السلسلة الزراعية الصناعية، أو القطاع الزراعـــى الصنـــاعي ممـــا يلي(١٧٧،١٠):-

١-إنتاج مدخلات (مستلزمات) زراعية ذات نمط صناعي أساسا (الآلات) والأسمدة، ومبيدات الأعشاب، ومبيدات الحشرات ٠٠٠ الخ).

٢-الزراعة وتربية الماشية والدواجن، والغابات، وهى أنشطة زراعية بحتة.

٣-تجهيز المنتجات الزراعية والمواد الأولية وتحويلها، الى أنشطة زراعية وصناعية تماما (صناعات تجهيز الأغذية وغير الأغذية).

٤-توزيع المنتجات الزراعية الصناعية بالنسبة للمستهلك الأخير(التخزيـــن، تجـــارة الجملة، تجارة التجزئة، وسلاسل المطاعم، ٠٠ الخ).

وتتضمن برامج التنمية الصناعية فى الريف الصناعـــات الريفيـــة والتقليديـــة وتطويرها، وخلق صناعات جديدة تعتمد على الخامات المحليـــة ، وتحتـــل الحـــرف اليدوية مكان الصدارة فى الصناعات الريفية (٧٠،٦).

(٢) **برنامج التنمية الزراعية الرأسية والأفقية:** ويتضمن تعبئة كل الجـــهود لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة والممكنة واستخدام كافة أساليب الزراعة المتطورة لزيادة الانتاج وتنويعه وتعديل التركيب المحصولـــى بمختلـــف قرى ومراكز المحافظات بما يتلاءم وظروف كل منها، واتباع برامـــج تحســـين التربة والحفاظ على خصوبتها (٤٨٢،٣).

وفضلا عما سبق، يمكن أن ترتكز التنمية الزراعية على ما يلي (٦، ٦٦ :٦٧).

١-استصلاح الأراضي البور والأراضي الجديدة.

٢-تحسين التربة واستخدام المخصبات.

٣-توفير مياه الري اللازمة.

٤-استخدام المحاصيل الجيدة.

٥-استخدام الأدوات الزراعية الحديثة.

٦-الاهتمام بتصنيع المنتجات الزراعية ومنتجات الألبان.

٧-إقامة بنوك التسليف.

٨-العمل على توفير الإدارة الجيدة للمشروعات.

(٣) برنامج رفع مستوى البنية الاساسية والخدمات الريفية: ويتضمن إنشاء شبكة من التسهيلات الاساسية اللازمة لتنمية الأنشطة الزراعية والصناعية ومنها الطرق والمواصلات والكهرباء ومياه الشرب وكذلك إقامة إنتاجيتها التدريب المهني والتحويلي التى تحتاج اليها الأنشطة المستحدثة، وتوفير الخدمات الأخرى التعليمية والصحية والثقافية التى تفي على نحو عادل باحتياجات الانسان من أجل التنمية، وبما يجعل من الريف مناطق جذب لأهله واستقرارهم ورفع مستوى معيشتهم فيه (٣، ٤٨٢ :٤٨٣) ويعنى ذلك أن هذه البرامج تنصب على التنمية البيئية (خدمات البنية الاساسية) ، والتنمية البشرية(الخدمات الاجتماعية المختلفة).

وتنمية الموارد البشرية فى الريف تتم من خلال تقديم الخدمات فى مختلف المجالات والتوسع فيها بما يتلاءم وحجم السكان وحاجاتهم، وتخطيط البرامج بما يتفق وإعداد هذه الطاقات ليمكنها الاستفادة من المجتمع وكذلك استفادة المجتمع من قدراتها بأقصى درجة ممكنة(٦، ٧١).

ومن أهم الخدمات الواجب توفيرها فى الريف ما يلي:-

(أ) خدمات التنمية البيئية (البنية الأساسية) مثل شق الطرق وتمهيدها، وردم البرك والمستنقعات ، تطهير المصارف، الصرف الصحي، المياه النقية، الكهرباء، .. الخ.

(ب) خدمات التنمية البشرية: التعليم، الرعاية الصحية، التدريب المهني والتحويلي، خدمات تنظيم الاسرة، الخدمات التثقيفية والإعلامية ٠٠ الخ.

وفضلا عما سبق فهناك خدمات أخرى يمكن توفيرها ممثلة في خدمات التعاون والائتمان الزراعي، والتسليف، والتسويق ، والجمعيات الزراعية، ٠٠٠ الخ.

ثامنا: التنمية الريفية والتنمية الزراعية:-

تعددت المفاهيم والاتجاهات حول التنمية الريفية، فهناك من يركز على التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية بينما يركز البعض الآخر على التنمية الاجتماعية وتزويد القرويين بالخدمات الاجتماعية والعامة والأساسية وتوسيع فرص العمل سواء في الزراعة أو الصناعة، وتحقيق مزيد من العدالة فى الدخل عن طريق إجراء التغيرات الهيكلية لصالح غالبية سكان الريف الذين عانوا ردحا طويلا من الزمن، وحرموا من فرص النمو والتقدم وتعبئة القرويين للمشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات على المستويين المحلي والقومي، وإعداد جهاز إداري محلى متكامل يكون بمثابة جهاز للتنظيم الأساسي على مسترى القرية ويضطلع بكافة المسئوليات فى إدارة شئون القرية وتنميتها و التنمية الريفية تمثل مستوى من مستويات التنمية وشكلا من أشكال التنمية المحلية (٢٦،١).

وتجدر الاشارة إلى أن البعض يخلط بين التنمية الريفية والتنمية الزراعية الا أننا نرى التنمية الريفية هى تنمية شاملة متكاملة على المستوى المحلي حيث لها محاور عديدة حيث تهتم بالتنمية الزراعية ، والتنمية الصناعية، والتنمية البيئية (البنية الأساسية) والتنمية البشرية (الخدمات الاجتماعية) ، ويتضح ذلك من برامجها السالف ذكرها، بينما التنمية الزراعية هى تنمية قطاعية لأحد قطاعات النشاط الاقتصادي، وهو قطاع الزراعة، لذلك فالتنمية الزراعية تعد أحد المحاور الأساسية والرئيسية للتنمية الريفية.

ولقد ارتبطت مصر وحضاراتها بالزراعة، التى ظلت منذ أقدم العصور مصدرا لرخائها وتقدمها، كما تعتبر الزراعة بالنسبة لبلادنا من أهم منابع الحياة واستقرارها.

والزراعة تزداد أهميتها باعتبارها المصدر الأساسي للغذاء ولا زالت الزراعة تعتبر الدعامة الأساسية للبنيان الاقتصادى والاجتماعي حيث يسهم بنصيب كبير فى التنمية الشاملة وفى النهوض بالمجتمع ورخائه.

وتزداد أهمية الزراعة فى مصر بسبب عوامل إنسانية واجتماعية وحضارية، فهى مهنة يرتبط بها ما يقرب من ثلثي السكان إنتاجا وتسويقا وتصنيعا، ومن هنا فالتنمية الزراعية فى بلادنا تمثل واجبا أساسيا، وأصبح النهوض بالانتاج الزراعى ونموه بمعدلات مرتفعة أمرا بالغ الأهمية، لما يترتب عليه من تأثير مباشر وغير مباشر فى تقدم الدولة بما توفره الزراعة من حاجات ومتطلبات أساسية للتقدم ورفع مستوى المعيشة وبل بما تحققه من عوامل الاستقرار الاجتماعى والسياسي للمجتمع (٧٣،١١).

ولقد أوضح تعداد ١٩٩٦ أن الريف المصري يضم عدد سكان يقدر بحوالي ٣٣,٨ مليون نسمة يمثلون ٥٧% من سكان مصر، وأن عدد القرى الأم التى تمثل عواصم الوحدات المحلية الريفية حوالي ١٠٧٤ قرية، وعدد القرى التابعة ٤٩٠٣ قرية، أما العزب والنجوع والكفور فعددها ٢٠٩٤٢ (٤٨١,٣).

ومن الضرورى ونحن نتناول كل جوانب الانتاج الزراعي، وزيادة الانتاجية أن نتبين بوضوح سمات ومواصفات الزراعة المصرية والتى تحددها الحقائق الآتية (١١، ٧٤ :٧٥):-

- رقعة زراعية ضيقة: وقد ازدادت ضيقا خلال السنوات الأخيرة بسبب نمو سكانى شديد لم يستطيع التوسع الأفقي أن يلاحقه، بحيث أصبحت البلاد تواجه تفاوتا كبيرا بين الموارد الزراعية وبين عدد السكان الذين يعيشون على هذه الموارد أو

يرتبطون بها وذلك على الرغم من الأراضي الجديدة التى استصلحت خلال تلـــك السنوات .

- وجود حيازات زراعية مفتتة ومبعثرة بصفة مستمرة نتيجـــة للتصرفـات التـى تتعرض لها الحيازة الزراعية ، سواء تلك التـــى يستثمرها مالكوهــا أو التـى يؤجرونها للغير، ومع هذه الظاهرة فإن إنتاجية المزارع تتصف بالـــهبوط نتيجـة زراعة وحدات زراعية صغيرة. الوضع الذى يعوق استخدام الأساليب التكنولوجية والوسائل الاقتصادية المتكاملة.
- لا تزال بعض الأساليب الزراعية تتسم بالبدائية وبعضها لا يزال يعتمد على جـهد الانسان والحيوان. الأمر الذى ترتب عليه عدم كفاءة الاستثمار الزراعي، وتنميـة الموارد الزراعية وانخفاض الربحية مما يتطلب تغييرا كبـــيرا فـى نمـط هـذه الاساليب بهدف تطويرها.
- تتميز الزراعة المصرية بأنها أكثر الزراعات تكثيفا فـــى العـالم حيـث تـتزاحم المحاصيل لداخل الدورة الزراعية تزاحما شديدا. مما يؤدى بالتالي إلى استثمار ما يعادل مثل الرقعة الزراعية. حيث تبلغ المساحة المحصوليـــة ضعـف المسـاحة الجغرافية.
- وجود تنافس محصولي شديد بين المحاصيل الانتاجية، حيث تتنـافس المحـاصيل التصديرية مع المحاصيل الغذائية وهما معا يتنافسان مع المحاصيل التـــى تلـزم للتصنيع وحتى داخل المجموعة الواحدة فإن المحاصيل اللازمـــة لإنتـاج غـذاء الانسان تتزاحم مع محاصيل العلف اللازمة للماشية.
- اقتراب بعض المحاصيل من الحد الأقصى للإنتاجية الزراعية فى حيـــن أنـــه لا تزال هناك محاصيل أخرى بعيدة عن هذا الحد. وربما كان هذا الوضع واضحـــا فى إنتاجية المحاصيل البستانية وفى إنتاجية الثروة الحيوانية.
- ضيق المجال لزيادة الانتاجية الزراعية فى بعض المنـــاطق بسـبب المشـكلات والمعوقات التى تواجه الانتاج الزراعي، وفى مقدمتها مشكلة انخفـاض خصوبـة

أراضيها نتيجة ارتفاع مستوى الماء الأرضي أو وجود قصور كبير في بعض مرافق التنمية الزراعية.

- لا تزال إنتاجية العامل في الاستغلال الزراعي، دون المستوى الاقتصادى السليم وتعتبر الطاقة البشرية المشتغلة فى الزراعة بعيدة عن حد الكفاءة الانتاجية. فضلا عن عدم تمتعها باستخدام متكامل للمعدات التكنولوجية الحديثة، وفي مقدمتها الميكنة الزراعية المتطورة.
- وجود نظام للإشراف الإداري يحيط به كثير من التعقيدات حيث تتدخل الحكومة فى كثير من مراحل الانتاج ومراحل التسويق والتوزيع، وهذا التدخل قد ينشأ عنه بعض عوامل الاضطراب، ويبدو ذلك بشكل حاد فى المحاصيل التى يلتزم الزراع بتوريد حصص منها للمراكز الحكومية وإن كان هذا الوضع الذى استمر لسنوات طويلة قد لحق كثير من عوامل التطوير فى السنوات الأخيرة.
- لا يزال البيان المؤسسي يتسم بالضعف بدرجات متفاوتة وفى مقدمة مكونات هذا البيان التى تعتبر على مستوى متدن من الكفاية نظام التعاون الزراعي، الذى لم يقم بدور فعال فى النهوض بالانتاج الزراعي حتى اليوم.

والدول النامية بحاجة جوهرية إلى استراتيجيات إنمائية تسمح بحل المشاكل الغذائية للعالم الثالث، ويقتضى ذلك أن يضع كل بلد استراتيجيته الخاصة على أساس ظروفه الاجتماعية والإيكولوجية الخاصة، غير أن جميع الاستراتيجيات البديلة تشترك فى عناصر أساسية معينة للتنمية الريفية (١٠ ، ١٨٥).

ويرى ميردال **Myrdel** أنه من باب الوهم أن نعتقد أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تتحقق بدون أن نرفع وبصورة حاسمة إنتاجية العمل الزراعي لكن ذلك يصطدم بعدد من الوقائع التى لا تزال قائمة فى كثير من البلاد النامية وهى انخفاض المركز الاجتماعى لمن يعمل بالزراعة خاصة بين العناصر المتعلمة من السكان، وصعوبة الحلول التكنيكية فى مجال التطوير الزراعي بالمقارنة بالحلول الهندسية فى مجال التصنيع هذا إلى جانب تخوف القرويين من الطرق الجديدة وعدم وجود تنسيق

كامل بين التربة ودرجة الحرارة والأمطار مما يسمح باستزراع عملي فى أغلب دول العام الثالث (٢، ٥٤: ٥٥).

وهناك ضرورة للتكامل بين القطاعين الزراعى والصناعي بحيث يتمكن القطاع الزراعى من إطعام السكان وتوفير المدخلات اللازمة للقطاع الصناعي، على حين تتمكن الصناعة من توفير السلع الرأسمالية والاستهلاكية اللازمة لتحسين الزراعة وتلبية الاحتياجات الأساسية لمجموع السكان (١٠، ١٩).

إن نجاح التنمية يتوقف إلى حد بعيد على الإنماء المتوازن لجميع قطاعات الاقتصاد القومي، وبصفة خاصة قطاع الزراعة، فعن طريق تنمية قطاع الزراعة يمكن تحقيق المزايا الاقتصادية التالية (١٢، ٦٨: ٦٩):-

(١) مواجهة الزيادة فى الطلب على المواد الغذائية الناتجة عن زيادة متوسط دخل الفرد وعن الهجرة من الريف إلى الحضر، ومن ثم يمكن تجنب التضخم.
(٢) زيادة الصادرات ومن ثم الحصول على العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية والمواد الخام غير المتوفرة محليا، وقطع الغيار وغيرها مما يلزم عملية التصنيع.
(٣) توفير الأيدي العاملة اللازمة للتصنيع نتيجة لإحداث تطوير آلى وعصري فى أسلوب الزراعة.
(٤) تحقيق زيادة كبيرة فى الناتج القومي دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة بعكس الحال بالنسبة لقطاع الصناعة الذى يحتاج إلى عملات أجنبية، وخبرات فنية وإدارية، وهياكل أساسية، علاوة على الاستثمارات الضخمة.
(٥) مد الصناعة بكثير من المواد الأولية التى تحتاج إليها.

موارد مصر الزراعية:-

تمتلك بلادنا ثلاثة موارد زراعية أساسية تصنع التنمية الزراعية وتعتمد عليها فى تحقيق أهدافها وهذه الموارد هى (١١، ٧٥: ٧٧):-

أولا: الموارد البشرية:-

لاشك فى أن الانسان هو اللبنة الأساسية لبناء المجتمع وتقدمه وهو صاحب الفكر والمخطط لبرامج التنمية وهو العامل القائم على تنفيذ هذه البرامج. فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترتكز على التنمية البشرية، باعتبارها ثروة مصر الحقيقية، وعلى كاهل أفراد المجتمع يقوم التقدم والنهوض.

تقدم ونهوض بلادنا فى حاجة إلى استثمار كامل للموارد البشرية لتتمكن من تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. وإذا كانت الموارد البشرية فى مصر تمثل ثروة تفوق ما عداها من الثروات الأخرى، فإنها تمثل فى نفس الوقت مشكلة كبرى تتمثل فى وجود ضغط سكانى شديد ومتزايد على الموارد الزراعية المتاحة للاستثمار سواء كانت موارد أرضية أو مائية.

ويقدر عدد السكان فى الوقت الحاضر بنحو ٦٢ مليون فرد، موزعين بين الريف والحضر بنسبة تتجاوز ٥٥% لسكان الريف طبقا للنتائج الأولية لتعداد السكان عام ١٩٩٦ والباقي يقطن فى الحضر ، وجزء بسيط يوجد فى المناطق الصحراوية والسواحل.

ثانيا: الموارد الأرضية:-

تتميز الأراضي الزراعية فى مصر بالخصوبة التى وهبها النيل لها ويمثل وأدى النيل والدلتا حوالي ٤% من المساحة الكلية للجمهورية وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية حسبما تشير إليه احصاءات الهيئة العامة للمساحة عام ١٩٩٢ نحو ٧٥٤٦ ألف فدان، تشتمل على حوالي ٦٣٦٤ ألف فدان من الأراضي الزراعية داخل الزمام وعلى ١١٨٢ ألف فدان من الأراضي البور ، والبرك تبلغ نحو ١٨٣٥ ألف فدان.

والرقعة المنزرعة، موزعة بين محافظات الجمهورية وتبلغ المساحة المنزرعة فى محافظات الوجه البحري حوالي ٤.٥ مليون فدان بينما توجد فى محافظات الوجه القبلي نحو ٢,١ مليون فدان والأراضي الزراعية يملكها حوالي ٣,٩

مليون مالك ، منهم أكثر من ٣,٧ مليون مالك لكل منهم ملكية زراعية تقل مساحتها عن ٥ أفدنه بل وأكثر من ذلك فإن ما يزيد عن ٢,٧ مليون مالك لا تزيد ملكية أى منهم عن فدان.

ثالثا: الموارد المائية:-

يعتبر الماء من أثمن الموارد والثروات الطبيعية فى بلادنا التى تعتمد على مورد أساسي واحد للمياه وهو نهر النيل الذى يعتبر بحق شريان الحياة بالنسبة لنا وهى فى نفس الوقت الركيزة الأساسية للتنمية بل والتنمية الشاملة للبلاد.

ومن الحقائق الثابتة ان تنظيم الاستفادة من مياه النيل يعنى توسعا طبيعيا فى استخدام الموارد الأرضية المتاحة أو التي يمكن أن تضاف إلى الرقعة المنزرعة حاليا ذلك أن الموارد المائية تعتبر العنصر الحاكم لأي توسع أفقي واستصلاح أراضى جديدة.

المشكلات التى تواجه الانتاج الزراعي:-

يواجه الانتاج الزراعي مشكلات كثيرة تعوق تطوره وزيادته وتحول دون تحقيق معدلات مناسبة للنمو والانطلاق. ويمكن ذكرها بإيجاز فيما يلي (١١،٧٩: ٨١):-

- ضيق الرقعة المنزرعة.
- تفتت الحيازة الزراعية.
- تدهور خصوبة الأرض.
- صعوبات الري والصرف.
- التعدي على الأراضي الزراعية.
- قصور الميكنة الزراعية.
- التسويق الزراعي.
- زيادة تكلفة الانتاج.
- قصور البنيان التعاوني.
- ضعف أجهزة الإرشاد الزراعي.

- عدم كفاية وكفاءة مستلزمات الانتاج.
- قصور فى استخدام الأساليب العلمية.
- انخفاض الخبرة الانتاجية لبعض المحاصيل.
- عدم ملاءمة النظم الإدارية والإشرافية.
- قصور فى التعليم الزراعي.
- تعقيدات التشريعات والعلاقات الزراعية.

أهداف التنمية الزراعية:

للتنمية الزراعية أهداف محددة لابد وأن تبلغها وأن تحققها بأفضل مستوى كما وكيفا وهذه الأهداف يمكن سردها فيما يلي (١١، ٧٣ :٧٤):-

- تحقيق معدل نمو للناتج القومي الزراعي فى حدود ٤% سنويا عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة مع العمل على صيانة هذه الموارد والحفاظ عليها وحمايتها وتنميتها والاقتراب من الاكتفاء الذاتي فى كافة المحاصيل مع الاستفادة من مبدأ الميزة النسبية وتحسين الجودة والتفوق لكل المحاصيل الزراعية.
- توفير السلع الغذائية كما وكيفا للسكان الذين يتزايد عددهم وتتزايد بجانب ذلك معدلات استهلاكهم منها وثمة ارتباط شديد بين حجم الانتاج الزراعي ومكوناته وبين مستوى توفير الغذاء لكل الناس وزيادة الكميات المتاحة منه وتوفير احتياجاتهم بصورة أمنه ومستقرة.
- وتبرز أهمية هذا الهدف الحيوي وضرورة مواجهته بكل الأساليب والإمكانات فى وجود فجوة غذائية وبوجه خاص في سلع الغذاء الأساسية على أن يؤخذ فى الاعتبار أن الاستهلاك الحالي يمثل ما هو متاح من سلع غذائية ولا يمثل ما يجب توفيره منها وما يسد الحاجة بالمستوى الغذائي المتكامل.
- توفير أكبر قدر من السلع التى تلزم الصناعة ودفع عملية التنمية الصناعية كركن هام من أركان التنمية الشاملة للبلاد ويتحمل القطاع الزراعي واجبا أساسيا فى

نمو القطاع الصناعي، ودعمه خاصة بالنسبة للصناعات الأساسية مثـل صناعـة الغزل والنسيج والتى تعتمد معظم إنتاجها على محصول القطن كما يوفر الانتـاج الزراعي ما يلزم لكثير من الصناعات الغذائية الأساسية مثل :- صناعـة السكر والزيوت النباتية والجلود وصناعة حفظ الأغذية والألبان ويعمل فى هذه الأنشـطة ما يزيد عن مليوني عامل يتزايد عددهم سنويا.

- توفير حجم مناسب ومتزايد من السلع التصديرية والعمل فى نفس الوقـت علـى خفض وارداتنا من هذه السلع وذلك بهدف تحسين الميزان التجاري للدولة على أن يؤخذ فى الاعتبار أن الانتاج الزراعي الخام والمصنع لا يزال يمثل القسم الأكـبر من صادراتنا بعد استبعاد الصادرات البترولية وقد أصبح نمـو الصـادرات فـى الوقت الحاضر ضرورة حتمية لمواجهة مشكلاتنا الاقتصادية التـى أخـذت فـى التصاعد خلال السنوات الأخيرة.
- توفير فرص عمل واسعة ومتزايدة للعمل الزراعي وعلى طول مراحـل الانتـاج والإعداد للأسواق بحيث تستوعب الطاقات البشرية الحالية وتلك التى تدخل سـوق العمل سنويا ولا يزال الكثير منه يعتمد على التنمية الزراعيـة بشـقيها الرأسـي والأفقي وهناك أعداد كثيرة من قوة العمل لا تزال عاطلة.
- من المفروض أن تتحقق عن طريق التنمية الزراعية وخلالها أهـداف اجتماعيـة تحفظ للمجتمع توازنه وأمنه واستقراره مع إحداث توازن سـليم بيـن التجمعـات السكانية وانتشارها فى كل ربوع الجمهورية بحيث يرتبط بهذه التنميـة العمـران والاستقرار الكامل للاستثمار الزراعي.

تاسعا: البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق "

على الرغم من تعدد الجهود والمشروعات والبرامج التى وضعـت ونفـذت للارتقاء بالريف والنهوض بالقرى المصرية وتحسين أحوال سكانها ... إلا أنه مـا زال الريف المصري يعاني من مظاهر وأعراض التخلف ومن تراكم وتفاقم المشكلات وقد يكون من أسباب استمرار معاناة الريف أن ما نفذ من برامج ومشروعات لم تكـن

مترابطة أو متكاملة أو متناسبة مع حجم الريف وتعداد سكانه وطبيعة ما يعانيه من مشكلات ... الخ.

وعلى ضوء التجارب والخبرات السابقة للنهوض بالريف والقرية المصرية والاستفادة من مدعمات نجاحها والوقوف على العوامل والمعوقات التى أدت إلى فشل بعضها وعدم تحقيقها لأهدافها .. قام جهاز إعادة بناء وتنمية القرية المصرية بطرح تصور ورؤية متكاملة للتنمية الريفية تقوم على المشاركة الشعبية وتعمل مع تضافر الجهود والأنشطة الحكومية المقدمة للريف فى تناسق وتناغم ومنع التضارب والتداخل والازدواجية فى الخدمات المقدمة، فوضع البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة وأطلق عليه " شروق ".

وفيما يلي سوف نستعرض برنامج شروق من حيث مفهومه للتنمية الريفية المتكاملة وأهدافها، وأساليب العمل ومنهجيته، ومجالات تنفيذ المشروعات والأجهزة المنفذة للبرنامج، والتتابع الزمني للبرنامج وتمويله، والرؤية المستقبلة لبرنامج شروق.

مفهوم برنامج شروق للتنمية الريفية المتكاملة:

ينصرف مفهوم التنمية الريفية المتكاملة وفقا لبرنامج شروق إلى عملية تغيير عميق تستهدف تحقيق تقدم شامل ومترابط فى كافة جوانب الحياة على مستوى المجتمع المحلى فى الريف المصري، وتنفيذ هذه العملية بواسطة المجتمع المحلى وعلى أساس المشاركة الديمقراطية وبمساعدة الحكومة ويبرز تحديد مفهوم التنمية الريفية على هذا النحو خاصيتها الديناميكية كعملية مستمرة تستهدف إحداث تغيرات تنموية متعددة الأبعاد فى الريف المصري، ومن ثم تتاح لسكان الريف وإمكانية تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعي المتواصل بالاعتماد على مبادراتهم وما يمكن تعبئته من مواردهم الذاتية بينما تلعب الحكومة دورا مكملا فى مجالات التنسيق والمساعدات المالية والفنية وبحكم أن برنامج شروق يقوم على المشاركة الشعبية فمن الممكن النظر اليه أيضا على أنه عملية سياسية شعبية توفر قنوات ديمقراطية لمشاركة سكان الريف فى عملية صنع القرارات (٨٥،٤).

والتنمية الريفية المتكاملة من منظور برنامج شروق تعرف علـــى أنـــها (٨،٨: ١٠):-

عملية، تغيير، ارتقائي، مخطط، للنهوض الشامل المتكامل، لجميـــع نواحـــي الحياة فى المجتمع المحلي، يقوم بها أبناؤه بنهج ديمقراطـــي، وبتكـــاتف المســـاعدات الحكومية.

ويشمل هذا المفهوم عشر مكونات متفاعلة آنيا، غير قابلة للتفرد أو الانفصال، هذه المكونات تحدد أن التنمية الريفية المتكاملة:-

١-**عملية** : اى سلسلة متتالية من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة.

٢-**تغيير** : حيث تنقل المجتمع المحلى إراديا وقصدا من حال إلى حال.

٣-**ارتقائي**: حيث الحال الجديد للمجتمع أفضل من حاله السابق بمعايير المثل العليـــا المستمدة من القيم الروحية مثل الحق ،الخير، العدل ، الجمال، الأمان. وهو ارتقاء مستمر حيث يفضى كل مستوى يتحقق إلى طموح جديد لمستوى أعلى بما يفـــرض استمرارية واستدامة وتواصل التنمية.

٤-**مخطط** : أى مرتبة ومنسقة الخطي، محسوبة التوقعات تكلفـــة وعوائـــد، تتـــوزع خلالها الأدوار والمسئوليات فى برنامج زمنـــي، قابلـــه لقيـــاس النتـــائج وتقييـــم الإنجازات .

٥-**نهوض شامل**: أى تغييرا إيجابيا كليا أو عاما وليس جزئيا أو قطاعيا، ومـــن ثـــم يتناول التغيير النسق المجتمعي المحلي-بمختلف نظمه الفرعية- من ناحيتي البنـــاء والوظائف فى آن واحد.

٦-**نهوض متكامل**: أى أن أوجه التغيير متداخلة مترابطة عضويا، تكمل عناصرهـــا بعضها بعضا فى منظومة كلية، تمتد كي تكون التنمية الريفية متكاملة مع التنميـــة القومية.

٧-**تغطى جميع نواحي الحياة في المجتمع المحلي:** اقتصاديا ، واجتماعيا وثقافيا، وبيئيا، في تزامن أني متسق متوازن الاهتمام ، بما يتضمنه من استدامة وتواصل التنمية لصالح الجيل الراهن والأجيال التالية.

٨-**يقوم بها أبناء المجتمع المحلي:** حيث يعتمد التغيير التنموي أساسا على المشاركة الشعبية الفعالة فكرا وتخطيطا وتنفيذا، في إطار منظم يعبئ ويوظف الموارد المحلية المتاحة.

٩-**تتم بنهج ديمقراطي:** بما يتيح إسهام كافة أبناء المجتمع المحلي- بالرأي والفعل- في جهود تنميته، على أساس من تكافؤ الفرص، ومن خلال القبول والإقناع، وبما يحقق عدالة المشاركة في تحمل أعباء التنمية، وأيضا عدالة توزيع عوائدها.

١٠- للجهود الأهلية والتي تعد هي الأصل والأساس: كما أن الجهود الحكومية أيا كانت أشكالها ومصادرها يجب أن تكون مترابطة ومتكاملة فيما بينها ، وتؤكد على تعميق اللامركزية تخطيطا وتنفيذا.

فلسفة البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة (شروق)

لقد تم تصميم برنامج شروق على ضوء الاستفادة من خبرات الماضي الناجمة عن المحاولات السابقة(برامج/مشروعات/تجارب) التي بذلت للنهوض بالريف المصري.، والتي أفرزت فكرة مفادها ضرورة تكامل واتساق برامج ومشروعات النهوض بالريف المصري. حيث أن المحاولات السابقة كانت قطاعية أو أحادية الجانب فلم يكتب لها النجاح ولم تحقق أهدافها، فضلا عن كونها تجاهلت المشاركة الشعبية فلم تلقى استعداد من قبل سكان الريف لقبولها ودعمها.

وفي عام ١٩٩٤ بدأ جهاز إعادة بناء وتنمية القرية برنامجا شاملا ومتوازنا للتنمية الريفية المتكاملة أطلق عليه اسم " شروق" ويبلور هذا البرنامج رؤية استراتيجية للتنمية في المجتمع الريفي على أساس خطة متكاملة لتنمية القرية (٨٥،٤).

ولقد أطلق على البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة اسم "شروق" أملا أن يكون تنفيذه إيذانا بشروق عهد جديد يشهد فيه الريف تنمية حقيقية تكون محور الارتكاز للنهضة المصرية الحديثة المنشودة (٨، صفحة التقديم).

ويتمثل البعد الفلسفي لهذه الرؤية فى النظر إلى التنمية الريفية على أنها شأن عام يتضمن تعبئة الناس لتنمية قائمة على المشاركة، وتتقدم فى مسارها وفقا للأولويات المحلية كما يعبر عنها أعضاء المجتمع المحلي فى اختياراتهم، ثم يعقب ذلك التخطيط فى نفس الموقع ثم التنفيذ والمتابعة، التى تضمن تقيما مستمرا للأداء، وتؤدى الدولة دورا استشاريا فى هذه العملية من خلال جهاز إعادة بناء وتنمية القرية، مع التزامها بتقديم دعم مالي وفني دون أن يترتب على ذلك الانتقاص من صفة الديمقراطية لبرنامج شروق (٤،٨٥).

أهداف التنمية الريفية المتكاملة (٨،١٠ :١٣):-

تتمثل أهداف التنمية الريفية المتكاملة فى هدف استراتيجي ومجموعة من الأهداف الوسيطة يمكن عرضها على النحو التالي:-

أولا: الهدف الاستراتيجي (بعيد المدى):-

ويتضمن شقين يجب أن يتحققا معا فى تزامن آنيا وهما:-

١-التقدم المستمر فى مستوى نوعية الحياة لجميع أبناء المجتمع المحلي.

٢-الارتقاء المتوالي بمستوى مشاركتهم الفعالة فى إحداث هذا التقدم.

وللتأكيد : فإن الشق الثاني وإن كان يمثل وسيلة للتنمية فهو أيضا هدفا جوهريا لها لا يمكن التغاضي عنه.

وتحقيقا لاستمرارية التقدم فى نوعية الحياة وتوالى الارتقاء بالمشاركة الشعبية فى إحداثه ، فإن تغييرات جذرية فى بناء ووظائف النسق المجتمعي المحلى ونظمه الفرعية يجب أن تتحقق كأهداف وسيطة أو عامة وتشمل هذه الأهداف العامة ما يتعلق

بتنمية كل من الموارد المادية والموارد البشرية، والموارد المؤسسية في المجتمع المحلي.

ثانيا: الأهداف الوسيطة:-

وتتضمن مجموعة الأهداف التالية:-

(أ) تنمية الموارد المادية المحلية:-

١-زيادة الموارد المادية المتاحة، ورفع كفاءة استخداماتها.

٢-استمرارية قدرة المواد المادية المتاحة على التجدد المستقبلي وتواصل تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة والقادمة.

٣-التحسين المستمر لمستوى البيئة والمعيشة للمواطنين ، خلال إصحاح شامل وعادل لهذه البيئة.

٤-زيادة متوسط الدخل الحقيقي للمواطنين ، وتقريب الفوارق الداخلية فيما بينهم.

٥-زيادة فرص العمل المستقر والمنتج.

٦-تنويع مصادر الدخل المحلي.

(ب) تنمية الموارد البشرية المحلية:-

١-ضبط معدلات النمو العددي لتتناسب مع معدلات نمو الموارد المادية المتاحة.

٢-التوزيع الجغرافي للسكان بما يناسب التوزيع الطبيعي للموارد المادية المتاحة.

٣-رفع مستوى الخصائص النوعية للمواطن وخاصة الصحية والتعليمية والمهارية، خلال رفع كمي ونوعي وعدالة توافر خدمات التنمية البشرية.

٤-الارتقاء بالنظام القيمي، وترسيخ موضوعية التوجهات الفكرية، وإعـلاء الشعور الفردى بالمسئولية المجتمعية، وممارسته العملية خلال المشـاركة الشعبية المنظمة.

٥-المشاركة الفعالة للمرأة فى جهود التنمية، وتعظيم الاعتماد على الشـباب فى كافة مناشطها، وتحقيق أمان الطفولة، وإدمـاج الفئـات الاجتماعيـة الهامشية.

(حـ) تنمية الموارد المؤسسية:-

١-الزيادة المستمرة فى الاعتماد على المشاركة الشعبية فى تحقيـق التنميـة المحلية، خلال رفع كفاءة المنظمات الأهلية الاختيارية الديمقراطية ذاتيـة الاعتماد فى تعبئة وتنظيم هذه المشاركة، وعدالة اقتسام أعباء التنميـة ، وعدالة توزيع عوائدها.

٢-التعميق المستمر للامركزية التنمية المحلية، بالزيادة المضطـردة لأدوار ومسئوليات المنظمات المحلية فى هذه التنمية.

٣-تحقيق درجات أعلى للتساند الوظيفي والتكامل العضوي فيما بين الجـهود الحكومية، وبينها وبين الجهود الأهلية لمنظمة فى أنشطة التنمية المحلية.

٤-تحقيق درجات أعلى من التكامل القائم على العدالـة فيمـا بيـن تنميـة المجتمع المحلى وتنمية المجتمع القومي.

ويمكن بلورة الأهداف الاستراتيجية والوسيطة فى مجموعـة مـن الأهـداف المحددة على المستوى المحلي، وهى التى سيتم وضعها وتحديدها الكمي والكيفي علـى مستوى مجتمع محلى مستهدف على حدة فى إطار الأهداف العامة سالفة الذكر.

وسيقوم بوضع هذه الأهداف المحددة المجتمع المحلى المقصود مـن خـلال مشاركة شعبية منظمة أثناء تخطيط برنامجه المحلى للتنمية الريفية المتكاملـة، ومـن الضروري أن تتضمن هذه الأهداف المحلية مؤشرات تنموية محددة-ذات طبيعة كميـة كلما كان ذلك ممكنا- تبين المستويات المستهدف تحقيقها- وعلى الأقـل بمـا يعـادل

أهداف عقد الطفولة- وتغطي مختلف جوانب التنمية الريفية وعلى الأخص ما يتعلـق بما يلي:-

١-ترشيد استخدام وصيانة موارد البيئية الطبيعية.
٢-مياه الشرب والصرف الصحي.
٣-الاسكان الريفي.
٤-الطرق والمواصلات والاتصالات.
٥-الطاقة للإضاءة والتشغيل.
٦-الدفاع المدني.
٧-محو الأمية.
٨-خدمات التعليم النظامي.
٩- الخدمات الصحية.
١٠- تحسين المستوى الغذائي.
١١- خدمات رعاية الطفولة.
١٢- خدمات رعاية الأمومة.
١٣- تنظيم الأسرة.
١٤- الخدمات الروحية والدينية.
١٥- خدمات الإعلام والاتصال.
١٦- خدمات التأهيل والتدريب.
١٧- الخدمات الثقافية.
١٨- خدمات التكافل الاجتماعي.
١٩- خدمات الإدارة والأمن.
٢٠- خدمات العدالة.
٢١- خدمات الترويح.
٢٢- مشاركة المرأة.
٢٣- الخدمات الشبابية.

٢٤- زيادة الأنتاج المحلى الطبيعي.
٢٥- زيادة القيمة المضافة للإنتاج المحلى.
٢٦- زيادة القوى البشرية النشطة اقتصاديا.
٢٧- زيادة متوسط الدخل الفردى والأسري.
٢٨- تقريب الفوارق الداخلية الفردية والأسرية.
٢٩- تنويع مصادر الدخل المحلي.
٣٠- تصنيع الريف.
٣١- زيادة الاستثمار المحلي.
٣٢- إدماج الفئات الهامشية.
٣٣- المشاركة الشعبية.
٣٤- اللامركزية.
٣٥- فاعلية المنظمات الأهلية.
٣٦- الممارسة الديمقراطية.

الأساليب التنموية لبرنامج شروق (١٣،٨: ١٥):-

يصعب وضع قائمة محددة للأساليب التى يمكن اتباعها لتحقيق الأهداف التنموية فى " جميع " المجتمعات المحلية المستهدفة وذلك نظرا لأن " المشاركة الشعبية" تعد هدفا استراتيجيا للتنمية الريفية، وهى تختلف فى أنماطها المقبولة مجتمعيا من مجتمع ريفي لآخر حسب حجم ومستوى خبراته وثقافته المحلية وتراكيبه الاجتماعية لذلك، يمكن فقط وضع" إطار عام" محدد وحاكم يبين الحدود التى يجب أن تكون داخلها أساليب وطرق إنجاز الأهداف التنموية، بما يحقق أتساق هذه الأساليب مع تلك الأهداف أى تناسق الوسائل مع الغايات.

والإطار المحدد للأساليب التنموية يتضمن ما يلى:-

١-الاعتماد على استثارة القوى والدافعيات الداخلية المحلية كي تطالب بالتغيير التنموي وتحققه، وعدم فرض هذا التغيير من خارج المجتمع المحلي. ويشمل ذلك

الحالات التى تتطلب تدخلا تشريعيا أو تنظيميا من مستويات مركزية حيث يجب أن يأتي هذا التدخل من خلال استثارة مطالبة محلية واعية بمداه وأهدافه.

٢-الاعتماد فى استثارة المجتمع على الإقناع العقلي والمنطقي القائم على أسس موضوعية، وليس الإرغام أو القهر أو المصادرة على البدائل أو الاستمالة العاطفية المجردة غير المؤيدة بالمعايير الموضوعية.

٣-الاعتماد على المشاركة الشعبية المحلية المبنية على إذكاء الشعور بالمسئولية الفردية والجماعية عن التنمية الريفية لدى مواطني المجتمع المحلي، من خلال ممارستهم الفعلية لهذه المسئولية فى تخطط وتنفيذ وتقييم برامج وأنشطة التنمية المحلية.

٤-الاعتماد على العمل المجتمعي المؤسسي من خلال منظمات أهلية، طوعية (اختيارية)، ديمقراطية، ذاتية الاعتماد، لتقوم بتعبئة وحشد موارد المجتمع المحلى وتنظم المشاركة الشعبية فى جهود تنميته، وتحقيق عدالة اقتسام فرص وأعباء التنمية، وأيضا عدالة توزيع عوائدها بين كل أبناء المجتمع المحلى بمختلف فئاتهم، وتراعى العدالة بين حقوق الجيل الحاضر والأجيال التالية فى الفرص التنموية.

٥-الاعتماد على التكامل العضوي والتساند الوظيفي بين جميع أنشطة التنمية الريفية أيا كانت مصادرها والأطراف المسئولة عنها، شعبية أو حكومية، وتأكيد الإدراك المتبادل لهذا التكامل وجوهريته لدى كافة المشاركين فى تلك الأنشطة.

٦-الاعتماد على المنهج العلمي فى كافة مراحل إعداد وتخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطة التنمية الريفية، خلال معونة فنية تقدم للمجتمع المحلى بمفهوم تبادل الخبرة وليس فرضها.

٧-الجهود الحكومية فى أنشطة التنمية الريفية مكملة ومساعدة للجهود الأهلية غير الحكومية المنظمة، وتحقق تعميق اللامركزية، وعدالة توزيع الموارد القومية بين المجتمعات المحلية، وتقوم بأدوار تنفيذية فعالة فى الأنشطة التنموية ذات الطبيعة العامة، وتعمل باعتبارها سلطة اجتماعية مفوضة قابلة للمساءلة أمام المجتمع

المحلي، وترعى ضبط توجيهات وفاعليات التنمية المحلية فى إطار التنمية القومية والتشريعات والقوانين السارية.

٨-مهما كانت الأساليب التنموية المستخدمة، فإنها يجب أن تحافظ على فرص استدامة وتواصل واستمرارية التنمية مستقبلا مراعية العدالة بين حقوق الأجيال الحاضرة والأجيال القادمة.

٩-مهما كانت الأساليب التنموية المستخدمة فإنها يجب ألا تتعارض مع القيم الاجتماعية الأساسية للمجتمع المستمدة من عقيدته الدينية الخالصة النقية والتقاليد الاجتماعية الراسخة التى تحافظ على صلابة وتماسك ووحدة المجتمع.

١٠- تقدير أن التغيير التنموي عملية تراكمية تجرى خلال مدى زمني يختلف طوله بحسب الظروف الخاصة بكل مجتمع محلي ، ومن الضروري قبول هذا المدى الزمنى للتنمية دون تسرع يجهض فرصها.

منهجية العمل لبرنامج شروق (٨، ١٥: ١٨):-

على المستوى العام تشتمل المرحلة التنفيذية التجهيزية للبرنامج على ما يلي:-

١-بناء رأى عام مستنير وموضوعي يتبنى فكرة البرنامج القومي.

٢-بلورة آليات تحقق تكامل الأنشطة الحكومية والشعبية فى التنمية الريفية، وذلك على المستوى القومي والإقليمي والمحلي.

٣-إعداد القيادات المسئولة عن توجيه الجهود الحكومية والشعبية فى البرنامج.

٤-الدعم الفنى لإعداد مخطط البرنامج القومي وبرمجته الزمنية حتى نهاية العقد على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي.

وعلى المستوى الخاص فى كل وحدة محلية ريفية ينفذ بها البرنامج وتشمل منهجية البرنامج المراحل الخمس التالية :-

المرحلة الأولي: الاستكشاف والتحليل:-

وتستهدف رسم خريطة اقتصادية اجتماعية للمجتمع الريفي المحلي ويتضمن ذلك جمع وتحليل معلومات عن:

١-الموارد الطبيعية والمادية المتاحة واوجه وتقنيات استغلالها الراهن.
٢-الموارد البشرية وخصائصها وأنشطتها.
٣-الخدمات المتاحة كما ونوعا.
٤-المنظمات الاجتماعية الأهلية (غير الحكومية) ومواردها المادية والبشرية وأنشطتها.
٥-النسق الاجتماعي القائم (القيم – التقاليد والعادات – الفئات الاجتماعية – بناء القوة والاتصال).
٦-الخبرة التنموية السابقة لدى المجتمع المحلي.

المرحلة الثانية: استثارة المجتمع:-

وتستهدف تركيز انتباه المجتمع المحلى على إمكانياته وموارده غير المستغلة بكفاءة ومشاكله واحتياجاته التنموية، واستثارة مشاركة أبنائه للتفكير فى كيفية تحسين الأوضاع من خلال جهودهم الذاتية بالدرجة الأولي ومساندة الحكومة بالدرجة الثانية وتشمل المرحلة:

١-عرض نتائج مرحلة الاستكشاف والتحليل على القيادات المحلية لبلورة توجهات عامة ومشتركة لديهم.
٢-عرض نتائج مرحلة الاستكشاف والتحليل على القاعدة العريضة من أهالي المجتمع خلال لقاءات قطاعية وجغرافية.
٣-إحاطة أبناء المجتمع بنماذج وخبرات تنموية مطبقة فعلا فى مجتمعات محلية مشابهة (داخليا وخارجيا).
٤-تنشيط ذاكرة المجتمع بخبراته التنموية السابقة وربطها لفرص جديدة للتنمية المحلية.

المرحلة الثالثة: التخطيط للتنمية الريفية:-

وتستهدف وضع خطة للتنمية الريفية المتكاملة تحقق تطلعات أبناء المجتمع المحلى بكافة تفصيلاتها الفنية وبرمجتها الزمنية وتوزيع أدوارها على المنظمات والأفراد المشاركة فى تنفيذها وتشمل المرحلة:

١-بلورة قائمة متفق عليها للمشاكل والفجوات التي كشفت عنها مرحلة الاستكشاف والتحليل.

٢-ترتيب أولويات المشاكل وفقا للإمكانيات الذاتية والحكومية المتاحة لمواجهتها.

٣-تحديد طبيعة البرامج التنموية التى يمكن إقتراحها للتغلب على المشاكل وفق أولوياتها، والمشروعات التى يمكن أن تتضمنها هذه البرامج.

٤-دراسة الجدوى الفنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لكل مشروع مرشح كي تتضمنه خطة التنمية المحلية.

٥-وضع التصور النهائي لخطة التنمية المحلية متضمنة فقط المشروعات ذات الجدوى.

٦-توزيع الأدوار والمسئوليات عن التنفيذ وفق برامجها الزمنية على المنظمات والأفراد المشاركة.

المرحلة الرابعة: التنفيذ:-

وتستهدف ترجمة خطة التنمية الريفية المحلية وبرامجها ومشروعاتها إلى واقع عملي خلال قيام كل منظمة وفرد بمهامه وأدواره حسب الخطة ووفق تتابعها الزمني.

المرحلة الخامسة: التقييم:

وتستهدف قياس وتقدير كم ونوعية ما تم إنجازه من أهداف خطة التنمية المحلية، وهى مرحلة لا تقع فقط فى نهاية البرنامج أو بعد تنفيذه، بل إنها مطلوبة لكل مرحلة من مراحل العمل التنموي الأربع السابقة.

مكونات برنامج شروق (٤، ٨٨):-

- البنية الأساسية ٣٣,١%.
- التنمية الاقتصادية ٤٣,٣%.
- التنمية البشرية والمؤسسية ٢٣,٦%.

مجالات المشروعات فى خطط التنمية الريفية (٨، ١٨: ٢٠):-

مع التأكيد على خصوصية ظروف كل مجتمع محلـي مسـتهدف بالبرنـامج وضرورة أن تكون خطة التنمية الريفية فى إطـاره محليـة البنـاء والتشـكيل ، وأن المشروعات التى ستدرج فيها ستكون خاضعة مسبقا لدراسات جـدوى فنيـة وماليـة واقتصادية واجتماعية، وبيئية فإنه يمكن وضع إطـار عـام لمجـالات المشـروعات التنموية الريفية وطرح بعض أمثلة لهذه المشروعات على النحو التالي:

(أ)- مشروعات البنية الأساسية ومن نماذجها:-

١- مياة الشرب
٢- الصرف الصحي.
٣- الطرق.
٤- المعديات والكباري.
٥- الكهرباء والطاقة.
٦- الدفاع المدني.
٧- النظافة والتجميل.
٨- التخطيط العمراني.
٩- البريد والاتصالات.
١٠- الأسواق العامة.
١١- نقاط الذبيح.
١٢- خدمات الأمن.
١٣- مركز المعلومات.
١٤- معالجة المخلفات البشرية (القمامة).
١٥- الخدمات التعليمية.
١٦- الخدمات الصحية.
١٧- الخدمات الروحانية (دور العبادة)
١٨- خدمات الرى والصرف العام.
١٩- حماية البيئة.

(ب)-مشروعات تنمية اجتماعية ومن نماذجها:-

١- رعاية الطفولة والأمومة
٢- الإذاعة الريفية.
٣- مراكز الإسعاف.
٤- أندية نسائية..
٥- دور حضانة.
٦- مراكز تدريب مهني.
٧- مكتبة ريفية.
٨- توجيه أسري.
٩- محو أمية.
١٠- تأمين اجتماعي تكميلي.
١١- تكافل اجتماعي.
١٢- رعاية معوقين.

١٣- تنظيم الأسرة.
١٤- جريدة القرية.
١٥- رعاية المواهب.
١٦- أندية استماع ومشاهدة
١٧- مراكز شباب.
١٨- متحف القرية ومعرضها الدائم.
١٩- دار مناسبات.
٢٠- رحلات الحج والعمرة.
٢١- برامج الأصطياف والإجازات.
٢٢- فصول تقوية.
٢٣- فنون شعبية.
٢٤- احتفالات بمناسبات وطنية ومحلية.

(حـ)- مشروعات تنمية اقتصادية ومن نماذجها:-

١- تحسين ورفع خصوبة الأراضي.
٢- الصرف المغطي.
٣- تطهير المراوي والمصارف الخاصة.
٤- الميكنة الزراعية.
٥- الزراعات المحمية.
٦- الإرشاد الزراعي.
٧- الخدمات البيطرية.
٨- المقاومة الزراعية الجماعية.
٩- تسمين ماشية.
١٠- إنتاج داجني.
١١- تصنيع أعلاف.
١٢- تصنيع مخلفات الحقل.
١٣- تجهيز منتجات زراعية للتسويق.
١٤- تسويق تعاوني للحاصلات الزراعية.
١٥- إنتاج عسل.
١٦- تربية أسماك.
١٧- إنتاج حرير طبيعي.
١٨- تصنيع ألبان.
١٩- تقطير زيوت نباتية.
٢٠- صناعة بيئية (جريد، كليم ، فخار).
٢١- ملابس جاهزة.
٢٢- تريكو ونسيج.
٢٣- صناعات خشبية.
٢٤- صناعات جلدية.
٢٥- صناعات بلاستيك.
٢٦- صناعات رخام وبلاط.
٢٧- صناعة ثلج.
٢٨- صناعات هندسية ومعدنية.
٢٩- صناعات دقيقة وإليكترونية.
٣٠- مراكز خدمات آلية.
٣١- مراكز إصلاح وصيانة.
٣٢- محطات وقود وتشحيم.
٣٣- نقل ركاب.
٣٤- نقل بضائع.
٣٥- منافذ توزيع متنوعة.
٣٦- سياحة ريفية.

الأجهزة المسئولة عن برنامج شروق (٢٠٠٨ : ٢٧):-

نظرا لقومية البرنامج واتساع نطاق أهدافه بما يدخل في مسئوليات جهات عديدة فى الدولة، فإنه لا يمكن انفراد طرف واحد بتخطيطه والاضطلاع بمسئولية تنفيذه.

وفى نفس الوقت فإن تعدد هذه الجهات التى يدخل البرنامج فى نطاق مسئوليتها يفرض ضرورة وجود آليات تحقق العمل التكاملي المنسق بين جهود كافة تلك الجهات وذلك على المستوى القومي والإقليمي (المحافظات) والمحلى القروي.

أولا: اللجنة القومية للتنمية الريفية:-

وهى آلية العمل التكاملي للبرنامج على المستوى القومي، ويقترح تشكيلها بقرار من السيد رئيس مجلس الوزراء برئاسة شخصية قيادية سياسية وتضم فى عضويتها السادة الوزراء المعنيين والمحافظين ورؤساء الأقاليم التخطيطية وممثلين للمنظمات الأهلية وعدد من الخبراء، ويتولى جهاز بناء وتنمية القرية المصرية مهام الأمانة الفنية لهذه اللجنة القومية.

وتختص اللجنة القومية للتنمية الريفية (على الأقل) بالمهام التالية:-

١-وضع الاستراتيجية الشاملة للتنمية الريفية وفق فلسفة واضحة.
٢-وضع الخطة العامة للبرنامج القومي للتنمية الريفية فى إطار الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة.
٣-تخصيص أنصبة الأقاليم والمحافظات من الموارد المالية القومية المتاحة لتنفيذ البرنامج.
٤-تحقيق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج القومي.
٥-متابعة مراحل تنفيذ البرنامج وتقييمه المستمر.

٦-اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج وحل ما قد يقابله من عقبات.

٧-اقتراح التعديلات أو التغييرات التشريعية والمؤسسية التى قد تتطلبها حاجة البرنامج وعرضها على السلطات الدستورية المسئولة عن إصدارها.

ثانيا: جهاز بناء وتنمية القرية المصرية:-

ويقوم بمهام الأمانة الفنية للجنة القومية للتنمية الريفية، خلال لجان نوعية وقطاعية يشترك فى عضويتها ممثلين للجهات ذات العلاقة ويتولى الجهاز بصفة خاصة:-

١-التحضير والإعداد الفنى لما يتم عرضه على اللجنة القومية وفق اختصاصاتها.

٢-متابعة تنفيذ قرارات اللجنة القومية ورفع النتائج إليها.

٣-تنفيذ الدراسات والبرامج التدريبية والاتصالية المتعلقة بالبرنامج وفق ما تعتمده اللجنة القومية، وما قد تعهد به إليه اللجنة من مهام تتيح فرص أفضل لنجاح البرنامج.

ثالثا: لجنة التنمية الريفية بالمحافظة:-

وهى آلية العمل التكاملي للبرنامج على المستوى الإقليمي، وتشكل فى كل محافظة بقرار من محافظها وبرئاسته، وتضم فى عضويتها القيادات التنفيذية والشعبية وممثلين للمنظمات الأهلية وعدد من الخبراء، وتتولى إدارة بناء وتنمية القرية بالمحافظة مهام الأمانة الفنية لهذه اللجنة الإقليمية.

وتختص لجنة التنمية الريفية بالمحافظة (على الأقل) بالمهام التالية:-

١-وضع الخطة الإقليمية لتنفيذ البرنامج القومي بالمحافظة فى إطار الخطة العامة للبرنامج التى أقرتها اللجنة القومية.

٢-تخصيص أنصبة الوحدات المحلية القروية بالمحافظة من الموارد المالية القومية التى خصصت للمحافظة لتنفيذ البرنامج.

٣-تحقيق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين جهود كافة الجهات ذات العلاقة بتنفيذ البرنامج على المستوى الإقليمي.

٤-متابعة وتقييم مراحل تنفيذ البرنامج.

٥-اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج وحل ما قد يعترضه من مشكلات.

٦-رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح البرنامج إلى اللجنة القومية.

رابعا: إدارة بناء وتنمية القرية بالمحافظة:-

وتقوم بمهام الأمانة العامة للجنة التنمية الريفية بالمحافظة، وذلك خلال تعاون وثيق مع جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، ، أيضا من خلال تنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة بالبرنامج على مستوى المحافظة ـ وتتولى الإدارة بصفة خاصة ما يلي:-

١-التحضير والإعداد الفنى لما يتم عرضه على لجنة التنمية الريفية بالمحافظة.

٢-متابعة تنفيذ قرارات لجنة التنمية الريفية بالمحافظة ورفع النتائج إليها.

٣-ما قد تعهد به إليها لجنة المحافظة من مهام فى تنفيذ البرنامج.

خامسا: لجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية القروية:-

وهى آلية العمل التكاملي للبرنامج على المستوى المحلى القاعدي وتشكل فى كل وحدة محلية قروية (أو ظهير ريفي بالمحافظة حسب الأحوال) بقرار من المحافظ برئاسة رئيس الوحدة المحلية القروية وتضم مسئولي الأجهزة التنفيذية وممثلي المنظمات الشعبية والأهلية والقيادات الطبيعية، وخبراء، ويتولى أمانتها قسم تنمية القرية بالوحدة المحلية القروية.

وتختص لجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية القروية (على الأقل) بالمهام التالية:-

١-وضع خطة التنمية الريفية المحلية فى إطار خطة التنمية الريفية التى أقرتها لجنة المحافظة، ويشمل ذلك تفاصيل البرامج والمشروعات والأنشطة التنموية المحلية

بما يحقق كفاءة استغلال الموارد المتاحة سواء الذاتية منها أو المخصصة من المستوى الأعلى.

٢-توزيع الأدوار والمسئوليات على كافة الأجهزة والمؤسسات والمنظمات الشعبية والحكومية والمنوط بها تنفيذ البرامج والمشروعات والأنشطة الواردة فى خطة التنمية الريفية المحلية بما يحقق أعلى درجات التنسيق والتكامل بين هذه الجهات.

٣-متابعة وتقييم مراحل تنفيذ البرنامج على المستوى المحلي.

٤-اتخاذ القرارات والإجراءات المحققة لتيسير تنفيذ البرنامج وحل ما قد يعترضه من عقبات.

٥-رفع ما قد تراه من مقترحات وتوصيات لتحقيق مزيد من فرص نجاح البرنامج إلى لجنة المحافظة.

سادسا: قسم بناء وتنمية القرية بالوحدة المحلية القروية:-

ويقوم بمهام الأمانة الفنية للجنة التنمية الريفية بالوحدة المحلية وذلك من خلال تعاون وثيق مع كل من إدارة بناء وتنمية القرية بالمحافظة وجهاز بناء وتنمية القرية المصرية ويتولى القسم بصفة خاصة:-

١-التحضير لما يتم عرضه على لجنة التنمية الريفية المحلية.

٢-متابعة تنفيذ قرارات لجنة التنمية الريفية المحلية ورفع النتائج اليها.

٣- ما قد تعهد به اليه لجنة التنمية الريفية المحلية من مهام فى تنفيذ البرنامج.

سابعا: الوزارات والجهات المركزية:-

من خلال التنسيق والتكامل فى إطار اللجنة القومية للتنمية الريفية ، وبالتعاون الوثيق مع جهاز بناء وتنمية القرية كأمانة فنية لهذه اللجنة، تتولى الوزارات والجهات المركزية المهام التالية على الأقل بالنسبة للبرنامج:-

١-المشاركة فى وضع الخطة العامة للبرنامج على المستوى القومي.

٢-المشاركة- من خلال المديريات والفروع الإقليمية- فى وضع الخطة الإقليمية للبرنامج على مستوى المحافظة.

٣-المشاركة-من خلال ممثليها التنفيذيين على المستوى المحلي- في وضع خطة التنمية الريفية على المستوى المحلى القروي.

٤-المشاركة في توفير الدعم والإشراف الفنى بما يكفل نجاح تنفيذ البرنامج على كافة المستويات (القومي، الإقليمي، المحلي).

٥-النقل المتواصل لاختصاصات تخطيط وتنفيذ مشروعات هذه الوزارات والجهات المركزية والتى لازالت تحتفظ مركزيا بمسئولية تنفيذها في النطاق الجغرافي للقري، وذلك إلى السلطات المحلية بما يحقق التعميق المتواصل للامركزية التخطيط والتنفيذ، وأيضا بما يدعم فرص جذب المشاركة الشعبية للإسهام في هذا التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلى القروي.

٦-بوجه خاص تتولى وزارات التخطيط والتعاون الدولي والمالية مهام العمل على توفير الاعتمادات المالية الحكومية والموارد الأجنبية الممكن تدبيرها وذلك لتمويل احتياجات البرنامج على المستويين المركزي والإقليمي في إطار السياسات والخطط التى تقرها اللجنة القومية للتنمية الريفية واللجان الإقليمية لها، بما يسمح لهذين المستويين (المركزي والإقليمي) بتخصيص قدر محدود من هذه الموارد (الحكومية والأجنبية) وذلك للمستوى المحلى القروي بما يتيح للجان المحلية للتنمية الريفية وضع خططها التنموية المحلية في ضوء هذه الموارد المخصصة وأن تقرر على مستواها حجم المشاركة الشعبية والموارد والإسهامات الذاتية التى سيمكن تعبئتها لتحقيق أهداف التنمية الريفية على المستوى المحلي.

ثامنا: الجامعات ومراكز البحث العلمي:-

وتتولى توفير الدعم الفنى المطلوب لتنفيذ البرنامج وخططه ومشروعاته على كافة مستوياته وعلى الأخص المستوى المحلى القروي خلال مجموعات خبرة فنية متكاملة التخصصات تعمل بالتعاون الوثيق مع جهاز بناء وتنمية القرية المصرية كأمانة فنية للجنة القومية للتنمية الريفية.

تاسعا: المنظمات الأهلية غير الحكومية:-

مثل التعاونيات والجمعيات الأهلية بأنواعها، وتتولى:-

١-الإسهام فى تعبئة وتحريك منظم للمشاركة الشعبية فى تخطيط وتنفيـــذ البرنـــامج وخططه على المستوى المحلى القروي.

٢-التنفيذ الميداني للمشروعات والأنشطة الواردة فى خطة التنمية الريفية المحلية التى تقع فى نطاق أغراضها القانونية.

عاشرا: صندوق التنمية المحلية:-

التابع لجهاز بناء وتنمية القرية المصرية ويعمل كآلية إقراض للمشـــــروعات والأنشطة ذات العائد المالي التى يتم تنفيذها فى المستوى المحلى حسب الخطط المحلية للتنمية الريفية من خلال المواطنين والمنظمات الأهلية غير الحكومية.

حادي عشر: جهات المعونة الأجنبية:-

وسيكون من المهم اجتذاب هذه الجهات لكى تسهم فى نجـاح البرنـــامج مـــن خلال مشاركتها فى الدعم المادي والفنى لتنفيذ مشروعات محددة فيه.

وفى إطار الخطة العامة التى ستضعها اللجنة القومية للتنمية الريفية، فإنه مـــن الواجب طرح مجموعة محددة من المشروعات الممكن أن تسهم فى تنفيذهـــا جـــهات المعونة الأجنبية وتشمل (على الأقل) المشروعات التالية:-

١-مشروع البنية الأساسية الريفية.
٢-مشروع تحسين خدمات التنمية البشرية الريفية.
٣-مشروع تنمية الاقتصاد الريفي.
٤-مشروع رعاية الطفولة الريفية.
٥-مشروع تنمية المرأة الريفية.
٦-مشروع تنمية الشباب الريفي.
٧-مشروع تنمية المؤسسات الريفية.

٨-مشروع قاعدة المعلومات الريفية.

بحيث يتم تنفيذ هذه المشروعات فى الوحدات المحلية القروية التى يطبق فيها البرنامج حسب مراحله الزمنية وفى إطار التنسيق الذى ستقوم به اللجنة القومية للتنمية الريفية، ومن خلال التعاون الوثيق بمفهوم تكاملي بين كافة الجهات المصرية الحكومية والأهلية ذات العلاقة بتنفيذ المشروعات الممولة من جهات أجنبية والمنفذة فى الريف المصري، يتم بلورة إطار مؤسسي موحد لكل من المشروعات المتشابهة الأغراض أو المجموعات المستهدفة بغض النظر عن تعدد جهات المعونة الأجنبية لها، بما يكفل أقصى استفادة ممكنة من هذه المعونات الخارجية وتوظيفها لتحقيق الاستراتيجية الشاملة والخطة العامة للتنمية الريفية والتى ستضعها اللجنة القومية.

شروق كبرنامج طويل الأجل:-

صمم برنامج شروق لينفذ على مراحل تغطي الفترة من (١٩٩٤-٢٠١٧) وهذه الفترة تتوافق بالتقريب مع الخطط الخمسية المتوقع تنفيذها حتى عام ٢٠١٧ ، ويشمل هذا المنظور بعيد المدى على أربع مراحل يتم من خلالها تنفيذ برنامج شروق، وهذه المراحل تتمثل فى (٨٦،٤ : ٨٧):-

أولا: مرحلة الإرساء (١٩٩٤-٢٠٠٢):-

كان من المقرر أن تغطى السنة الأولي لبرنامج شروق ٢٦ وحدة قروية محلية بواقع وحدة من كل محافظة، وقد تمثل المعياران الرئيسيان لاختيار هذه الوحدات فى نقص الخدمات، واستعداد الأهالي للمساهمة فى جهد التنمية المحلية، وكان من المقرر أن يزداد عدد الوحدات القروية المحلية التى يغطيها البرنامج بالتدريج بحيث تتم تغطية كل القرى المصرية خلال سبع سنوات.

وفى هذه المرحلة فإن أنشطة التنمية المحلية تركز على الحاجات المحلية العاجلة كما يعبر عنها القرويين أنفسهم، وقد اعتبرت الاستجابة لمطالب السكان المحليين خطوة ضرورية لاكتساب ثقة الناس وتعبئة جهودهم الشعبية لمراحل البرنامج التالية:-

ويوضح الجدول التالي التتابع الزمني لتنفيذ برنامج شروق خلال هذه المرحلة

السنوات	العدد التراكمي للوحدات الريفية التى يغطيها البرنامج		الوحدات الجاري تنفيذ مشروعات بها	الوحدات الجاري إعداد خطط ومشروعات لها
	وحدات محلية	قري		
١٩٩٥/٩٤	٨٣	٤٠٧	٥٧	٢٦
١٩٩٦/٩٥	١٦١	٧٨٠	٨٣	٧٨
١٩٩٧/٩٦	٢٦٥	٢٠٩٠	١٦١	١٠٤
١٩٩٨/٩٧	٤٧٣	٢٣١٠	٢٦٥	٢٠٨
١٩٩٩/٩٨	٦٨١	٣٣٤٠	٤٧٣	٢٠٨
٢٠٠٠/٩٩	٨٨٩	٤٣٥٠	٦٨١	٢٠٨
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٠٦٠	٤٨٠٠	٨٨٩	١٧١
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٠٦٠	٤٨٠٠	١٠٦٠	-

ثانيا: مرحلة الانطلاق (٢٠٠٢-٢٠٠٧):-

بعد أن يغطى برنامج شروق فى مرحلته الأولـى (الإرساء) كل القـرى المصرية، ينتقل الى المرحلة الثانية (الانطلاق) وفى هـذه المرحلـة يستمر عمـل البرنامج فى مجالات التنمية الأربعة وهى:-

- البنية الأساسية.
- تنمية الموارد البشرية.
- التنمية الاقتصادية.
- التنمية المؤسسية.

وفضلا عن ذلك سوف يمتد اهتمام البرنامج إلى تحقيق تناسق التنمية وتكاملها على مستويات القرية والمراكز والمحافظة، ثم على المستوى القومـي، مـع تركـيز خاص على استكمال شبكة البنية الأساسية والارتقاء بها فى كل القـرى والتجمعـات السكنية الصغيرة، وسوف يتم بقدر الإمكان- ربط هذه التجمعات بما فيها الكفور بشبكة

خدمات التنمية البشرية، وكذلك سوف تضخ الاستثمارات فى أنشطة اقتصادية متكاملة بطبيعتها على المستوى المحلى حتى يمكن خلق المزيد من الوظائف، وزيادة الانتاج والإنتاجية، وتحسين نوع المنتجات الزراعية على نحو يزيد من فرصتها التسويقية داخل الوطن وخارجه.

ثالثا: مرحلة التوهج (٢٠٠٧-٢٠١٢):-

تعد هذه المرحلة فى الواقع استمرار لمرحلة الانطلاق مع اختلافين جوهريين يتمثل أولهما أن التمويل الذاتي للمشروعات التى ستنفذ فى هذه المرحلة يتوقع أن يفوق مساهمة الدولة وثانيهما يتمثل فى أن توزيع الاستثمارات سوف يعكس تفضيلا أكبر لمشروعات التنمية الاقتصادية.

وتنبع هذه التطلعات مما يتوقع بأن يكون للمرحلتين الأولي والثانية من تأثير إيجابي على رغبة أهالي الريف فى مزيد من المساهمة فى تنمية مجتمعاتهم المحلية من جهة، وعلى المتاح من مشروعات البنية الأساسية من جهة أخري.

رابعا: مرحلة الاستدامة (٢٠١٢-٢٠١٧):-

سيكون التركيز فى هذه المرحلة على إطلاق قوى النمو الذاتية الكامنة فى المجتمع المحلى، مما ينقل القرية إلى عصر الازدهار والرفاهية وذلك ما سيتحقق فى إطار التنمية المستمرة والمتواصلة التى تجدد الموارد المادية- طبيعية كانت أم من صنع الانسان- والموارد البشرية لصالح سكان الريف واندماجهم فى المجتمع الأكبر على المستوى القومي.

ويتوقع بنهاية هذه المرحلة أن يكون برنامج شروق قد نجح في تزويد الريف المصري بقوى ذاتية وديناميكية قادرة على مواصلة التنمية الريفية والمحافظة على مواكبتها للتنمية القومية مع حماية النمو الحضري من الآثار السلبية للهجرة من الريف.

تمويل برنامج شروق (٤ ، ٨٧):-

لقد كان من المتوقع عند بدء برنامج شروق ، وفى ضوء انخفاض مستوى الدخل فى المناطق الريفية ألا يكون المساهمات المالية المحلية كبيرة (حوالي٢٧% من [illegible])، ولذلك كان البرنامج يولى اهتماما أكبر فى المرحلة الأولي [illegible] ت التى ستساعد على رفع دخول الريفيين مع تفضيل أن تكون مثل هذه المشروعات التى تنشأ على مستوى القرية على درجة عالية من التكامل سواء فيما بينها أو مع البيئة الاقتصادية المحلية.

ولقد أتسع اهتمام البرنامج خلال هذه المرحلة ليشمل المكونات الثلاثة الأخرى للتنمية الريفية المتكاملة وهى التنمية البيئية، وتنمية الموارد البشرية، والتنمية المؤسسية وهكذا يتأكد دعم البرنامج لمشاركة الناس فى كل الأنشطة والمراحل التى [illegible] ا هذه المجالات.

ورغم أن اللامركزية والمشاركة الشعبية تمثلان محورا للفكرة الأساسية الكامنة وراء برنامج شروق إلا أنه يمكن اعتبار الاعتمادات الحكومية المخصصة فى موازنات الوزارات والمحافظات لتوفير خدمات معينة للريف انعكاسا لمدى الاعتماد على ما تستطيع أن تسهم به الحكومة فى البرنامج، وعن طريق آليات البرنامج للتنسيق والتكامل سوف تعبأ هذه المخصصات الحكومية لصالح تنفيذه خلال مراحله المتعاقبة.

وتقدر القيمة الإجمالية للاستثمارات المطلوبة للبرنامج حتى سنة ٢٠١٧ حوالي ٢٦٧ بليون جنيه مصري، موزعة على النحو التالي:-

مساهمات الحكومة	٣٢,٩%.
مساهمات القروض	٢٥,١%.
مساهمات المشاركة الأهلية	٤٢,٠٠%

ويفترض أن مساهمات الحكومة والتى تقدر بثلث الاستثمارات الكلية لبرنامج شروق سوف تمول من خلال موازنة الحكومة، وتسهم فيما يقرب من ٦٠% من

الاستثمار فى البنية الاساسية، و ٥٥% من الاستثمار فـــى تنميـــة المـــوارد البشـــرية والتنمية المؤسسية.

ومن الضرورى لنجاح البرنامج أن يخصص قدر معيـــن مـــن الاســـتثمارات الحكومية للوحدات المحلية القروية التى سينفذ بها البرنامج ثم يزداد عدد الوحدات التى يخطط لحصولها على مخصصات بنظام يتفق مع التسلسل الزمنى لتنفيذ البرنامج علـــى المستوى القومي.

وهكذا ستعطى للمجتمع المحلى فى ظل برنامج شروق- فرصة وضع خطتـــه الخاصة للتنمية المحلية فى ضوء موارد حكومية وأجنبية معينة، وعليه أن يقرر لنفســـه حجم المشاركة الشعبية والموارد المحلية التى يمكن تعبئتها لتحقيق أهداف التنمية التـــى تم تحديدها محليا.

بيان بالوحدات المحلية القروية التى اختيرت لتنفيذ برنامج التنمية الريفية المتكاملة بها فى خطة العام الأول ٩٤/٩٥ (٨، ٣٦):

م	المحافظة	المركز	الوحدة المحلية القروية المختارة
١-	الدقهلية	ميت غمر	ميت الفرماوي
٢-	القليوبية	بنها	مرصفا
٣-	السويس	حي الأربعين	الجبلايات
٤-	المنوفية	أشمون	دروه
٥-	قنا	إسنا	النجوع بحري
٦-	الأقصر	الأقصر	المدامود
٧-	الوادى الجديد	الخارجة	ناصر الثورة
٨-	بني سويف	بني سويف	تزمنت الشرقية
٩-	سوهاج	دار السلام	الخيام
١٠	الغربية	المحلة الكبري	صفط تراب
١١	البحر الأحمر	سفاجا	أم الحويطات
١٢	الشرقية	أبو حماد	الحلمية
١٣	دمياط	كفر سعد	كفور الغاب
١٤	جنوب سيناء	أبو رديس	فيران
١٥	بورسعيد	بورسعيد	تجمع بحر البقر
١٦	الإسماعيلية	القنطرة غرب	الرياح
١٧	الفيوم	ابشواى	الحامولي
١٨	المنيا	مطاى	أبو عزيز
١٩	البحيرة	دمنهور	افلاقة
٢٠	أسيوط	ابنوب	المعابدة
٢١	أسوان	دراو	بنبان
٢٢	مطروح	الضبعة	الجفيرة
٢٣	كفر الشيخ	كفر الشيخ	مسير
٢٤	الإسكندرية	بهيج	برج العرب
٢٥	الجيزة	امبابة	نكلا
٢٦	شمال سيناء	الحسنة	القصيمة

أهم الآثار المستقبلية المتوقعة لتنفيذ برنامج التنمية الريفية المتكاملة (شروق) (٣، ٤٨٤):-

- زيادة الدخل القومي من خلال الارتقاء بالإنتاج، والإنتاجية الريفية، وعدالة توزيع الدخل بين المواطنين.
- الارتقاء بجودة الانتاج وتنويعه وتحقيق فائض منه، وزيادة معدلات تشغيل القوى العاملة عن طريق فتح مزيد من فرص العمل المستقر والمنتج لزيادة المساهمة فى تنمية الصادرات.
- زيادة الإسهامات الشعبية فى عمليات التنمية الريفية.
- تقليل معدلات الهجرة الريفية إلى الحضر، وبالتالي الحد من اختلال توزيع السكان جغرافيا، والخصائص النوعية لهم.
- تأكيد تواصل التنمية من خلال تحولها إلى حركة شعبية مستمرة بزيادة دور المشاركة الشعبية المنظمة فيها.

مراجـــع الفصـــل:-

(١) كمال التابعي: تغريب العالم الثالث " دراسة نقدية" فى علم اجتماع التنميــة"، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩٣.

(٢) محمد عاطف غيث، محمد على محمد : دراسات فـــى التنميــة والتخطيــط الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٢.

(٣) وزارة التخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٩٩/٩٨، العام الثانى من الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٨/٩٧ــــ٢٠٠١/٢٠٠٢، المجلـــد الأول، المكونات الرئيسية وتفصيلاتها المكانية والقطاعية، فبراير ١٩٩٨.

(٤) معهد التخطيط القومي: تقرير التنمية البشرية، القاهرة، ١٩٩٦.

(٥) وزارة التخطيط : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعيـــة لعــام ١٩٩٥/٩٤، العام الثالث من الخطة الخمسية الثالثـــة ١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦، المجلـد الأول، المكونات الرئيسية والقطاعية، أبريل ١٩٩٤.

(٦) مسعد الفاروق محمد حموده: تنمية المجتمعات المحلية، الإسكندرية، المكتـب الجامعي للكمبيوتر والنشر والتوزيع،١٩٩٥.

(٧) عبد المنعم شوقي: تنمية المجتمع وتنظيمه، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثـــة، ١٩٦١.

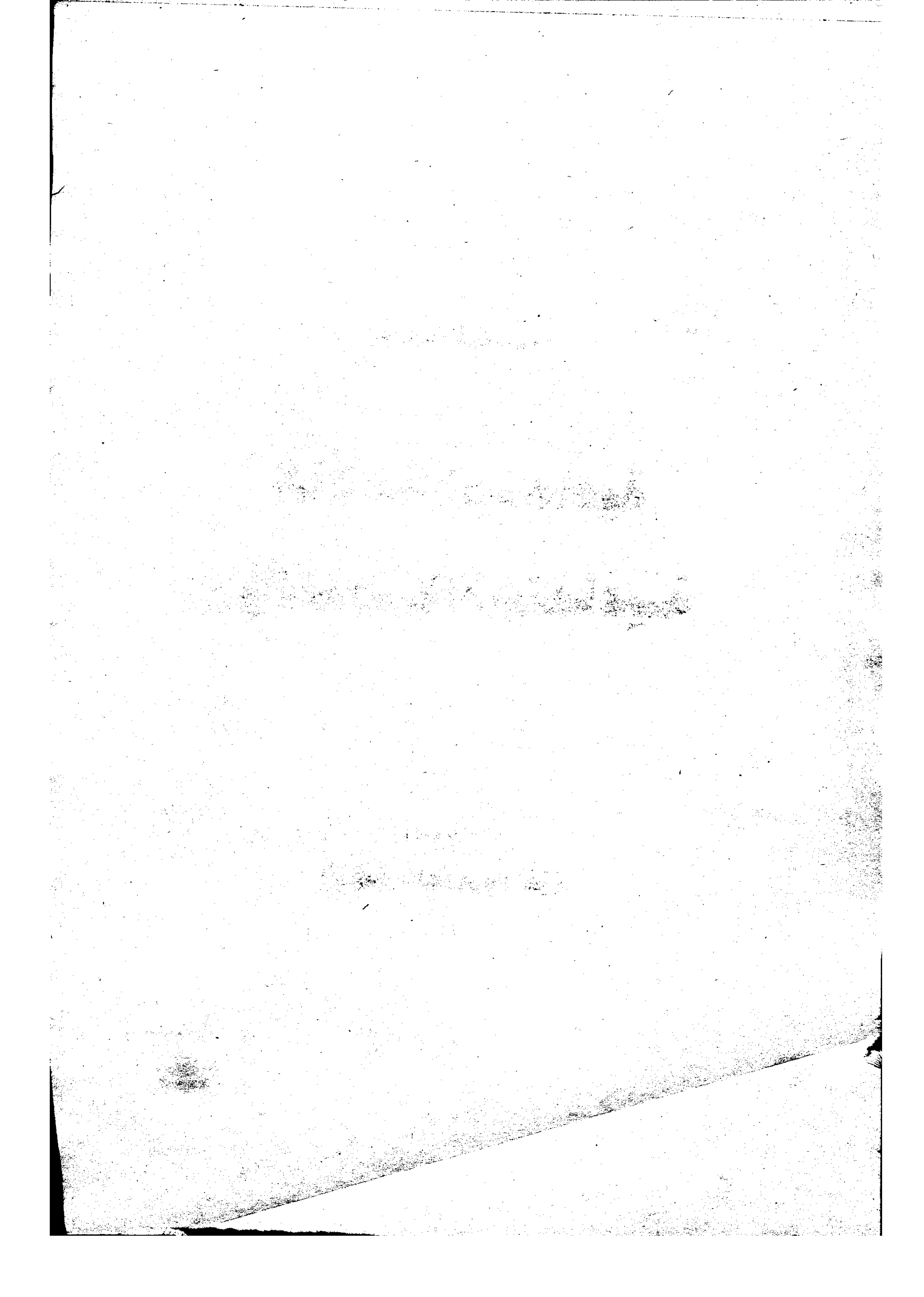
(٨) وزارة الإدارة المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، البرنامج القومــي للتنمية الريفية المتكاملة " شروق" ، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٤.

(٩) نبيل السمالوطي: التنمية والتحديث الحضاري، الجزء الثاني، القاهرة، مطبعة الجبلاوي، ١٩٧٦.

(١٠) انريك اوتيزا وآخرون: الاعتماد الجماعي على الذات كاستراتيجية بديلة للتنمية ترجمة أحمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٨٥.

(١١) رئاسة الجمهورية: المجالس القومية المتخصصة: موسوعة المجالس القومية المتخصصة ٧٤-١٩٩٨، المجلد الرابع والعشرون، القاهرة ١٩٩٨/٩٧.

(١٢) على لطفي: دراسات فى تنمية المجتمع، القاهرة، مكتبة عين شمس،١٩٨٠.



الفصل الثالث عشر

الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية

إعداد
الدكتور/أحمد محمد عليق

محتويات الفصل

مقدمــــة.

أولاً: مفهوم الخدمة الاجتماعية.

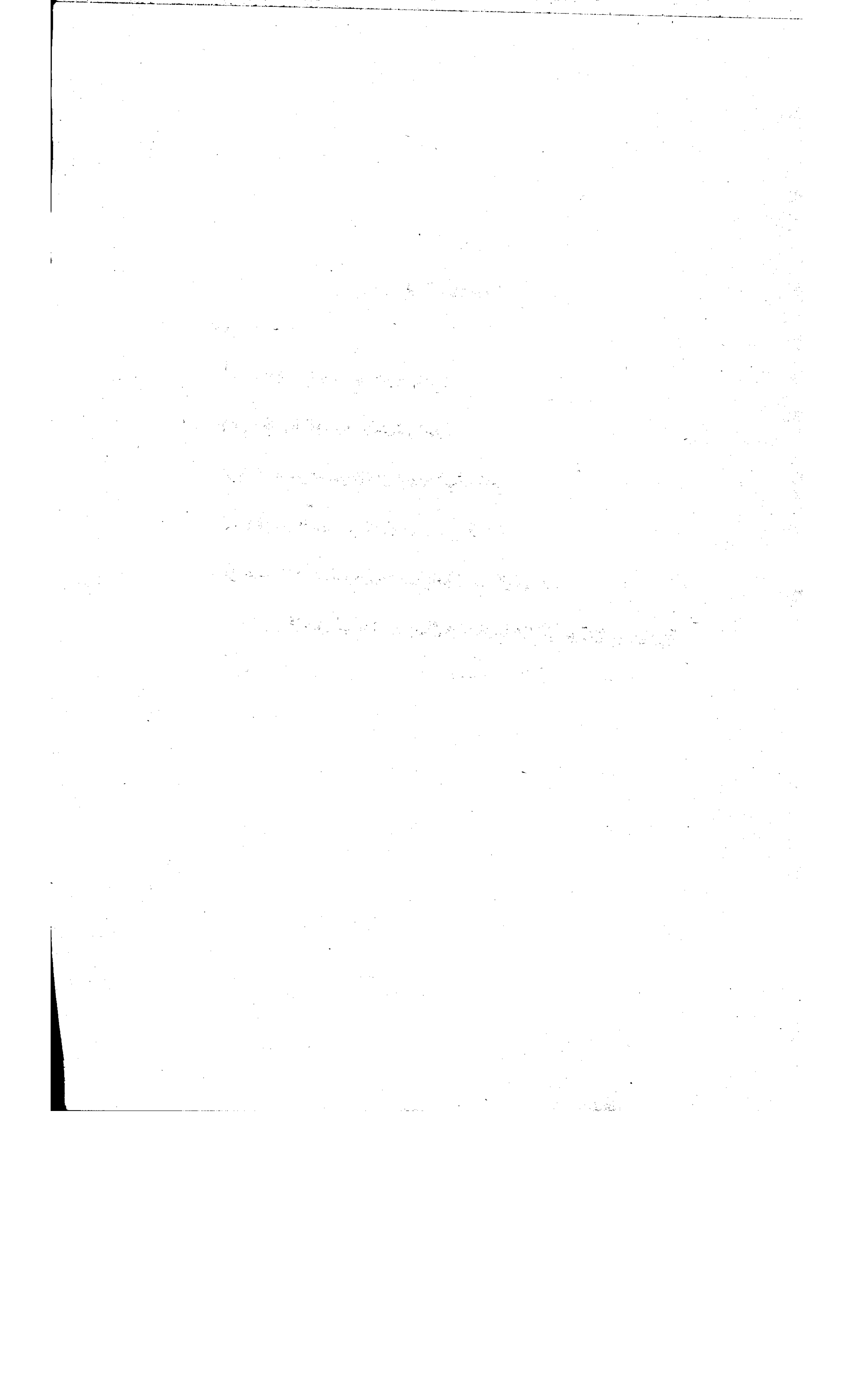
ثانياً: فلسفة الخدمة الاجتماعية.

ثالثاً: خصائص مهنة الخدمة الاجتماعية.

رابعاً: نحو خدمة اجتماعية تنموية.

خامساً: الخدمة الاجتماعية والتنمية الشاملة.

سادساً: العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية



مقدمة

مرت الخدمة الاجتماعية كمهنة بعدد من مراحل التطور تغيرت خلالها النظرة فى مفهوم المهنة وأهدافها التى تسعي الى تحقيقها وأيضا الاتجاهات المفسرة لدور الأخصائي الاجتماعي، وهذا التطور كان بلا شك فى صالح المهنة والمجتمع بصفة عامة حيث أن تلك التغيرات كانت من الضرورة لبقاء المهنة واستمرارها.

وتتعاون الخدمة الاجتماعية كمهنة مع المهن الأخرى الموجودة فى المجتمع على تحقيق معدلات من الرفاهية الاجتماعية للإنسان والارتقاء بالمستويات المعيشية ومواجهة وحل المشكلات التى قد تعترض تقدم المجتمع ونموه.

ولعل من البديهي قبل مناقشتنا للعلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية أن نوضح بإيجاز مفهوم الخدمة الاجتماعية وخصائصها وفلسفتها وذلك بهدف محاولة توضيح جوانب تلك العلاقة وأبعادها الأساسية وإلقاء مزيدا من الضوء على الخدمة الاجتماعية التنموية ومتطلباتها ودورها فى عملية التنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية الاجتماعية بصفة خاصة.

بداية يجب الإشارة الى أن هناك بعض العوامل والظروف التى كان لها أكبر الأثر فى التمهيد لظهور الخدمة الاجتماعية، وتلك الظروف هي:- (١)

١-الثورة الصناعية Industrial Revolution وما نتج عنها من مشكلات اجتماعية لم تشهدها المجتمعات من قبل مثل " البطالة Unemployment ، الإسكان Housing الهجرة Imgration الأزمات الاقتصادية Economical disastels المشكلات الأسرية Family problems .

٢-الحروب المتوالية الناجمة عن النزاعات الاستعمارية لاستغلال الشعوب الضعيفة وما جلبته تلك الحروب من أثار مدمرة وما خلفته من ضحايا وعجزة ومشوهين وأرامل وأيتام وغيرها من فئات ضعيفة.

٣-انتهاء العهود الاقطاعية خاصة فى بلاد أوروبا وما أدته من هجرات متلاحقة من القري الى المدن سعياً وراء الرزق، فى مقابل ذلك انتشرت الجرائم والتشرد والتسول لأعداد كبيرة من أولئك النازحين نظراً لعدم استيعاب المدن لهذه الموجات من الهجرة.

٤-عدم نجاح التشريعات والقوانين التى صدرت فى الدول الصناعية كإنجلترا " قانون الفقر ١٦٠١" من أجل القضاء على مشكلات الفقر.

وقد يعزي ذلك الفشل الى ابتعاد تلك التشريعات عن المنهج العلمي فى معرفة الأسباب الحقيقية للفقر، مما جعل تلك الدول تخطيء فى التعامل مع هذه الظواهر المرضية بأساليب الردع والقمع والعقاب.

٥-الاكتشافات العلمية الحديثة والمتطورة فى إطار العلوم الإنسانية والتى ألقت الأضواء على حقيقة الإنسان ودوافع سلوكه، فلم تعد النظرة للسلوك البشري المنحرف ترد الى العوامل الوراثية كما كان الظن، بل هى نتائج التفاعل الدائم بين تلك العامل الوراثية والظروف البيئية.

٦-حركات جمعيات تنظيم الإحسان **Charity** والمحلات الاجتماعية **Social Settlement** ونظم المدرس الزائر **Visitors** والممرضة الزائرة – والتى تمثل اتجاهات تهدف بطريقة مباشرة للحاجة الى التخصص المهني فى الخدمة الاجتماعية.

وفى مواجهة تلك الظروف والعوامل سالفة الذكر جاءت الحاجة ماسة وضرورية للخدمة الاجتماعية **Social work** والتى تمثل أحد الموارد المجتمعية التى تقوم على مساعدة الناس لمقابلة احتياجاتهم والقيام بمسئولياتهم، فهى طريقة اجتماعية منظمة للوقاية من المشكلات الاجتماعية ومساعدة الافراد فى علاجها كي يقوموا بوظائفهم الاجتماعية على أحسن وجه ممكن **Social Functioning** .

كما تعتبر الخدمة الاجتماعية نسقا اجتماعيا ومهنة إنسانية وتكتيك وفن الممارسة.

وقد أكدت جريدة التايمز Times الأمريكية في أحد مقالاتها على ذلك بقولها أن الخدمة الاجتماعية تمثل مهنة جديدة فهي نظام وعلم وسلوك متقن يتخذ إجراءات علاجية لمشكلات المجتمع كما تمتد خدماتها للأسرة في الأزمات الاقتصادية والوجدانية وتساهم أيضا في تحقيق الرعاية الاجتماعية والخدمات المرتبطة بها في إطار متوازن.

ويشير في هذا الصدد أيضا مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية C.S.W.E بأن الخدمة الاجتماعية تستهدف تدعيم التوظيف الاجتماعي للأفراد (أفراد - جماعات - مجتمعات) من خلال الأنشطة المحيطة المختلفة التي تركز على العلاقات الاجتماعية وتشكل التفاعل بين الإنسان والبيئة، تلك الأنشطة يمكن تصنيفها على النحو التالي:

(أ) تنمية قدرات الأفراد.

(ب) تزويد الأفراد بالموارد الاجتماعية.

(ج) الوقاية والحماية من التفكك الاجتماعي.

وفي إطار نظام الرعاية الاجتماعية فإن مهنة الخدمة الاجتماعية تمثل بؤرة الاهتمام Focus ومركز الصدارة بين الوظائف الاجتماعية للمهن الأخرى حيث أن الوظائف المتخصصة في المساعدة داخل الرعاية الاجتماعية يقوم بها الأخصائيون الاجتماعيون من خلال ممارستهم للخدمة الاجتماعية.

وهذا وقد امتدت أنشطة الخدمة الاجتماعية اليوم لتشمل معظم مؤسسات الرعاية الاجتماعية الأولية "الأسرة، الطفولة، التأهيل، المسنين، ... الخ" والجانب المؤسسات الرعاية الاجتماعية الثانوية أو المضيفة كالمستشفيات والمدارس والمصانع والتنظيمات السياسية والثقافية من أجل المساعدة في تحقيق أهداف تلك المؤسسات.

ثانيا: مفهوم الخدمة الاجتماعية:-

أن المتأمل فى نشأة وتطور مهنة الخدمة الاجتماعية يجد أنه بالرغم من أنها برزت كمهنة فى بداية القرن العشرين إلا أن أصولها وجذورها تمتد عبر أحقاب طويلة من الزمن، فقد نشأت عن أنشطة الرعاية الاجتماعية التى مارسها الإنسان فى مختلف المجتمعات وعلى مر العصور وبالرغم من هذا التلازم إلا أن مفهوم الرعاية الاجتماعية يختلف تماما عن مفهوم الخدمة الاجتماعية.

فقد أشارت الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين الى مفهوم الرعاية الاجتماعية بأنه، تلك الأنشطة المنظمة التى تقوم بها مؤسسات حكومية أو تطوعية من أجل منع أو تخفيف أو المشاركة فى ايجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية المعروفة وتوفير السعادة والرفاهية للأفراد، الجماعات ، والمجتمعات ، تلك الأنشطة التى يقوم بها أفراد مهنيون مثل الأطباء، الممرضات، المحامون، المعلمون، المهندسون، الى جانب الأخصائيون الاجتماعيون.

وعلى ضوء ذلك فالرعاية الاجتماعية تتضمن نظما وعمليات أساسية لمواجهة وحل المشكلات الاجتماعية، تلك المشكلات التى تؤثر على عدد كبير من الناس والتى تتطلب فى الجانب الآخر الجهود الجماعية المواجهة والحل وبهذا المعني فإنَ الرعاية الاجتماعية لا تحتاج فقط الى أخصائيين اجتماعيين مؤهلين ولكنها الى جانب ذلك تحتاج أيضا الى بعض الأشخاص المدربين وغير المدربين من الفنيين الذين يعملون فى مجال الرعاية الحكومية (العامة) وغيرها من مناطق الاهتمام الأخرى، بينما يشير مفهوم الخدمة الاجتماعية الى قيام جماعة مهنية تعرف بالأخصائيين الاجتماعيين بممارسة نشاطها المهني للمساهمة فى إحداث النمو والتقدم والرفاهية التى تستهدفها برامج الرعاية الاجتماعية شأنها فى ذلك شأن أى مهنة أو أى فئة أخرى من العاملين فى مجالات الرعاية الاجتماعية.

وعلى هذا فإذا كانت الرعاية الاجتماعية تشمل ميادين ومجالات نشاط متعددة يقوم بالعمل فيها جميع الفئات من علماء-مهنيين وفنيين... الخ، فإن الخدمة

الاجتماعية مهنة يمارسها الأخصائيون الاجتماعيون في ميادين ومجالات الرعاية الاجتماعية.

ورغم الاختلاف في المفهوم بين كلا من الرعاية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية إلا أن هناك قاسما مشتركا بينهما يتمثل في تلك المقومات المنطقية التالية:-

١-الاهتمام بالإنسان.

٢-أن الإنسان الذي يمثل محور الاهتمام يعاني من مشكلات شخصية وأسرية أو مجتمعية كمحصلة لتفاعله مع الآخرين.

٣-أن شيئا ما يمكن عمله للتخفيف من حدة تلك المشكلات.

ومنطلقا من العرض السابق يمكن تحديد مفهوم الخدمة الاجتماعية في النقاط التالية:-

١-الخدمة الاجتماعية كمهنة برزت للوجود واستمرت في النمو لأنها تقابل الحاجات الإنسانية وطموحات المجتمع.

٢-ممارسة الخدمة الاجتماعية تد. فنا قائما على أساس قيمي وعلمي.

٣-المهارة المهنية يعبر عنها في الأنشطة المهنية للأخصائي الاجتماعي.

٤-الخدمة الاجتماعية كمهنة قاعدتها العلمية المنبثقة أساسا؟ من مصادر رئيسية هي:

- معارف مستعارة من العلوم الأخرى.
- معارف توصلت اليها المهنة خلال خبراتها الميدانية.

٥-تستهدف الخدمة الاجتماعية أساسا إحداث تغييرات مقصودة على مستوي الأفراد، الجماعات، المجتمعات ، ولذا فالأخصائي الاجتماعي يطلق عليه المحدث التغيير Social change agent .

٦-تمارس الخدمة الاجتماعية في العديد من المجالات منها ما هو:-

(أ) أولي مثل" مجال الطفولة، الأسرة، المسنين، الأحداث، التأهيل . . . الخ.

(ب) ثانوي: مثل " المجال المدرسي، العمالي، الريفي، رعاية الشباب ، المسجونين، الطبي، الحضري، . . . الخ.

(ج) المستحدثة مثل: العمل مع الشباب، العمل في المجتمعات المستحدثة، حماية البيئة من التلوث، الإسكان، التنمية المحلية.

٧-تتعاون مهنة الخدمة الاجتماعية مع المهن الأخرى القائمة في المجتمع من أجل مساعدة الأفراد، الجماعات، المجتمعات بتحقيق مستويات اجتماعية مثلى.

٨-تهتم مهنة الخدمة الاجتماعية باستثمار الموارد والإمكانات المتاحة والكافية لتحقيق الأهداف.

٩-للخدمة الاجتماعية أساليبها التي توظف في الطرق المهنية إلى جانب بعض مهارات الممارسة.

١٠- للخدمة الاجتماعية فلسفتها ومعاييرها الأخلاقية الخاصة بها.

ثالثا: فلسفة الخدمة الاجتماعية: Social work philosophy

رغم تعدد مفاهيم الفلسفة بصفة عامة إلا أن هناك ثمة اتفاق بين العلماء حول جوهرها. فكلمة فلسفة تشير في الأصل الإغريقي الى Philo وتعني حب، Sophos وتعني الحكمة.

ويعرف قاموس ويبستر Webster الفلسفة بصفة عامة بأنها " العلم الذى يختبر علم الحقائق والمبادئ المرتبطة بطبيعة الانسان وحقيقته" ، وبصفة خاصة فلسفة تعني العلم الذى يتضمن المنطق، الأخلاقيات، الميتافزيقيا، نظرية المعرفة.

ويؤكد ويبستر على أن الفلسفة تهتم بالتقويم أكثر من اهتمامها بالوصف فقط، ويشير تعريف آخر الى محتوي الفلسفة حيث تعني مجموعة القيم والحقائق الخاصة بعلم أو مهنة معينة.

في حين اهتم رأى آخر بمضمون الفلسفة وأهدافها ، فقد أشار سيدني هوك Hook 1967 بأن الفلسفة تعبر عن الحكمة Guest & Wisdam وأنها قيم عامة وأحكام قيمية تحكم العلاقات الإنسانية كما ينطبق عليها القاعدة المعرفية لمضمون الخير والحق التى فى ضوئها يتخذ الفرد قراراته.(١)

وعلى ضوء تلك التعاريف فإن الفلسفة فى محيط الخدمة الاجتماعية تعني " ذلك المركب العام الذى يحتوي علي الأبعاد الأيديولوجية والمعتقدات القائمة على الإيمان بالإنسان والمعطيات العلمية والمهنية وكيف يؤثر هذا المركب بصفة عامة فى تحديد مسار الممارسة ووضع مبادئ أساسية وأخلاقية نابعة من الخلفية العلمية التى تستند عليه المهنة فى ضوء النظرية العامة التى تعوق عملية أداء الأخصائيين الاجتماعيين لأدوارهم المهنية.

ويتضح من ذلك أن كل مهنة تتميز بإطار أو مركب من المعتقدات والشعور العام الذى يستوجب التمسك بهذه المعتقدات وهذا ما يطلق عليه الفلسفة المهنية **Professional Philosophy** تلك الفلسفة التى تحقق نوعا من الولاء والمثالية فى الممارسة كما تضفى المعني على الأداء لدى كل فرد فى نفس الوقت كما تمدنا أيضا بالمعرفة بنماذج للعمل ومستويات للأداء عن طريق الوصف أو القياس الواقعي أو من خلال الأحكام التقويمية، تلك الأحكام للأداء يمكن ان نطلق عليها معايير أو مبادئ أخلاقية، وبهذا فإن الفلسفة تمثل جزءا من المهنة نفسها يعتنقها الممارس ويعمل بمقتضاها.

وباستقراء تاريخ نشأة وتطور الفلسفة مهنة الخدمة الاجتماعية فإن البدايات الأولي ترجع الى البحث المقدم من " مريم أن واترز **Meriam Van Waters** الى المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية والمنعقد فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٢٩ حيث أشارت بأن " أخلاقيات المهنة لم تصل بعد الى مرحلة النضوج كما أن قيم الأخصائي الاجتماعي لم تكون تستند الى تفكير علمي بل كانت تنبع عن معتقداته الخاصة وقد اتفقت (انطونيت كانون) مع رأى مريم فان واترز - حيث أضافت فى المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية فى أمريكا عام ١٩٣٣ بان الأسباب وراء عدم نجاح مهنة الخدمة الاجتماعية فى تكوين فلسفة محددة وشاملة ووثيقة خاصة بها قد ترجع الى اهتمام المهنة فى ذلك الوقت بالمشاكل اليومية الملحة مما أدى الى تركيز جهود الأخصائيين الاجتماعيين فى تطوير وتحسين فنية المهنة ودراسة أسباب تلك المشكلات التى كانوا يصادفونها فى ممارستهم المهنية.

هذا وقد أضاف بسنو Bisno ١٩٥٢ بعض الأسباب الأخرى وراء عدم نجاح المهنة فى تكوين فلسفة خاصة بها منها:-

(أ) حداثة مهنة الخدمة الاجتماعية.

(ب) عدم قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على تفسير أسباب مشكلة العملاء تفسيرا كاملا.

(ج) الاختلاف فى التوجيه الفلسفي بين الأخصائيين الاجتماعيين والهيئات المشرفة على الرعاية الاجتماعية.

ويشير فى هذا الصدد ماكميلان Macmillan ١٩٧٤ بانه لا يوجد أحد يستطيع أن يكون قادرا على تكوين فلسفة للمهنة وطرقها بحيث تقبل من جميع الأخصائيين الاجتماعيين فى العاملين.

ولعلاج تلك الأسباب فقد نادت ووترز Waters فى خطابها بعنوان "اتجاهات فلسفية فى الخدمة الاجتماعية الحديثة" الذى ألقته فى المؤتمر القومي للخدمة الاجتماعية فى أمريكا عام ١٩٣٠- بأهمية الالتزام ببعض القيم الأخلاقية ومنها:-

- عدم التفرقة بين إنسان وآخر بناء على عقيدة دينية أو جنسية أو عنصرية لأنها مهنة عالمية.
- بذل الجهود لتحديد اتجاه واضح لمهنة الخدمة الاجتماعية وتكوين بعض القيم العامة والأخلاقيات المهنية التى يمكن أن تستند اليها تلك المهنة فى مزاولة نشاطها.

بينما طرحت انطوانيت كانون بعضا من القيم والأهداف الواجب أن تتبناها الخدمة الاجتماعية فى سبيل تكوين فلسفة لها وتتمثل في:-

- العلاقة بين الأفراد- البيئة الاجتماعية.
- العلاقة بين الأفراد- وبعضهم البعض.
- العلاقة بين الأفراد- والجماعات الصغيرة.
- العلاقة بين الأفراد والدولة.

- الاهتمام بقيمة الفرد.
- الاهتمام بقيمة الجماعات الفرعية.
- الاهتمام بقيمة المجتمع.

وبتحليلنا لتلك الأهداف يتضح أن مجال عمل المهنة أصلا فى محيط العلاقات بالمجتمع، وأن هدفها هو مساعدة الناس على النمو والتطور كما أن اتجاهها ديمقراطي ويتمثل فى تنمية الاعتماد على النفس.

الى جانب ذلك فقد اقترحت بنسو ١٩٥٢ تصنيفا لتكوين فلسفة خاصة بالخدمة الاجتماعية يتضمن المحاور التالية:-

١-طبيعة الفرد.

٢-العلاقات بين الجماعات وبين الجماعة والأفراد وبين الأفراد بعضهم ببعض.

٣-وظيفة وطرق الخدمة الاجتماعية.

٤-عدم التكيف الاجتماعي والتغير الاجتماعي.

وإذا ما حاولنا تحديد الإطار الفلسفي الذى يصوره نظرة مهنة الخدمة الاجتماعية الى الفرد والجماعة والمجتمع والذى يتحرك من خلاله الأخصائيين الاجتماعيين لتحقيق الأهداف المهنية نجد ان هذا الإطار يدور حول قيمتين أساسيتين هما:-

أ- الإيمان بكرامة الفرد.

ب- الاعتماد المتبادل بين الوحدات الثلاثة الإنسانية (الفرد- الجماعة - المجتمع) .

وعلى هذا فإن الإطار الفلسفي للمهنة يحتوي على بعض المسلمات والافتراضات التالية:-

١-أنه لا توجد حقائق بل أن الحقائق نسبية.

٢-الفرد وحده الجماعة وأن الجماعة وحدة المجتمع وان المجتمع لابد أن يتغير لصالح أفراده لأنه يشبع بعض احتياجات الفرد التي لا يستطيع إشباعها بنفسه أو عن طريق الجماعة التي ينتمي إليها.

٣-جماعية القيادة وتوافق الوسائل مع الأهداف في إحداث التغيير المبني على التخطيط العلمي السليم تعد من أهم الضمانات التي تساعد المواطنين على تحقيق أهدافها.

٤-الفرد وحدة بيولوجية اجتماعية دينامية متغيرة أي لديه القدرة على التغير وقادر أيضا على مساعدة ذاته، لذا يجب العمل على مساعدته لتنمية قدراته.

٥-الفروق الفردية أمر حتمي ولابد من احترمها على أساس أن الفرد جزء في المجتمع ولابد من الاعتراف به وبأهميته ودوره في تنمية المجتمع.

٦-مساعدة الفرد على التخلص مما يعاني من الآم ومتاعب وهذا يعد أمرا على قدر كبير من الأهمية.

٧-أن الفقراء والمرضي والعجزة ليسوا عناصر ضعيفة وأن على المجتمع أن يتخلص منهم بل ان مسئولية المجتمع مساعدتهم ليحيوا حياة كريمة وهذا يمثل رفضا.

٨-الديمقراطية ممارسة وسلوك والممارسة انسب أساليب التعلم ويجب أن يعطي الفرد، والجماعة، والمجتمع الحق في تقرير مصيره.

ومما سبق يتضح لنا أن الفلسفة التي تقوم عليها الخدمة الاجتماعية كمهنة تعتبر فلسفة أخلاقية واجتماعية بالإضافة الى أنها تتضمن العديد من القيم والأحكام القيمية.

وبمراجعة فلسفة التنمية الاجتماعية والحقائق التي تستند عليها تلك الفلسفة والقيم التي يتضمنها- أنظر الفصل الثاني من هذا المؤلف- نجد أن هناك حقائق وقيم تشترك فيها كل من فلسفتي الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ومن أهمها تلك القيم:

*احترام كرامة الفرد وحقه فى أن يعيش حياة كريمة.

التأثير الاجتماعي المتبادل بين الوحدات الإنسانية الثلاث الفرد – الجماعة – المجتمع ، فالإنسان كائن اجتماعي يعيش مع الآخرين ويتفاعل معهم، ويؤثر فيهم ويتأثر بهم فى كل مناحي حياته.

رابعا: خصائص مهنة الخدمة الاجتماعية :

Social work profession characteristics

يميز الخدمة الاجتماعية-كمهنة- عدد من الخصائص أو السمات تميزها عما عدها من المهن الأخرى، وفى عجالة سريعة نستعرض تلك الخصائص على النحو التالي: (٢)

١- تتميز الخدمة الاجتماعية بالمرونة Flexibility

نظرا لتغير المشكلات الاجتماعية وتجددها وتنوعها بالإضافة الى مساعدة الخدمة الاجتماعية للأفراد فى حل ومواجهة تلك المشكلات سواء القائمة بالفعل أو المستحدثة، لذا يجب أن تتصف المهنة بالمرونة حتى تتمكن من الانتقال من مجال لآخر ومن مشكلة لأخرى فتكيف أساليبها فى العمل دون تردد.

٢- الخدمة الاجتماعية ثلاثية الأهداف " وقائية ، علاجية و تنموية ":-

بالرغم من شيوع الاتجاه العلاجي **Therapeutic Approach** فى ممارسات الخدمة الاجتماعية خاصة فى المجتمع الغربي فى الربع الأخير، من هذا القرن نظرا لتأثر المهنة بنظريات واتجاهات الطب النفسي، إلا أن المؤشرات تشير الى تغيير هذا الوضع حيث تغلب الاتجاه الوقائي والتنموي على الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، وعلى مستوى الطرق المهنية نجد أن اهتمامات طريقة خدمة الفرد تنصب على الجانب العلاجي ولو أنها مؤخرا ركزت على الجانبين الوقائي، التنموي من أجل تنمية قدرات الفرد وتحمله المسئولية فى مواجهة مشكلاته، نموذج التركيز على المهام فى خدمة الفرد" كذلك الحال فى طريقة خدمة الجماعة وتنظيم المجتمع.

٣- العمل مع الإنسان كوحدة واحدة:

تختلف المهن جميعا في نظرتها للإنسان وبالتالي في طريقة وأسلوب التعامل معه وكذلك إشباع حاجاته الأساسية، فمهنة التعليم تنظر للفرد من ناحية إمداده بالمعلومات والمهارات، ومهنة الطب تركز علي الجانب الفسيولوجي في المقام الأول، بينما تنظر مهنة الخدمة الاجتماعية للإنسان كوحدة حية نامية ذات علاقات متشابكة على مستوي الفرد- الجماعة- لمجتمع، كما تتعامل معه من منظور تكاملي فى كافة جوانب شخصيته النفسية، العقلية، الجسمية، الاجتماعية.

٤- التعامل مع جميع الفئات المجتمعية:-

قد يظن البعض أن مهنة الخدمة الاجتماعية تتعامل فقط مع الطبقات الفقيرة دون باقي الطبقات فى المجتمع أو تتعامل مع فئة الشواذ من غير الأسوياء لكن هذا ظن خاطئ، فإذا كانت الخدمة الاجتماعية قد ركزت فى بداية عهودها التعامل مع الطبقات الفقيرة والمعدمة، إلا أن نشاطها قد تحول الى العمل مع المنحرفين وطلاب المدارس والجامعات وشباب الحضر والريف والعمال.. وقد توسعت الخدمة الاجتماعية لتعمل مع كافة الفئات المجتمعية مع اختلاف أعمارهم ومشكلاتهم.

٥- الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية:-

ظهرت مهنة الخدمة الاجتماعية فى بلاد الغرب فى فترة ساد فيها النظرية الداردنية" البقاء للأصلح" وقانون الأجر الحدي الذى يعني أن زيادة دخل أسرة العامل تؤدى الى زيادة نسله وبالتالي يظل دخله ثابتا، فلا معني لزيادة الأجور كذلك نشأت الخدمة الاجتماعية فى وسط مملوء بالبؤس والشقاء من جانب الناس، لذا نادت المهنة بضرورة الاهتمام بالطبقات المحرومة والمهضومة.

من هنا يتضح ان الخدمة الاجتماعية تعمل دائما مع الإنسان وتدعو الى احترامه والاعتراف بكرامته.

٦- الخدمة الاجتماعية منهج مزدوج:-

يظن بعض المتخصصين فى مجال الخدمة الاجتماعية- خاصة فى مصر- أن خدمات المهنة تقتصر على جانب بعينه من جوانب الإصلاح والمتمثل فى مساعدة المواطنين على النمو والتكيف مع الظروف المحيطة، ومما لاشك فيه أن هذه النظرة القاصرة لمجهودات الخدمة الاجتماعية يحجم خدماتها.

وباستقراء تاريخ تطور الخدمة الاجتماعية نجدها قد بدأت في العصور الحديثة كعملية للإصلاح الاجتماعي بغرض تغيير الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد حتى يقابل احتياجاته. ولكن مع بداية حركة الطب النفسي فى الغرب لنقل اهتمام الخدمة الاجتماعية من إصلاح المجتمع الى إصلاح الأفراد أى الاهتمام بالجزء وليس الكل ، وكأن مشكلات المجتمع قد تم القضاء عليها تماما.

هذا وقد ظهرت فى الغرب أصواتا تنادي بعودة الخدمة الاجتماعية للاهتمام بالإصلاح الاجتماعي" أى مساعدة الافراد على النمو والتكيف، ومساعدة المجتمع على التغير وإشباع حاجاته الأساسية".

ومن هنا تعمل الخدمة الاجتماعية فى اتجاهين رئيسيين هما:-

- مساعدة الافراد على التكيف مع النظم السائدة في المجتمع.
- المساهمة فى تعديل النظم الاجتماعية القائمة.

ويري Skidmore، 1964 أن الخصائص المميزة للخدمة الاجتماعية تتمثل في:-

أ- التركيز على توظيف الموارد المجتمعية في مساعدة الناس لحل مشكلاتهم وللأخصائيين الاجتماعيين معرفة شاملة حول تلك الموارد كما لديهم القدرة على التعامل معها من أجل مقابلة احتياجات العملاء.

ب- للخدمة الاجتماعية هيئات ومنظمات مهنية متميزة مثال:

- الجمعية القومية للأخصائيين الاجتماعيين N.A.S.W.

National Association of Social workers.

- مجلس تعليم الخدمة الاجتماعية .C.S.W.E

Council of Social work Education.

ولقد أسس الأول NASW عام ١٩٥٥ وقد تزايدت عضويته واستهدفت الجمعية رفع مستوي الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية ، كما اهتمت بتزويد الأشخاص المؤهلين بالتدريب المهني والقيم العامة للمهنة.

أما بالنسبة للثاني CSWE فقد تم تنظيمه عام ١٩٥٢ وقد اهتم بتحسين مستوي التدريب والبرامج للأخصائيين الاجتماعيين، الى جانب تحسين مستوي الممارسة المهنية.، وللخدمة الاجتماعية ثلاث طرق رئيسية وهي:-

طريقة خدمة الفرد S. Case work طريقة خدمة الجماعة Social group workوتنظيم المجتمع Commentary Organization ، هذا بالإضافة الى طرق ثانوية معاونة مثل الإدارة الاجتماعية والبحث فى الخدمة الاجتماعية Social work Research.

٤- التركيز كلية على الفرد والبيئة معا.

٥-التأكيد على أهمية الأسرة فى التأثير على السلوك كما تحاول المهنة تفهم المبادئ التى تخضع لها التفاعلات داخل الأسرة مع العمل مع الأسرة كوحدة أساسية لتحسين الأداء الجماعي، مع إدراك أن معظم المشكلات الاجتماعية ترجع الى عدم التوازن الأسري.

٦-العلاقة المهنية في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية تمثل حجر الزاوية -Center stone ومفتاح التشغيل فى عمليات الخدمة الاجتماعية.

٧-تؤكد الخدمة الاجتماعية على ضرورة مساعدة العميل كي تساعد نفسه ، وذلك على عكس ما يتوقعه الآخرون من ان الأخصائي الاجتماعي يصف روشته اجتماعية نفسية للعملاء، لكن جهود الأخصائي تسعي لمساعدة الفرد لتحسين فهمه لذاته وعلاقاته مع الآخرين، بالإضافة الى توظيف إمكاناته وإمكانات المجتمع المحلي لحل مشكلاته وينطلق الأخصائي من مسلمة أو فرضية مؤداها أن معظم الناس لديهم ذوات قوية تمكنهم من حل مشكلاتهم .

٨-التمويل يستخدم ويوظف أولا من أجل المؤسسة وتقديم الخدمات وليس من أجـــل زيادة دخل الأشخاص المهنيين.

٩-الجانب الاجتماعي فى الخدمة الاجتماعية يؤكد التركـــيز علـــى عمليـــة التفـــاعل الاجتماعي والتوظيف الاجتماعي الى جانب المبادئ المستقاة من العلوم التأسيســـية كالاجتماع والنفس، كل هذا يدخل ضمن النسيج المكون للجانب الفني والمــــهاري للخدمة الاجتماعية، كما يوظف أيضا فى فهم علاقات الناس ومساعدتهم على حـــل صراعاتهم ومشكلاتهم.

١٠- يميز الخدمة الاجتماعية دوافع أربعة " حضارية-اقتصادية-سياسية-إنســـانية وأخلاقية".

١١- الخدمة الاجتماعية مهنة ترتبط بأيديولوجية المجتمع فى تكيف نفســـها وفقـــا للمجتمع وظروفه.

١٢- استخدام العملية الإشرافية لتوجيه الأخصائيين غير المهرة والذيـــن ينقصـــهم الخبرة من أجل زيادة ونمو خبراتهم. وهذه العملية تعـــد هامـــة وضروريـــة لأن الأخصائي عد أحد أدوات المساعدة لذا فهو فى حاجة ماسة للنمو المهني المستمر.

١٣- تتميز الخدمة الاجتماعية بوجود برنامج تعليمي سواء على مســـتوى قاعـــات الدرس ويطلق عليه " تدريس نظري" Theoretical traing وجانب آخر يمثـــل خبرات العمل الميداني ويطلـــق عليـــه التدريـــب العملـــي Parctical Traing والجانبان يسيران معا لخلق الذات المهنية للممارس.

خامسا: نحو خدمة اجتماعية تنموية:-(٤)

١- مفهوم الخدمة الاجتماعية التنموية:

تحاول كثير من الدول النامية فى الوقت الحالي تطوير الخدمة الاجتماعية بمـــا يتلاءم مع ظروفها واحتياجاتها. وهناك حقيقة تنطلق منها هذه المحـــاولات، وهـــى ان هذه الدول تعاني من التخلف الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم فإن جهود كـــل المـــهن والتخصصات العلمية يجب أن توجه صوب قهر التخلف وتحقيق التنمية.

ولذلك يفضل ان تبذل الجهود لتطوير الخدمة الاجتماعية فى الدول النامية لكى تساهم بفاعلية ووضوح في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية ومن ثم يمكن القــول بأن " الخدمة الاجتماعية التنموية هى ذلك النوع من الممارسة المهنية الــذى يتعــامل مباشرة مع تحديات التنمية ويساهم في رفعه مستوي ومعيشة المواطنين باطراد بحيـث يمكن أن يؤدى ذلك النشاط المهني الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومــي، مقوما بما يحصل عيه الفرد من سلع وخدمات.

٢-أهداف الخدمة الاجتماعية التنموية:-

يعتبر الهدف العام للخدمة الاجتماعية التنموية المساهمة فــى رفــع متوسـط نصيب الفرد من الدخل القومي، مقوما بالسلع والخدمات، بيد أنه يمكــن تقسـيم هــذا الهدف العام الى مجموعة من الأهداف النوعية مثل:-

١-المساهمة فى إيجاد رأى عام قادرا لتحمل مسئوليات التنمية الشاملة.
٢-تحديد المعوقات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والمساهمة فى التغلب عليها.
٣-تحديد مقومات التنمية الاجتماعية وتحديد مساراتها واتجاهاتها.
٤-الاشتراك فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية ووضع خطط التنميــة الاجتماعية.
٥-استثارة مشاركة الجماهير فى التــأثير علــى السياســة الاجتماعيــة والتخطيـط الاجتماعي، وفى تنفيذ وتقويم الخطط.
٦-المساهمة فى ضمان عدالة توزيع الناتج القومي، تحقيقا للعدالة الاجتماعية وضمانا لتقبل المواطنين تحمل مسئوليات وأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٧-التركيز على توفير تنشئة اجتماعية موجهة للنشئ لمساعدتهم على اكتساب القيــم والاتجاهات العصرية والتى تسهل ترسيخ عملية تحديث المجتمع وفى نفس الوقـت الاحتفاظ بالقيم التقليدية المميزة لثقافتهم والصالحة لخلق نمط من التحديث يتــلاءم مع ظروف وأهداف وقيم وثقافة وتاريخ المجتمع.

٨-المساهمة فى تقليل الفاقد الاجتماعي والاقتصادي قدر الإمكان حفاظا على الموارد ومنعا لتبديدها.

وسنناقش كلا من هذه الأهداف بشيء من التفصيل:-

١-تعرضت المجتمعات النامية لفقر خيم عليها لأجيال طويلة، لذلك فمن المعتاد أن نرى سكان تلك المجتمعات وهم يتطلعون الى نمط من المعيشة- تنقله إليهم وسائل الإعلام- يسود المجتمعات المتقدمة والتى توصف بأنها مجتمعات استهلاك، ومن ثم ينزع المجتمع النامي الى طفرة استهلاكية لا يطيقها اقتصاده محاولا التشبه بالمجتمعات الاستهلاكية الغربية، وذلك الاتجاه الى الاستهلاك السريع يضر بالتنمية للأسباب التالية:-

(أ) يرهق الموارد بامتصاص الاستهلاك لها، ولا تتوفر بالتالي مدخرات تتجه الى عمليات استثمارية فيقل معدل الاستثمار وبالتالي معدلات التنمية.

(ب) تعجز الموارد المحدودة عن تلبية جميع احتياجات الاستهلاك مما قد يؤدى الى نشر نوع من التزمر بين المستهلكين قد يؤثر عكسيا على مستويات أدائهم لأعمالهم كمنتجين.

(ج) قد يؤدى الضغط الاستهلاكي الى توجيه الإنتاج المحدود لخدمة أغراض الاستهلاك، ومن ثم لا يستطيع الانتاج توفير السلع الأساسية اللازمة لعمليات التنمية.

(د) قد يؤدى الضغط الاستهلاكي أيضا الى زيادات متوالية فى الأجور مما يزيد من معدلات تضخم بما له من أثار سلبية على الاقتصاد القومي.

(ه) يميل العاملون-فى ظل سيادة نمط الاستهلاك السريع- الى التركيز على ما يجب أن يحصلوا عليه على حساب ما يجب أن يقوموا به ويؤدونه، ومن ذلك يختل نظام العرض والطلب بين المنتجات من السلع والخدمات وما هو مطلوب منها ويعجز العرض عن تلبية احتياجات الطلب.

لذلك يجب أن تضع الخدمة الاجتماعية التنموية ضمن أهدافها ضرورة المشاركة-خاصة مع وسائل الإعلام وخلال المنظمات الجماهيرية والسياسية- في تغيير اتجاهات لمواطنين إزاء الاستهلاك السريع الواسع النطاق بتزويدهم بالمعلومات الموضوعية عن الموقف الاقتصادي وبالعناصر الانفعالية المصاحبة لتلك المعلومات الموضوعية حتى تتكون لديهم اتجاهات جديدة بشقيها المعرفي والانفعالي تحبذ اتخاذ نمط استهلاكي يتفق مع قدرة الانتاج. على العرض، وبعد تخصيص جزء من الانتاج ليعاد استثماره في عمليات إنتاجية أخرى، وبذلك تساهم الخدمة الاجتماعية في رفع معدلات الإنتاج وبالتالي رفع متوسط نصيب الفرد تدريجيا من السلع والخدمات • ويمكن أن يطلق على مثل هذا النمط من الاستهلاك " الاستهلاك المقنن".

٢-قد تعوق بعض العوامل الاجتماعية انطلاقة التنمية الاقتصادية مثل قلة عنصر المبادأة لدى المواطنين ممن يقودون الحياة التقليدية وقلة المقدرة على العمل التعاوني في ظل نوع متطور من تقسيم العمل، وتعارض بعض القيم التقليدية مع مقتضيات التحديث مثل عدم التقدير الكامل لعامل الوقت، بالإضافة الى انتشار الأمية والتى تؤثر عكسيا على الكفاية الانتاجية والميل الى تكوين أسر كبيرة الحجم في مجتمعات نامية قليلة الموارد مما يلقي بعبء جسيم على قدرة البلاد الاقتصادية.

ومن واجبات الخدمة الاجتماعية التنموية مواجهة مثل هذه العوائق الاجتماعية فتشارك مثلا في تنظيم الحملات الواسعة ضد الأمية وفى نشر الوعي بتنظيم الأسرة بوسائل مجتمعية متطورة، وبعث قيم التحديث لدى العاملين فى مواقع إنتاجهم خاصة خلال نشاط جماعات ولجان تتعود على العمل المنظم التعاوني وتقدير عنصر الزمن وتغيير القيم التقليدية المتعارضة مع مقتضيات التحديث.

٣-التنمية عملية متساندة بشقيها الاجتماعي والاقتصادي، ويشمل التنمية الاجتماعية على إضافة فى لموارد الاجتماعية خاصة تلك التي تؤثر مباشرة على معدلات الإنتاج، فتوفير الخدمات الاجتماعية مثل لمدارس والإسكان والمستشفيات والأندية وأماكن الترويح ووسائله وتنظيمات السكان في أماكن التركيز الصناعي من

عناصر التنمية الاجتماعية المؤثرة مباشرة على زيادة الانتاج. كما أن ايجاد التنظيمات الجديدة التي تؤدى خدمات يحتاج اليها المجمع بعد ان بدأ يغير من نمط نشاطه الاقتصادي من الأمور الهامة كذلك: مثل توفير دور الحضانة للسيدات العاملات وأندية الأطفال.

وتتطلب التنمية الاجتماعية صدور تشريعات توفر الأمن الاقتصادي للمواطنين مثل التأمين ضد البطالة والتأمين الصحي والتأمين ضد الشيخوخة، بالإضافة الى توفر العمل لمهني داخل المنظمات التى تنشأ لتأدية الخدمات للمواطنين بمقتضي هذه التشريعات وضمان استفادتهم منها.

٤-طالما أن الخدمة الاجتماعية تعتبر همزة الوصل بين المواطنين والأنظمة الاجتماعية حتى يتم التكيف والتوافق المتبادلين بينهما، لذلك يجب أن تشترك الخدمة الاجتماعية فى عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة والخطط الاجتماعية لضمان تحقيق أكبر قدر مستطاع من التوازن بين احتياجات المواطنين ومتطلبات وقدرات الأنظمة الاجتماعية لمجتمعاتهم ويتم ذلك عن طريق اشتراك الأخصائيين الاجتماعيين الذين يشغلون مناصب عليا، وعن طريق اشتراك ممثلين عن التنظيمات المهنية كنقابات أو جمعيات الأخصائيين الاجتماعيين فى الأجهزة السياسية التى تتخذ مثل هذه القرارات والأجهزة التنفيذية التى تضع الخطط وتنفذها.

ويعتبر ذلك الهدف من واجبات الخدمة الاجتماعية فى الدول النامية حتى تشارك بخبراتها الفنية فى وضع سياسة وخطط اجتماعية سليمة وعملية وموضوعية.

٥-فى كثير من الدول النامية يقع العبء الأكبر على عاتق الحكومات فى تحقيق التنمية. بدون مشاركة جادة واسعة النطاق من جانب المواطنين وينجم هذا الوضع عن فترات الركود السياسي والاقتصادي السابقة حينما تكون الحكومات أجنبية أو تقليدية قاصرة، وينتج عن سلبية المواطنين إزاء جهود التنمية فقدان المساندة الجماهيرية للتنمية بالإضافة الى تعطيل عنصر إنتاجي متوفر خاصة فى البلاد النامية التي تندر فيها الموارد المادية وهو عنصر العمل.

وتدور فكرة الخدمة الاجتماعية التنموية عن مشاركة الجماهير فى عمليات التنمية حول محور أساسي هو استثمار عنصر العمل وتعظيم تأثيره، بالإضافة الى إمكانية تغيير اتجاهات المواطنين حول قضايا بلادهم الاقتصادية والسياسية خلال الممارسة الفعلية فى التنمية لإخلال العمل الرسمي بل خلال نشاط تطوعي وفى مواقف اجتماعية تعمم كي تجعل المواطن أكثر قابلية لتعديل اتجاهاته واكتساب اتجاهات تحديثية، ويركز فى مثل هذا النشاط التطوعي مثل الفئات التالية:-

(أ) الشباب فى أوقات فراغه خاصة تلك التى تصبح فيها قوة معطلة فى وقت الفراغ الطويل والإجازات.

(ب) السيدات من غير العاملات بحيث تتم المشاركة فى التنمية فى الأوقات التى يرغبن فيها وفى الأماكن والمجالات اللاتي يفضلنها.

(ج) كبار السن ممن تؤهلهم قدراتهم الصحية على تقديم الخبرة لمن يصغرونهم سنا.

(د) العاملون فى أوقات فراغهم وبعد راحتهم من عناء العمل اليومي.

ويمكن أن تضيف المشاركة قوة عمل الى بعض المشروعات القومية الكبري، كما يمكن ان تستثمر المشاركة فى تحقي برامج لتنمية المجتمعات المحلية لتصنيف موارد جديدة بجانب الإضافة التى تحققها التنمية القومية الشاملة.

٦-طالما ان جزءا من عائد التنمية سوف يوجه الى أغراض الاستهلاك فينبغي على الخدمة الاجتماعية أن تتوخي بمساعدة من التنظيمات السياسية وذوي الرأي ووسائل الإعلام على ضمان أن يذهب هذا الجزء الى العاملين الحقيقيين الذين ساهموا فى صنع هذا العائد، والى الفئات الاجتماعية الأكثر حرمانا والأحوج من غيرها لرفع مستوي معيشتها نظرا لترويها فى مستويات معيشية منخفضة للغاية ولا تليق بالكرامة الإنسانية.

ولا تفعل الخدمة الاجتماعية التنمية ذلك وفقا لقيم الخدمة الاجتماعية وقيم العدالة فقط، بل لأن ضمان عدالة توزع عائد التنمية سوف يؤدى الى شحذ همم المنتجين صوب مزيد من العمل والإنتاج طالما أدركوا أن عائد هذا العمل سيعود إليهم

والى مواطنيهم المحرومين، ومن ثم يساهم ذلك الاتجاه فى رفـــع معــدلات الانتــاج تدريجيا، أما إذا حدث العكس، وذهب عائد التنمية الى غير المنتجين أو الى فئات غـير محرومة ارتد ذلك الى المجتمع مرة أخرى فى صورة معدلات إنتاج غير متمشية مـــع ما هو مستهدف.

٧-إذا كان جيل البالغين هو الذى يضطلع بأعباء ومسئوليات مرحلة البدء فى التنميـــة الاجتماعية الاقتصادية، فإن الباب هو الذى سيقود مستقبلا مرحلة الانطـــلاق فـــى التنمية، كما سيقود النشئ عملية انفتاح التنمية، ولذلـــك يجـــب الأهتمـــام بالنشـــئ والشباب اعدادا لهم لممارسة نشاطات التنمية مستقبلا.

وإكساب الشباب قيم واتجاهات التحديث أسهل من تغيير قيم واتجاهات الكبـــار التى رسخت عبر سنوات عديدة فى حين أن تكوين اتجاهات تحديثيـــة لـــدى النشـــئ والشباب أيسر وأسهل نسبيا.

ويتوقع من الخدمة الاجتماعية التنموية أن تعمل مع جماعات النشئ والشـــباب حتى يكتسبوا ويمارسوا أسلوب الحياة العصرية.

كما يتوقع من الخدمة الاجتماعية التنموية أن تساعد الشباب على المشـــاركة فى مشروعات التنمية كي يكتسب وعيا اعمق بقضايا مجتمعه ولكي ترسخ لديه القيـــم والاتجاهات التقليدية فبعض تلك القيم والاتجاهات التقليدية صالحة تماما لتوجيه عمليـــة التحديث نفسها مثل مسئولية الإنسان إزاء الإنسان ونبذ الأثرة والفردية.

لذلك تتوخي الخدمة الاجتماعية التنموية ان تساعد النشـــئ والشـــباب علـــى ترسيخ القيم والاتجاهات التقليدية الإيجابية واكتساب قيم التحديث واتجاهاته الإيجابيـــة أيضا مثل: موضوعية التفكير وحل المشكلات باستخدام المنهج العلمي، وارتفاع الدافـــع اى المبادأة، وتقويم محاولات الصواب والخطأ، والاستعداد لتقبـــل الجديـــد والتجديـــد والميل الى الخلق والابتكار.

٨-تتعرض المجتمعات النامية لفقدان بعض مواردها الماديـــة والاجتماعيـــة فبعـــدم التقدير الكافي لقيمة الوقت تتعرض تلك المجتمعات لفـــاقد فـــى مـــورد الزمـــن،

ولانخفاض الكفاية الانتاجية تتعرض أيضا لفاقد فى معدل إنتاج الفرد، كما تتعرض تلك المجتمعات لفاقد اجتماعي مثل التسرب الدراسي وانخفاض مستويات التحصيل الدراسي وسلبية المواطنين.

وعلى الخدمة الاجتماعية التنموية أن تتصدي لتلك المشكلة حفاظا على الموارد التى يجب أن تاجه بأقصى إمكانياتها فى عمليات استثمارية، ويقترح أن تمارس الخدمة الاجتماعية دراسات عن العوامل الاجتماعية المساهمة فى إحداث أى فاقد مادي أو اجتماعي، ومن ثم يمكن أن تحدد أهداف وأساليب التدخل المهني لاستبعاد تلك العوامل أو التقليل ما أمكن من تأثيرها لتقليل معدلات الفاقد فى مجتمعات نامية هي أحوج ما تكون الى الموارد.

٣- مجالات الخدمة الاجتماعية التنموية:

يتوقع أن تمارس الخدمة الاجتماعية التنمية فى المجالات التى تنتج مباشرة السلع والخدمات، فعلي سبيل المثال يمكن أن تمارس الخدمة الاجتماعية التنموية فى المصانع والجمعيات التعاونية الزراعية فى لقري كي تساعد على إزالة العوائق الاجتماعية التى تحد من انطلاقة التنمية الاقتصادية.

وتمارس الخدمة الاجتماعية ايضا فى وحدات إنتاج الخدمات كمراكز التنمية ومراكز رعاية الشباب والمؤسسات التعليمية، بالإضافة الى مراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، الى جانب المنظمات التطوعية التى تساعد على تنشيط المشاركة الجماهيرية والعبرة فى تحديد مجال عمل الخدمة الاجتماعية التنموية أن تربط مجال العمل بمنظماته المختلفة بالهدف العام وهو المساهمة فى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وبأحد الأهداف النوعية أو بأكثر من هدف نوعي.

٤- التحديات التى تواجه الخدمة الاجتماعية التنموية:-

ليس الطريق معبدا أمام الخدمة الاجتماعية التنموية خاصة فى الدول النامية ويبدو أن ذلك النوع من الخدمة الاجتماعية ذي الوظيفة الثانوية أسهل فى ممارسته عن الخدمة الاجتماعية الثانوية فى الدول النامية للأسباب التالية:-

١-تتوفر للخدمة اجتماعية الثانوية عدة نماذج للممارسة تكونت عند الدول التى كان لها قصب السبق فى تكوينها ، فى حين أن الخدمة الاجتماعية التنموية لا تتوافر لديها مثل هذه النماذج.

٢-أهداف الخدمة الاجتماعية الثانوية أقل شأنا من أهداف الخدمة الاجتماعية التنموية ولذلك فمن الأسهل أن تمارس فى دول نامية ما زالت الخدمة الاجتماعية فيها حديثة، أما الخدمة الاجتماعية التنموية فتتبنى أهدافا طموحة، قد لا يتناسب مستوي طموحها مع العمر الزمني للخدمة للاجتماعية فى الدول النامية.

٣-نظرا لتوفر نماذج الخدمة الاجتماعية الثانوية وقلة طموح أهدافها فإن ممارستها لا تستدعي اعدادا مهنيا متميزا عن الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين فى الدول المتقدمة صناعيا، ومن ثم يمكن إعداد متخصص فى الخارج لينشروا ويعملوا هذا النمط من الخدمة الاجتماعية عندما يعودون الى بلادهم.

أما الخدمة الاجتماعية التنموية فإنها يجب أن تتطور داخل الأوطان النامية وعلى أيدي أهلها، لأنها ليست بالمفهوم المنتشر فى الدول الصناعية المتقدمة، ومن ثم يمكن القول بأن الخدمة الاجتماعية التنموية هى وليدة عملية التوطين الشاقة فى الدول النامية وعليها أن تكون نفسها بنفسها هناك ولكن ضرورة الخدمة الاجتماعية التنموية للدول النامية تحمل الأخصائيين الاجتماعيين المسئولية التاريخية لمواجهة هذه التحديات وخلق وإيجاد وتطوير الخدمة الاجتماعية التنموية.

٥- اتجاهات في الخدمة الاجتماعية التنموية:

مما سبق يتضح لنا أهمية الخدمة الاجتماعية التنموية ، ويهمنا أن نقترح مجموعة من الاتجاهات حتى تزداد فعاليتها.

١-الاهتمام بالبحث العلمي وإجراء التجارب لتقديم مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية على أساس سليم والتعرف على المشاكل التى تواجه تلك المشروعات حتى ترسم سياسة اجتماعية سليمة لتوفير برامج الرعاية الاجتماعية.

٢-قيام الأهالي ببذل جهودهم لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية اللازمة لهم على أن تكون الدولة هى الممولة لهذه المشروعات.

٣-استخدام طرق الخدمة الاجتماعية والأساليب الفنية والتى تساعد على ايجاد تكيف متبادل بين الناس وبيئاتهم على أساس المبادئ الإنسانية والتنظيم الاجتماعية التى يقبلها المجتمع.

٤-العمل على توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية كلما ازداد الانتاج مع مراعاة إعطاء الأولوية للخدمة التى تؤدى مباشرة الى زيادة الانتاج ورفع معدلاته.

٥-الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية كي لا يسبق الجانب المادي الجانب الاجتماعي فتظهر المشكلات الاجتماعية الحادة ويجب بقدر الإمكان ايجاد نوع من التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية عن طريق الاهتمام بزيادة الخدمات ورسم البرامج ولا سيما الوقائية منها كي تعمل على درء خطر ظهور المشكلات الاجتماعية.

٦-مراعاة الأولوية فى الخدمة على أساس دراسة المجتمع كوحدة ولا تعتمد على دراسة فئات معينة بالذات حتى تتبين المشاكل العلمية التى تصاحب التطور السريع.

٧-التركيز على الخدمات التى تهم المجتمع ككل أولا، فالخدمات التى تهم الجماعات فالخدمات الفردية.

٨-تحديد مستوي الخدمة فى حدود مواردنا وإمكانياتنا على أن نعمل على تحسين مستواها مع اطراد الزيادة فى الموارد والإمكانيات.

٩-مراعاة لا مركزية الخدمة حتى نتمكن من إشباع احتياجات المجتمعات المحلية والإقليمية.

١٠- العناية باشتراك المواطنين فى كافة عمليات الرعاية الاجتماعية يزداد تحمسهم للمشروعات التى تخدمهم ويزداد وعيهم وإدراكهم لحقائق الأمور وتعودهم الاعتماد على أنفسهم فى حل مشكلاتهم وتنمية موارد مجتمعاتهم وممارسة الأسلوب الديمقراطي.

١١- العناية باشراك الأجهزة والتنظيمات الشعبية فى ضوء وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية والاستفادة من كافة امكانيات تلك الأجهزة والتنظيمات للمساهمة فى نجاح برامج الرعاية الاجتماعية.

١٢- إدخال التعديلات اللازمة على فلسفة وسياسة وأساليب الجمعيات والمؤسسات والهيئات الاجتماعية بما يتمشي وتطبيقنا.

١٣- تعديل وظيفة وزارة الشئون الاجتماعية بحيث تتجه نحو تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية والإشراف على تنفيذها ورفع مستويات أدائها.

١٤- العناية الكافية بتدريس الخدمة الاجتماعية، عن طريق تدعيم كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية الموجودة وافتتاح معاهد جديدة لتخريج الأعداد الكافية من الأخصائيين الاجتماعيين المهنيين، والعمل على تدعيم هيئات التدريس بمعاهد الخدمة الاجتماعية لرفع مستوي الخريجين، والعمل على ايجاد اتصال علمي مستمر بين معاهد الخدمة الاجتماعية وكلياتهم والخريجون حتى يتعلموا كل جديد يطرأ على المهنة، كذلك يجب أن تقوم معاهد الخدمة الاجتماعية وكلياتها بتدريب الأخصائيين الاجتماعيين العاملين فى المجالات المختلفة على إجراء البحوث العلمية التى ترفع من مستوي المهنة.

سادسا: الخدمة الاجتماعية والتنمية الشاملة: (١)

تحاول كثير من الدول النامية فى الوقت الحالى تطوير الخدمة الاجتماعية بما يتلاءم مع ظروفها واحتياجاتها، وهناك حقيقة هامة تنطلق منها هذه المحاولات وهي

أن هذه الدول تعاني من التخلف الاجتماعي والاقتصادي، ومن ثم فإن جهود كل المهن والتخصصات العلمية يجب أن تتجه صوب القضاء على التخلف وتحقيق التنمية.

والخدمة الاجتماعية هي مهنة تعتمد على الممارسة المهنية التي تتعامل مباشرة مع تحديات التنمية وتساهم بإيجابية وفعالية في رفع مستوي معيشة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا باطراد وتساهم في زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مقوما بما يحصل عليه من سلع وخدمات. ويمكن لنا تحديد دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع في النقاط التالية:

١. البدء بالمشروعات التي تهم الأهالي أولا حيث يجب دراسة الاحتياجات التي يرى هؤلاء الأهالي أنها تنقصهم ولا بأس من البدء ببعضها على سبيل كسب الثقة على أن تأتي المشروعات الأخرى التي تعتبر أكثر نفعا واعظم فائدة بعد التمهيد لها بوسائل الإقناع المختلفة.
٢. مراعاة الحالة الراهنة للمجتمع من حيث طبيعة النظم الاجتماعية الموجودة والعادات والتقاليد والاتجاهات الدينية ودرجة التعلم وحالة المواصلات وطبيعة الموارد القائمة.
٣. يستحسن لتحقيق التنمية البدء بالمشروعات على نطاق ضيق حيث يتم البدء بتطبيق بعض المشروعات على نطاق ضيق حتى إذا نجحت أمكن التوسع فيها ونحن مطمئنون على النتائج، وهذه دون شك تعتبر طريقة سليمة في الاقتصاد في الوقت والنفقات.
٤. الاهتمام بأن تتمشي برمج التنمية مع الإمكانيات المادية والمالية بل والبشرية حتى يسهل تحقيق أهدافها.
٥. الاستعانة بالمنظمات القائمة حيث أنه من الأفضل أن تسير عمليات التنمية بمعاونة المنظمات القائمة فعلا في المجتمع لأن مشاركة هذه المنظمات يعتبر أمرا ضروريا لتحقيق التنمية.
٦. المساهمة في خلق رأى عام مستعد لتحمل مسئوليات التنمية الشاملة.
٧. تحديد المعوقات الاجتماعية للتنمية الاقتصادية والمساهمة في التغلب عليها.

٨. تحديد معوقات التنمية الاجتماعية وتحديد مساراتها واتجاهاتها.

٩. الاشتراك فى اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية ووضع خطط التنمية الاجتماعية.

١٠. استثارة مشاركة الجماهير فى التأثير على السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي وفى تنفيذ وتقويم الخطط.

١١. المساهمة في ضمان عدالة توزيع الناتج القومي وتحقيقا للعدالة الإجتماعية وضمانا لتقبل المواطنين تحمل مسئوليات وأعباء التنمية الاجتماعية.

١٢. المساهمة فى تقليل الفاقد الاجتماعى والاقتصادي قدر الإمكان حفاظا على الموارد ومنعا لتبديدها.

١٣. الاهتمام بالبحث العلمي وإجراء التجارب لتقديم مشروعات وبرامج الرعاية الاجتماعية على أساس سليم وللتعرف على المشاكل التى تواجه تلك المشروعات حتى يتم رسم سياسة اجتماعية سليمة لتوفير برامج الرعاية الاجتماعية.

١٤. الربط بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية كى لا يسبق الجانب المادى الجانب الاجتماعي فتظهر المشكلات الاجتماعية الحادة، ويجب بقدر الإمكان إيجاد نوع من التوازن بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية عن طريق الاهتمام بزيادة الخدمات ورسم البرامج لاسيما الوقائية منها كى تعمل على درء خطة ظهور مشكلات اجتماعية جديدة.

١٥. مراعاة الأولوية فى الخدمات على أساس دراسة المجتمع كوحدة ولا تعتمد على دراسة فئات معينة بالذات حتى تتبين المشاكل العلمية التى تصاحب التغير السريع.

وبعد هذا العرض يمكن القول بأنه لكى تؤدى الخدمة الاجتماعية دورها فى مجتمعنا يجب أن تمارس فى جميع المجالات التى تنتج مباشرة السلع والخدمات لجميع فئات الشعب على إختلاف مستوياتهم واحتياجاتهم ومشكلاتهم. ولكى يكون هذا الدور فعالا يجب أن تكون برامج وأنشطة الخدمة الاجتماعية مرتبطة بالخطة القومية الشاملة.

والخدمة الاجتماعية يجب ان تكون على اتصال مباشر بالجماهير بأساليبها المختلفة كالمقابلات والاجتماعات والمؤتمرات واللجان والندوات ولمناقشات وتحاول أن تعرف الشعب بأهداف الخطة وتنقل إليه أهميتها بالنسبة له حتى يتحمس لها ويعمل على إنجاحها، وتتعاون الخدمة الاجتماعية فى ذلك مع الأجهزة السياسية والتنظيمات النقابية.

وتؤدى الخدمة الاجتماعية هذه الوظيفة على المستوي القومي والإقليمي والمحلي وعلى مستوى المدرسة والمعهد والكلية والمصنع بحيث تجد خطة التنمية التربة الصالحة لنموها ونجاحها على كافة المستويات.

ويجب أن تتعاون هيئات ومؤسسات الخدمة الاجتماعية على كافة المستويات لوضع خطة زمنية مدروسة لضمان التأييد الشعبي لخطط التنمية ولا تترك كل هيئة تضع برامج أو مشروعات بمفردها حيث أن بعثرة الجهود لا تؤدى الى نتائج مضمونة والخدمة الاجتماعية تساهم فى زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي بتأديتها لخدمات مادية ملموسة تؤدى بدورها وبصورة مباشرة الى زيادة الإنتاج المادي.

ويمكن للخدمة الاجتماعية أن تساهم فى تكوين رأس المال الوطني الذى يستثمر فى المشروعات الإنتاجية إذ ان سكان الدول النامية يميلون الى إنفاق كل دخولهم لأن مستوي الدخول وبصفة عامة أقل من المستوي الذى يتمكن من إشباع احتياجات هؤلاء الناس، ومن ثم تجد الدول النامية صعوبات جمه فى تكوين رأس المال الوطني.

لذلك تساهم الخدمة الاجتماعية فى حث المواطنين على ادخار جزء من دخولهم ولو كان ذلك على حساب إشباع بعض احتياجاتهم لكى تتجمع لدى الحكومة الأموال التى تستثمرها فى المشروعات الإنتاجية، والعراقيل التى تعوق التنمية الاقتصادية عديدة ومتنوعة وتختلف من مجتمع لآخر، وتعمل الخدمة الاجتماعية متعاونة مع المهن والتخصصات الأخرى على إزالة تلك العراقيل حتى يسير التراكم الى أعلى ويرتفع مستوى المجتمع النامي باستمرار.

سابعا: العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية:-

لأن الخدمة الاجتماعية حقائق وفلسفة طرقها لا تختلف كثيرا عن فلسفة وحقائق التنمية الاجتماعية وتكامل الخدمة الاجتماعية يزيد من أوجه التقارب بين فلسفة وأهداف الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، وتوطين الخدمة الاجتماعية يزيد كذلك من واقعية وفاعلية أدوارها فى تحقيق التنمية الاجتماعية، ومن ثم فإن الدور يقوم به الأخصائي الاجتماعي فى أى موقع هو فى مدلوله دور تنموي.

وعلى ضوء كل ما سبق يمكننا أن نحدد العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية- فى النقاط التالية:-

١) الخدمة الاجتماعية والتنمية يشتركان فى التركيز على الإنسان والعمل على تحريره حتى يستطيع أداء دوره فى الحياة وذلك يساعدهم فى تدعيم الإنسان على إزالة المعوقات التى تواجهه.

٢) الخدمة الاجتماعية تلتقي مع التنمية فى انهما يسعيان لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية وهي:-

(أ) علاج المشكلات الاجتماعية التى تعيق التنمية السلبية (الفردية- الأنانية-اللامبالاة) انخفاض مستوي المعيشة- زيادة السكان.

(ب) مساندة الإنتاج فى جميع الميادين لتوفير العلاقات الإنسانية داخل الوحدات الإنتاجية.

(ج) إعادة فئات غير القادرين لمجال الإنتاج بمساعدتهم على علاج مشكلاتهم والاستفادة من قدراتهم.

وتحقق الخدمة الاجتماعية هذه الأهداف عن طريق أساليب العمل التالية:-

(أ) أساليب وقائية عن طريقها نتلافى وقوع المشكلات وتوفر المعاناة والألم والتكلفة اللازمة لعلاجها فيما لو أنتظرها حتى تقع

(ب) أساليب علاجية وفيها تقع المشكلة بالفعل فيتم معالجة أو تصحيح الانحراف الذى وقع.

(ج) مجموعة الأساليب الإنمائية بهدف المحافظة على قيمة الإنسان ومساعدته على الإنتاج بأقصى حد ممكن.

٣) تشترك التنمية الاجتماعية والخدمة الاجتماعية فى العمل على إحداث تغيرات فى النظم الاجتماعية والسياسية والأفراد وذلك لإحداث الرفاهية الاجتماعية للفرد والمجتمع.

٤) الخدمة الاجتماعية تعتبر القوة المحركة التى تهتم بالفرد باعتباره النواة لهذا المجتمع كما تهتم بوحدات المجتمع فى شكل الجماعات التى ينظمها المجتمع لتحقيق أغراضه فى مسايرة التنمية الى جانب تدعيم وتوجيه منظمات المجتمع والتنسيق بينهما فتعمل فى وحدة متكاملة لذلك فالتنمية الاجتماعية تعتمد على طرق الخدمة الاجتماعية من خلال عملها مع التجمعات فى جميع القطاعات على المستويات المختلفة فردية - جماعية - مجتمعية.

٥) الخدمة الاجتماعية الإنمائية تلقي بثقلها فى تنمية الموارد الإنسانية عن طريق تدعيم وتقوية حياة الأسرة وإعداد الأهالي لتحسين أحوالهم من خلال إسهامهم فى عمليات التنمية . أن الخدمة الاجتماعية الإنمائية تعمل على دفع عجلة التغير وإزالة العقبات التى تعوق مسار معدلات التنمية المطلوبة عن طريق إحداث تغييرات إيجابية فى العلاقات الاجتماعية والتى تؤدى بطبيعة الحال الى إزالة الظروف المعوقة التى تقف فى سبيل التنمية.

٦) تساهم الخدمة الاجتماعية فى دفع قوة فاعلية المشاركة الشعبية الاستفادة من جهود المواطنين للإسهام فى خطة التنمية ويتحقق ذلك من خلال جهود الخدمة الاجتماعية بالمساهمة فى إيقاظ وعى الأهالي ودفعهم الى المبادأة- كما تساهم فى إيجاد علاقة للتعاون والفهم المتبادل بين الحكومة والأهالي.

٧) تساهم الخدمة الاجتماعية الإنمائية فى تحديد المشكلات التى تعاني منها سكان المجتمع وتنمية إمكانياته وقدرته فى مواجهة هذه المشكلات.

٨) التنمية الاجتماعية يعمل من خلالها مجموعة من المهن من أهمها التعليم والصحة والزراعة والإسكان حيث تنظر كل مهنة منها الى الإنسان من زاوية محددة ولما

كانت الخدمة الاجتماعية تنظر للإنسان فى صورته المتكاملة فإنها تعمل وثيقة الصلة بهذه المهن.

والخدمة الاجتماعية بذلك تقوم بدورين ذات أهمية فى التنمية الاجتماعية:-

١-التمهيد لحدوث التنمية ذاتها عن طريق تحديد الموارد والإمكانات والطاقات القائمة منها والكافية التى يمكن إتاحتها، وإعداد العنصر البشري والشخصية التنموية المتفاعلة فى إحداث التنمية وإزالة المعوقات والأسباب التى تعوق التنمية، والتغير فى النظم والأوضاع القائمة والكشف عن احتياجات ومطالب المجتمع، وكل ذلك مقدمات لحدوث التنمية.

٢-زيادة معدلات أداء الفرد والمجتمع وحدوث التنمية ذاتها فى مختلف المواقع والمجالات، والكشف عن المعوقات والمكلات التى تعوق التنمية والعمل على مواجهتها، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة فى استفادة من عائد التنمية والكشف عن الآثار الناجمة عن التغيير لحدوث التنمية.

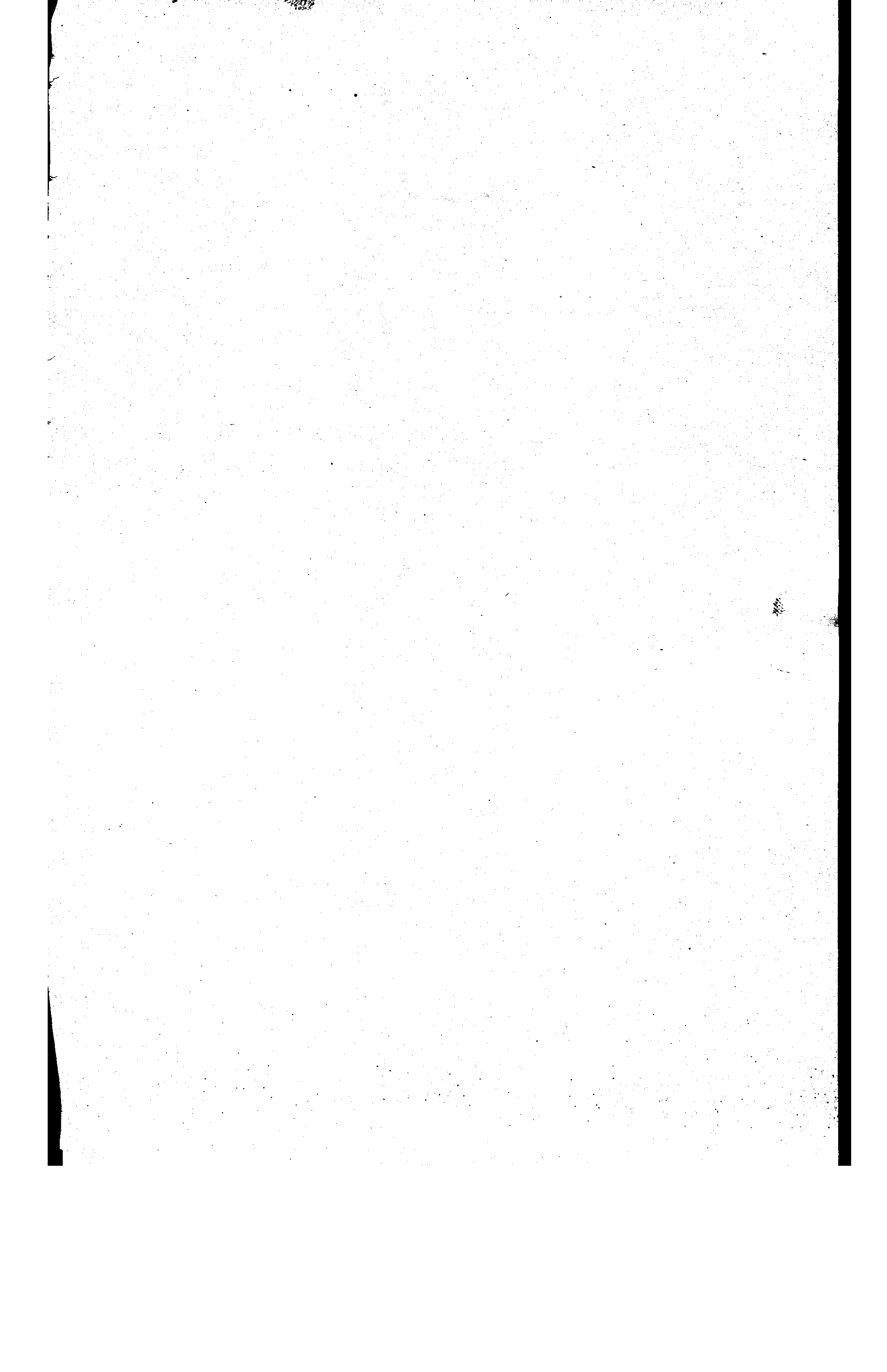
مراجـــع الفصـــل

(١) ماهر أبو المعاطي على وآخرون: المدخل الى الخدمة الاجتماعية ، القـــاهرة، مذكرات غير منشورة، كليـــة الخدمـــة الاجتماعيـــة، جامعـــة حلـــوان، ١٩٩٦، ص ص (١٧٢-١٧٧).

(٢) المرجع السابق: ص ص (١٨٤-١٨٨).

(٣) فايز ذكي قنديل وآخرون: مرجع التنمية الاجتماعية، مذكرات غير منشـــورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٢.

(٤) سيد أبو بكر حسانين: مدخل الى الخدمة الاجتماعية، مكتبة التجارة والتعـــاون، القاهرة، ١٩٧٢.

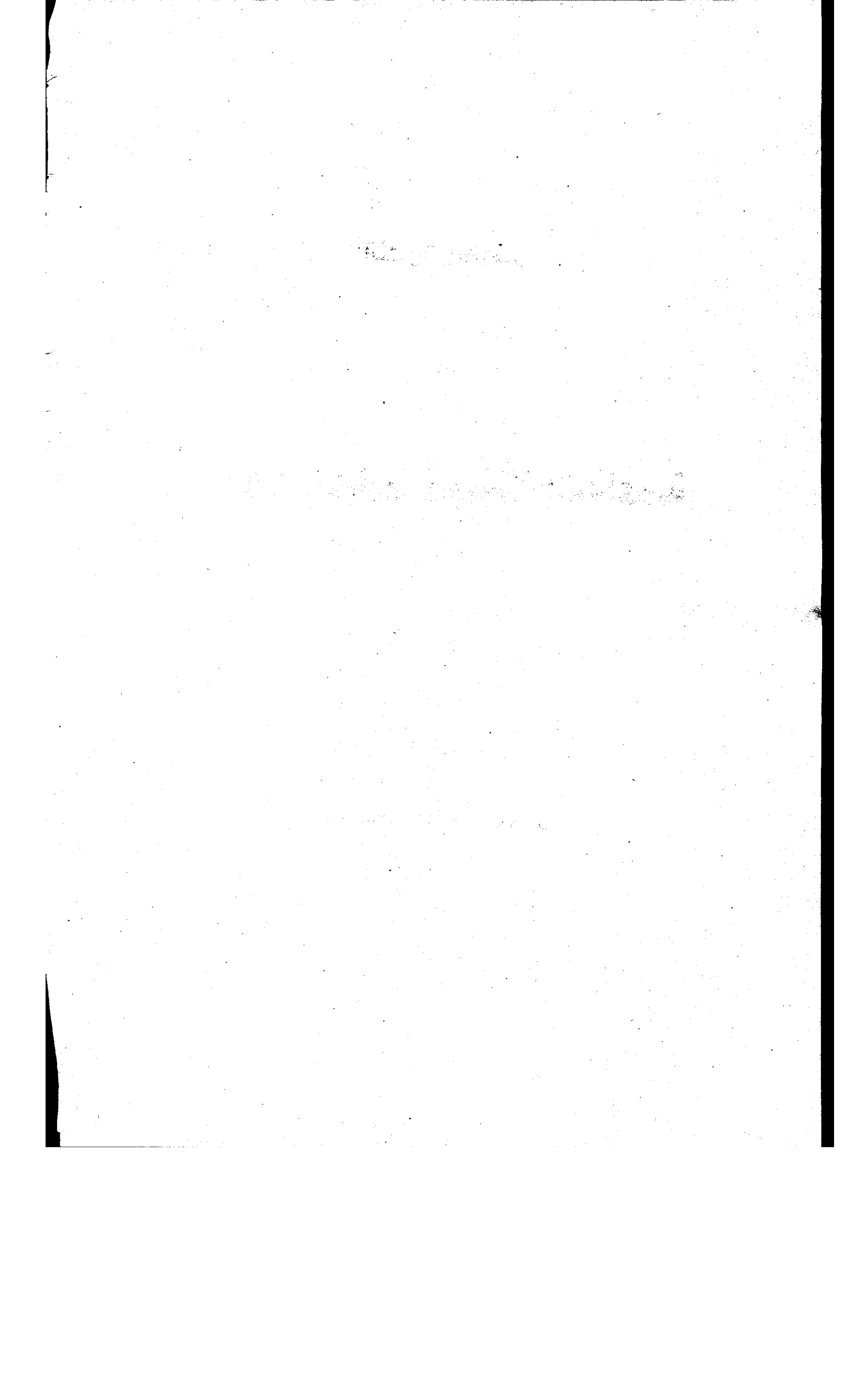


الفصل الرابع عشر

معوقات التنمية الاجتماعية

إعداد

الدكتور/أحمد محمد عليق



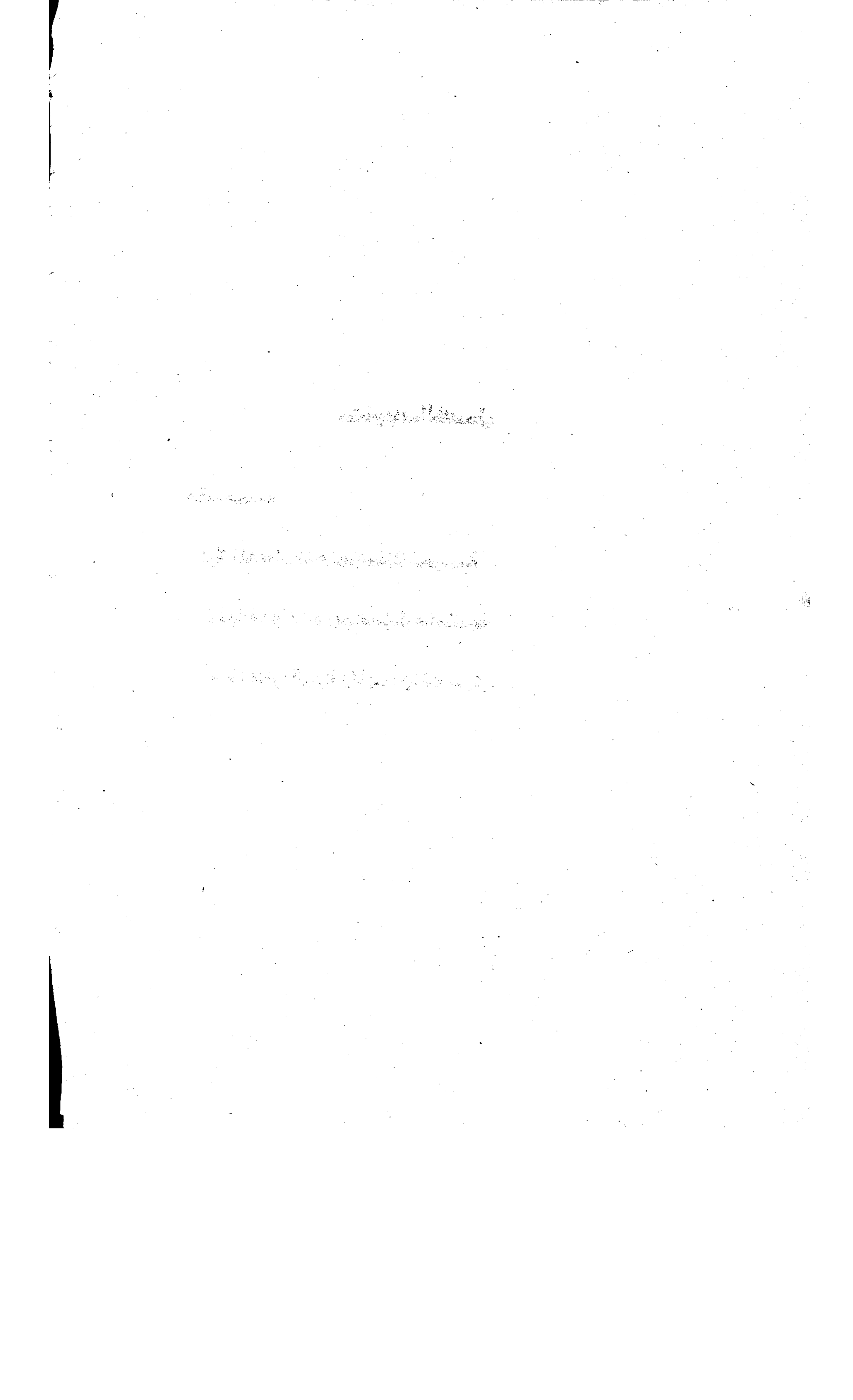
محتويات الفصل

مقدمة.

أولاً: المعوقات الاجتماعية للتنمية.

ثانياً: معوقات مرتبطة بإدارة التنمية.

ثالثاً: نظرة الي واقع المجتمع المصري.



مقدمة

تهدف التنمية الى تطوير المجتمعات، وتحسين ظـــروف الأفـــراد اجتماعيـــا واقتصاديا وثقافيا، إلا انه توجد بعض المعوقات تؤدي الى فشل برامـــج مشـــروعات التنمية فى تحقيق بعض أو كل أهدافها ، وبداية نحدد ماذا تعني كلمة معوقات: هل هى الصعوبات أم هى المشكلات أم هي التحديات؟ حتى يمكن الأخذ بأحد هذه المصطلحات فى تناولها لهذا الموضوع.

ويتحدد المفهوم المهني للمعوقات من خلال الآراء الآتية:-

الرأي الأول: يحدد المعوقات باعتبارها المشكلات **Problems** وهى الشـــيء الضـــار وظيفياً وبنائياً، وتقف حائلاً أمام إشباع حاجات الانسان الأساسية [١].

الرأي الثاني: يري أن المعوقات أقل تعقيداً من المشكلات ولذا يعتبرها صعوبـــات أو عوائق تقف أمام العمل.

الرأي الثالث: ينظر الى المعوقات على أنها أكثر تعقيداً من المشكلات ويحددها بأنـــها التحديات **Challenges** والمشكلات المزعجة **Plaguing problems** .

وبناء على ذلك يمكن ان تحدد العوائق بأنها الصعوبـــات أو العراقيـــل التـــى تحول دون تحقيق الهدف والتى تعترض العمل دون تحقيق تقدمه كما ينبغي.[٢]

ثانياً: المعوقات الاجتماعية للتنمية:-

إن الوضع الحالي للتنمية فى الدول النامية هو نتاج طبيعي للتفاعل التـــاريخي بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة ولقد انعكس هذا التفاعل بوضوح على دول العـــالم الثالث وأدى هذا الوضع الراهن وتضافرت فى حدوثه عوامل عدة:-

أولهما: عامل تاريخي: نتيجة لحداثة استقلال هذه الـــدول وتبعيتـــها للـــدول المتقدمة من ناحية (فى صور وأنماط الاستعمار الجديدة).

ثانيهما: عامل اقتصادي: يتمثل فى عدم تنمية قوى الانتاج وسوء توزيع العمالة وعدم الاضطراد فى التقسيم الاجتماعي للعمل، وسوء توزيع مع تخلف تكنولوجيا وأدوات الانتاج.

ثالثهما: عامل اجتماعي: يتمثل في العلاقة بين الجماعات المختلفة والهوة الواسعة بين طبقاته، فضلاً عن عدم كفاءة المؤسسات الاجتماعية والجمود الثقافي والقيمي.

رابعاً: عامل سياسي: يتمثل فى عدم تعدد بناء القوة واقتصار السياسة على الصفوة-الدائرة المحدودة- وتخلف الأبنية السياسية.

وقد تفاعلت هذه العوامل جميعها- بشكل أو بآخر- وبطريقة تلقائية قائمة على قوة تأثير كل منها والذى اختلف بدوره من وقت لآخر ان سلباً أو إيجابا ونتج عن تفاعلها عبر الزمن هذا الوضع الحالي.

ويمكن أن نحدد ذلك فى النقاط الآتية:- (٣)

١) أنماط الاستغلال الفعلي الذى يتعرض له المجتمع ككل من جانب القوي الأجنبية.
٢) القيم المدمرة التى تنشرها القوى الاستغلالية بين فئات المجتمع والأوهام الزائفة التى تروج لها مثل القيم الأنانية والفردية والقيم الاستهلاكية.
٣) الظروف المعيشية الفعلية واللاإنسانية التى تحيا فيها غالبية جماهير الشعب فى البلدان المتخلفة وانعكاسها على قدرات الانسان وتأثير ذلك على موقفه من التنمية ودرجة إسهامه فيها.
٤) تبديد مصادر الثروة فى المجتمع والاستخدام البذخي لفائض جهد الكادحين من جانب الفئات الطفيلية والمستغلة بالمجتمع.
٥) التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بين فئات الشعب وكيفية توزيع الثروة ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية.
٦) طبيعة التفاوت بين القرية والمدينة والكشف عن طبيعة القوى التى تكرس هذا التفاوت الواضح.

٧) طبيعة لوعي الاجتماعي بقضايا المجتمع وتنميته لدى فئــــات الشـــعب المختلفــة وأسباب تدهوره.

٨) الفساد الحكومي والإداري وطبيعة القوي المستفيدة منه.

٩) مدى ارتباط كل المشكلات الاجتماعية التقليدية (المخدرات - الجريمة - انحـراف الأحداث.. الخ) بالعناصر السابقة ومدى تعويقها للتنمية.

خامساً: وتواجه عمليات التنمية العديد من المعوقات بعضها ثقافي وبعضها اجتمـــاعي وسياسي بجانب بعض المعوقات الاقتصادية والإدارية من هذه المعوقات.

(١) عدم التكامل فى التنمية:

والتكامل يعني أن تسير التنمية فى مختلف القطاعات بطريقة متوازنـــة ولـــذا فمن الصعب أن لم يكن من المستحيل تنمية الصناعة مثلا بدون تنمية التعليم، أو حـــل مشاكل المدينة دون إيداء اهتمام مماثل بمشاكل الريف إذ أن المجتمع ككل عضو واحـد والاهتمام بأى قطاع منه لابد وأن يؤدى الى الاهتمام بقطاعات أخرى.

كما يعني التكامل فى التنمية وجود مفهوم شامل يوجه خطة التنمية كلـــها، ولا يهدف أسلوب التكامل فى التنمية الى التنسيق بين الجهود المبذولة فحسب، وإنما يــهدف الى حصر تلك الجهود فى بوتقة واحدة، وفى إطار فلسفة موحدة ارتضاها المجتمع.

(٢) القيم الاجتماعية السائدة:-

من المعروف أن القيم الاجتماعية تلعـــب دوراً هامـــاً فـــى تكويـــن البنـــاء الاقتصادي وكذلك الاجتماعي والثقافي والسياسي للمجتمعات ، فهي كما يقولون الإطار المرجعي للسلوك الفردي وهى القوي الدافعة للسلوك الجمعي وتحتاج عمليات التنميـــة الى أنماط سلوكية جديدة وبالتالي تحتاج الى قيم جديدة تدفع الى أهداف التنمية ويقودهـــا الى الطريق الصحيح ولذا فإنه إذا كانت القيم الاجتماعية جامدة ومتخلفة واجهت برامج التنمية عقبات شتي فى التنفيذ ومن القيم والمعايير التى تعوق التنمية ما يلي على ســبيل المثال:-

(أ) الانعزالية والتوكل على الغير.
(ب) عدم الإيمان بالعمل اليدوي واحترامه.
(ج) عدم احترام العمل كقيمة.
(د) عدم الإيمان بالجديد ولتخوف من المستحدثات.
(ه) عدم الاعتراف بأهمية المرأة ودورها فى المجتمع.

(٣) المعوقات الثقافية:-

تعتبر المعوقات فى سبيل التنمية فى المجتمعات النامية من أهم التحديات التى تواجهها فى هذه المجتمعات بما فيها من متناقضات ثقافية ، وخير شاهد على ذلك وجود أمثلة عامة كثيرة بعضها يحض على شئ والبعض الآخر يحض على نقيضه وذلك بطبيعة الحال يؤثر على أنماط السلوك وبالتالي على مدي تقبل المواطنين للمشروعات ومدي مشاركتهم فيها.(٤)

(٤) المعوقات الإدارية:-

(أ) تختلف الأجهزة الإدارية القائمة، ويتمثل ذلك فى بعض السمات أهمها:-
- تعقد الإجراءات وإغراق فى الروتين.
- البطئ الشديد فى إصدار القرارات وتناقض بعضها للبعض.
- عدم الالتزام بتنفيذ الشعارات المعلنة.
- انتشار اللامبالاة والسلبية وسياسة الأناملية والمعاشية.
- عدم وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب فى بعض الأحيان.

(ب) صعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة من ناحية وبينها وبين الأجهزة التقليدية القائمة من ناحية أخرى.

(ج) العجز فى الكفايات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسئوليات التنمية.

(د) عدم تطوير التشريعات: قد تكون بعض التشريعات والقوانين عقبة فى سبيل التغيير ولذا وجب تطوير القوانين وتغييرها لخدمة التنمية وحتى لا تصبح قيدا عليها.

(٥) بعض المصالح الخاصة والأغراض الشخصية:-

إذا تعارضت التغييرات التنموية مع مصالح بعض الأفراد والجماعات فى المجتمع فلا شك أنها ستواجه بمقاومة شديدة من هذه الفئات التى ستسعي الى نشر روح المقاومة للتغييرات الجديدة فى اكبر نطاق ممكن من الإشاعات الكاذبة والمغرضة حول التغيرات الجديدة بل قد يصل الأمر الى مقاومة بعض المشروعات بإيقاف تنفيذها إذا كان لبعض أصحاب المصالح الخاصة نفوذ كبير فى المجتمع.

(٦) الخوف من الجديد:-

يخشي البعض بل والمسئولين أن يتحملوا عبء تجربة جديدة لا يعرفون نتائجها وتساهم خبراتهم السابقة فى تشجيعهم على الإقدام على عدم قبول التجربة الجديدة أو المشروع الجديد.

(٧) القيادات:-

من أهم سمات القائد الناجح قدرته على تحريك الجماهير وإثارتهم نحو تحقيق هدف مشترك باستخدام الموارد المتاحة وتوافر مثل هذه النوع من القيادات ليس أمراً سهلاً واختيار القيادات أمر شاق وتكوينها ورعايتها ضرورة من ضروريات التنمية وتواجه بعض القيادات بعض المضايقات أحياناً فتتغير معنوياتها وأمالها وتنقلب من قيادات متحمسة الى قيادات متحفظة بل وأحياناً ناقمة، كما أنه أحياناً ما تقاوم بعض القيادات بعض مشروعات التنمية ولذا فإن من المعوقات ، وجود هذا النوع من القيادات فى المجتمع.

(٨) النقص فى الموارد:-

أن النقص فى الموارد البشرية والمادية والتنظيمية والموارد التكنولوجية يعتبر عائقاً هاماً من معوقات التنمية.

(٩) التخطيط كمعوق للتنمية:-

ويتمثل ذلك فى:-

- عدم وضوح هدف التخطيط عند العاملين فيه أو التأثر به.
- عدم الدقة فى اختيار الوسيلة المحققة للهدف.
- عدم القدرة على التحكم فى الموقف الذى يخطط له.
- عدم التنسيق بين الجهات العاملة فى مجال التخطيط.
- عدم توافر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصاءات وخاصة على المستوي القومي وحتي الإقليمي.

(١٠) عدم تحديد الحجم الأمثل لوحدة لتنمية:-

من الأهمية بمكان محاولة الوصول الى الحجم الأمثل لوحدة التنمية جغرافيا واقتصادياً وديموجرافيا. وعدم الوصول لذلك يعتبر معوقاً أساسيا من معوقات التنمية.

(١١) عدم التحديد القاطع لدور وعلاقة كل من المركزيات والمحليات فى التخطيط والتنمية:-

ويعتبر هذا الأمر بمكانة فى الأهمية ومعوقاً لعمليات التنمية إذ لابد من تجنب الآثار الضارة لتعقد العلاقات وتداخلها بين الأجهزة ومستوياتها وضرورة تحقيق التعاون بينها.

(١٢) نقص الوعي التخطيطي والتنموي:-

تعتبر عملية التخطيط للتنمية عملية فنية وعلمية فى نفس الوقت ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها على درجة كبيرة من لوعي بأهميتها كما يجب أن يكون

المواطنون المخطط لتنميتهم على درجة من الوعي لتقبل المنجزات الجديدة في المجتمع ويعتبر نقص هذا الوعي معوقا أساسيا للتنمية الاجتماعية.

(١٣) تجاهل المشاركة الشعبية:-

من الخطورة بمكان ألا يضع المخططون في حسبانهم أهمية لدور المشاركة الشعبية. وقد يتجاهلونها سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ وبذلك يكون ذلك معوقا أساسيا من معوقات التنمية، فدور المواطنين واستجابتهم للقرارات لها وتأثيراتها وانعكاساتها وبشدة على إنجازات الخطة ومدي تحقيقها لأهدافها.

والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة واقتناع وإرادة من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، وإذا كان بغير اقتناع منهم سيلقي المقاومة بالإضافة الى أن المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها تعتبر قمة الممارسة الديمقراطية للحرية بجناحها السياسي والاجتماعي وهذا هو جوهر العملية التنموية؛ فمن الضروري مشاركة الجماهير في وضع الخطة وتنفيذ الخطة.

ومن ثم يمكن تحديد هذه المعوقات في:-

ازدواجية وتعددية واقع التنمية حيث نجد-نتيجة للتبعية ازدواجية وتعددية الواقع الاقتصادي مما ينعكس على عدم قدرة هذا الواقع على دفع عمليات التنمية، وكذلك الواقع الاجتماعي بتفاعلاته المختلفة لا يدعم من مسيرة وحركة التنمية وازدواجية الواقع السياسي مما يؤثر على توفير المناخ الملائم الذى من خلاله تنطلق التنمية ، والواقع الثقافي ولفكري بالمثل يتصف بالتعددية مما ينعكس على النسق القيمي والنماذج السلوكية في المجتمع المتخلف ومن ثم ايجاد الشخصية التنموية والعنصر البشري المدعم لدفع التنمية وتحمل مسئولياتها.

بالإضافة الى ما سبق نجد الواقع المؤسسي- الذى من خلاله تنفذ التنمية- ليس لديه الكفاءة والفعالية بالدرجة المطلوبة لتحقيق التنمية في هذه المجتمعات.

ثالثا: معوقات مرتبطة بإدارة التنمية:-

كما يشير البعض الى أن المعوقات المرتبطة بإدارة التنمية يفترض أن تكــون من الصعوبات التى تواجه التنمية بسبب قصور الأساليب والمنـــاهج والتقنيــات فــى تحقيق أهداف التنمية أو تجاوزها فى بعض الأحيان على حساب أهداف اخرى بســبب عدم أو قلة التوفيق والتنسيق بين مختلف خطط القطاعات أو قلة الدراسات ألتى تســبق إعداد الخطط أو ندرة الطاقة البشرية والقوي العاملة المدربة ونقص الإحصـــاءات أو سوء استخدامها أو الجهل بها.

ويمكن تحديد بعض صعوبات إدارة تنمية المجتمع فيما يلي:-

١-قدم بعض الأنظمة واللوائح والتعليمات المطبقة فى بعض الأجهزة الحكومية.

٢-تخلف الأجهزة الإدارية القائمة ويتمثل ذلك فى بعض السمات ومنها:-

(أ) تعقد فى الإجراءات وإغراق الروتين.

(ب) البطء الشديد فى إصدار القرارات وتناقض بعضها البعض.

(ج) انتشار اللامبالاة والسلبية.

(د) سيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية وإنجازاته.

(ه) العجز من الكفايات الإدارية المؤهلة والمادية والقادرة علـــى تحمــل مسئوليات التنمية.

٣-طول إجراءات العمل لبعض الأجهزة.

٤-ضعف التنسيق بين الأجهزة المختلفة التى تقوم بأعمال متشابهة.

٥-الازدواجية والتداخل فى اختصاصات وأعمال بعض الأجهزة.

٦-البطالة المقنعة أو التراكم الوظيفي.

٧-عدم وضع الرجل لمناسب فى المكان المناسب .

٨-سوء توزيع القوي العاملة بسبب انعدام المقاييس الكمية والنوعية فى تحديد حاجــة كل جهاز من العاملين.

٩-تدني إنتاجية بعض الموظفين نتيجة لانخفاض مستواهم التعليمي ولعـــدم تطويـــر مهاراتهم ومعلوماتهم بواسطة التدريب.

١٠- انشغال بعض الموظفين بأعمالهم الخاصة على حساب وظائفهم الحكومية.

١١- ظهور بعض حالات الفساد الإداري المتمثلة فى المحسوبية والرشوة.

١٢- نقص القوي العاملة من حيث العدد والمؤهلات والخبرات.

١٣- المبالغة فى الاهتمام بالمظاهر المادية.

١٤- ميل بعض الأجهزة الى الاستقلال المالي والإداري عن الوزارة الأم.

١٥- عدم تحديد الحجم الأمثل لوحدة التنمية يعتبر عائقا من عوائق التنمية .

١٦- ويعتبر التخطيط معوقا للتنمية فى الحالات التالية:-

(أ) عدم وضوح هدف التخطيط عند العاملين فيه أو التأثر به.

(ب) عدم الدقة فى اختيار الوسيلة المحققة.

(ج) عدم القدرة على التحكم في الموقف الذى نخطط له.

(د) عدم التنسيق بين الجهات العاملة فى مجالات التخطيط المختلفة.

(ه) عدم توافر الأجهزة المسئولة عن الدراسات والبحوث والإحصـــاءات وخاصة على المستويات المختلفة.

١٧- نقص الوعي التخطيطي ولتنموي: حيث تعتبر عملية التخطيط للتنمية عمليـــة فنية وعلمية في نفس الوقت ويستلزم ذلك أن يكون القائمون عليها علـــى درجـــة كبيرة بأهميتها وما يجب أن يكون المواطنون المخطط لتنميتهم على درجـــة مـــن الوعي، ويعتبر نقص هذا الوعي معوقا أساسيا للتنمية الاجتماعية.

١٨- الاعتماد على برامج تنموية من دول أخرى دون مراعاة لظـــروف المجتمـــع الذى يطبق فيه البرنامج.

١٩- عدم الأخذ بالتخطيط العلمي الشامل وهنا نجد أن إدارة تنمية المجتمع تخطـــئ عندما لا تراعي النقاط التالية:-

(أ) الأخذ بزمام المبادرة.

(ب) البدء مع المجمع من حيث هو.

(ج) تشخيص المجتمع وتحليله من خلال الدراسات والبحوث العلمية المنظمة والمتكاملة.

٢٠- تجاهل المشاركة الشعبية: فمن الخطورة بمكان ألا يضع المخططون في حسبانهم أهمية لدور المشاركة الشعبية. وقد يتجاهلونها سواء رحلة التخطيط أو التنفيذ وبذا يكون ذلك معوقاً أساسياً من معوقات التنمية فدور المواطنين واستجابتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها وبشدة على إنجازات الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها.

والمعروف أن التغيير المنشود لا ينجح إلا إذا تم عن رغبة وإقناع وإرادة من الذين يحدثون أو يتأثرون به. فمن الضروري مشاركة الجماهير في وضع الخطة وتنفيذها.[٥]

رابعا: نظرة الى واقع المجتمع المصري:-

وإذا ما انتقلنا الى المجتمع المصري فإننا نجد أن المجتمع المصري يتميز بانه مجتمع انتقالي لم يتبلور فيه أسس إحدى النظم الاجتماعية ومن هنا فإن صفته هى تعدد التكوينات الاقتصادية والاجتماعية إلا ان هذا التعدد فى الأشكال الاقتصادية والتنوع فى الطبقات الاجتماعية القائمة، لا ينفي أن المجتمع أخذ فى التشكيل والنمو نحو اتجاهات اقتصادية واجتماعية محددة سوف تفرض بالتالي وبالتدرج على المجتمع صورته النهائية [٦] وذلك لعدم تواجد الطبقات الرئيسية القادرة على تطوير المجتمع اقتصاديا سواء فى الاتجاه الرأسمالية أو الاشتراكية، مع تحول محور الثقل الى الفئات الوسطي الاجتماعية.[٧]

مازالت قضية التنمية تحتل موقعا بارزا يكاد يكون رئيسيا فى الصراع الفكري والسياسي الدائر فى مجتمعنا بحكم عوامل عدة منها ما ينتمي الى الاقتصاد وآخر ينتمي الى السياسة وثالث الى الأيديولوجية ورابع الى تركيب المجتمع وخصائصه وهكذا.

إلا أننا فى محاولاتنا للتركيز على الجانب الاجتماعي للتنمية نجد ان هذا الاختيار التنموي تحكمه فى النهاية رؤيتان أساسيتان للتنمية:

رؤية أولي: تري فى التنمية عملية تكامل للإنسان ككل بصرف النظر عن انتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية.

رؤية ثانية: تري فى التنمية عملية نمو متكامل لإنسان معين محدد بانتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية أى على عكس الرؤية السابقة وعلى وجه التحديد نري فى التنمية نموا لإحدى الطبقات الاجتماعية على حساب الطبقات الاجتماعية الأخرى.

وحول هاتين الرؤيتين تتعدد مداخل التنمية ومناهجها ومستوياتها... الخ. التى ترجع فى النهاية الى حتمية تبني إحدى الرؤيتين. بحكم انهما لا تنطلقان من مجرد مجال الاختلاف المذهبي وإنما هما يمثلان واقعين ونظامين اقتصاديين واجتماعيين وسياسيين متكاملين، لا يمثل الاختلاف النظري بينهما إلا أحد مجالات الصراع الاجتماعي الدولي بينهما.

وفى ضوء هذين المفهومين الأساسيين للتنمية (على المستوي الاجتماعي) يظهر اتجاهان فى تفسير المعوقات الاجتماعية للتنمية:

أولاهما: امتداد للرؤية الأولي للتنمية كعملية نمو متكامل للإنسان ككل بصرف النظر عن انتماءاته الطبقية والسياسية والفكرية يري أن المعوق الاجتماعي الأساسي للتنمية هو الإنسان نفسه بطبيعته البشرية المتميزة وخاصة بعناصرها الثقافية والروحية التى تلعب الدور الرئيسي فى دفع عجلة التنمية أو فى إبطائها.

ثانيهما: امتداد للرؤية الثانية للتنمية كعملية نمو متكامل لإنسان طبقة بعينها وعلى حساب طبقات اجتماعية اخرى، أستنادا على أن امكانيات التنمية الشمولية لجميع أفراد المجتمع غير ممكنة سواء فى ظل الظروف الحالية لندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية أو بحكم الخبرة التاريخية لتجارب التنمية فى الشعوب المختلفة والتى أثبتت ان التنمية كانت تتم دائما فى إطار مصالح طبيعية معينة هى مصالح الطبقات

المالكة لوسائل الإنتاج فى المجتمع، وأن كان ذلك لم يمنع من حصول باقي الطبقات الاجتماعية الأخرى على بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية وتري هذه الرؤية ان المعوق الاجتماعي الأساسي للتنمية هو العلاقات الإنتاجية بين طبقات المجتمع والممثلة فى عناصر الملكية والدخل والاستهلاك وما الى ذلك.

وبعبارة اخرى فإن الاتجاه الأول يري أن المعوقات الاجتماعية للتنمية تتعلق بالقوي البشرية فى المجتمع من حيث قدراتها الثقافية وإمكانيتها التكنولوجية ومواردها الطبيعية.

أما الاتجاه الثاني فيري أن المعوقات الاجتماعية للتنمية تتعلق بالعلاقات الانتاجية السائدة فى المجتمع، من حيث نظم الانتاج والملكية والطبقات القائمة.

ولاشك ان لكل اتجاه مواطن ضعف وقوة ، فكما تلعب الإمكانيات الطبيعية والتكنولوجية والثقافية دورا بارزا فى عملية التنمية وفى تحديد مسارها ومعدلاتها ومستقبلها، فإن العلاقات والنظم التى تحكم علاقات البشر ليست بأقل منها أهمية وخاصة فى قدرتها على استغلال هذه الإمكانيات واستخدامها على الوجه الأمثل.

وعلى أساس ذلك فإننا سنناقش كلا الاتجاهين من خلال تتبع معوقات التنمية فى ظروف الواقع المصري المميز باعتبار أن هذا الواقع هو المحدد الأساسي الذى سيكشف لنا عن مدي صحة اى الاتجاهين أو كليهما معا بصورة أخرى سيكشف عن المعوقات الرئيسية والثانوية التى تتعلق بعمليات التنمية فى مجتمعنا.

الاتجاه الأول:- المعوقات الخاصة بقوي الإنتاج:-

وهى المعوقات الخاصة بالإنسان من حيث قواه الطبيعية وإمكاناته التكنولوجية وموارده الطبيعية ن ولاشك أننا على مستوى هذا المجال نجد ما يلي:-

١-ان التنمية فى أى مجتمع كان لا تتم بدون الإنسان فهو الوسيلة التنمية الأساسية وهدفها النهائي، والإنسان المصري من حيث نشاطه الاقتصادي يتركز عمله فى

مجالين من مجالات التنمية الاقتصادية المحدودة النمو والضئيلة بحكم طبيعتها وأعني بهما مجال الخدمات ومجال الزراعة.

وانعكاس هذا النشاط الاقتصادي على البناء الثقافي قيميا وسلوكيا واضح في انتشار قيم التواكلية والقدرية والإيمان بالخرافات الى جانب ظهور مظاهر التبعية والانقيادية والخضوع العاجز فى سلوك غالبية سكان المجتمع. أو بمعني آخر انتشار ثقافة الخدمة واضمحلال ثقافة الإنتاج.

٢-ضعف القدرات البدنية والثقافية عند غالبية السكان بالمجتمع بما يعانونه من أمراض بدنية (سيطرة مرض البلهارسيا على غالبية سكان الريف) . وثقافية (ضخامة نسبة الأمية التى تسيطر على ٥٦% من جملة السكان).

٣-تخلف العديد من أدوات الإنتاج المستخدمة سواء فى نطاق الريف أو على مستوى المدينة بما يؤثر سلبا على عائد التنمية وقدرة ناتجها على المنافسة الحقيقية.

٤-محدودية الموارد الطبيعية للمجتمع فالأرض الزراعية لا تتجاوز ٤% من المساحة الكلية للبلاد. وموارد الثروات الطبيعية محدودة بالنسبة لعدد السكان كما أن مصادر الدخل المعتمد على أجور العاملين بالدول العربية هى مصادر غير ثابتة وبالتالي لا يمكن ان تكون بديلا عن الموارد الطبيعية.

وهى عدم تناسب الأجور مع إنتاجية العاملين، ففى ظل انخفاض إنتاجية العامل المصري فى ظل ظروف تخلفه الثقافي والتدريبي (نقص التعليم والتدريب الفني) تصبح الأجور بما عليه من انخفاض شديد اجورا مرتفعة مقارنة مع ساعات العمل الحقيقية والإنتاجية الفعلية لهذا العامل.

٥-عدم وجود طبقة اجتماعية طليعية فى المجتمع تقود عجلة التنمية أو بمعنى آخر وجود " فئة المنظمين" القادرين على تعبئة الموارد والإمكانيات المادية والروحية للمجتمع وخاصة إذا لاحظنا استمرار قلة رجال العمال الصناعيين وانتشار فئة رجال العمال التجاريين وهو ما يكشف عنه قلة استثمارات القطاع الرأسمالي التى لم تتجاوز مائة مليون جنيه أى ما يقدر بنسبة ٨% من جملة الاستثمار خلال عام ١٩٧٦.(٨)

وبالتالي فقدان التنمية لأهم عامل من عوامل قيامها واستمرارها.

٦-سوء التوزيع الجغرافي والعمري للسكان، فالسكان يتركزون على ٤% من المساحة الكلية للبلاد، كما أن ثلثي سكان المجتمع من فئة الشباب (أقل من ٢١ عاما).[٩]

وأثر ذلك على ارتفاع نسبة الإعالة وهى الظاهرة التى تسلب من التنمية الاجتماعية فعاليتها وحيويتها باعتبار ان غالبية أفراد المجتمع غير منتجين.

وعلى أساس هذه الصورة فإن الإنسان المصري بصورته على مستوي القاعدة (غير المؤهلة وغير القادرة على الإنتاج) أو على مستوي القمة (غير القادرة أو المؤهلة أيضا لقيادة عملية الإنتاج) عاجز عن تحقيق التراكم الرأسمالي اللازم لبناء المجتمع الصناعي العصري بشكلية الرأسمالي والاشتراكي.

وتبقي هنا حقيقة قابلة للنقاش والتساؤل: هل انقطعت السبل أمام هذا الإنسان لأن يحقق تقدمه ونموه أم أن هناك سبلا ما زالت غير مطروقة لم تتيحها له لظروف؟ أو بالأحرى لم يتيحها لنفسه؟ وهل هذا العجز هو نتيجة منطقية لطبيعة إنسانية خاصة به؟ أم هو نتاج لعلاقات اقتصادية-اجتماعية معينة سيطرت عليه وبالتالي أعاقت تقدمه وعملية نموه؟ وأمام هذا التساؤل انقسمت التفسيرات الى ثلاثة:-

<u>تفسير أول</u>: يرجع هذا العجز الى الطبيعية البيولوجية للإنسان من حيث السلالة والجنس وما الى ذلك.

ومن الطبيعي أن البحث العلمي قد أثبت فساد مثل هذه الآراء التى تقوم على تضخيم دور العوامل البيولوجية فى تأثيرها على التطور.[١٠]

<u>تفسير ثاني</u>: يرجع هذا العجز الى الإطار الثقافي والاجتماعي للإنسان أو فى ضوء المثل العليا والأهداف والمعتقدات وأساليب السلوك السائدة فى بيئة اجتماعية معينة .[١١]

تفسير ثالث: يرجع هذا العجز الى العلاقات الإنتاجية السائدة أو بمعني آخـــر الى مستوي تطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج فى ذلك المجتمع وهو التفسير الـــذى لجأ اليه كاتب هذا المقال.

وعلى أساس هذا التفسير فإننا سنواصل تتبع الإطار العام للعلاقات الإنتاجيـــة فى مجتمعنا المعاصر ومدي تأثيرها على عجز أو تنمية هذا الإنسان.

الاتجاه الثاني:- المعوقات الخاصة بعلاقات الإنتاج:-

نجد على مستوي هذا المجال ما يلي:-

(١) أن من أهم معوقات التنمية فى مصر هـــو انقطـــاع اتجاهـــات التنميـــة الخاصة بعملية علاقات الإنتاج وبالتحديد تعدد الاختيارات الأيديولوجية مثـــل اختيـــار النموذج الأساسي للتنمية.

وهذا الانقطاع بدد الجزء الأكبر للقوة البشرية نتيجة عدم اســـتقرار علاقـــات إنتاجية معينة وأثر ذلك على انخفاض إنـ جية المجتمع ككل. هذا فى الوقت الـــذى لـــو استمر فيه نموذج واحد للتنمية (بصرف النظر عن مدي تخلفه) لكان قد حقق نتـــائج أكثر إيجابية وفعالية بالنسبة للمجتمع على مستوي تطوره العام وليس هذا مجال لتحليل آثار هذا الانقطاع وأسبابه لأنه مجال يطول فيه الشرح بما يتنافي مع الطبيعة العامـــة لهذه الدراسة.

(٢) أدى هذا الانقطاع فى نموذج التنمية الى ازدياد حدة التداخل والتشـــابك بين نظم الانتاج المختلفة التى تنتمي الى عصور تاريخيـــة مختلفـــة، وهـــذا التداخـــل والتشابك قد يكون عنصرا من عناصر التكامل الاقتصـــادي والاجتمـــاعي فـــى ظـــل وضوح الاختبارات السياسية والأيديولوجية أم فى حالة عدم وضوحها والاعتماد علـــى الاختيارات التكتيكية ذات الطابع البرجماتي بدلا عنها، لابد أن يؤدى الى نتيجة منطقية وضرورية هى تعويقه عملية التنمية الشاملة وخاصة فى ظل أزمة اقتصادية اجتماعيـــة تاريخية عامة بالنسبة للدول النامية ومنها مجتمعنا بصفة خاصة، واقصد بـــها أزمـــة

عملية النمو الاقتصادي وتخلفها عن الحضارة الصناعية الحديثة (ما يقرب من مائة وخمسين عاما منذ عهد محمد علي) وأزمة الأمية التعليمية والثقافية التي تسيطر على ثلاثة أرباع السكان أي القاعدة البشرية العريضة.

وكلتا الأزمتين تتطلب اختيارا سياسيا وأيديولوجيا واضحا ومحددا،وكل تعطيل لهذا الاختيار هو تدعيم لحدة هاتين الأزمتين.

(٣) أن جوهر علاقات الإنتاج في المجتمع تتمثل في طبيعة علاقات الملكية السائدة فيه ومدي قدرتها على تحقيق النمو والحراك الاجتماعي في ذلك المجتمع.

لاشك ان الاستغلال الاقتصادي والطبقي ليس بمعيار على صلاحية أو فساد علاقات إنتاج المجتمع بصفة عامة، بل أن هذه الصلاحية أو ذلك الفساد يتوقف على عوامل أخري متعددة، أهمها مدي خبري وجدية القمة وإمكانياتها، ومدي الفائدة المحققة للقاعدة وفرصها للحراك الاجتماعي رأسيا، ويظهر هذا التوازن النسبي بين القمة والقاعدة في شكل عدم اتساع فوراق الملكية بين أعضاء المجتمع طبقات وفئات على اختلاف أنواعها، ولاشك أن هذه الفوارق الواسعة في الملكية ليست بحد ذاته، معوقا من معوقات التنمية وإنما تصبح معوقا عندما تضيق فرص العمل أمام الطبقات العريضة من المجتمع في ظل محدودية النمو العفوي أو المخطط للمجتمع ككل.. ومن هنا فاتساع فوارق الملكية وضيق رقعة كل من النمو العفوي والمخطط يمثلان عقبة رئيسية من عقبات التنمية الاجتماعية في مصر. [١٢]

وفوارق الملكية لا تقتصر على مجال الإنتاج، وإنما تزداد حدتها على مستوي الاستهلاك خاصة في ظل ظروف الانفتاح الاقتصادي وربط السوق المصري بالسوق الرأسمالي العالمي، التي أدت الى تدعيم الفوارق الطبقية لأنماط الاستهلاك الغذائي ولكسائي وظروف لمسكن والترفيه ووسائل الانتقال.

(٤) **تشكل طبيعة التقسيم الاجتماعي للعمل** ، ممثلة في الفوارق الواسعة بين الريف والمدينة وبين العمل في مجالات الإنتاج والعمل في مجالات الخدمات معوقات رئيسية من معوقات تنمية مجتمعنا المصري المعاصر.

وتكفي نظرة سريعة على الفجوة الحضارية بين مستوي الخدمات المقدمة لكل من المدينة والقرية وخاصة فى مجال المياه النقية واستخدام الكهرباء فنجد ان ٧٧% من عدد الأسر فى حضر الجمهورية يستخدمون الكهرباء بينما لا يتجاوز عدد الأسر التى تستخدم الكهرباء ١٨% فى ريف الجمهورية ولا يتجاوز عدد الأسر الذين يحصلون على المياه النقية ٦٥% من جملة الأسر المصرية على مستوي المجتمع ككل.(١٣)

ومن حيث الفوارق بين العمل الإنتاجي والعمل فى مجال الخدمات، تظهر من الاختلاف الشاسع فى الأجور والدخول لكل من المجالين سواء على مستوي العمال أو على مستوي أصحاب الأعمال.(١٤)

(٥) أن علاقات إنتاج أى مجتمع سواء كان رأسمالية أو اشتراكية هى علاقة بين الناس المنتجة حول تنظيم هذا الانتاج (من حيث طبيعة الانتاج والتوزيع) إلا أنه ونتيجة لعدم سيطرة نموذج محدد من النموذجين الأساسيين لعلاقات الإنتاج المعاصرة الرأسمالية والاشتراكية (عقب الانقطاع المتكرر لنماذج التنمية فى العشرين عاما الماضية) فإن الناس أصبحت لا تعرف كيف تنتج وبعبارة أخري تحول الناس من قوة منتجة الى قوة مستهلكة، وليس هذا معوقا لقيام التنمية فحسب بل تبديد للجهد التنموي الرئيسي وهو الجهد البشري-وخلاصة هذا الوضع أن علاقات الانتاج تحولت فأصبحت علاقات استهلاك أى أن ارتباطات الناس أصبحت ليس حول كيف وماذا ينتجون؟ وإنما صارت حول كيف وماذا يستهلكون؟

(٦) اضمحلال الطبقة الوسطي المصرية فعلي الرغم من لنمو الكبير الذى شهدته هذه الطبقة خلال فترة الستينات نتيجة نمو حركة التصنيع والتنمية وأجهزة الدولة البيروقراطية، فإنه ومع اتجاه الدولة نحو سياسة الانفتاح الاقتصادي عقب حرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ قد بدأت عليها مظاهر التفتت والاضمحلال فتقلصت قاعدتها العريضة نتيجة تحول أجزاء عديدة منها الى المستويات الاقتصادية والاجتماعية للطبقات العاملة ، وصعود جزء محدود منها الى مصاف الطبقات العليا فى المجتمع

نتيجة نمو بعض النشاطات الرأسمالية فى مجالات التجارة والوساطة والإسكان، إلا أن ما يخفف من مظاهر الاضمحلال والتفتت الذى طرأ على هذه الطبقة سياسة فتح أبواب العمل فى الدول العربية النفطية، حيث استوعبت هذه الدول معظم الكوادر الفنية والإدارية، ولكن إذا أدركنا ان غالبية العناصر المهاجرة تكون عادة من أفضل العناصر البشرية سواء من حيث ديناميكيتها أو من حيث قدراتها ومؤهلاتها العلمية، فإن فقدان هذه الكوادر يعتبر معوقا من أخطر معوقات التنمية للمجتمع المصري والذى لن تتبين آثاره إلا بعد مرور فترة زمنية ليست بالطويلة.

(٧) **انتشار ظاهرة هجرة الحرفيين والعمال المهرة والفنيين** هو معوق آخر من معوقات التنمية الى جانب تأثير على تغيير نمط البناء الاجتماعي المصري، بتحوله من بناء متوازن للطبقات والفئات الاجتماعية من خلال ظاهرة انتشار فئات العمال الذين لست لهم مهنة محددة، وإنما هم ينتقلون من مهنة الى أخرى بحكم انهم لا يتقنون مهنة معينة وبمعني آخر الى انتشار فئات من الناس بدون أعمال محددة أو ما يطلق عليه " الغوغاء" ونمو ظاهرة " الغوغاء" هى ظاهرة من اخطر الظواهر التى يتعرض لها أى بناء اجتماعي يطمح نحو التقدم بل حتى يسأمل الاستقرار بمعانيه المختلفة، وتزداد هذه الظاهرة بروزا مع عدم وجود قنوات مفتوحة للعمل المنتج نتيجة لضعف معدلات التنمية الصناعية التى يمكنها ان تستوعب هذه الجماهير الفقيرة وشبه العاطلة من الناس الذين تتكدس بهم مدن المجتمع المصري.

(٨) **أن حصيلة الظواهر السابقة هى** تضاؤل وزن فئة عمال الصناعة داخل البناء الاجتماعي المصري وتضخم فئات عمال الخدمات وأشباه العمال والغوغاء، وهى حصيلة لها أبعاد عميقة لا من حيث أنها معوقة لعملية التنمية بصفة عامة وإنما من حيث مستقبل الإنسان والنظم الاجتماعية والسياسية ككل.

وهو المستقبل الذى تهدده صور من الفوضي الاجتماعية والسياسية والثقافية بصفة عامة، إذا لم يأخذ فى اعتباره أن مصير تنمية الموارد الاقتصادية والاستخدام

الرشيد للقوى البشرية هو طوق النجاة لهذا المجتمع فى مواجهة أى خلل اجتماعي قد يطرأ عليه.

(٩) سيطرة البرجوازية الصغيرة على البنائين القاعدي والفوقي عقب ثورة يوليو ١٩٥٢ كان ومازال معوقا من معوقات التنمية الاجتماعية سواء فى إطار الرأسمالية أو الاشتراكية وذلك بحكم وضعها الاجتماعي الوسطي ونتائجه السلبية على تكوين ونمو الطبقتين الأساسيتين للمجتمعات العصرية: الرأسماليين والعمال وهذه السيطرة للبرجوازية الصغيرة هى علة بقدر ما هى أيضا نتيجة للتطور الرأسمالي البطئ والضعيف قبل ثورة سنة ١٩٥٢ والذى كان أعجز من ان يقيم تنمية رأسمالية حقيقية فظهرت البرجوازية الصغيرة لتقوم بدور الوسيط إلا أنها تحولت الى دور القيادة والسيطرة على اتجاهات التنمية. وبالتالي حطمت أطر التنمية للرأسمالية فى الوقت الذى لم تتمكن فيه من بناء أطر التنمية الاشتراكية. ومن هنا توقفت التنمية الاشتراكية ومن هنا توقفت التنمية الاجتماعية فى منتصف الطريق بدون أن تصل الى نهاية اى طريق من طرق التنمية الاجتماعية.

(١٠) من أهم معوقات التنمية خلل نظام الأجور واتساع فوارق الدخل بين طبقات وفئات المجتمع المصري ككل وحتى إذا تغاضينا عن الفوارق الرسمية للأجور ما بين الحد الأدني والحد الأعلي والتى تصل الى ١: ٢٣ (وهى نسبة مرتفعة للغاية) فإن الفوارق غير الرسمية للدخول هى أكثر اتساعا بلا مقارنة وخاصة إذا تتبعنا حجم الأعمال الخاصة فى مجالات الزراعة والتجارة والتشييد، والتى تكشف لنا عن نسبة الأرباح الصافية بالنسبة للمستغلين فى هذه المجالات، وهى المجالات التى تحتاج منا الى دراسات إحصائية مستفيضة ودقيقة حتى يتجلي لنا تأثير هذه الفوارق فى الدخول على المستوي المجتمعي وعلى قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع فى حاضره ومستقبله ككل.

وهذه المعوقات كلها هى مجرد إشارات قصيرة نحو جزء من المعوقات التى تقف فى طريق التنمية للمجتمع المصري، وهى إشارات تحتاج منا لوقفة موضوعية

ومفصلة لطبيعة هذه المعوقات بنظرة أكثر شمولية وعمقا وهى وقفة لا تحتاج الى مجرد جهد الأفراد وإنما هى فى أشد الحاجة لجهد المؤسسات الاجتماعية بجميع مستوياتها العلمية والإدارية والسياسية لأنها تتعلق بمصير المجتمع.

مراجـــع الفصـــــل

1. Max Siporim: Introduction to social work, N.Y, Macmillan Publishing Co, NCI. 1975, p.18.

(٢) محمد عبد الفتاح محمد: الخدمة الاجتماعية فى مجال تنمية المجتمع المحلـــي، الإسكندرية، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ١٩٩٦، ص ص٨٨-٨٩.

(٣) سمير نعيم: التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعيـــة ، المؤتمـــر الدولي الثالث للإحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعيـــة، جامعـــة عيـــن شمس، ١٩٧٨.

(٤) عبد الهادي الجوهري: أسس علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضـــة الشـــرق، ١٩٨٥، ص ص ١٥٥-١٦٢.

(٥) جمال مجدي حسنين: التنمية الاجتماعية، مذكرات غير منشورة، كلية الخدمـــة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٩٠،ص ص ١٥٧-١٦١.

(٦) أمين عبد العزيز حسن: التنمية الإدارية وتنظيم إدارة المشروعات مع التطبيق على الأجهزة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، الرياض، دار العلوم للطباعـــة والنشر، ١٩٨٦.

(٧) جمال مجدي حسنين: ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي، مرجع سبق ذكـــره ، ص ١٠٧.

(٨) المرجع السابق : ص ١٤٧.

(٩) على الجرتلي: خمسة وعشرون عاما – دراسة تحليلية للسياسات الاقتصاديـــة فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٧.

(١٠) المرجع السابق: ص ٢٩٤.

(١١) محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، القاهرة، دار المعارف ،١٩٨٠ ، ص ص ٥٤-٥٥.

(١٢) المرجع السابق، ص ص ٤٩-٦١.

(١٣) تكشف إحصائيات التعداد الزراعي فى عام ١٩٦٥ لملكية الأراضي الزراعية عن تركيبها ٤٠% من الملكيات الزراعية فى أيدي ٥.٥% من الملكيات الزراعية ، ٥% الباقي من الأراضي الزراعة هى ملك الدولة.

(١٤) على الجريتلي: خمسة وعشرون عاماً، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٢.

(١٥) بينما لا يتجاوز متوسط الأجور فى القطاع الزراعي ٨٧حجم وفي القطاع الصناعي ٢جم نجد أننا فى قطاعات الخدمات تصل ٣٢٦جم وذلك عن عام ١٩٧٥. أنظر النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي المصري، المجلد ٣٠، العدد الأول،١٩٧٧، وكذلك بالنسبة لمقارنة أرباح أصحاب الأعمال من الصناعيين وأصحاب القطاعات والغرفة التجارية.

المحتويات

الصفحة

الصفحة

رقم الإيداع: ٢٠٠٠/١٥١٧٢
الترقيم الدولي: 977-5061-27-X

مطبعة الموسكي ت: ٣٢٠٣٤٠١